VOLT



حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية ، تأليف
العصام الاسفرايني ، ابراهيم بن محمد
- ٩٤٥هـ . كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا .
١٦٦ ق ٢٣ س
٢٠ر٥ × ١٤ر٥ سم
نسخة حسنة ، بها تلوث وبقع ، خطها تعليق
دقيق وبعضها تعليق مغاير ، طبع أكثر من مرة
آخرها سنة ١٣٠٦هـ .

الاعلام ١ : ٦٣ معجم المطبوعات ٢ : ١٣٣١
١- النحو ، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ ج- حاشية العصام على شرح
ملا جامي للكافية د- حاشية على الفوائد
الضيائية .

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

يا هادي السالكين مسالك محامدك ويا سامع المعالي مسائل حامدك اهدنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل جمل
مشكلاتنا صراط الذين انعمت عليهم لتدرك كمالات نبيك الاتقياء وصل على افضلهم صلوات وازكى تسليمات ما انعم علينا في اصلاح
حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا بكفاية امثال النقاد لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجلين الينا بحل معضلات آثار النبوة بحفظها
عن المحاكي معالاتنا وبعد فيقول العبد الفقير الى الله الغني عن العالمين ابرهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني عصمه الله الذي هذه جواهر
كالشمس والنجوم درر نثر بها نواقش ما فيه من الفوائد الشافية واشر الى جواهر منه نثر ما لا يتوهم في تحقيقه ذات اوداء
لا ابرده ناظم عن كلام لكثرة ما فيه من الابداع ولا يوده شاعر فاخر بالاطلاع على فوائده الاتي من الاختراع ومن لم
يعارف رتبة التقليد فليعرف انا فليس معه الانزاع ومن ليس له غاية التحديد لسنظر السديد فليتنزه عنه فلا يريد منه
الا الوداع انفع بها اهل السعادة بالانتفاع وارد اهل الشقاوة عن الانتفاع انه حسبي التوفيق الى انتفاع العلم
الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري من انعام وغيره وما وقع على غير
الاختياري كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيلها منزلة الاختياري اما لاستقلال الذات فيه واما باعتبار كونها مبادئ افعال
اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة او استعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل يجعل محمودا عليه تجوزا
اذ المحمود عليه حقيقة امر آخر قوله الولي في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امر احد فهو وليه هذا وكلا المعنيين هنا
محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد يحق لكل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد يرجع اليه واما غيره فلا يحب الا حمده او
اوحد من يحب واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه به وخلق استعداد الحمد وابتاع
في محل وجبر اعاد الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حامد متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول
اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب الالفاظ رعاية لما هو الاصطلاح الى ان جعل الحمد مستعملا
في كلا معنييه تمام يتبع اراده كل ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا الشمول كلا معنيي الحمد له تعالى دون غيره فيترقى
الحمد درجة الكمال ولكن ان جعل الحمد المبني للفاعل ثابتا له تعالى فيكون المعنى الى حمدية له تعالى مختصة به تعالى لا يتاتى من غيره
تعالى فيكون حمده اعترافا بالعجز بل الحمد كانه تعالى لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل

واجل انواع الحمد ولهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولما يخفى ما في جمع الولي
والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث اشير به اشارة دقيقة الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من
النبوة قوله والصلوة على نبيه النبي انسان بعثه الله الى الخلق لتبليغ احكامه والرسول اخص منه وهو انسان
كذلك يكون له كتاب او شريعة واللام في الاضافة للعهد فيعلم الاخص بعرف المنتخب صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس
والاستغراق فيكون المعنى والصلوة على كل نبي له تعالى وجه الجمع اشارة على الرسول اما بحسب اللفظ فعلى السجع واما بحسب المعنى فعلى الثاني
فلا يظهر اشتمل وعلى الاول فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة وبعلم انه يستحقها بمرتبة
الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتادبين بادابه الظاهر ان الاولى ادخال على على الاول
رداعلى الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله وينقلون في ذلك حديثا الصحيح الاتي على الرجل الملائكة ...
والآل ايضا اتباعه بعد او كونه على الثاني يكون ذكر اصحاب تخصيصا بعد تعميم والغفلة ها اقوال في التعيين
ال الرسول المقام يسعه في الصحاح الادب ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متادبون باداب نفسه
ودرسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام في الكل قوله براعة استهلال لما ان الني من تمام الادب قوله اما بعد فهذه ابواب
الامور الكافرة في العقل التحقق الكمال التي سيذكرها في كتابه على وجه الاجمال وورد اسم الاشارة لبيانها
ولهما الاشارة ربما يستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الكافرة في ذم الى طلب
كلام بدين نكتة النكتة هنا ما اشارة الى انها في هذه الحضرة محسوسة لكمال علمه بها كانها مبصر عنده وتقرير
على الاشارة اليها والاشارة الى كمال فطانة الطالب الى بلغ مبلغا صار المعاني معه كالمبصر عنده ويستحق ان يشار له الى المعقول
بالاشارة الحسية في ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل معانيها قوله ايقنع فايدة وهو مستفد من علم او نال ونحوه فالمال خير ...
له اي المال فلك ان تريد بالفوائد الشواردات بعضها امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية
اي كثيرة تامة يقال وفي الشيء وفيا اي كثر وتم قوله كل متعلق بوافية على تضمين معنى
التعلق وكذا ان يجعل الوافية من وفى بعهده اي لم يغدر قوله كل مشكل
بالوافية لكن الاول ابلغ واتم معنى والفوائد اسم لكتاب في الكلام والوافية اسم للمتوسط
والمشارق كتاب الحديث لمحي ويمعني درج اسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام
البليغ قوله مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب فيها الى مباحث
الاول ان قوله للعلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة للكافية

ويستدعي بحسب اللفظ انه يكون في تعدد كثيرة للعلامة حالا منها واكثر ما ذهب اليه المحققون في مثله رعاية
جانب المعنى لانه اهم وان راعيت هنا جانب اللفظ يتجه ان الحال لابد ان يكون عن الفاعل
او المفعول والكافية مضاف اليه للمشكلات التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول
والجواب عنه يصح ايراد الحال عما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذ يصح حذف المضاف والاكتفاء
بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابراهيم حنيفا وما نحن فيه
من هذا القبيل فانه يصح ان تقول هذه فوايد وافية لحل الكافية والثاني الظاهر انا نقول للعلامة
المشتهرة فان الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى
لانه اريد بالعلامة مذكر وكذلك الاختيار في رعاية التذكير والتانيث اذا كان اللفظ مذكرا و
المعنى مؤنثا او بالعكس الثالث ان وصف ابن الحاجب بالعلامة نظر لان هذا اللفظ انما يناسب
فيما بين العلماء من جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا
من العلماء في العلوم النقلية ولذا خص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة
حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه اوحدي وما من مقصد الا
وهو فيه المعني وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اضاد من
بين اوصافه لاشتهاره وافناده عن الوصفية بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن
اعراضه عن الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما حتى يلحق تعدد
الذي تستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلاد المشرقية والمغربية فيصح جمعهما بلا مرية قوله الشيخ ابن الحاجب في
القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او
الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ حد السن للتبجيل ومنه يقال شيخ الرجل علمه اي
وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد هنا اذ المشهور ان الشيخ ابن الحاجب قتل شابا
قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح تغمده الله برحمته غمره بها هذا والكلمة مأخوذة من غمدت
السيف جعلته في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف
في حدة الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح
القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك و

والسلك الخيط والتقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والثاني ابلغ في مدح الكتاب
والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو السلك والتحرير التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير
اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفرائد التي كاللآلي نفس كقولك العزيز العترة عند اهل الذكاء والفضل
بالذكاء والفضل فوضع العترة في قوة وصفه بالذكاء والفضل قوله التلهف هو كالتاسف
الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستفيض لا وجه له عند البلغاء قوله وسميتها بالفوايد الضيائية
فان قلت قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء الدين
ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الى الجزء الثاني ان كان مقصودا في التركيب الاضافي وان
لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول اذ يجعل الشخص ضياء
للدين والمقصود في ابن الزبير ليعرف قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف فان المقصود
اظهار كماله في العبودية حتى يتخصص من بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسبه الى اسمه مع ان
النسبة اليه خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب ما يمدحه وجعله حقيقا بان يجعل
علة غائية للتاليف ولان في نسبته الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه ينبغي ان يكون مستنيرا بل عنها
علمه المربوبي لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج النفس عن المساواة قوله علة
الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود وضياء الدين يوسف تقدم في التصور لكن لم يتأخر
في الوجود والعلة الغائية تعليمه هذا الشرح ولو قال لان تعليمه العلة الغائية لعم التصحيح وكون النسبة
قوله سائر مشتق من السؤر بمعنى البقية مما اكل ومعناه الباقي في الكشاف ان العربي هو السائر بمعنى الباقي و
استعماله في كلام المصنفين في معنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف في هذا المقام بمعنى الجميع
فحق القول بانه من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع انفع للمدعو له لانه يكثر الدعاء في حقه قوله
من اصحاب التحصيل تقييد للمبتدي لانه ربما يكون من اصحاب الشايع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب متوافقة للمسببات وقيل لا بد من تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اذ يستعمل التوفيق في
اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله تعالى وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى
الفاعل بالباء لانه يدخل الالة فلا يحسن مررت بزيد الفارسية بزيد وانما يقال مررت من
زيد فالعربي وما توفيقي الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه

بتقدير مضاف حيث قال وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه ق وهو حسبي ونعم الوكيل
فيبحث تجده في حواشي المطول ق يتخيل ان كتابه يعني يتخيل نقصان كتابه بهذا الترك والتخيل ما يفيد
تهييج النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية و
المخيل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان تفعل فعلا يؤثر مثل
هذه تاثير القول المخيل فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل هذا
الكتاب من اهم المهمات ويعلم منه ترك كتاب الصلوة ايضا ق ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه
عليه اعتراض قوي فالشارح حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما ظن به انه لا يمكن اصلاحه
قال الفاضل لم يبدأ بالحمد هضما للنفس يتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف
حتى يكون على سننهم ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء
بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك الصلوة والصوم
هضما للنفس بتخيل انه ليس من عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف
بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من الكتاب ولما لم يكن لترك العمل بالسنة وجه لم يتعلق به واعرض عنه
ويمكن ان يقال ترك الحمد اكتفاء بما تضمنه التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة
لمرسوم الاختصار الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا
الكتاب عن احوالهما كان دأب المصنفين ان يذكروا قبل الشروع في المقصد من النحو الكلمة و
الكلام كونهما موضوعي العلم وتعريف النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز
بهذا التعريف عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه مما ليس من مسائله فيعرض عنه
ولا يبعد عن طلبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب
في تحصيله ولا ينفر عنه بما يعرضه من مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما
ليمكن الشروع في الفن واعرض عن الاخيرين لان كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا تقربا فلا
ينفعه في التحصيل البصيرة والاميل به الرغبة بل غاية امره ان يتيسر المعلم على حفظ ما في الكتاب
وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم والغرض منه فمتى لم يعرفا هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين

التقدير بن مبني البيان على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال
يتوقف على تعبيرهما فان تمت تم والا فلا ق وقدم الكلمة لكون افرادها هذه وجوه اربعة
للتقديم توقف تحقق الكلام على المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة المفهوم على معرفة
المفهوم وتوقف المفرد وتوقف تحقق معرفة المفرد فتدبر قوله قيل هي والكلام مشتقان من الكلم
الاشتقاق رد كلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى
المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه
لازما للمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية ق وهو الجرح بفتح الجيم
مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم الجراحة ق لتاثير معانيها في النفوس كالجرح ان اكتفى بمطلق التاثير
في التشبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيرها الحسنة والسيئة لكن قوله وقد يعبر
الخ يدل على انه اراد التاثير باحداث الالم في تغير بعضها وفي قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اصل الكلمة
الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة ق بعض الشعراء قال الشارح كما ذكره في
فانه امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشعراء
قوله جرح اللسان ان يكون بمعنى اللغة والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله الكلم بكسر اللام هذا تحقيق للفظ
الكلمة لا للفظ الكلم بادنى ملابسة له بهذا المقال لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو بتحقيق الكلم اذ يعرف
ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد ق جنس الجمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق
الا على الثلاث بخلاف التمر نشاء من الاستعمال حيث عرض الكلم هذا التخصيص والتمر باق على
ق والكلم الطيب مأول ببعض الكلم هذا التأويل بعيد عن ظاهر الاستعمال جدا اذ ليس من اب
اللغة ان يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون
ادخال البعض لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد
الجنس من غير حاجة الى التاويل سيما هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير و
الاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى الجمعية لم يؤنث
نعته وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا مضمحلا ولو كانت باقية لزم ان لا يصعد
الكلمة الطيبة الواحدة ما لم يصر جماعة من الكلم ق واللام فيها للجنس لام التعريف معناه

الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذى دخلت عليه فهى لام الجنس
واما ان يقصد الى الجنس باعتبار نفسه كما فى الانسان حيوان ناطق فهى لام الجنس الحقيقة
من حيث هى هى واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهى لام العهد الذهنى كما فى ادخل السوق
واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد له فهى لام الاستغراق كما فى قوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا
الذين امنوا وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ معهود بينك و
بين مخاطبك يسبق فهمه اليه عند سماع اللفظ فهى لام العهد الخارجى نحو انا ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة نكرة ولهذا الاعتبار يتوهم التنافى فى لفظة
الكلمة بين اللام والتاء التى للوحدة فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اى بين
اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من
ضيق العطن وان وقع ذلك الى الآن لجم غفير من ذوى الفطن لان المنافاة بين صيغة
الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة بمنع
المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلى الزامى لا تحقيقى اذ التحقيق ان التاء ليس
بوحدة جنس اشار اليه اللام بل تجعل هذا الجنس مشروطة بالوحدة فى كونها افراداله
وح لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا الاباء فى الكثرة التى يستدعيها الجنس فتدبر
ويمكن حملها على العهد الخارجى بارادة الكلمة المذكورة الى اخره اشار بايراد الامكان الى ضعفه
اما اولا فلان كون اللام الداخلة فى المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف واما
ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على
السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة
حتى يصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا يرتكبه الا بعد تكليف تامل قوله اللفظ فى اللغة الرمى
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اى رميتها الخارج بقوله اى رميتها دفعا لان يتوهم ان المقصود
رميها من الفم قلت فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمى مطلقا فان قلت من اين علم انه لم
يقصد الرمى من الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت
من التمر قبل ان تدخل فى الفم فان قلت قد جاء فى اللغة اللفظ بمعنى النطق ولا يخفى

ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم يعتبروه اصلا للمعنى الاصطلاحى قلت
لانه لا بد وان يتعدى بالباء قال فى القاموس لفظ به اى نطق فالمناسب للمعنى الا
صطلاحى هو اللفظ بالشئ لا اللفظ لان اللفظ بدون الصلة صفة المتكلم دون الكلمة
بخلاف اللفظ بمعنى الرمى هذا ولا بعد فى تنظيره لانه يكفى النقل التعلق فيصح نقل اسم
صفة المتكلم الى اللفظ والاول وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثانى اقرب
لانه يخص اللفظ ولان اللفظ فى عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى
ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوى اعم من المعنى العرفى
فى اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى
الاخص الى ما هو اعم وانما النقل هو العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى
الرمى قائم نقل فى عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر
جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام
اشد من المناسبة المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت فى جعل اللفظ
بمعنى الملفوظ قد ارتكب ما ارتكب فى نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الا ان
قلت فرق بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ فان
الاول نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثانى نقل المصدر المطلق الى قسم من
اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى وينقدح هنا وجه اخر وهو ان
يجعل اللفظ بمعنى رمى اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل نقل العام
الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المتعلق الخاص الى المتعلق الخاص ق مهملا
كان او موضوعا المشهور فى كلام النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم
يوضع وهو يقابل الموضوع لا المستعمل وكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله وبالمهمل
ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل قوله اللفظ
الحقيقى لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما فالمستكن
فى اضرب ايضا لفظ حقيقى فالصواب والمتلفظ به الحقيقى ق ولم يوضع له لفظ فليس

الى الخاص ح

ثم اضرب ايضا لفظ حقيقي في الصواب الا انه علم المعقول من غير ان يكون فاعل
ما لفظه واكتفى بتمامه من غير لفظ عن اعتبار اللفظ فافهم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام
الملفوظ ايضا كجعله جزء الكلام المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل تارة
يكون واجبا وتارة ممكنا جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت
اذا رجع الضمير الى الصوت فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس
على ما ينبغي فاحفظ فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء لا ادري
من اي مقولة هو فليت قولي بلغه قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب
النقارة الدالة على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها في الكلمة
بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون القصد على الكلمة الواحدة بخلاف الكلام لكن
الكلمة الواحدة واللفظ الواحد عند المص ما وضع لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد
بخلاف صاحب المفصل فانه جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا
من الاحيان فعبد الله عنده ليس بكلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي
قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التانيث والتثنية والجمع وان اريد
به معنى الصفة كما صرح به في الكشاف في تفسير حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما
قال غير لازمة اكتفاء بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخص وما يستتبعه ايضا اخص مما يستتبعه
اللفظ تدبر ويكون المفرد محتملا للاحتمالين فيذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع
تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء لشيء لتظهر تعلق المعنى بقوله وضع ولئلا يتجه انه ان اريد
بتخصيص شيء بشيء جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد به جعل
اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس
كما في الدوال الاربع والمراد بالاحساس البصر بالحس مقابلة مع اطلق لانه لا يقال احس الشيخ اذا
ابصرت او علمته على ما في القاموس والاولى متى سمع ليتزيد حسن مقابلة مع احس
اذ السماع كالاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا انه

اراد ان ينصرف الاطلاق الى معناه العرفي وليس في السماع عرف تعرفه
قوله بل اذا اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه الثاني قوله
ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا زائدا بل اكتفى
بالمتبادر من الاطلاق كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي
لانه متى اطلق اطلاقا صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم
يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون القرينة مع ان
تعيين المجاز ليس فرد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص للوضع وان كان
من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى مطلقا سواء كان بنفسه او
معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال المراد يعلم المعنى عند اطلاق الموضوع او ما هو
اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى
في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير
ضميمة فلا اشكال اصلا ولنا تحرير اخر لجلاء ان اويت الى شرح الرسالة الوضعية
وكنت من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن ام الخ وعليهم الكلام
ومنه ينال معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله المعنى ما يقصد بشيء اي اصطلاحا
وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد
عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله فليس ما يقصد باللفظ تحت المقصد حتى يصح
اطلاقه عليه والجواب عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم
احدهما الى الاخر فظهر بهذا انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون
اسم زمان فاحفظ قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو
اخص من المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر [illegible] المقصود [illegible] والمصطلح المقصود بشيء فنقل [illegible]
نقل اسم العام الى الخاص [illegible] الاصطلاحي ابتداء [illegible] بمعنى المفعول [illegible] في اللفظ [illegible] والمعنى
مما لا يدعو [illegible] قوله ويخفف [illegible] الاخرى [illegible] وهذا [illegible]

الوجوه منه ابعد بالفك مع انه لا يوجد له نظير في كلام العرب قوله لما كان المعنى ماخوذا في الوضع
فان قلت كما ان المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشيء الاول فلا بد من تجريد الوضع عنه
ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه للاختصار على بيان التجريد عن المعنى
قلت لم يقصد الى بيان التجريد لذاته لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد
اليه ليتوصل الى بيان ان التجريد به الى بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل
المعنى قيدا مخرجا لا بيانا للواقع والتجريد عن الشيء الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة
في تجريد الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه
لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تقييد المعنى
بالافراد الثاني انه بهذا يتعين كون المفرد قيدا للمعنى قوله تخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة عقلية كدلالة لفظ ديز
على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بلا ملاحظة في حال اللفظ نفسه والا
فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية
كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ وتحقق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة
حال الطبيعة وانها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كانت
الدلالة لاجماع الطائفة على كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم
يذكر الالفاظ الدالة بالعقل ايضا قلت لان الدلالة بالعقل ليست الا المهملات
والدوال بالطبع والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقي انه لا
حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها داخلة في المهملات اللهم الا ان يقال صرح
بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد
بقوله خرجت المهملات المهملة لا الكلية بقرينة قوله ويخرج حروف الهجاء لان
حروف الهجاء ايضا مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف
يقطع اللفظ بها اي حروف ركب منها اللفظ قوله وخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع لمعنى

لاقتصاره

بقي انه او اريد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل جسق ودير لانه عين الملفوظ به

كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف الهجاء
الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء
بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد
حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله لمعنى بعض حروف
الهجاء لا يقال حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى فينبغي
ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها لانا نقول نعم لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى بقوله لمعنى
منها كما لا يخرج الدوال بالعقل من الالفاظ الموضوعة لمعنى من انها دوال بالعقل
بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية في التعريف قوله
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر الاولى قد وضع بعض الكلمات
بازاء بعض اخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه حينئذ فكيف يصدق
عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المص وضع لمفرد لكان التعريف اخصر واسلم
الا انه ادرج المعنى لفائدة ستعرفه فان قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد
بشيء كيف صح هذا السؤال قلت لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية هي ان المعنى
لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى خص كلمة ما في تعريف المعنى
بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في التعريفات سنة مؤكدة قوله قلنا المعنى ما يتعلق به
القصد فيه انه ان اريد ان مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان
لان المعنى ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد ان صدق
ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ
كون المعنى اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم من كونه اعم من
الفرس كون الانسان اعم من اللفظ ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القصد
للعهد اي رجع فيؤول الى القصد بشيء ثم لو قال ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر
وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا ينتج
في كبرى الشكل الاول الا ان يقال نفى انتاج الطبيعة في كبرى الشكل الاول نفي كلية

الى

للعهد

الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الاحوال الكلية والانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا
الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي ق بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف
ق فكيف يكون موضوعا للمفرد لم يقل لمعنى مفرد لئلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى
ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة
للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه ق قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها
مركبة الى حاصل انها حاصل معان مفردة والالفاظ مركبة فنقول اذ راج المعنى في تعريف الكلمة
للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث
انه معنى مركبا فاحفظ الى تحديد الموعودة ق وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هٰهنا
اى فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام نقض تعريف الكلمة ق
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض لانه ذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اى لا م
وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في
صورة الدعوى مبالغة في ورود المقابلة في بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وانما
اللايق اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضماير الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم
الحكم بان كل المستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان
يكون هٰهنا لفظا موضوعا للفظ فان قلت يكفي لسند المنع احتمال ان يكون موضوعا
لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت فالكلام
الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال يجري على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف
عن الظاهر يصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا
يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا معتدا به والمراد بامثال الضماير الاسم الموصول
الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت في جملة اذا قلت زيد او زيد قائم
واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى
لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لان وضع اسم الاشارة للمبصرات فباستعماله
المجازي في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض ق فان الوضع فيها وان كان

عاما

عاما وانما قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا
الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اى في مقام
وضع امثال الضماير وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا تم في مثل
الضمير فافهم ق هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلو
الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم كلي ما تقدم
ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم ق وهو انما
مجرور على انه صفة لمعنى لا يقال الاولى الاقتصار على مفرد لانا نقول ومعناه ح ما لا
يدل جزء لفظه على جزئه هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بالدوال الاربع
والظاهر انه كذلك اذ لم يوصف بل لم يسمع وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد و
التركيب بل الافراد والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف الدال
الا اللفظ بالطبع والعقل بشيء منهما فاطلاق التعريف مبني على الاحكام ومبناه
عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء لفظه الموضوع على جزئه قوله فيه انه يوهم
ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد بناء على انه اذا علق فعل او ما شبهه بصفة يستفاد
منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما تعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل
تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز وانما سمي الافادة
الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لا لضعف الافادة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء
بالمعنى الاول وقيل كنى به عن ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى
عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع للمتصف
بالمقصودية بشيء مع ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض لانه
بصدد ترجيح جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما لا يتاتى له ان يقطعه عن المعنى ويجعله صفة
للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى
عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجيه ما يتوجه على تعليق
الوضع في ذلك الغرض كما يرتكب في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا

فلا سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية لان المتكلم به
بليغ لا ينطق به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة قوله والاخر مفرد الاخفى لطف
هذا البناء قوله وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد تجوز باستعمال الماضي في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة والخفي انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد من العبارة
والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان لوصف الوضع معمول اختار فيه صيغة الفعل
والاصل في الصفة الافراد فاختار فيما لا معمول له الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدم
الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد
على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذ
هب ممكن ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس
ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقام الثروة بالا يبتغ [?]
الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور
قوله وهذا القدر كاف على صحة الحالية اذ دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها
الحال كما يوهمه قوله وهذا القدر كاف في صحة الحالية قوله مثل الرجل قبل وكذا رجل لان التنوين كا
اللام كلمة وجعل كلمتان عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب
جرى على رجل قبل التنوين فلا وجه لجعلها كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد الانسب
ان يجعل قوله واحد مضافا اليه لا اعراب للصفة وان يدعوا اليه ما يقابله من قوله مع انه معرب
باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه للامتزاج اعرب
بواحد وليس كذلك اذ تاء التانيث مبني الاصل ويجاب بان المراد باعراب واحد
كيف بكيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما كيفيتين بكيفيتين قيل الا انه ما ذكره
انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل والمثنى والجمع بالواو والنون فان المعرب
في الاول ليس الا الجزء الثاني وفي الاخرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما
اعراب بالحقيقة وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بالحرف والاخير الكلمات لا يجعل اعرابا اعربا فيخرج فيهما

فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد وانما الرجل فان قيل ان الجعل المعرب في المجموع
المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراك شدة الامتزاج فلم يرضوا بجزم
قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذا بعد الناظر فيه
الاجاج قال ولا يخفى على الفطن العارف بالعربية القاموس عزوه علمه وعرف بذنبه
اقربه قال فنحو عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد وجه ذلك بان اللفظ
ما لا يصح ان يتكلم به مرتين باعتبارها ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه
الاضافي وفيه ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول
للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظرنا ان اخراج عبد الله من تعريف الكلمة
قرينة بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع
الاسم والفعل والحرف ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة
اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك او مضاف ومضاف اليه كعبد مناف
وامرء القيس والكنى ثم انه يخرج ح من تعريف الكلمة بعلبك ايضا مع انه يناسب ان يدخل
في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ان يعلم احوال الكلمة مطلقا
باي وجه يتميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقية عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يتميز ما هو حالها باعتبار كلمة حقيقة عما هو حالها باعتبار كونها كلمة حكما
وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيه ليس
باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا ليتبين ان اعرابه على ضرب من المسامحة
واجراء مجرى الكلمة قال ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب الى ان يقول المراد بالمفرد اعم من المفرد
حقيقة او حكما قال وكون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فان فهم تلك الحيثية جعل
الشيء الاول بازاء الشيء الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشيء الاول مقتضى
الطبع عند عروض الشيء الثاني فطبعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر
الدلالة كما وقع في هذا الكتاب وفيه انه بعد جعل الوضع في التعريف مبنيا وله حروف

الهي العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس
ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله لفظا وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم
اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله ومثل دينز المسموع من وراء الجدار اختار لفظا
مهملا للتمثيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ للسامع دينز و
دلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر الدلالة العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان
للفظ معنى فيكون ثابتة للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كمال الظهور ولو كان اللافظ قريبا
لم يظهر ان فهم المعنى للمشاهدة او لدلالة اللفظ قوله وبعد تقديم الدلالة اه فيه نظر لانه
يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به من ذكر الوضع كما في تعريف
المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع
قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل منقض لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشار الى
ان هذا الجزء لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا
بضم قيود اليها لحصل اقسامها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة
التعريف وتكثير الاخص القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره
في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة
دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشيء الا ضم القيود
اليه لتحصيل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشيء تسمى اقساما و
هذا الشيء بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في
التقسيم قصد حصر المقسم في ما يذكر من الاقسام وقد تخلف عنه فلذا قال منحصرة فيها
والحصر المقصود به ان حكم بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة النفاة الى ما هو خارج عنه
فهو عقلي والا فان كان استقرائيا فهذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكتف فيه بمفهوم
التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او برهان فيقال هناك قسم
ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد ههنا قيل عقلي وقيل على انه استقرائي
قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام قوله لانها تتعلق بما لا يمكن تعلقه بمعنى الاقتصار على هذا القدر للظرف

للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام
الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف هكذا الحضرت لانها قوله اي الكلمة
لما كانت لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعد حالا حتى لفظا او معنى وجوابه ايضا
كذلك او جملة اسمية مقرونة باذ المفاجاة قال تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ما بينا مع الفاء وقد يكون مضارعا هذا
كلام الرضي فيتوكل وفي الجملة الاسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال لانه لا يدخل الفاء على ما هو
جوابها فلا وجه لقوله فهي لان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة وهي قوله فهي تفريع
وتعليله بعد لا يخفى ما امن صنعتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف من الاسم
الى ان حالها مع انه فيه تعليل حذف ولعله احسن لانه يخرج الى صرفه قولنا قوله الثاني
الحرف واخواته عن الظاهر المتبادر لكن فيه ان الظاهر استقلالها كلمة من المستدعية
للتقدير متعلق مع انه في محيز صفتها على انه يكون مبتدأ وخبره ان يدل غني عنه
ومنهم من قال ادراج كلمة من لان حصر القسمة في الدلالة وعدمها باطل لوجود
صفات لا تحصى للكلمة وفيه لان حصر بعض القسمة ايضا فيها باطل لان كل
صنف من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى
حصر التقسيم ليس الا ان ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى
على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان
اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما لا انه لا يكون له غيرهما
الظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر اخفى اي ذات ان تدل ثم تاويل
اخفى وهو جعل انه يدل بمعنى الدلالة تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى
بالتنبيه على ما قصد بذكره من التنبيه على قصور بيان غيره وهناك تحقيق ذكره السيد
المحققين وهو انه لا حاجة الى تقدير الموقوف عليه المعنى بين صريح المصدر والفعل
المأول به بدخول كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط
بالذات من غير تقدير او تاويل والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما فكما

حيث يتقاعده في الكلام الاولى حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما في الكلم عنهما
لان التحقيق هو حتى يكون المصادر مثلا افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت
فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنها ماخوذ من
السمو هذا ما جرى عليه البصريون والاخذ من الوسم سمة الكوفيون وشواهد كل من
الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هذا ان النحويين اخذوا الاسم
لهذا القسم من السمو والوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى المصطلح
فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء في القاموس
الاسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامة واللفظ الموضوع على الجوهر
والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في ماخذ الاسم اللغوي لم يكن بعيدا اتامل قوله لتضمنه
الفعل ولك ان تقول لمشابهته الفعل في ان له مصدرا كما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به
اي بوجه الحصر الاول لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه الاولى
ترك كلمة قوله فالكلمة مشتركة لا دخل له في ما هو بصدده من انه علم به لكل واحد حد بمعنى
المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد الحكم المميز
الا انه اراد تحقيق المعرف بكلام توضيحه ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجا
المانع يعني عند الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المص في مختصر الاصول فلا يرد منع
ان ما علم ليس حدا لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام ولا
يحتاج الى الدفع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبره المصطلح
في مفهومها وجميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام فيكون ما علم من المعرفات
حدودا لها قوله ولله در المص جملة يمدح بها لكثرة الخير وتحقيقه سيجيء في بحث
التمييز والمراد ههنا لله در المص شفقته على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب
الذكي ولا الغبي ولا المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم اه اه
قوله الكلام في اللغة الخ لا يظهر داعي المحشي الى ترك بيان المعنى اللغوي وهو اللفظ وتحصيل
معنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي من الكلام قوله

صطلا
محشي

سلام

الكلام الكثير دون الكلمة وان كان لا يناسب المعنى الاصطلاحي فتخصيص كل من اللفظين بما
خصصا به اصطلاحا ليس بمجرد التمييز بينهما في الاسم ومن المعنى اللغوي للكلام ما تكلم
مكتفيا به في اداء المراد على ما في القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالا
الاولى ان يجعل النقل عنه اليه قوله المتضمن اسم فاعل انما عبر المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه
لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص صورة الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي ان
يبرى ولا يترك ما حفظ والتقول عنه في نظائره وعلله من عهد بانا واتبعه مع عشائره
قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن في تضمن كل ما لكل جزء ومن قال
المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام الثاني فقد ضيق على نفسه كما حرج وجعل الهيئة جزء الكلام كان
لتضمن الكلام الكلمتين معنى واختاره محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه احتياجه الى تصحيح كون الهيئة
ليست بملفوظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء اريد بالاسناد النسبة الخبرية او الانضمام
او ضم كلمة الى الاخرى فقد سهى لان الاسناد مما ليس جزء الكلام بل مدلوله او صفته لازم يجاوز قوله اي تضمنا حاصلا
بسبب اسناده حيثية الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين
وتضمين اللفظ لهما فلو قبل الاسناد لكان ... قوله اخرجت المهملات اي المعرفة
لكن بقي زيد قائم وحيوان ناطق فان المجموع يصدق عليه الحد ويجاب انه فليكن كلاما مشتملا على حشو فان
ابيت فليجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله
وبينهما اسناد بقيد المخالف لحد الاولى انسب تقيد اي ادخل في التعريف مثل زيد ابوه
قائم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله اعاد الاخبار مع انها مركبات في كون الخبر في زيد
قائم ابوه مكان نظر الا ان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة
المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة
او حكما فانه في حكم هذا اللفظ الخ ولذا اعرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وصح
قوله ولا يتاتى الا في اسمين اه فان المراد بالاسم هو الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كون الاسناد
اليه من خواص الاسم الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ضرب مفعول
زيد انما احتاج الى تعميم الكلمتين لو لم يحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعنى

ما تضمن كلمتين مع الاسناد لم يخرج لانه تضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل قيل جسق قوله اعلم ان كلام المص تام ومنها ان ضربت زيدا قائما مجموعه كلام وانما لادخال
قال ظ لجواز ان يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق افراده منه
في ضربت اقوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المتقدمة ايضا ولا يذهب عليك انه
خبر المبتدا في قولنا زيد ضربت عمروا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا
على ان خبر المبتدا ههنا جملة فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل
يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وكذا في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان ان يكون بيان
يجعل عدول المص عدولا عن عبارة تعريفه لا عن مذهبه قوله على الجملة الخبرية الاولى على الجملة
الواقعة اخبارا من غير قيد الخبرية وكأنه قيدها بها لان الانشائية عند الاكثر لا تقع خبرا خبراً
والواقعة خبرا مثل زيد اضربه تأويل زيد مقول في حقه اضربه وبعد فيه ان مادة افتراق
الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل من مادة الافتراق اضربه في
زيد اضربه سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او صفات يراد عليه او احوالا او جملا
قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المص الاول يصح قوله ولا يتأتى ذلك الا في اسمين
ولا يكون تعريفها مما قوله وفي بعض الحواشي اعتد بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة
جدا لانه مثله لا يرتكب من غير داع فاحتمل انه بلغه من كلام المص ما دل على ان المذهب
عنده هذا ونحن نقول مما يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب ما في الحواشي انه قال
المص في بحث حرف الاستفهام ان لها صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في
زيد قام ابوه كلاما عنده والا لم يصح قوله لها صدر الكلام قوله ولا يتأتى ذلك
اي الكلام بهذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على التضمن او الاسناد بتخصيص عن بتعيد
المرام قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا
يلزم اتحاد القرين والمقرون الا انه لا يخفى عليهم لتعلم انه لا يخلو في كلمتين كما ينبغي ان

اف يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من اسمي الفعل والامن فعل واسم اي
اسم كان لانه لا يتأتى من فعل مع اسم فعل نعم يتأتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب
اليه المص من جعل اسماء الافعال الناقصة افعالا لمعانيها لكن التحقيق انه لا يتأتى من
فعل واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه اي ان حصر التركيب الثنائي
في ستة وابطال ما عدا اثنين لا يوجب الا حصر الكلام الثنائي في اثنين والمدعى
حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا يحصل
بدون مسند اليه والمسند والمسند اليه لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله
ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا وقع
المص بالحصر في تعريف الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في بادي
الراي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل
اي دل بنفسه والظاهر عن تعبيرا اي كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا يحصل بين صفة ومعنى
اجنبي غير عن بما البنية لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اغلب من ان قرب قوله اي نفس
ما دل لانفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بتاويله
على اللفظ الموصول الخفي ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتأنيث مفهوم
الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث الضمير الراجع اليه يكون ذلك لاعتبار لفظ
الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى ما دل ليس بمجرد داعي اللفظ بل لداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قيل
الحرف انه يجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا لمعنى افادته الدال اياه كما هو الشائع في نسبة
المعنى الى الشيء ويقال هذا المعنى في هذه الالفاظ بعض سبقا منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه
ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا يمتنع ان يكون المعنى الذي لا يكون مدلولا وان يتجه ايضا
في نفسها كذا او لا يقال الدار في غيرها بل الحرف في غيره ان تركيب المعنى هذا دل على معنى لا في غيره يتعقل الداخل الدار لا
صار على ما فيها بينهم فلا الباس اي هنا ما دل الا وجه في التعريف قوله ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين يعني سيد المحققين قدس سره كانه ارادة الشارح على ان هذا التحقيق ليس الا السيد قدس سره كما
الجم

كما هو المشهور بل اخذه من كلام المتقدم وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المتن
بعيد عن هذا التحقيق وان كانت عبارته بجملها المنقولة توهمت انه فاجئت بحمل التفصيل بهذا التحقيق
كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة
الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل
للوضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوافقا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب
هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام بل المعنى ايضا تحقق ان يقال في حقه ما قاله
السيد الشريف المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام
يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته
ثم يا بعضهم هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرهما في الاستعمال
في الحدود الثلاثة فان في قولهم السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في نفسه
موجود من غير اعتبار غيره وما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من
واد واحد فمن قال الظاهر من هذا التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظ في وحوانه لما شابه المعنى الحرفي
التابع لام العرض التابع للجوهر صح ان ينسب الى ذلك الغير بفي كما نسب العرض الى محله بفي والمعنى المستقل
لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى
انه غير قائم بغيره فلم يتدبر حق تدبر قوله كذلك في الذهن معقول الاولى بعلوم ولا يذهب عليك التفاوت
بين المشبه والمشبه به فان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته
بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا او بالعكس
يصلح ان يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا لكونه وجدها التخصيص
الاسناد بالاسم ولا يخفى انه كما لا يصلح المحكوم تبعا لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون
طرفا للنسبة الثانية بل لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة اضافية كانت او تعليقية فالاولى
ان يوسع الدائرة بحيث يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون
الشيء مضافا او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا او ملحقا به بما سوى الحرف ثم نقول بمنفاد

من كلام

من كلام هذا المحقق المشتهر من كمال الفكر العميق ان عدم كون الحرف محكوما عليه
ومحكوما به لكون مفاده غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا
لا يصلح الحكم عليها وان الغير الذي يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظته لا بد ان يذكر
ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من اللفظ وهكذا الامر في الاسماء اللازمة الاضافة فان كل رجل مفهومه ملحوظ
ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا
يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم مفاده فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما
عليه اذ لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه وسيلة الى احضاره وانما يتوقف فهمه من اللفظ على
ذكر متعلقه اذا لم يتصف المتعلق بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو آلة لملاحظة
غيره ابدا فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل النسبة الاضافية
بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة
لملاحظة الافراد فان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة قلت
لا يصح ان يكون طرفي النسبة مقصودة بالاحداث بعد احداث يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع
فلا يصح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة مساو انما يجعلنا
الكلام اولا على طبق اجماله في المحكوم عليه وبه في قوله فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل
فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الا بملاحظة الاول
قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة
فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي
قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث اضيف الى السير والبصرة في افراد الابتداء الا انها
وليس له افراد حقيقية وقوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا
او تبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقوله لا يمكن بهذا الاعتبار
ان يكون مدلولا لمن لكن يصح ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان نقول لكل ابتداء وقوله
لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة عن الملاحظة احتاج
الى ان يعتبر قيدا في الدلالة عليه بقوله من دل على ابتداء ولكن عبارة المغني ظاهرة في المعنى الاخير

هو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها الخ اشارة الى الظاهر من لفظ العبارة المعنى الاخير
ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن
مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء
ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له
فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر من المعنى عند الاطلاق
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة
الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف المتبادر الا لصارف لانه هناك
صارفا وهو ان المعنى المذكور في تعريف الكلمة هو المعنى الاتم بقرينة وصفها بالاقتران بالزمان في الفعل
ولا اقتران بالزمان لتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال
اقترن زيد بيده ولو كان المراد بالمعنى ما هو من المطابقي لا احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج
الفعل الا دلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا ان الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن
فهم معنى المطابقي بدون ذكره لان علم الامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث
على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا يمتنع
للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد تحقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ولكن نقول ان الدلالة
التضمنية بنفس اللفظ لا تستلزم وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المعنى
بالمفهومية والحدث مثلا مستقل بالمفهومية وانما توقف دلالته على الضميمة بواسطة عدم استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية
اعني المعنى المطابقي يعني انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه
لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة وهذا اشكال تحير فيه
الفضلاء قرنا بعد قرن وقد ذكرنا في هذا المطلب من الله وعونه في شرح الرسالة الوضعية
الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال التحقيق لان الامور مرهونة باوقاتها وكما ظهر ينبوع
المياه الصافية في هذا المقام صرفناه لدى الالباب العطشى وان كان من طعن الحاسد بعد

ساحة هذا الكتاب لم تخل فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا بعد علم
الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ
زيد مثلا تذكر انه موضوع لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن احضار
الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع فهلا
يكون دلالة اللفظ الا ان المفهوم ان تلك الدلالة متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر ليس الا الالتفات
وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول اذا سمع العالم بالوضع
ضرب على الوجه العام لفظه تذكر وضعه بهذا الوجه وحصل عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن
تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ الا بتوجه من التلفظ الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم
خصوص المعنى الموضوع بالعينية فاذا حصل عنده بالضميمة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد في حقه الى
والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية والاشكال انما يتحقق من سماع ضرب دون فهم
معناه المطابقي ومن هذا التحقيق ستر ما اشتهر من رئيس العلماء والشيخ ابي علي سينا ان الارادة شرط الدلالة
وعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يجب من رفعه من قبله كما زعم كل من طعنا الى الان
فان الدلالة الالتفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فكما فلولا العلم بالارادة لم
من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى المعنى فلم يتحقق دلالة لا على المراد ولا على الجزء منه
ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما يتحقق من ان
الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يدعي [illegible] فان على
ان القرينة ليست شرطا لدلالة المشترك خصوصا بل المنفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة
احتياج المشترك اذا صار جزء اللفظ آخر كل من لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاج في
دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي والاشكال انه لا
تمام من اضافة برد التحقيق لتعلقك ما عودت بقبوله من غير توثيق وتشقيق
الى تتمة ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث
والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فالحاجة
تصحيح ستر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل والا

لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فيقول لك هذا المعنى يعني ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان
والنسبة انما جاء من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا مناسب جعل
هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه
يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب
القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث
على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى الشيء فيلزم اسناده الى شيء لئلا يكون احضاره على هذا الوجه لغوا
قوله والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا يشمل لادخال
اسماء الافعال واخراج المنسلخة عن الزمان الا ان يكثر الوضع لمعنى الزماني في اسماء الافعال
ولغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى
بلا قرينة والشهادة صريح تعريف المص لهما بالوضع واما تفرع التقييد بالوضع الاول فباعتبار انه مثل
يزيد دال على معنى مستقل هو الذات غير مقترن بحسب الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات
داخلة في الوضع الفعلي واسماء الافعال دوال على معنى هو الحدث غير مقترن في الوضع الاول لان الوضع لها
لنفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على
معان مستقلة مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي موضوعة
لهذا الحدث والزمان معا ولا يخفى ان التسمية اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي
للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع لغوا ومعتبر الاعتبار شيء وفي اسماء الافعال قيل ذلك
وضعه الاول هو الوضع اللفظي لغوي باعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبر فيها لانه عدم
الاقتران انما يتحقق به ووضع الثاني معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغوا لانه باعتباره
لا يكون غير مقترن قوله على وزن فوقاه كتب في حاشية الدجاجة تفوقي اي تصيح فوقاة
وقيقاء على وزن فعلل فعللة وفعلالا قوله او عن المصادر التي اه يعني او عن معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي هذه الاسماء منقولة
عن معانيها ح لو نقل هذه الاسماء لان اللفظ انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن معنى لفظ
اخر فكون تلك المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا تأمل قوله

الافعال ح

الفعلي

الاول ح

باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد
عن الاعتبار اذ الالائق ان يكون
مدار الاسمية على وضع واحد
ولا يكون صح

اوعن

قوله او عن الظرف بعينه او عن معنى الظرف والجار والمجرور قوله فانه على تقدير الاشتراك الا
الاختصاص اذ الاقوال فيه ثلثة اولها كونه مشتركا بين الحال والاستقبال وثانيها كونه مجازا
في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على احد زمانين معينين من الازمنة
الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنهما فقد عرفت ان الالفاظ المشتركة لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قوله تفصيل عن بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه
ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن اخويه لمن لا يجري [illegible]
فهم تعريف الاسم لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل
فهم كثير من الطالبين بهذا الكتاب ولكنه تغافل عنه بنا احكام مشتركة بين قسمي الاسم فقدم على التقسيم
وذكر بعده على التقريب المشتركة مع ما ذكر في الاختصاص قوله فمنها ومن خواصه [illegible]
من اول الاسم ولذا قدمه على المبتدأ وليس التقديم على الخبر واللام [illegible] وبما ذكر ما لم يتجه
التنبيه على البعضية لا يستدعي كثرة [illegible] من مشاهدة ماذكره لا بد من ذكر من يصح ربط
صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور المختصة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني
على ان ملاحظة الربط قاصرة عن ملاحظة العطف واللام يفيد كلمة من الا ان كل واحد
من المذكورة بعض من الخواص وليس تنبيه المذكور خفيا وان كان تقديم ملاحظة الربط اشيع
لان افادة ان كل واحد من المختصة بعض من الخواص من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو
اوضح من ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيد العبارة لا يرضى قوله خاصة الشيء ما
يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود في الغير على ان النفي راجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ارباب الادب والعرف في استعمال بلغاء العرب فيكون ماله انه يوجد فيه ولا يوجد
في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر واراد
بالخاصة هنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشيء او جعل في
كلام المص تكلفات لا تحتمل وتعسفات لا تخفى قوله ودخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما
بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيها عوضا
عن المضاف اليه يخرجها عن عداد قرائنها ولو لم يأب عن ادنى تكلف لاولته بلام التعريف

وما حكى صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل الا على اسم الفاعل
والمفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي جزء
الكلمة كما في النجم ولو قيل المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال حرف
التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله النبي عم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب
سائل من الحميريين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص اللامات
المذكورة بالتعرض لا لشهرتها بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام
ويكون تطويلا بلا طائل وقلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا للميم وحرف النداء
كلها او بعضها فتأمل وانما تعرض بعدم تعرض البعض من اداة التعريف دون سائر خواصه لان في تخصيص التنوين
باللام ايهام عند عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدالة
على عدم اختصاص الباقي في اقسامه قوله ووجه اختيار اللام على الالف والالف واللام ويستفاد منه اختياره على عدم
على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع
الاسم الموصول درجا وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو احق بجعله علامة يعرف بها الاسم قوله
اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة معه وان كان الخليل
اعلى كعبا منه صرح به المحقق السيد الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال
في اعراب الفاتحة لم يسبق احد مثله من علماء النحو ولم يخلف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن
فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكنا او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في
ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الاعدام وتقرير
مذهب سيبويه بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليل التعريف
حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض ما اتصف به دليل نقيضه
قوله واما الخليل فذهب الى انها ال الخ وكان همزتها الاصل للقطع جعل للوصل طلبا
للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله فالمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وهاهنا
حذفها صح كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكر قوله لانه لتعيين معنى مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي

عندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب
فانه لا ينكر منصف ان التعيين للذات المعتبرة في مفهوم الحسن والاشرب المعتبر والنسبة
المعتبرة في مفهوم اللفظ من تعرف اللام فالاولى ان يجعل التعريف والتنكير شيئا فان من
اللفظ وكذلك علامتهما فانما لم يكن في الفعل علامة تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالم يجوز
قد حقق في ... الاصل الذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر كما
لتنوين يكون مصدرا اذ لا حاجة لها بهذا المعنى الى الدخول كاللام الا ان فهم الحركة
النون الساكنة منها اسبق فما اختاره الشارح اليق قوله في المجرورة بتقدير الالف
او تقدير اقول واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية فهذا اولى مما يقال ان الاضافة
اللفظية لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل والحرف لا يكون
شيئا منهما الا انه يدعو الى تبيين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية بالاسم قوله
والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما فسر الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع الضمير الى
ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم اما لما قيل انه لو اريد ذلك
لغا الحكم بالاختصاص واما لما نقول انه لا يجوز ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف
بها الاسم لان معرفته بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف
في عدم جريان التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص ظاهر واما التخفيف فغير مسلم الحسن الوجه يجري فيه
بلا خفاء لانه يحذف التنوين او نون التثنية والجمع وشيء منها لا يوجد في الفعل واما
تخفيف حسن الوجه وانما يمكن في الفعل لكنه لم يعتبر باعتبار طرد الباب ولكان
تقول الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذي في مفهوم الفعل يعتبر نسبته
الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا يجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة
اللفظية فرع المعنوية قوله وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافا مع ان قوله وجر
علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره بكون الشيء مضافا اليه محوج الى اعتبار قيد بتقدير
حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف اليه في المثال
المذكور الفعل او الجملة مع ان الاتفاق في ان المضاف اليه هو الجملة الاسمية بتمامها اذا

اليها قوله وقد يقال هذا اى احد الامرين من الفعل والجملة فيل ينبغى ان يكون النعد مرضيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المص للمضاف اليه فيما بعد قلت كان الشارح ايضا
ايضا لا ينازع فى تحصيل ترجيح التاويل وانما اشار بكلمة قد الى ضعف ما بنى على هذا الدعوى
من حمل قول المص على المعنى الشامل لكون الشىء مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا ضرورة الى ذلك والية حل
فانه لم يلزم السيتفاء الخوارج فليحمل على ما هو اظهر اقتصاصا فيرد بقوله لانه الفعل والجملة قد يقع
مضافا اليه انه قد يقع كذلك بحث المص لانه يكفى فى ترجيح ما اختاره فى تغير عبارته قوله لا لاضافة بتقدير
حرف الجر مطلقا تختص بالاسم المراد بالاضافة ههنا لكون الشىء مضافا او كون الشىء مضافا اليه النسبة
بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا من طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المص فى الايضاح
هو من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعنى وازالة الفساد والالتباس
او من التعريب الكلمة جعلت الاعراب فيها والوجه لان الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق
فيه لان القياس معرب بكسر الراء وبهذا الكلام وكان يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب المفصل اى اختلاف
اخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو اختلف اخر المعرب لانه لا ينبغى ان يشتق منه شىء وبهذا ظهر ان من قال
وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان لان صيغة ح يكون القياس ما ذكر لم يات بوجه
لان الاسم المعرب مختلف لا في لا محل الاختلاف اذ لا جعل الفاعل مكان الحدث ولا اسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله
فالمعرب الذى هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب والمبنى قيد من القسم لا نفس القسم لانهما يشملان الاسم والفعل
والحرف وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والعامل بالاسم
وعامله لو كان البيان على مذهب البصرى لانه لم يجب فى الفعل المعرب بمعان مقتضية للاعراب بخلاف
الكوفى وعلى اى تقدير يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اى الاسم الذى اندفع بهذا الاعتبار
ورود مبنى الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة موجبة للبناء والا لكان مبنيا
بالمشابهة لا بالاصالة ولولا اعتبار هذا القيد ايضا يخرج بقيد التركيب بقوله تركيبا
يتحقق معه العامل ولا يخفى ان اعتبار قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى كمال البعد
ولا يهدى اليه قرينة قوله ركب مع غيره يدعو اليه ظهور كون المعرب اسما فانا قيل حمل التركيب
على هذا المعنى بعيد والكامنة ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله

لم يشبه اى لم يناسب فسر المشابهة التى هى المشاركة فى الكيف بالمناسبة التى هى اعم اذ يقارن
المشابهة فى الاضافة الى المبنى للملابسة على تعريف المعرب المناسب الغير الشابه نحو يوم مشهد
قوله مناسبة مؤثرة فى منع الاعراب بنظر آه صاحب المفصل شيئين معنى مبنى الاصل ومشابهته
فى الاحتياج الى الغير كما فى المبهمات ونحوه بوقوعه كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه
كنزال وفساق وحضار ووقوعه موقع ما اشبهه المعرب ونادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فان المشابهة
المؤثرة انما يتعين بعد ضبط البناء فاستحق البناء بهذا الاعتبار التقديم على المعرب فلذا
قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل فى البناء اعم من وجه من المبنى بل
اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية اما البيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له
اضافة معنوية الى هذا المعنى فالوجه فى الاضافة البيانية ان لا يختص الاصل بالاصل
فى البناء بل يطلق ليشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن فى الاعراب ويكون بيانه بالاصل
لانه فى سبيل الواقع اصل فى البناء والتوجيه لكلام الشارح مما لا له فى فهم المعنى استقلالا
قوله وهو الى آخره قال المحقق الشريف قدس سره فى حواشى المتوسط جعل بعضها جملة من حيث
هى جملة فيها رابعا وقوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوى لا يسمى ما هو باللام
امرا بل مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية
لاستحقاق الاعراب اه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب لانه لا يحصل
الفرق بين اعتبار المص والعلامة لان المص اعتبار المص ايضا لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب
بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق بالفعل عند المص واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة
وعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المص الاعراب بالقوة
القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة وهى معربة لم يوجد على طريقة المص
معرب باصطلاحى لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسلب الاعراب
بحسب الذات لان ذات الاعراب منافرة عن المعرب او اريد سلب الاعراب بحسب اللفظ
الا انه على الاول لا ينفع الشارح فيما هو بصدده والاول تدقيق فلسفى لا يناسب النحاة
قوله لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف احوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو لا يقتصر

عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية وتقديم ما حقه
التقديم وتأخير ما حقه التأخير مثلا وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر اجزاء
الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتكلم المعرب اختلاف الاواخر
بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون غنيا فتعين ان يكون
معرفة اختلافه اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن فتعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة
المعرب فلو عرف به المعرب لزم ان يكون توقف معرفة المعرب على معرفته وتوقف
معرفته على معرفة المعرب فيلزم توقف معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهو من افحش معايب
التعريف المسمى بالدور وهو الذي صرح به المص بانه عدل عن المشهور لاجله الا ان الشارح طوى ذكر
ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها والعجب ممن قال اشار بقوله
فالمقصود من معرفة المعرب الخ الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصد منه لان
المقصد منه تحصيل كلية يجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة وح يكون
الصغرى عين النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره ينتج
ان هذا يختلف اخره وقوله هذا اخره يعني هذا معرب فقد صرف الكلام الى لحوم ليقصد به في
المقام واخرجه عن الوضوح والانتظام فانتكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين
النتيجة للتفاوت بين الاجمال والتفصيل ثم اجاب بجواب لا يهتدى به الى وجه الصواب
فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتميزين على ملازمة
مجلسه الجليل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وصيته بسيد ولد آدم المفيض نعم البيان
على العرب والعجم نضر الله امرا سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه
من هو افقه منه هذا وقد افادني استاذي ومن هو جدي ان جدي واعتمادي
همام الملة والدين داود الخوافي استاذ ائمة زمانه بالبيان القاضي الفاضل اسعد
عليه سحائب غفرانه الوافي انه يمنع قول المص انه ليس الكلام مع المتتبع العارف
لانه يجوز ان يكون الكلام مع المتتبع العارف اختلاف اخر الكلمة من غير ان يكون

مميزا بين مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في هذا الفن بهذا الوجه لا ليعرف من النحو هذا
الحكم بل ليعرف معه بعينه المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك من الكلمات الحاصلة المعربة في التراكيب
اسئل الله تعالى هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصد من معرفة المعرب مثلا انه معرب
مما يختلف اخره انما قال مثلا لان هذا من جملة احكامها كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اي ومن جملة
احكامها وثمراته اشار الى ان المراد بالحكم الاثر المرتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير
للاستغراق فيؤول انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم مقدمة لما سيورده بعد من دفع الاعتراض
بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب مركب عاملا ابتداء او تغير الحكم بالاثر في هذا المقام مما اتى به اقوام بعد
اقوام وان لم اعثر على ماخذه في اغلب الكلام لا يبعد ان يراد بحكم ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة
انه مما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب ولا ينبغي ان يحكم في هذا الفن بمعربيته قوله باختلاف العوامل فان
قلت العامل لا يجمع على فواعل الا اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قلما يكون غير كلمة و
قيل العامل صار اسما في عرف النحاة قوله بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه انما قيد العوامل بالداخلة
عليه لان معرب الاخر من اختلاف العوامل في وقت ما ولا يختلف اخره به ويختلف بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه هذا اولى مما قيل خرج بهذا القيد اختلاف اخر المستفهم عنه بكلمة من باعتبار العوامل
الداخلة على المستفهم عنه نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني زيد ورايت زيدا ومررت
بزيد ثم تقييد العوامل الداخلة عليه يخرج عوامل المبتدا والخبر لان الدخول اما الحقيقي وبالاخرة او
وذا الى مشعور في الامور المعنوية كما مر قوله انما خصصنا الاختلاف بكونه في العمل لئلا ينتقض
ولكون اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اي يختلف اختلافا لفظا وايا ان
نعرف من هذا التوجيه التوجيه الاول بانه يحتمل ان يتعلق ح باختلاف العوامل لا ان تعلق باختلاف
العوامل يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العامل في الملفوظ والمقدر على انهما شيئان في انه اني امكنه
فني وقتا وبقي ذكر ان الا سوى المبتدا بينه وبين شرح الاتحاد خفيا قوله والاختلاف
اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض به قلت لا انتقاض
وان لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل ان يطلب كل منها اثرا منافيا
لاثر الاخر في الاخر فقولنا رايت وبا وليا بعاملين مختلفين في غير المنصرف عاملان مختلفان في نفس

ولعل ... سابقا ... الاعراب ... يكون ... ان ... يوجب ... بين التوجيه ... بين ... احتمال التعلق ... الاول ... باختلاف العوامل

لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت احدا ومررت باحد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان
او مجموعا قوله وقولنا معطوف على قولنا فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين ان لام
فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثال بهذا القول فلا يتوجه انه لا يصح ان لا يكون مثنى او مجموعا وما يفصح
الجواب قيل المراد هذا لو اجاب من الصورتين فاذ ظهر الاشمول المثنى والمجموع في ما نبهناك وكن
من الشاكرين قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب لا في العوامل سواء اريد بالعوامل الجماعة او
ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة مبني الاصل مع عامله ابتداء اي اذا
ركب كائنا مع عامله ابتداء ومتحققا معه فقوله مع الظرف التركيب ومن جملة ظرف التركيب او رد عليه ان
التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل
بسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب بحسب العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين
معنويين وعامل لفظي باختلاف العوامل اذ الاختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه
نظر من وجوه الاول ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليصح
اختلاف الآخر واختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث ان العوامل المعنوي لا ينحصر
عامل الرفع وانما ينحصر فيه فاعل معنوي ليس معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل افعال
متعددة ناصبة الظرف والمفعول معه فقلنا هاني القريد وشرحه الرابع انه لا اتجاه معنى السؤال لانه لم ناصبة
يقل كما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه شيء فلا نقول اذ السبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل الآن نقول التركيب للاسم المعدود لكن لا ابتداء بل ثانيا ومع ذلك تركيب
الاسم المعدود مع العامل ابتداء اذا لم يسبق عليه تركيب للاسم المعدود مع العامل وان سبق عليه تركيب مع
العامل ولو لم يكن التركيب تابعا للاسم المعدود لم يكن لقيد التركيب ابتداء معنى فاعرف قوله غاية الامر
ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب ليس ينفع المبتدي
المتعلم ببيان هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لم يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا قيل فليكن
المراد اختلاف آخره باختلاف العوامل وقت ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد به بانه يحتمل ان يكون
معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما الا ان الاحتمال القدر لا يكفي لبعض الاحكام الادبية
وقيل المراد استعداد الاختلاف ورجح جواز الشارح عليهما او فق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل من غير
بانه

غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الفائدة بيان ان الحكم لا ينتفع به المتعلم قوله وحين يراد بما
الموصولة الحركة او الحرف لا الآلة العامل والمقتضي فان قلت قد فسر لفظ ما بحرف او حركة فلم جعلها موصولة
بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بما الموصوفة حركة او حرف قلت لفظ ما كلما وقع هكذا احتمل الام
الامرين فنبه على الاول اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف فهذه ذلك
او الحرف على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه انسب بانتزاع المتن المرجح ثم انه كتب
ان زيادة [illegible] لكنه يشكل بما اذا كان العامل حرفا واحدا [illegible]
[illegible] ولا يصح [illegible] العامل والمقتضي [illegible]
[illegible] يقتضي [illegible]
[illegible] يخرج بتخصيص كلمة ما [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] على اختلاف
[illegible] وبيان الاختلاف [illegible] العامل والمقتضي المجموع ومن قال [illegible]
المركبة من القريبة والبعيدة ثم بان بكلمة وانحة فقد انتقض تخصيص كلمة ما بمنزلة اخراج المجموع كما يخفى
باخراج [illegible] الذي هو آلة القريب يحقق الاختلاف الآخر فيترجح بل نعين في الاعتبار فاعتبروا يا اولي
الابصار قوله نحو حركة نحو غلامي حالي ونظائره وما قال اراد به الجر الجاري في ايتها فامسحوا برؤسكم
وارجلكم بجر ارجلكم فلم يتجه تدقيق النظر الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجواري في الى الزائد من
الاعراب حينئذ ولو قال الشارح نحو حركة غلامي لكان ارجح في النحو لشموله بما قبل ياء المتكلم في
نحو مسلمي فجاءني مسلمي وقوله الا انه مع علمه اختياره [illegible] اشارة الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يجمع انه
لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في آخر المعرب من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتأمل
قوله انه ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب في ترجيح الابتناء على تركه واراد التنبيه على فائدة وضعه

في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو ما يقصد من شيء وحمله على العام
بالشيء المقابل للعين بعيد عن المقام ولا يعود الى فائدة وكذا حملها باني في تعريف العامل حيث
قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المقتضي من قال هو علة ومنع الاعراب اراد وانه يتعلق بوضع
الاعراب المفهوم من فحوى الكلام والامر ينطبق الغرض على الفعل لان دعوى على تقدير تعلقه باختلف
ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي الا اختلاف الاخر بل وضع
الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف فاسند الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية
في دلالة ما به الاختلاف على ما سيفصله والا فالموضوع للمعاني عند المص ما به الاختلاف للمعنى اولى
لانه امر محقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
هذا فنقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء
الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل فيكون المعنى على اخذ كل من
المعاني المعرب واما المعتورة على صيغة على صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب يأخذ تلك المعاني فكل
منها يدل على تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب اخذ المعاني اقرب
من اعتبار العكس فلهذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول والشارح لما استحسن تركها
هو المشهور الدائر على السنة الكافة بمجرد قرينة هذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل ولا
ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه اتى
بما هو الواضح قوله وانما جعل الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او الاعراب
مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فان الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كانه الواقع بعد الكل لان
الاكثر في حكم الكل مع كون الحركة بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب
على صفته فعلى هذا الى علة ونظايرها صفات لمدلولات الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات
الالفاظ فقال في تاخير الاعراب الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة
متاخرة ان وجه التاخير تاخر المدلول والاوجه تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف
على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف الكلمة مفيد
لهيئة الكلمة ولا يرضى تاخيرها مهما امكن لئلا يخل بدلالة الكلمة على معناها بخلاف الحرف الاخر

بالتغيرها

الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولذا قيل يعلم على جهة الامر على هيئة ما جنبة قوله اي انواع الاعراب
الاسم ثلثة نبه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم العطف
على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية والا غيرها من حركات غير الاعراب قوله فانها مستعملة
في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعراب ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
في كونه عمدة من كل وجه قوله وكون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها كما في
اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير المضاف اليه وانما حذف اعتمادا
على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء
مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية
وقولنا بحسبك زيد لان كل ذلك انما دخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال المجرورات ما اشتمل
على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد من تعميم النسبة
بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صرح بتميز عن باقي المرفوعات وكذا المفعول اه
قوله لم يحتج الى الباء المصدرية الاولى لم يحتج الى الباء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل هذا وجه الاختصاص فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا هو الاصل
في العمل قوله فاعطى الثقيل القليل الظاهر القليل لكونه مفعولا ثانيا ودخول اللام التعدية في المعمول
المتاخر عن الفعل لا يجوز ومنهم من جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار مآل المعنى فاعطى الثقيل
مجعولا للقليل ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العروض لان
الاعطاء للقليل بان يجعل عارضا له فالمآل فاعطى عارض التقليل وكذا نجعل للتقليل تعليلا
والمفعول محذوف اي اعطى الثقيل ما اعطى من المرفوعات لاجل هذا التعليل فانه المقيس عليه الكثير فتأمل الجر للمضاف
قوله ولما لم يبق للمضاف علامة غير الجر جعل اعطاء المضاف اليه اضطرارا او لا ضرورة اليه لان
المضاف اليه كثير الا يرى الى قولنا مررت بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون
كثرة المفاعيل فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله والعامل احتاج له الى بيانه
لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب و
تاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي للاعراب ومن قال

آخر المعرب عن الاعراب لكونه سببا بعيدا لاختلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج من
سواد الطريق وطلب التقي الى فج عميق قوله ما به يتقوم اي به يحصل دونه غيره فبنية على ان
بنية المتقدم ليس كبنية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل
لا يقول ينتقض بالاسناد وما يتقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والفاعل لانا نقول لا نسلم
فهم العرف من قولنا ما به يحصل حرارة الماء الا النار دون تعلق الماء ولا مي وزنه النار الماء تامل قال
قال المعنى المقتضي اي معنى اه بزيد ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد
في الفعل عند البصريين فلهذا قيل المراد عامل الاسم ويتقوم بالباء في نحو بحسبك زيد كون النسبي مضافا
اليه حكما وصورة فقد غفل من قال بيال خروجه لقلته وفي مررت بزيد الباء وعامل اما في
غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر
قوله فالمفرد لما فرغ من بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل اقتضاء المعنى
المقتضي فانه يقتضي الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة يقتضي
الحروف الثلثة وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم
المفرد الخ بهذا معنى ثان للمفرد وستسمع له معنيين اخر كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء
الستة ولواحق المثنى والمجموع لخروجها بقيد المنصرف لكونها واسطة بين المنصرف وغير المنصرف لان
المنصرف العلم اسم من شانه ان يقبل التنوين ومنع منه لعدم الانصراف او لم يمنع للانصراف والمعرف بحرف
بمعزل عن التنوين ولا بغير منصرف اجرى عليه الحركات الثلث للاضافة او للام او ضرورة الشعر او
التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المنصرف ولا يبال به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريق الاستثناء
والبيان على طريق الاستثناء من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله
على التنبيه ان هذه الامور خرجت على سبيل الاصل فيها لداع قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما
انتقض بسنون وبنون ونظائرهما لكن لا يلزم من دخولها في المكسر توهم اعرابها بالحركات الثلث
لخروجها عن القاعدة بالمنصرف فقوله احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لكون الدال
على صفة الشيء كالصفة الدال عليه ولانها اخف الدوال وهذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف
فالاعتراض عليه بان كونها ابعاضا ام وهمي ولو سلم فلا تنتقض الا بالاضافة الذات لا في الا

لم يبال

الجر

قال كم

حالة

نها

الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من العطف على معمولي
عاملين مختلفين لكن المعمول الاول مجرور وجاز المص هذا الكلام قوله والمصدرية
فيكون التقدير رفعها وجملة حال والعامل في الظروف لحال معنى الفعل المستنبط
من الظرف المستقر هذا او نقول بالعبارة ما كتب في الحاشية ناظرا انه عرف ان الفعل
بالضمة حال كونه ضامرا فوعيننا واعرابا بالضمة او باعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا
وجرا هذا الكلام قوله مثل جاء في رجل الاحسن ان يمثل جاءني الطلبة في الطلبة المطلوب
قوله جمع المؤنث السالم قدمه لانه اوضح اذ عرفه غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولان اعرابه لازم
له بخلاف غير منصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان النصب تابع للجر كغير بخلاف العكس وغيرنا نكانت
اخر تركناه له وينبغي ان يضم اليه اولات جمع ذات من غير لفظها كما ضم الوالي جمع المذكر السالم
الحاشية السالم فوقع على انه صفة الجمع هذا الكلام يبرز زيدا مع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر من
كون السلامة صفة المفرد يعني ان الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان
السالم حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه مسلمات مع ان مفرده مذكر وخرج
عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث قوله احترز به عن المكسر فانه قد علم وجمع المذكر السالم
فانه سيعلم والمقابل ان يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم
ليس على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعرب هذه الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على
خصوصيات هذه الاسماء بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو
الحكم عليها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك كما يحضر المتلفظ به يحضر
معه الاخ فالحكم على الاخ الحاضر بالتلفظ مجردا عن خصوصية حصلت له في هذا التلفظ ولا فائدة
في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهر بها وهذه الالفاظ
اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة لانه مزيف اذ لا يحتمل كون اللفظ موضوعا
لنفسه وانما لم يذكرها مقطوعة عن الاضافة لفوائد اولها كونه عبارة الحكم مشتملة على
مثاله وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضافة لانه استعماله عند العرب وثالثها هداية
المتعلم لا عرابهم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدي بنفسه لوجه قوله لكن لا مطلقا

به يحفر

بلام

بل حال كونها مكبرة لما كان ذا اشارة الى تجريد هذه الاسماء في الكلم بقوله فاعراب هذه الاسماء
الستة او جمعت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد ايضا استدركه بقوله لكن مطلقا
دبيه على ان خصوصية الافراد والتكبير محفوظا في مقام الحكم قوله ومضافة نقل في المتن على خلاف
ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما غفلة عن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق القيود واما لان نسخة
كانت في نظره هكذا والحق في غاية البعد ومن قال بنيه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير
لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على المعنوي او غير عبارة المتن الى ما هو اسلم ولغيره لما عبر — بغير
عبارته الى ما هو اسلم فقد نبه بذلك على انه يبلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر ببال البشر قوله وانما
اختاروا اسماء ستة الخ لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال
المعرب بالحروف في الرفع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والواو وعشرون فجعلوا
في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء الستة المثنى لمشابهتها المثنى في كون
معانيها منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة عن تعدد او في كون معانيها مستلزمة
للتعدد لان المبنى هو اللفظ دون المعنى هذا انما ذلك فيما سوى الفم والفم والهن ظاهر واما
فيهما فخفي والاوجه ان يقال لمشابهتها المثنى والجمع في ان فيهما حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام
الاسم بنون التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها
صالح للاعراب دون غير حالة الاعراب فشابه الاعراب في الظهور والتغير وهذه الحروف في الاربعة
الاول لام الكلمة وفي الاخيرين عينها لانها عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند الغير
لان الاعراب يجب ان يكون من اصل الكلمة وما كان كالمفاعل نعتا لم يلتفت الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانبئ
عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف ولا يتم لان الابن
والولد والوالد والام والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى ووجود بدون اعادة اللام قوله
وكذا طلقنا التاء ابدل من الالف في الالف التانيث لان علامة التانيث لا يكون متوسطة وما يضيف السيرو كلا
كلتا يجب ان يكون مثنى او ضميرا ولا يجوز ان يكون متعددا بغير التثنية الا في الشعر كقوله كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلفوا في انه كلا انه في الاصل واو او
ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى مظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك الخ

لا يخفى انه مستدرك الاطائل تحته قوله وصفا معنى التثنية لانها تكرار الواحد مرة قوله وبقولهم
بالواو والنون سواء كان مفرده مونثا او مذكرا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المصنف ذكر في بحث
الجمع في شرحه ان قوله ان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط التذكير مع انه يغني عن اشتراط — كسر
التعبير بجمع المذكر للمذاخل على الشعور ومتوهم انه اسم وليس منه مركب الاضافي مراد فالمقام لجعل الاسم
اعم عن موهوم المركب ولو حوفظ فقطعا على موهوم لفظ جمع المذكر لكن ادخالها في اخوات عشرين بان
يراد بها ما على صورة جمع المذكر وليس به قوله عشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله
ونظائرها السبع وتبعه في التنزيل حيث قال ادخلت امة لعنت اختها فاستعار الاخت بالمثل مجازا غير
مصنوعة للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على ثلثين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه
لانه يخص عشرين وهو بصدد تعليل الحكم المشترك ولانه يجب عليك ان تقول اما ذكره لا يفيد ان ثلثين ونحوه فيها
جموع في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص وما يفيده هو ان يقال الاعداد المتوسطة — يفيده
من الاحاد وحاصلة من تكرار الاحاد لا من تكرار مراتب الاعداد فهذه الالفاظ كان الاولى انها
لا واحد لها من لفظها قوله واطلاق ثلثين على تسعة وثلثين وهكذا قوله وايضا هذه الالفاظ لا تخفى
عليك انه لو قال جموع هذه الالفاظ الخ لكان فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى الخ الاولى ترك
مع تلفظا لانه لا بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرع للواحد
بلا كلفة وكذا ذكر قوله وهو علامة التثنية والجمع تامل قوله في اخرهما حرف يصلح للاعراب فان قلت العلامة
ممنوعة لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا البحث تغيير علامة بعلامة فانه ما كان — بل هو تبدل علامة
الالف علامة التثنية جعل العلامة واما الالف والياء فتبدل الالف بالياء وتبدل علامة بعلامة لا تغير
العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها لتوقف الجمع على الثلثة والثنية
ان كان اسما وكثرة ان كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر في الاسماء الستة في الحمل اشارة الى التنبيه اليها فيما سبق في
بيان حكم المؤنث حيث قال لفظا او تقديرا العدد ادرج في هذا البيان فوائد الاول ان قوله التقدير بيان لاقسام
التقسيم السابق لا التقسيم الاخير للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض على ما ذكره
على ان قوله لفظا او تقديرا التفصيل لاختلاف العامل لا لاختلاف الاخر والثاني ان قوله التقدير وعدم
معرفة تعريف العهد والثالث ان هذا الكلام متصل بما قبله كمال الاتصال قوله لما كان التقدير في الجملة اشار

اي وجه التقدير ... ان الاولى لكونه الاصل احق بالتقديم في مقام البيان قوله التقدير في تقدير الاعراب
الا انه تفسيره بالاعراب المقدر ليلايم قوله واللفظي فيما عداه قوله اي في الاسم لكون الاشارة الى ترجيح
بعد ما ... بسولة بترجيح الشارح والى ترجيح حذف العايد على حذف المضاف في قوله تعذر اي تعذر فيه
اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة ولان القوم يتسامحون في ... ومنهم من قال عليه ترجيح
الترجيح واقول مع ذلك فالمتعين هذا الوجه لظاهر الترجيح وليس كذلك لانه يجعل عبارة عن حرف ... اي آخره
تعذر فيه الاعراب لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر في آخره الا في آخره قوله كعصا ...
مستثقل كما في قاضي وبعد الاعلال متعذر في قاضي كعصا فلم فرق بينهما قلت قبل موجب تقدير الاعراب
في قاضي الاستثقال فان الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو ... ادى
الى القلب بالالف لكن ان يجعل عصا كخفا يخلي في قاضي بالقاضم والفضل للمتقدم فليتعمم في المعدد قوله
وكما في الاسم المعرب بالحركة تم تعلق في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه سلمان ومساجدي وحبادي قبل الا...
ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه عصاي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وفيه ان اصل عصاي
عصوي فالمنقلب بالالف فما تعذر اعرابه ثم يكون القلب بالالف بعد تعذر الاعراب بالاضافة ولا يكون
تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه نحو قاضي مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه
نعم ينبغي ان يعتبر قاضي بما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضتها الياء لا حركة الاعراب حتى يكون تقديرها للاستثقال
ولكنا ان نجعل قوله مطلقا باعتبار كونه قيد الغلامي بهذا التعميم ايضا سواء منقوصا او مقصورا
او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة
التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والا لزم ان
يكون العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية لتحصيل احدهما
على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب ... فائدة تعميم مطلقا
هو غلامي وان جعل متعلقا بهما ولذا جعله البعض مخصوصا بغلامي بل جعله لداعي حسن المقابلة بينه
وبين قوله كقاضي رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا فان المقابل يدعو الى تعميم المقابل الآخر وتحقيق ان
يقال يريد بعصا مطلق ما كان الفه محذوفا ... نحو يا غلام وما كان ياؤه حذفا بالالف نحو يا غلاما

فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو يا غلامي انه الا المستثقل ثم الاسم بالكسرة تقدير الاعراب فقط
والموافق انه اما المستثقل بالكسرة او الفتحة ليشار والى نحو يا غلاما ويا ابت ويا امت ويا ابتا
ويا امتا قوله كما في الاسم الذي آخره لخلاف الياء والذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو مسلمي عطف على
نحو كقاضي فهو مرفوع المحل على قاضي فيكون مجرورا او وجه التشبيه اذ يكون ذكر النحو مستدركا ودفع له
بانه ان الاختصار ان يحذف فيه بعطف مسلمي على قاضي قوله يعني تقدير الاعراب ان يعني الغرض منه
من تكثير الامثلة بيان ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحروف لا يستقيم ... لا
للمستثقل ولا يرد انه بقي اقسام من المستثقل لم يذكرها وغفل عنها وهو من افاضل تلامذة الشارح من خفي عليه
ما تضمنه هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المصنف بعض اقسام المستثقل ... حالا يوصل الى المط
فعليك بالصراط المستقيم صراط الذين ... غير المغضوب ولا الضالين فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء
الى صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح انما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية في التثنية
والجمع واما على لغة من جواب هل عندك تمرتان فالتقدير ... ايضا يكون في الحركة والحرف
ونحن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين وقد يكون في حال واحد
بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال الثلثة ولما كان تميز المستثقل عن المتعذر باختصاص
المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق لم يذكر مثالا لما
يكون الاعراب المستثقل تقديرا في الاحوال الثلث نحو جاءني اخو القوم ورايت اخا القوم ومررت باخي
القوم وجاءني مسلمو القوم ورايت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم وجاءني مسلما القوم رفعا فقط فحكمه
حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديرا في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا
كان الاعراب مدة ولاقى ساكنا نحو ذو المقبل الصلوة بجر الصلوة ونصبها وجرها نحو مصطفو القوم ومصطفى
الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا قوله يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر من قسم المتعذر والمستثقل لا الى ما عداه من الامثلة حتى يرد
الامثلة المتعذرة الغير المذكورة على نفي اللفظي فاورده بعض افاضل تلامذة الشارح رحمهم الله
على ان المستثقل اللفظ من الامثلة ونكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغني من جوع واضطر الى
الاعتراف بورود بعض الامثلة لا محالة مما يقضى منه العجب ولا يلتفت عنه رعاية للادب هذا قوله ما ذكر

يشعر بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعدد والمستقل الى تاويل المتعدد
بما ذكر وهذا طريق شايع في رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان
المتعدد اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة راجع الى احد الامور المذكورة قوله
لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف بقي تعريف غير المنصرف للاحتياج تفصيل المعرب الذي يشير اليه
قلت ولا احتياج لبعض احكامه ثم يذكر بعد الى معرفة ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته
الا بسبق من تفصيل المعرب لاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا اثره بالتعريف وترك المنصرف مقابلة
ومما يحوج اليه التفصيل السابق للمعرب بان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغي ان يذكر المقدم متصلا بغير المنصرف
قبل الشروع في المرفوعات ولا وجه لفصل الكثير بينهما وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المرفوعات معرفة والنكرة لانه انما
يحتاج الى معرفة المطلقة غير المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت فتح تاخيرها اخلال ببيان مخاده المباحث
قوله وكان غير منصرف وافراد عليه ان المعرفة بالنعد او يستحق بيان الاقل او يؤثر على بيان الاكثر وترك الاكثر بالمقايسة
لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا تفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال الثاني بتعريفها هو
الاهل الا ان يقال بان ما كان فالحقيقة بعض البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر او يترك البيان بالتعريف الصادق بالبيان بالتعريف
منزلة البيان بالتعداد والاوجه ان يقال اختار غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف بالمقايسة
الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف بتعريفه ولم يقل والمنصرف ما عداه كما في الاعراب للتنطع
لا شعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب مختص عند
القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث والتنوين وغير المنصرف
ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه الزمخشري في المفصل فالمعرب المنصرف بالضمة والفتحة
والكسرة والمعرب الغير المنصرف بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف واسطة فح لا يصح ان يكتفى
بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المص فان المنصرف
وغير المنصرف عنده قسما المعرب بالحركة اذ لا فائدة في وصف المعرب بالحروف بالانصراف
وعدمه فيمكن معرفة المنصرف بالمقايسة لا يخص هذا المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان
مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف والمنصرف ماخوذ من الصرف فانه
يؤذن بالعروض عن حالة الاصلي بالتركيب اكثر من تاثير غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه

ينظر

لانه ينجر بالتنوين والكسر ورد غير المنصرف وقيل جاء الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة
من الكسر والتنوين او زيادة التمكن اى اسم معرب اختار تعبير كلمة ما بالنكرة وهو احد احتمالي الاية لانه
اقرب بامتزاج الشرح بالمتن ولم يشر الاحتمال الاخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير مرة
وان لم يتنبه لبعض افاضل ملازمة الشرح الا في هذا المقام واطنب بالايراد الالزام فاعرض عنه
بالمرة لا هو داب الكرام من علل تسع ولا يجوز ان يكون التقدير من تسع علل لانه لم يوجد هنا
شرط حذف المضاف الجملة ما لا يخفى للعارف به ومن جوز ان يكون التقدير من تسع علل ثم اشتغل
ببيان الامكان لترجيح تقدير الموصوف فلم يتذكر ما لا يعنيه اى العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين
لا وجه لتاخير هذا التفصيل عن شرح قول المص واشار برفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في
حاشية هذا المقام او موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان منها فالصرف تصيب هذا وهذه الابيات
لابي سعيد الانباري النحوي والتصويب الشرح ولم يذكر الابيات كلها حتى يستغرق عن التعريف لاشتمال الابيات
غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان من تسع
فيخرج عنه ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم
الانصراف مطلقا مع انه يجوز صرفها هند وثالثها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف التانيث والعلمية
مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا للتانيث بالالف وذكر المجموع عدل لقد بلغ تنكير
الاسباب في هذين البيتين غاية لطف اذ السبب عدل ما الا كلا عدل وهو عدل لا يكون
علة البناء وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وهكذا وح كان المناسب تنكير النون ايضا
الا انه لم يساعده النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه زائدة والعدول
لا ثم للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى مما قبله او ادنى ولا يخفى ان
الجمع اعلى مرتبة مما قبله وما بعده فكلمة ثم في العلتين لهذه النكتة الجليلة ولو جعل الالف فاعلا
لم هذا اسما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر فجعلهم
في عباراتهم بعيد جدا وهذا القول تقريب ما شاع في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه
الجمع وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم بايا
بان المقصود تقريب غير المنصرف والعلل من الحفظ لا يتحقق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد

عرفت بعض المسامحات في البيت الاول ما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما بينا في تنكيرها ومنها
ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح ومما يذكر لك من ان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد
الالف ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الغر او القول بان كل واحد لم قيل الا وما نع اذ ليس
في كلام الناظم ذكر العلة قلت المواضع جمع مانعة والتانيث لانها في تقدير علل المواضع الصرف وقال
بعضهم انه اتنان لا جدوى لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يبينها ونحن اقتفينا اثره من حيث
اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث
انه معرب حكم ما مر ومن حيث انه فاعل حكم الرفع لا غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه التناسب
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر والتنوين لكن الا ظهر
الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد
يسلب عن القائل به الحيثية ان لا كسر فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة
الى ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامرين يجب ان يجعل كلا منهما حكم
غير المنصرف ففيه الدور من جهتين على ما فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر لا تنوين
لم يكن الاشارة الى انفصال تعريف غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع
الكسرة من غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف
من حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسرة منع بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد
الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا فيشبه الفعل مشابهة الاسم الفعل ثلث مراتب
اعلاها يوجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل لا يسع المقام تفصيله
لانك تقول قائم ثم تقول قائمة فالمعروض لها القائم المطلق لا القائم المجرد عن التاء
وهو المذكر وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية
في التانيث والتعريف وهمية والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوهمية والحقيقية
اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالف الطلب اخر وخلاف الاصل بمنزلة الموقوف على الشيء
لانه كما ان تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل كذلك تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق الاصل
حتى انه لو لم يكن الاصل لم ينتف الخلاف الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية للموقوف

الموقوف على الموقوف عليه والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح
الا بجعله بمنزلة الموقوف وليس الفرعية بمعنى يشمل المرجوحية ق لان اصل كل نوع
ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى
الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان البيان قاصر ق اي لا يمتنع الجواز
يجيء بمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب في
الضرورة كما اذا اوجب الصرف انكسار الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع ق
بادخال الكسر والتنوين فيه ان غير المنصرف ما فيه علتان تؤثران فيجوز ان يخرجها
من التاثير بالضرورة واعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف عن ظاهره
ق وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اه الا من الصرف معناه الاصطلاحي
والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه والحاجة بذلك تنزل
الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم ق للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها لا تخرجها عن اصولها ولذا لم يجز عدم صرف المنصرف لها عند الجمهور
من البصريين كما لم يجز جعل الالف المقصورة ممدودة لان اصل الممدودة
المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع صرف العلم للضرورة ق
فكقوله صبت في الحاشية بهذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية
النبي م واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا
وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية بالتخفيف بر مرده ستايش
كردن التربة خاك المدى غاية والمعنى ما الذي اوای شيء وقع على من شم
تربة احمد في ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام
للانكار والمعنى لا يقع عليه شيء لانه استغنى من شمه عن شم الغوالي والمعنى ماذا على
اوجب على من شم تربة احمد ان لا يشم اه او الاستفهام للتعجب من عظم الموجب
وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي ان ذكر بالفتح والكسر التعليل ق لان رعاية
التناسب بين الكلام امر مهتم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام والخبر

بمعنى سلب الوجوب والامتناع

الاستغناء

هنا في صنف الشيء وامرائي مع ان اللغة امري ومنه في التنزيل يبدي
الخلق ثم يعيده واللغة المشهورة يبدا وروي ان بعض البلغاء قال
لكاتبه اكتب يا جار فان الركب قد صار ورأى بعضم الرواة في يا جار فقال
الكاتب بالسيد الاخفي كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه بامر التناسب وفي قوله
وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب
صرف اعلام الاوزان التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن يضارب
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فينصرف مفاعلة لا محالة لتناسب مضاربة
وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل به معاملة
اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف لكونه علما للنفس ومؤنثا
ويعبرون عن هذا التناسب بالمشاكلة **قوله** حيث صرف سلاسلا التناسب
المنصرف الذي يليه وقرئ قواريرا التناسب فواصل الاية فقوله يليه لم يقصد به
اتمام التعليل **قوله** سلاسلا واغلالا لاشتمال المجموع اه اراد ان ذكر اغلالا
ليس زائدا لان المقصد تمثيل المجموع والاظهر ان التقدير كصرف سلاسلا
في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها قيل هذا من تتمة بيان التعريف
فينبغي ان تقدم على قوله وحكمه وقيل ان بيان الاسباب كلها من تتمة
التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها بينهما وقعت ولكنه
الاهتمام ببيان انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا **قوله** فانه تكرر فيه الجمعية
فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المص لكونه نهاية جمع التكسير عند بعض ولانه
لا نظير له في الاحاد عند بعض واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب
في الحاشية فالاكالب جمع اكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار
واناعيم جمع انعام وهي جمع نعم انتهى وقد يلحق الثاء بالاساور واكثر ما يقع النعم
على الابل وجمع الجمع اما انه يزاد به الكثرة والضروب المختلفة على ما في القاموس **قوله**
فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا وذكر المحقق الرضي ان العدل

افراد

افراد الاسم لا الخروج فاحتاج الشارح الى ما اجيب به عنه وهو ان المصدر قد
يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول
كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا
للمفعول ويتجه عليه انا لا نسلم انه يوجد معنى مصدري حاصل باق والباقي
المصدري المفعول كما يقال مضروبية بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري
الحاصل باق في تلك الباب في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في الفاظ المصادر
واما ان المصادر وضعت لمعنيين وما هو صفة الفاعل وما هو صفة المفعول فلا
بدله من دليل بل يكاد يرده ما ذكره المص في تعريف الفاعل من قوله على جهة
قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول
فانه يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للضرب معنيان
لكان معناه لكان ضرب زيد الا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب
زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل فلا يكون خارجا بقوله على جهة
قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره
الذي تضمنه على ما اسند اليه وجزء معنى الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه
هيئة الفعل المجهول واذا تمهد هذا فنقول لو كان المراد الاخراج فالاعتراض قوي
لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اذا مال وعدل
اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس والاولى
الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل لاشتقاق المعدول وتسمية الاسم معدولا
وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه فالاظهر ان العدل بمعنى الميل من الشيء الى الشيء
والعادل مادة الاسم حيث مالت عن الهيئة الى الثانية فهي الاصل معدولا عنه والاسم
معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئته ولله در المص ابن الحاجب حيث
فلا نجد بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم اي خروجا ولا يسمى عدلا
قوله اي عن صورته الخ فسر الصيغة بالصورة لان مادة الصيغة قد يطلق على الكلمة

باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة حقيقة
او ما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور اللازمة لافعل التفضيل
فكان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة
فيكون سحر علما للسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال آخر الى تغيير تعريف العدل بالخروج
عما هو حقه من الصيغة او استلزامه لكلمة اخرى ودفع خلاف تعريف المص فانه لا مدخل
لنفي الصورة لكما كان اللام المفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينهما وبين مجرورها بالحرف
القرايد بخلاف اللام فيه ان يتوهم بخروجه عما هو حقه الى ما ليس حقه فان تقديرية ايضا ما هو
حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته
الاصلية بهذا المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على صيغة
عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان حكم بانه معدول حكم بانه سمي باسم الفاعل على
من المجازة نعم اسم فاعل من العادة خرج عن صيغته التي هي على ما يقتضي القاعدة وهي
عامر الى عمر ولا يخفى ان صيغة المصدر فيه ان صيغة الاسم ان كان يعرض صورة تعرض
لحروفه الاصول فهيئة الضرب هيئة الضارب وان كان ما يعرض المادة في وضعه
لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليس هيئة ثلث لان ما وضع له ثلثة ثلثة نفس العدد وما وضع
له ثلث الموصوف به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد
الصيغة بالاصلية لان صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة
والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به المتغيرات القياسية قوله فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوايل فانها عدة
والمحذوفة الاوسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير بابدال
حرف اصلي الى حرف آخر كالمقام والايلاء فان المادة ليست باقية فيها لم يبق من
المغيرات القياسية الا الادغامات فهي خارجة باعتبار قيد المغايرة للاغير هكذا
ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في بيان قوله فخرج عنه المغيرات القياسية
كالمقام فبعيد عن المقام قوله المقصود هنا تمييز العدل عن ساير العلل قد اقتصر هذا

بهذا

معه ولما ما توهم من ان ما غير
اليه التعريف ليتقض بنوع
الجمع ... بنوع الجمع
فانه ... عما حقه من ...
... اخرى

بهذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل و
تبيينها تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود
اعلم انا نعلم قطعا انه قد دل كلامه على ان ما اشتهر في كتب النحو من خروج ثلث محقق
مخالف للعلم القطعي بل هو امر حكم به بالتكلف للاضطرار اليه بمنع الصرف وانما المحقق ثبوت
اصل له اما خروجه عنه فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون
اصلا لخروجه عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس
ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ونعني بالخروج انه كان عليه فخرج فهذا امر لا حاكم به
الا الاضطرار ثم تقول ما اشتهر مبني على انهم ارادوا بالخروج تحقق الخروج عما هو
القياس لا الخروج عما ثبت للمادة ومبنى ما حكم به الشارح من الخروج عما ثبت للمادة
ويتجه على ما اعتبروا المغيرات الشاذة على تعريف العدل ويتجه على ذكره انه يخص معرفة
غير المنصرف بتعريفه بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل ما لم يعلم انه منع الكسر والتنوين
فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في العدل التقديري لا في انه فيلزم
في مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل يكون تعداد المتعلم النحو للعدل لا انه تم بنفسه هو
للعدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل التقديري لذات السبب في
ساير الاسباب سوى الجمع التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث
والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا يعرف
شيء منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان هو الخروج عما هو
القياس يمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما في ساير الاسباب وان كان هو
الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف بهذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى
تركه لانه مشتركة بينه وبين جميع الاسباب والاخص كون الحكم بعلية العدل للضرورة
بالعدل فهذا الفرق بينه وبين ساير الاسباب على ان الحكم لوجوده للضرورة دون
الحكم لوجود السابر قوله اى خروجا كاينا عن اصل محقق يعني تحقيقا يعني محققا صفة للخروج
مقدر بحال متعلقه هو الاصل وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا لانه حمله على ...

بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وضعا لخروج كحال نفسه تبعده عن النهم جدا قوله
جاءني القوم ثلثة ثلثة حال من القوم ماوّل بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فعلما
كان العبارة عن حال كلا اللفظين اجرى به عليهما قوله وكذا الى اي في احاد وموحد وثناء
ومثنى ورباع ومربع الظاهر الاوجه لقوله الى رباع ومربع الا ان يجعل الى بمعنى مع
قوله والصواب يجيئهما اي الصواب مجيء عشار ومعشر خلاف الخمسة الاخرى قال
الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال من خمسة الى عشر بناء النسبة نحو الخماسي قوله
والسبب في منع صرف ثلاث ومثلث اه قصده بهذا الكلام رفع اشكال عرض
في اعتبار الوصف من جعلها في الاصل اعدادا ليست اوصافا اصلية واشارة الى
ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار
او الاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل امر اضطراري فيجب
ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة وجه
عرضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم يستعمل مجازا في حال الوحدات
ومنع كون ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى
الوضع ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف رباعا وبعا قوله لان معناه في الاصل
اشد تأخرا فان قلت مما يهتدى اليه ليس الا ان اصله اشد تأخرا واقل تأخرا بل لو به
الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد في غريات
الناس اي في جماعتهم اشد تأخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة للموصوف بالزيادة
لا للموصوف بالنقصان واقل تأخرا ليس فيه تفضيل بالتأخر بل تنقيصا فيه قوله
علم انه معدول من احد هما ثبتا يكفي في ثبوت العدل الخ التي وزمن فضول الكلام لا يتجاوز عنه
ولله در الرضي حيث اختاره قوله وانما لم يذهب اليه تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظ القاعدة المذكورة في تقدير الاضافة انه لو ذهب اليه لاحتاج الى تغييرها والحكم
بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة رابعها العدل ولا يخفى ان الوجه
ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام لا فرضا في الاصل المعدول عنه

عنه ومنها يوم بعيد والوجه ان جاءني الرجل والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر
ولو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا مذكورا ولا ولا يتصور التفضيل على مذكور
اولا بالاضافة فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى
الصورتين فتذكر نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك
وكن من الشاكرين قوله واضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف
فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين ذراعي وجبهة
الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه ولا بيان شيء من اخويه لان كل منها محلا
ولا يتوقف المقصود على بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى
ان القياس في جمع التكسير لفعلاء نحو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها
قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية و
انما خص ذكرها لانها مما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين جمعاء و
حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا انه لا
يرد الجموع الشاذة فذكره هنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر اه فائدة جديدة فينبغي
ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره و
اقوى مما يرد وجه ما ذكره ولم يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كون نحو اخر ايضا معدولا
مع انه انكر الفضلاء اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المجرح لينزم من مخالفتها
الشذوذ فلا يثبت شذوذ في اقوس الا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع قواس لا اقوس ولا
باعتبار عدوله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في العدول قوله كعمر فعل اسم جنس كصرد وعمر ولا عدل فيه
الا جمع وابنائه واخر وما هو مبالغة فاعل اختصت بالنداء كفسيق مبالغة فاسق
كما ان فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما وانه لم يثبت فاعل من جوهره او جاء
اسم جنس بل لم يوجد الا علما فجعله العدل كقثم فانه وجد كلم ولم يوجد قثم الا علما الا و
فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بعدل هذا ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم
ما في القاموس قثم كزفر بن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير العطاء معدول عن قاثم

والجموع الكثيرة وللعيال كالقشوم والجوع الكثير عنده وانيم المشبعان ولا تنافي بين تحقق
الثاني علم وما ذكره الشارح من انه لا يمتنع بل علي اصل عامر بالنسبة الى عمر خلافا
ملئه ملئه بالنسبة الى ثلاث قوله فانهم اعتبروا العدل ظاهرة الضمير لبني تميم وكذا
انما تجعله للنجاة فان تلك العدل موجب للبناء فاعتباره في قطام يوجب البناء
والا لم يكن موجبا قلت المعتبر اطرادا لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو
حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس جبل بين اليمامة وبين البصرة
والهجان او الحمرة من الابل او طمار المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبار في القاموس
ارض بين اليمن قوله فانها مبنية وليس فيه الا سببان فيه انه لو اريد ليس
فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه موجب بناء الا السببان
ففيه انهما ليسا موجبين للبناء وفيها وزن فعال وهو يوجب البناء فالصواب
وليس فيه الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيها
العدل ليحصل سبب البناء وهو العدل والوزن لا يخرج قوله ولهذا يقال في كل
باب قطام ههنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل التقديري بما كان لضرورة
منع الصرف تحقيقا اما لو كان تفسيره جريا على ما هو الغالب وهو الانسب
لئلا يكون بيان العدل في المعرب قاصرا فذكر باب حذام في محله وقطام اسم
امرأة على ما في الصحاح قوله الوصف ثم يعرف الملقب في هذا الباب الا العدل الذي غير اما
معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما بين
المحصلين ومعرفة العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من الاسباب الباقية ما لم يفسره
المصنف في محله قوله وهو كون الاسم اه لم يعتن بتقييد الابهام بان يكون في الغاية
كما اعتنى به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة غاية الابهام
باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف
بخلاف تعريفه فانها تخرج مع بعض صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات
بقوله

وبعض

وبعض الصفة لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيد به لكان موضحا
لكون اسود الحية غير الصفة حالا لا نقول لم يقيد الابهام لعدم الاطراد غاية الابهام في
جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل له الصغر والفياح فيه
وصف ومعناه الماء الكثير لان الفيض الذي اخذ منه معناه كثرة الماء الا انا نقول
رجيل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات مبهمة وبعض صفاتها وان دلت
على ذات متعينة ايضا ومعنى الفياح شيء ما له كثرة الماء لان المعنى المشتق شيء ما له المبدأ
واما استبعاد من قال كون معنى الفياح شيئا ما له كثرة الماء بعيد فليس بشيء
فانه لو كان الماء ماخوذا في مفهوم الفياح لكان المعنى ما له الفيض فيكون المعنى
ما له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد عرفت ان معنى طليحة طلحة الصغير فهو بمنزلة
علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يلتفت الى ما قيل
ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر بين على
دقة النظر لا على المسامحة تدبر قوله لذات ما اخذ مع بعض صفاتها التي هي حمرة
والذكورة ايضا قوله ومررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصفات قوله
شرط اي شرط الوصف انه ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلم عند سيبويه وان
لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش في الاصل اي في الوضع كتب رحمه الله في الحاشية
وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة المعتبرة في باب الافادة والاستفادة
عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة اليه بتنزيل
اشتمال الاصل على الفرع منزلة اشتمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر
انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت
في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال عارضا قوله اختصاصه ببعض
افراده من حيث انه فرده لا الذات الفرد بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف صرح به
الرضي وكما انه لا يضر النقل من الوصفية الى الاسمية بالعلمية لا يضر النقل عنها
ابتداء لا بالغلبة الا انه لم يطلع على مثال له لم يصرح به في التوضيح واكتفى باندراج

حكمه في الاصل ولكن ان تقول صرح المصنف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كانت تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بيان الشارح
ايضا قاصرا حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يفرع منه تخصيص بالغلبة الآتي لمثال قال كما ان اسود اه قوله فلذلك
يتفرع عليه اشتراط الوصف بكونه في الاصل للامور المذكورة جمع مع اللام والفاء
ومن قال الفاء فيه تدل على ترتيب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتيب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الآخر فقد اتى بالعجايب كيف والفاء في الشايع لترتيب النتيجة في
الواقع على الاصل لا لترتيب العلم واللام ليس لترتيب المعلوم لان المعلوم
الغلبة واللام لترتيب العرف قوله المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم عروض
الغلبة اشار الى ان ذلك اشارة الى متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور
انما جعله اشارة الى المتعدد لانه اراد رد صرف اربع الى اشتراط الاصالة
ورد امتناع اسود الى الاعلام المفرقة ورد ضعف منع الاصالة بجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد تعجب من ذوق هذا التحقيق
ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل
لا بكل واحد ثم نقول فيما ارتكبه الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة
لتقرير اشتراط الاصالة وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط
الاصالة ولذا اولى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد من الثلثة
قوله صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا
مما اشكل على علماء هذا الفن الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل قاطع
على عدم اعتبار الوصفية العرضية والاستدلال بانصراف اربع مدخول لجواز ان
يكون انصرافه لانتفاء وزن الفعل وهو عدم قبول التاء وطول الكلام في الاعتذار
عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل فيه فاعرضنا عن الاطالة الى الطول
وقلت لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع في عبارة نعت واما وجه

تقطعهم

تقطعهم في عدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل
كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع
فلذلك امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية
لان اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود للحية العظيمة
محتمل قال وقوله وامتنع اسود اي صرف اسودا وامتنع اسود من الصرف ولم يظهر
ان الشارح افاد الثاني قوله الاول الحية السوداء وهو الحية العظيمة السوداء
على ما في الصحاح قوله وضعف منع افعى اه ان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقيق ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا من غير تحقيق ضعف منع
الصرف في عمر فلم لم يحكم ط بالضعف فيه قلت تقدم السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه
وانما قال يوجب ضعف منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر
قوله واشتقاق من كال التخيل مصدر له قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف قوله
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء وقيده باللفظي ليقابل المعنوي ولا يقابله بالتاء
لاشتراكهما بينهما واني اظن ان مراد المصنف التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه كما عرف فانه
دقيق جدا لا فنا حقيق يقال المراد تاء ينقلب هاء فتاء اخت ليست للتانيث ولو سمي
به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات فقال الزمخشري
عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث
ويمنع من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التانيث و
قال غيره يمتنع من الصرف والمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة
قوله ليصير التانيث لازما فيما كان التاء وجهه للتانيث واما التاء التي تجرد
الكلمة لكي ره اشترط فيها العلمية لانها في منع الصرف فرع تاء التانيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان اشارة الى التصرف
فيها في الترخيم قوله كما اشار اليه اي اشار الى ما ذكر من الامرين وهو ان العلمية

في المعنوي شرط الجواز واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تأثيره
اي مع العلمية احد الامور الثلثة فعبارة المصنف قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير
للمعنوي الموجود فيه شرط العلمية قوله او تحرك الاوسط جعل الاوسط عبارة عن
اوسط الثلثة المذكورة في قوله زيادة على الثلثة وحينئذ يلزم ان يكون التحرك شرط
الوجوب في الثلاثي وعلى هذا القياس يكون الجر بشرط الوجوب في الساكن الاوسط
منه والاحسن ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او رباعيا
فاذا سمي بابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة الخ لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اولا بثقل
ثقل من الصفة والعلمية ولا من العدل بل هو مثنا والخفة كما يرشد اليه الثلاثة
ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا المقام وانما لم يجعل
احد الامور الثلثة شرط تحتم تأثير العلمية لان العلمية يجتمع مع اسبابه كل منها
شرط في التأثير يخالف الشرط مع الآخر فالمناسب ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية
لان العلمية يوجد بدون هذا الشرط بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرط
تأثير التأنيث لان الكلام فيه وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرط العلمية بسبب قوي
فلا يحتاج الى تقوية ولهذا المنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين ولا يخفى عليك
ان الوجه ما قدمنا ولك قوله وسقر علم الطبقة من طبقات النار في القاموس
سقر معرفة اسم جهنم قوله وماه وجور علمين اشار بقوله للبلدتين الى وجه تأنيث
العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها
بتأويل المكان وقد يخير فيها في اعتبار اي ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمعوا
فيه شيئا في كلام العرب جوزوا الوجهين وكذا اسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي
اولى ما لم يسمع فيه شيء ينبغي ان يعرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفه
لم يقل ممتنع عن الصرف كما قال في قول المصنف وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا للوجوه توجيه

هذا التركيب ورعاية للمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله
صرفها الى انه يحتاج بتذكير العائد الى هذه المؤنثات الى التأويل ولم يشر
الى وجه التأويل لظهوره قوله وهو انه عومل معاملة اللفظ والاسم قوله وان سمي
مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلاثة فيل فانه شروط ثلثة ان
لا يكون في الاصل مذكرا كرباب بمعنى سحاب اسم امرأة فاذا سمي به مذكر انصرف
وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به مذكر انصرف لان تأنيثه
بتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا بالنظر الى المعنى الجنسي فان تساوي
تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه وان غلبت تأنيثه يترجح منع الصرف وان
وجب تأنيثه قلت اول المراد ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلث
ولا ينفع الشرطان الاخيران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي
العرب المذكر ثانيا بل المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث بالتأويل منقول
عن مذكر اذ العرب لا يسمي به بالتأويل واما اذا استوى فيه طرفان فمن حيث
انه يسمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه يسمي بالمذكر فجواز الوجهين فيه
لاجتماع الحيثيتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا يكفي في منع الصرف وقس عليه
حال ما غلبت تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر
وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمقصود بيان شرطه قوله لان الحرف الرابع يكل
وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير الزائد على الثلث
ساد مسد التاء لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت الحرف الرابع قائم
مقام التاء عبارة القوم ولا تفصيل لهم في البيان والتفصيل من المعترض فان بيانهم
مبني على حروف ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة
لا يزيد فتحوا اما يقابل اللام الثاني المصغر حرفا رابعا الا ترى ان في جحمرش الراء فيه
قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما المؤنث وان كان التأنيث بالتاء فهو حرف

خامس الالايام جعلوها آخرها لانه في مقابلة رابع حروف المزام فان تصغيره على فعيليل
فتقول مصيبيح فالياء بمنزلة الزائد لانها ليست بمقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد
بها وجعلوا هاء مصيبيح حرفا رابعا قه المعرفة اي التعريف لما كان المعرفة في باب منع
الصرف اسما للتعريف كما هو الظاهر او كان مشتركا بين الموصوف والصفة فالاظهر
ظاهر وان كان اسما للموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة لضرورة الشعر ههنا
ليوافق الاجمال التفصيل قه ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا
التركيب في هذا الباب شايعا في معنى اشتراط العلمية فيما فيه السبب والمراد ههنا
اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم
يرجحه موافقته بما في بيان العجمة قه بان يكون حاصلة في ضمنه الا في فيه
قه كما جعل البعض اي جارية العلامة ويستغني عن الاشتراط قه لان فرعية
التعريف للتنكير ظاهرة وليكون على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب على ما يختص
بالشرط وليس قوله وما فيه علمية لجعل العلمية سببا وانما وصفت بانها شرط
لاتحادها بالسبب فمن قال فيه جرى على اصطلاح البعض او على التجوز لم يات بشيء
يعتد به قه كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع
اهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قه كما في العجم اسم جنس بمعنى الجيد
قه لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم فيمتنع من الاضافة
واللام وما يتعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر ايضا وان لا يمتنع من قبول ياء
النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفا نحو خرجان للعجمية وسبب
تذكير في كرتان وجبريل وجبرال وجبرين في جبرائيل قه لانه امر معنوي الضمير
للعجمة وسبب تذكير امر معنوي وتضمير لاعتبار العجمة ايضا قه فان قلت قد
اعتبر العجمة بهذا وان يندفع بما ذكره لكنه يرد انكم لم تعتبروا المانعة من الصرف في ماه
وجور العجمة بشرط التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قه
قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو التانيث

اوا

او العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها التقوية ان يجب
دون ان يقول للتقوية سببين قه وتستر وهو اسم حصن بديار بكر في القاموس
قلعة بآذران بين برذعة وبين كنجة هذا او اياما كان فليس اعتبار العجمة فيه قطعيا
لاعتبار احتمال التانيث ولذا لم يكتف سيبويه واكثر النحاة بتحرك الاوسط ولم
يروا بدا من الزيادة على الثالثة لان ابا نوح منصرف ولم يجوزوا الا
في متحرك الاوسط ايضا السند لا المجموع وشتر لاحتمال الشتر منع الصرف
بالتانيث قه وابراهيم يمتنع صرفها لوجود الشرط وكذا ابرهام وابرهم من لغات
ابراهيم يمتنع لوجود الشرطين فيه قه وانما خص التوزيع بالشرط الكثير لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده ولا يخفى عليك ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية ففي ذكر شتر
ايضا تنبيه على ما هو الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على الصرف نوح بل التنبيه
على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولذا قدم الصرف ايضا ولا يخفى عليك
ان منع صرف نحو شتر سهو من صاحب المفصل فالاولى لان غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة
وسامح فيه البعض واما كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية وهو يرجح مذهبا
والوجه في تقديم الصرف فانه تنبيه على ما الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق
عنده ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قه اعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة من الصرف الا ستة فلما عن هذه القاعدة كتاب يعتد به حتى كاد ان
يكون مجمعا عليه عندهم وشاهدا صدق شيث وعزير فلا تجب ان يقضي منه العجب
قه وقيل ان هودا كنوح اخبر لنوح في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود
اختلافيا قه لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود
ولوط فقرن هودا بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب
فحوله ويؤيده يحتمل ان يكون من تتمة ما قبل وان يكون من كلام الشارح والولد
جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا والاولى والعرب اسماعيل واولاده وقوله ذلك
يحتمل الاشارة الى اسماعيل واولاده قه الجمع كالمعرفة في الاشتراكين

الاسم والصفة والمراد ههنا الصفة قوله اي شرطا فيه مقام التبيين الاظهر شرطا نائبه
وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان اولها لم يفعل وهي ما اشار ثانيها بالمثالين
مع انه الاخصر لان المثالين على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نحو جعافر وجحاجر
فاوضح ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لان كمالات ايضا على ما وهم الظهور
ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان يكون اولهما مكسورا
تخفيفا او تقديرا وكانه لم يحتج من دخول نحو صحاري في التعريف لانه لا يلزم من دخوله
الاشنع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف التانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى
الجموع فاريد بالمنتهى الانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع لغير المعتد قوله كما الجمع ايامن
جمع الاولى كما جمع ايامن فافهم قوله بغير هاء وغيره هنا بمعنى لا يقال كنت بغير مال اي بلا مال
فلا يرد انه يلزم ان تكون صيغة منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر فرشط لانه صفة
للصيغة لانه متعلق بنكرة وتقديره المعرفة تكلف لا يروج عند الناقدين الا للضرورة
قوله والمراد بها فيه لطافة وعلى التوجيه يعني المراد السلب المطلق اي لا يكون معها هاء
او تاء اصلا لان المراد ان لا يكون معها هاء حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال
الوصل كما قيل لنا انه لو لم يقيد لا يتم السلب ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي
التانيث وهي الهاء والتاء بقوله التانيث بالتاء وقوله بغير هاء قوله فلا يرد نحو
فوارهة جمع فارهة لافادة كما قيل لان فاعلا صفة لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره
الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد وهذا كلامه
والانسب جعله جمع فارهة بناء على ما في القاموس ان الفارهة الجارية المليحة او الامة
او الشديدة الاكل قوله وانما شرط كونها بغير هاء وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه
عليها وهو انه قال المصنف هنا بغير هاء وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقا بين الجمع ووزن
الفعل في ذلك لان نحو يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء يعملة وجوارب في جمع جورب
بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة قوله ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني
فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد ايضا بكونه بغير ياء النسبة ليخرج مدائني وطني

اجاب

اجاب بان المراد بالهاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم
وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة ولا الجواب بالحق ليس بذاك والله
اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني جمعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع لعدم صدقها
تعريفها اي المخصص بالشرط اخراج فرازن ومدائن عنهما عن الحكم فانه اذا جئت لما
دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم يجري على حرف النسبة والتانيث
لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة كما علم سابقا ومدائن جمع في الحال
وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائني غير منصرف لان الاعراب يظهر في
ياء النسبة اعراب مدائن قوله واما فرازنة اي بكلمة التفصيل مع عديل
لفظا لان مساجد ومصابيح عديلان لها معنى كانه قال اما مساجد ومصابيح
فغير منصرف واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغير هاء ايضا مقصورا مقصود ايضا
بالتمثيل في قوله كمساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل اما للاستيناف ويكفي
لكونه استينافا عدم سبق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق الكلام نقله الفاضل
الهندي عن بعض الشروح ونبه بقوله بقوله وامثاله على وجه تذكير منصرف ولو قال
واما مثل فرازنة لكان التنبيه واضح والتذكير وجه آخر من تجويز التانيث لا حاجة
له الى التذكير قال الفاضل الهندي بناء على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهي علم
وتنوينها للمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه
وهو انه في حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود اختصاره فيحفظ حكمه مستعملا في
معناه لئلا يكون في اختصاره اختلال ومنهم من نقل وقال لكن لا تنوين فرازنة
فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسئل الله
غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله وصحاري علما حال من المبتدا صرح بجوازه
ابن مالك ولا غبار عليه لفظا ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير
اعني فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم والمقام بري عنهما
وجعله حالا من ضمير غير المنصرف يستدعي تغيير الغير وجعله مفعولا لان معمول الفاعل

الى لا يتقدم على المضاف وتقييد عدم انصرافه مع الطلاقة وانه لا باس به لتنزله منزلة نعم
العبد صاحب لو لم يخف الله لم يعصه ق هذا جواب سؤال مقدر شاع هذا البناء في الشروح
حتى صار انه مجمعا عليه وتقرير الجواب بتقدير السؤال لو كان ناشيا عما سبق وليس كذلك فالاولى
انه للرد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف لانه اسم للواحد
على بنية الجمع واوّله للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف الا للجمعية ويلغو
فيه سائر الاسباب ولذا جعل هذا اللفظ غير منصرف للجمعية الاصلية
ولم يعتد بالتانيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد والكثير لو توهم ان بين الطلاقة
على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه
على واحد واحد على سبيل البدل وتوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون
الكثير مع ان الاطلاق على الكثير ايضا منافٍ فالاولى ترك الكثير ق لا للجمعية الحالية
بل للجمعية الاصلية بنية على ما يتوهم على المتن من ان منع الصرف للجمعية الاصلية لا لكونه
منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يوجه به من ان قوله لانه منقول عن الجمع تعليل
لمحذوف والتقدير غير منصرف للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع والعلمية
وان كانت منافية للجمعية كالمنافات للوصفية لكنه لا مانع من اعتبارها
في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد ق
لان الضبع هي انثى الضبعان في الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو المذكر
والجمع ضباع مثل كسرحان وسراحين انتهى ق قلنا علمية غير مؤثرة والا لكان
بعد التنكير منصرفا ولو عدا بعض كالحمر علما اذا نكر اعلم ان الشارح ارتكب مؤنة رفع
رفع ما سوى الجمعية وجعله علتين اذ مع الجمعية والتانيث بالالف لا تاثير لسبب اخر
ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتانيث غير مستقلين
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر ق والتانيث غير مسلم هذا المنع حق
لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس
وكان تفسيرها بالانثى وهم ذلك من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها

مؤنثة

انه صار

مؤنثة سماعية فان قلت حضاجر مؤنث لتانيث الضبع قلت تانيث احد
المترادفين لا يستلزم تانيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال
التانيث في حضاجر والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير
الجواب وهو اوفق بسوق الخطاب ق لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية
فعلى هذا معنى قولهم علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
قد عرفت الاستغناء عنه ق لئلا يتوهم بل لانه لا شرط الجمع يشترط به ق قوله
جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد نقحت جميع الاشكال في القاموس اقصى
تخلص من خيراو ثم تتفحص هذا الكلام وقد اشار بهذا التقرير الى وجه تقديم حضاجر
على سراويل وفيه نظر وله وجهان اخران احدهما انه اقوى ودفعه اوضح ق وهو اكثر
التعبير بعدم التصرف اي بعدم صرف الاكثر ولا حاجة الى قوله نظير هذا موارد الاستعمال
وجعله في تقديره هو مذهب الاكثر بعيد جدا الايهام وصحته يتوقف على ثبوت
اختلاف النحاة فيه وهو ان اشتهر فيه ق يحمل على موازنه لانه الدخيل الدخيل الى
الجنس يميل ق فبناء هذا الجواب على تقسيم الجمعية دفع لما في بعض الشروح ان ترجيح بزيد
اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازن ونحن نقول فيما ذكره
من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع
مطلقا فيلزم ان يكون في البرجوع بسبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفعاهما
الا انه لم يتحقق شرط تاثيره ولا الجمع بعده واما كونه على وزن الجمع على صيغة منتهى
الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون الاسم على صيغة
منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى انه الانسب ان يجعل شرط الجمع صيغة منتهى الجموع والعلمية في
العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة
بهذا الشرط وفاقا لمقام التبيين ق فكانه يسمي كل قطعة من السراويل سروالة
ودل كلام القاموس انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال سراويل اعجمي
او جمع سروالة او سروال او سرويل بكسرهن وتوهم الجمهور فعبر عنه في كلام هذا وقال

دفعها العجمة

ان علم من اللزوم سراويل فلا يجعل سراويل جمعا تقديرا بل ينبغي ان يجعل منقولا
عن الجمع كحضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص
كهذا ابن عبرة لم يجئ بمعنى قطعة من الازار بل بمعنى القطعة مطلقا فلذا لم يجعل
السراويل جمع سروالة تخفيفا بغيره انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه
جمع سروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه لم يوجد
سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل جمع سروالة
الا انه لما قدر رجعت قدر لمفرد مفروض مناسب لاختصاصه بالازار وان
امكن تقدير كونه جمعا للمفرد المحقق فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا
محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل المتابعة للعربي سيما المفرد الذي
هو الاصل فانه ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي
هو دخيل غريب يتمنى من يؤديه ويجعله من تابعيه فاذا صرف لو قال
وان صرف لكان تركيبه من قبيل فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان
تصبهم سيئة واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال الطالب
الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى فلا اشكال بالنقض الخ دفع لما قيل
ان نفي جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن الجمع المبني على
وزن مصابيح مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا
من الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية واشارة الى انه
على تقدير الصرف لا ينتفي جنس الاشكال والمقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة
دفع هذا الاشكال ايضا عرف من دفع الاشكال الاول بان يقال لم يوجد لمصابيح
موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا ونحو جوار الى كل جمع منقوص
لو قصر نحو جوار بكل غير منصرف منقوص ليشمل قاض اسم امرأة واعيل تصغير
اعلى لكان اتم فائدة اي في حالتي الرفع والجر بمعنى رفعا وجرا ظرف فهو
متعلق بمعنى النحو ولما لم يفد المشبه به بكونه في وقت الرفع والجر هو ايضا

منبرة

مقيد به اصلح الشارح بناه وبل هو اكتفى بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحث الصورة
الخ والا ظهر ان مراده بيان مراده انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون
حكما بانصرافه لان الاعلال الى قوله بعد تمامها فيه انه لا اعلال فيه جوار نظرا الى نفسه بل
بعد التركيب فهو متاخر عما يعرض في التركيب فالاولى ان الاعلال الذي سببه لفظي
محسوس متقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي فحاصل جوار الخ فيه ان الصرف
ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بناء على ما ذكر من ان الاعلال
متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها وهي لغة بعض العرب وهي لغة قبيحة وعليه
بيت الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق
لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختارها للهجو والتعريض بانك من اهل
اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون الياء للمتكلم والالف
للاشباع وفيه مزيد بحث وفيه انه لا وجه حينئذ لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف
عوض عن ياء المتكلم كما في يا غلاما التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء سواء كانت اسمين او اسما وفعلا بحث منصر يرد عليه ان
التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد واشباهه واجيب بان
المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن
ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل فانه بعد التركيب يصلح
لان يصير كلمة واحدة لمجرد جعله علما او اسم جنس ويقول التعريف غير جامع
لخروج المركب من النجم والصعق تركيبا امتزاجيا لان جزئية الحرف لا يمنع
من عدم الانصراف بعد التركيب وكذا المركب الامتزاجي من مصري وبصري
منقول جاءني مصري وبصري فالوجه ان يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية
جزء ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب
التوصيفي في معنى الاسناد فان النجم معناه نجم معين ومعناه بصري رجل
منسوب الى البصرة ولو حمل التركيب على معنى سيجيء في باب المبنيات

و...هم كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلذا لم يحمل
عليه ولا يخفى ان الانسب جعل التركيب المعتبر في منع الصرف هذا المعنى
والاستغناء عن اعتبار الشروط العدمية ش فلا يرد النجم والبصري ولا يرد
ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء ش شرط العلمية ليامن عن الزوال
ومن قال او ليتوقف السبب الآخر فمع بعده عن المقام يتجه عليه انه لا فرق بين التانيث
والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في هذا الاشتراط فجعل اشتراط
العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على انه لو سمي ببعلبك مؤنث
لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية مع ان السبب الكافي فيه يصح ان يكون
التانيث ش لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
قيل اي عند جماعة منهم [illegible] ومن قبيل المعربات المحكية عند جميع فقيل فلا
يبعد ان تجعل غير منصرف وان لم يظهر اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى
[illegible] الحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف والاصل في الاسم
الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما نقله الرضي عن المصنف في بحث المركبات
ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني ش كانه التفتازاني قال كانه لاحتمال ان يكون
مذهبه منع صرف خمسة عشر علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر
فيما بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني
منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب
مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او الحال بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب
في الاصل حتى انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكر
وهو ان المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء الثاني مثل
بعلبك يقتضي ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف
التركيب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت والصوت
ليس بكلمة وقولنا من غير حرفية جزء يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف

جزء له

لهذا البيان

جزء المركب المال تأمل ش من غير ان يقصد بينهما نسبة لا في الحال ولا في الاصل
بخلاف عبد الله علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل ش الالف والنون
المعدودان من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف
والنون وساير الاسباب فلا وجه لتخصيصه بالوصف بها قلت الكلام في الالف والنون
[illegible] المطلق بخلاف نظائره فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون سائر المواضع او لان كان الكلام هنا في الالف [illegible] ذكر في مقام
عد الاسباب الضرورة الشعرية فيه بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا او مخالفة
صورة البيان السابق ليغني البيان في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما
معدود واحد من الاسباب ش شيئا نزيدتين لانهما من حروف الزوائد [illegible] ولا
يكونان اصليين والثاني اصح ش والراجح هو القول الثاني لان تحقق الانتفاء فعلانة
على القول الاول غير ظاهر [illegible] لانه يتحقق به فرعيته [illegible] اصالة اذ لو دخل
التاء [illegible] اصليين للتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف الفرعية بزيادة [illegible] الضعف [illegible]
في التشبيه ش يعني ما يلحق به ما يقابل الصفة يعني لا ما يقابل الفعل والحرف في اماكن الفرعية
فال والاسم المقابل للكنية والمقابل للمهمل والمقابل للظرف اللازم الظرفية الى غير ذلك لا
بعينه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح
الى تعيينه ش وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب الافراد عند
اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب تثنيتهما
لانهما كالشيئان هذا من فوائد من هو استاذي وجدي وبه طلع انوار جدي وظهر ازهار
جدي مولانا حسام الملة والدين داوود الخوافي افاض الله على اوجه الى ما بعث
غفرانه الوافي ش وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف بهذا بعيد عن المقام لانه صار
ح المعنى الاول كالعلم في هذا البحث وان كان يلائمه ان السبب الافرح هنا لكاسم لا
يتحقق بدون العلمية ش او كان في صفة لم يقل او ان كان في صفة ليكون من عطف
شرطية على شرطية ليستغنى عن حذف ان فجعله من عطف جزاء على شرط وجزاء آخر فعطف واحد

ويجيء [illegible] حروف [illegible] اولانهما [illegible] حروف زايد

وحذف كان بعد ان حذف شايع من قبيل خبر مخبر والعطف على شرطه وشرط حرف عطف
واحد من قبيل العطف على معمولى عامل واحد بحرف عطف واحد والكلام في جواز
جعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه واما العطف بجملة والتابع
في نظائره العطف بكلمة الواو فللتنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي [بين]
الشرطين ق يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه انتفاء فعلانة يفيد نظاهره
عدم دخول تاء التانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريانا وانصراف عريانة فتفسيره
بامتناع دخول تاء التانيث تفسير الاعم بالاخص بقرينة قوله وقيل وجود فعلى
فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس كلمة فيه الالف والنون
ق ولهذا انصرف عريان الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان
بكسر الفاء ولا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على
الاوزان الثلثة ق لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطع النظر
الى الاستعمال والنظر الى اصل وضع الصفة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاخص
ان الاستعمال بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فحال مبهم فانتفاء فعلانة فيه
مبهم بل جانب الوجود فيه راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب
والحاق المشكوك بالاكثر انسب ق في رحمن في انه منصرف او غير منصرف والاولى
انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف فلا يحصل له لانه اتفق
في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في جواز انه منصرف او غير منصرف
اي في جواز هذا التردد قلت قال فان كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول
ولم يكشف عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى ق دون سكران اعترض عليه بان عدم
الاختلاف في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل
ان ينتفي على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم ق وهو كون الاسم

على وزن

على وزن يختص بالفعل او وزن الفعل كان زائده يعم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه
ببيان ثالث شروط السلف فذكر الشرط وتركه لان المتبادر من الاضافة الى الفعل
ما له زيادة النسبة الى الفعل فلم يعرف لفظ الفعل ذكر الشرط لكن الحق ان قوله
من اوزان الفعل يا اخصر في التعميم لان احد الوزن المشترك من اوزان الفعل
لا بالفعل فالاولى كون الاسم على وزن الفعل في تغير الفعل كون الاسم
على وزن الخ نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل والضرورة
داعية الى حمله على هذا المعنى فان قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن الفعل
وبيان شرط تاثيره فكان الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره
مع انه لا يظهر النوعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل فان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
لم يزد نسبة الى النوع الاخر قلت اراد رعاية المناسبة بين الاسباب في كون كل منهما موثرا
وكما ان الاصل في كل نوع انه لا يوجد فيه ما له مزيد بالنوع الاخر كذلك الاصل فيه انه لا يوجد فيه ما في
النوع الاخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب حد التمييز المعنى غاية التميز واما جعل شرطه بمعنى
شرطه فلا شرط تاثيره كما ذكره بعضهم فالحجة تمنع العقل ق يعني انه لا يوجد في الاسم الا نقل الى الاخر
من الفعل وفيه اكثر من الاختصاص باعتبار ان المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام
فيها والمنقول استعارة الاسم واستعارة الشيء من احد الانواع لا يفيد الاختصاص المستعار على انه لكان
يجعل كشمر قيدا للاختصاص فيستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام ق ومن التسامح
هو بمعنى المرجادة او بمعنى الاوالتقليب على ما في القاموس والمناسب بعلم الفرس ان يكون علما
منقولا من معنى المرجادة او الفرس في الحجاز وكانه لم يعينها لخاشيا من ذكرها والاظهر
ان التمثيل بالعلم والاخص لا يكون المقصود بالتمثيل النشر معرفا او مجهولا كضرب زيد
كونه علما لتقديمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وفيه
لتحقق السببية فهو اولى بالتقديم ق كذلك يذكر له في القاموس بشر نكتة ومعناه فعلى
على ما فيه اسم قرية اجزيت ق وعشر كوضع في القاموس هو ما ثبت وجعل معناه فعلى
جعله ذا كبوة ق وخضم لرجل في القاموس الخضم الاكل باقصى الاضراس او ملا الفم بالماكول

او خاص بالشيء المركب كالقناة وخضم كبقم لمجمع الكثير من الناس وبلد وماء ورجل او اسم لعمرو بن
عمرو بن تميم وقد غلبت على القبيلة لكثرة الكلام انتهى قوله وشلم علم الموضع بالشام في القاموس
شلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو بالعبرانية اورسليم
قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسم الا الفاظ
قليلة ملحقة بالعدم وهو الوعل لغة في الوعل ودئل بمعنى ابن آوى ودئل على القبيلة ويرد انه اول
بانه من دال بمعنى مشى مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم وانه
اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى اسرع وان كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما
في قيل ولو قال ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة بهذا الاصطلاح وجب التقييد بالبناء
للمفعول وانما يوجبه شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة وذلك البعض يونس فان
الوزن المشترك عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله ويكون غير مختص خص بهذا القسم بغير المختص
مع انه يصلح ان يكون او مانعة الخلو والظهر كما قيل قوله اي اول وزن الفعل فجعل الزيادة
في اول الوزن مجاز عقلي قيل به لرعاية ظاهر الضمير او اول ما كان فجعل حقيقة النسبة
محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر قوله اي زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد
رعاية لما هو اقرب نظرفية الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل
كما في هراق امر امن غير الارق ولو تصرف في الوزن بالاخرج عن الوزن مع بقاء الزائد
لم يعتبر قوله اي حال كون وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يمكن
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح قولنا في اوله زيادة صح
قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع اه
قيل اراد عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسودة ونحن نقول يكفي تقييد عدم القبول
بكونه قياسا اذ الفرق بين المذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر وانما
القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامراة وعير واتان صرح به الرضي في بحث المنع الصحيح
قوله لم يرد عليه اربع اذا سمي به اربع اذا سمي به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد

عدم القبول بكونه قياسا وانما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان انصراف اربع لانا هو لعدم
اصالة الوصف قوله ومن ثمه امتنع احمر قبل وجود الشرط الاستلزام وجود المشروط فلت
وجود الشرط النحوي يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم ويذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم
وتمام تحقيقه منه يجيء انه قيل جعل عنا علة للحكم بامتناع احمر لا لامتناعه ولا يخفى ان بهذا الاثر انما
سبب الحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله
بان يا اول ابعاضا من الجماعة المسماة المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يتنكر
المشترك بين اثنين والمعنى بالاول المفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى بزيد
فقوله واحد من الجماعة المسماة بمعنى مسمى به فلا حاجة الى ما وقع بمفهوم صادق على واحد
من الجماعة كما ظن بعض الطلاب وقوله فانه اريد به المسمى اي بهذا المفهوم في ضمن فرد ما فاللام
فيه للعهد الذهني وكان الاوضح ان يقول مسمى بزيد وتمام تحقيقه ان شاء الله هنا يبنه عليه في هذا المقام
ولم يتنبه له احد ان المراد بالتنكير التنكير حكما اذ بالتاويل لا يكون نكرة حقيقة اذ النكرة حقيقة
ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر عبارة
او اول بوصف مشتهر به بقرينة تصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لكفايته بالمشتهر
عن التاويل قوله لما تبين اي ظهر حين تبين يعني ظهر من غير بيانه بل في ضمن بيان الاسباب
الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على بين ولا يخفى عليك ان كلام المص مغلق ولو قال وكل
علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد لما تبين لكان
واضحا قوله استثناء مما في من الاستثناء الاول اي استثناء من حال الكلام لانه
يؤول قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الى انه لا تجامع غير ما هي شرط فيه فقوله
الا العدل ووزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا
تجامع مؤثرة غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه
لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس كذا ان المستثنى منه بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثناء الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد
بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى

تقييد المستثنى منه

الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم
الكلام بان يكون في معنى كل ما يكون مع العلمية المؤثرة فيه شرطية الا العدل ووزن الفعل
قوله فان العلمية يجامعهما مؤثرة قيل اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل في اسم كان غير
منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل تابع
للوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلي واختار قولهم الشيخ
الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى
عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع الفعل انما الاختلاف في زوال العدل بزوال
الوصف قوله اي لا يوجد شيء من الام الدائر بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط
الا احدهما فقط لا مجموعهما ولا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جميع الامر قوله فقط لا مجموعهما
مما يعيبه الفصحاء كما يتبين في محله والاولى ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما
الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء شيء من نفسه لان المستثنى منه شيء منهما اعم
من المنفرد عن الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والانفراد او لان المستثنى منه سبب
لمنع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب
عليهما لان المجموع سبب تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكرته الشرطية ممنوعة
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون الوصف الاصلي معتبرا
فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة
لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يؤثر وحده في الكلمة حيث نسخت اعتبار الصفة الاصلية
لم تعتبر بعد الزوال ومن هذا علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا
لسؤال يتوجه على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت فيجوز ان تعتبر بزوال
العلمية فلا تبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فاجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه
وقول الاخفش اقوى منه والملازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد
ظاهره انه بقي بلا سبب في غيرهما احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه لانه يبقى على

والمجموع مع الاخر

سبب واحد في نكرة ان علما او اكثر كما سيصرح به الشارح قوله لم يبق الى فرق الاربع المذكورة
قبل وانه كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله اذا سميت بكسرتين بنقطع الهمزة ومعناه بالعربية على ما في
القاموس قوله بجواز وردا صمت بكسر تين بناء على جواز ورود صمت بالكسر ومعناه
نقول الصمت علم المفازة سميت بذلك الصمت يعني يبالغون في شدة الخوف فيها بحيث يامر كل
صاحبه بالصمت والاكل احفظ لسانه من الغلط من غاية الاحتياط فاصمت غلط الا عند من
لا منع فيه المنقص بان فانه معدول الكاف ومع ذلك في وزن الفعل الا ما ذكر بقوله ان يقال
فقد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه الاخفش القاموس سيبويه بعد التفاح وهو فارسي
ومنه سيبويه اي رائحته لقب امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعلا اصلا هذا مبني
على جعل الاخفش مفعولا وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في التلفظ يجب ان يجعل
المتقدم فاعلا وقيل ظهور كون اعتبار مفعولا له يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن
فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن الا لنكتة قلت المراد غير مستحسن بحسب اللفظ والبليغ
يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه
يدل على ان المرجح عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكونه
الراجح عنده قول الاخفش من الوضوح في درجة لا تعرضه شبهة قوله في الجر فلا حاجة على ما قال
والعامل في الجر المماثلة او المخالفة وعلى الثاني ذو الحال وما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة
ابراهيم حنيفا قوله وكذلك افعل التفضيل ولذا لا يعلل الظن بخلاف مثل احمر قوله حتى صار الفعل
استعمالي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله واذا كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف اشارة الى دفعه
تغيير نحو احمر بما قرر به يتجه عليه دخول افعل من فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان نعتبر نحو احمر
بما يكون الوصف فيه ظاهرا او لا يكون معه في التلفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر ومن موجباته ان العلمية
الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها مع العلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل
وتترجح عليها بقرب العهد والقوة قوله لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول لانه
مظنة ان يلزمه لئلا يكون هو وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد جعل ظهوره من اللازم وذلك

ان يجعل من الالتزام قوله فان العلم الجنسي مخصوص اي موضوع للخاص والوصف للعام والاوضح في بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا للذات المعينة من غير اعتبار صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة
في غاية الابهام مع اعتبار صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا
بمتضادين في هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين فيما يتوافقان فيه ومما يقضي
منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله و
هو منع صرف لفظ واحد منها شخصيا فلا بد واعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ ونحوه احادي
بالنوع والاول منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية لتعدد المنع ولا يخفى على احد انه ليس بشيء مما ذكره
المتضادين معا بل حين اعتبار نفيهم لم يجتمع فيتعذر الاول قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف لا باب
ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي بصورة الكسرة لما هو على صورتها فاطلاق الكسرة
للحركة الاعرابية التي هي شبيهة بالكسر الذي هي حركة بنائية قوله وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة
اي حقيقة باللام المجرد صورتها كما في الحسن للفضل علما فانما لا تزول العلمية فيه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف في المفرد
وعدم تغيره والاثرة له فلذا لم يلتفت اليه المصنف فكلامه تتم الكلمات قال المرفوعات اعلم انه لما بات
بالمفرد لان تعريف المرفوع وغيره يلمح ان المرفوع ليس الا واحدا او هو الفاعل فاراد ذلك الوهم بصيغة
الجمع الدال على التعدد الا انها في المجرورات لمجرد المشاكلة وفي المنصوبات مستعارة للكثرة
وههنا في موقعها قوله لان موصوف الاسم كما دل على النفي والاثبات فيكون الموصوف الاسم
ويكون عند كر انم النفي بعضها انم ذكرت صحاح الاثبات وقوله لان موصوف الاسم اما لان
الكلام في الاسماء فالظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمة واما لانه لو جعل موصوفه الكلمة
لم يصح قوله ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل
على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق ينقدح منه ما يقتضي به اولو
الابصار الى وجه بديع في اختيار علم الفاعلية في تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
اعم من الاسم المرفوع الذي هو المعرف في هذا المقام ولكم وجا فوز بديع وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية
في تعريف المرفوع الذي بنه على انه انواع اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية في تعيين
الرفع ما يشمل غيرها قوله كالصافات للذكور من الخيل كتب رحمه الله في الحاشية الصافن

من

من الخيل الذي يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر هذا كلامه ولا يخفى على احد ان التعظيم
كالكتف لمعظم الجسد والايام الى ايامه مجاز لان خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما في القاموس و
تخلية المكان بالموت او المقتل ليس حال الايام بل حال ما فيها قوله اي المرفوع الدال عليه الكلم وكان دلالة
الجمع على واحد واحد الكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدأ قوله لان التعريف انما يكون للماهية لا الافراد
فيلفوا ذكر المفرد والاشعار به في مقام التعريف وكان تقول السنة فيما بين الادباء تغيير المفرد بالمذكر لا
فردعه قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبني على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان الاتصاف بمدلول
الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع وقيل تشبه الحركات بالحروف باعتبار الاوصاف لاحتياجها
في وجودها الى الكلمة وتبعيتها لها في التلفظ احتياج النعوت الى محلها وتبعيتها لها قوله اشكل
رد لما حققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال الاعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون
في جاء في هؤلاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان فيه معرب لكان مرفوعا هذا كلامه
فلم يرد بذلك ان المرفوع ما اشتمل على الرفع لا اشتماله بل اراد ان شموله حالة ليس الاسم مضروب
من المسامحة الشائعة ولقد تعرض الشارح بالفاضل بل اشنع عليه تشنيعا بليغا بان
ذلك يقتضي نقيض دعواك لان الاسم موصوف بالرفع المحلي فيكون مشتملا على الرفع المحلي كما انه
باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا
التعرض لان الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم معروضا
بالرفع المحلي وداخلا في المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض للفاضل
فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو بحيث لو فرض في محل المعرب بالحرف كان
معربا بالحرف ولو فرض في محل المعرب بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل
مثل الذي معربا بالحركة محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا قوله وهو بحث الفاعل
فلا ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلي منه البحث عن احوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الابتعاد
بجواز ان يكون البحث عنه تقريبا ومثله عندنا ذكر في كتب العلوم قوله اي من المرفوع بعد حجة او رد
التقسيم على ما ورد عليه في التعريف كما هو شائع وتوافق الضمير بين البارزين المتقابلين

في المرجع وان بانا. قوله ومنها المبتدا والخبر قال او مما اشتمل بحركة توافق الجنسين من المتنالبين في المرجع
وكونه او قوف بعده ومنها المبتدا قال لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لئلا ينتقض بنحو قائم الوه قال
التحرج اصل الجمل لان التركيب انتبه وا متراج احد الجزئين وهو الفعل بالافراد الكثير ولانها تشتمل على الا
وصفيا كجرم ما من غير حاجة الى التوسل بخارج عنها بخلاف الاسمية ومن جملتها اصالة الفاعل انه لا يحذف وجده
بعد ما يقوم مقامه وكانه لم يلتفت اليه لانه ينتقض بنحو ما ضرب الا انا وقولهم مر الكرام اي راي منها
ان رفعه لا ينسخ بالتواسخ وكانه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله وان اعتذر بانه نادر غير مطرد والبا زائدة تكون
حدث مع عدم الاطراد او ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ما جاءني من احد قال ولان عامله اقوى لانه لفظي كالفاعل
ومباشرة العامل في المعمول موجبة لقوة عمله ومن اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدا او ينسخه فان
قلت كون عامل الفاعل اقوى من المبتدا لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات فلنسلم اذ انه اقوى من المبتدا
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدا والمبتدا وخبره اصل بالنسبة الى سائر المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة
الى سائر المرفوعات ايضا قال وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التعرى
اي باق على حاله وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدا بالنسبة الى الفاعل والمدعى ان المبتدا اصل
المرفوعات قلت بين اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتدا بالنسبة الى اسم ان واسم ما ولا الاتي
محقق فالظاهر ان ما عقد عليه بثبوت المدعى قال فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق فلم يجعل المسند اليه الا المشتق ليشمل الخبر و
الانشا الكلام صدقه لانه يسند الى المصدر وهو ليس بمشتق ومن يحكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما و
المقصد فرق ان مع الفعل قد يتحصل عن المحكم قال اي باسم حقيقة او حكما فان قلت لم لم يجعل بعموم كلمة ما يستغنى
عن التعميم قلت لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يسند عليه المقام سنة مؤكدة بين اكثرها قال اسند اليه الفعل
بالاصالة لا بد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شي لشي سوا تعلق به ادراك وقوعه او عدم وقوعه
وقوعه او طلبه او انشا وفي مقام سلب الحكم لا سلب الاسناد وفي ان قام عرض الوقوع لا فرض الاسناد
فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل النفي والشرط الى ما هو المشهور من تكلفوا ان المراد بالاسناد اعم من الا
يجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة لا يختص بالاسناد للفعل بل
بالاسناد لشبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح انه ينبه القيد قبل ذكر الفعل وشبه الفعل
لا قولا وشبهه فيصح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة لم يعتبر لهما ان احدها

ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وتابعها ما لا يعرفه الا
الاوحدي الالمعي ولا تعجب اذ لا يجده الا معي وقل للنفس اذا جاءك الحق
البغي والتعصب والا فانته دعي فان الملك لله يورثه من يشاء من عباده
والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي
المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال منه وتبعه
الاسناد اليه والمستفاد من الاسناد والاسناد بالاصالة باي معنى نريد وجب
حمل العبارات في التعريفات على ما هو المستفاد فقولك بقرينة ذكر التوابع بعدها
لم يرد التعريف فمناقشة من قال لا يخفى بعدها عن التعريف مما لا يليق ولعل ان
المراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل اذ الاسناد
الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قال اي ما شبهه في العمل لم يقل
في الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والامور
انما اطلاق شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعملون عمل هذه الامور
بهذه الفعل فالاولى ان يقتصر في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول والثبوت
كانه يشارك صيغة الحاصل في ذلك ولذا وجب حذف عامله قال وقدم عليه
عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة قال لانه مما اسند اليه الفعل و
على المصدر ومن يجوز حذفه في جعل قوله قدم عليه حالا لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد والفصل من الضمير المستتر وانما احتاج
الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم
ان تعريف الفاعل على راي البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد
فان زيدا في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم زيدا اهتمام بذكر هذا القيد احتيج
اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قال والمراد تقديمه
تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على الاسناد حقيقة

والفعلة [illegible]

اولى الظاهر واما من لم يجعل زيدا فى زيد ضرب مسندا اليه ضرب فلو جعله غنى
عن التكلف لاخراج كثير من بكر مثل نعم ذم التوهم لا يشمله والامر فيه هين
واما ما اختاره الشارح فمع افضائه الى التكلفات عدة بعيدة لا يستقيم
فى تعيين النوع فيه وقوله اى اسنادا واقعا جعله متعلقا مطلقا فرده الى الاشكال
لعدم استقامة رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول
والاولى جعله حالا من ضمير قدم اى مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب المفصل
ومنه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل
عليه ان لم يمنع مانع وهو منقح الخلاف ترجيحا بالفاعل الوجوب اودونه فيما
وجوب تقديم الفاعل داخل تحت الاصل اذ الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن
الوجوب فيما حته عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جنى والاخفش
والاصل عندهما فى كل من الفاعل والمفعول به كذلك شدة اقتضاء الفعل المفعول به
كالفاعل فاى منهما بعد عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته يجب فعله فلذلك
جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا
بالفعل كانه اتصل فتقدم احدهما وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا
وبهذا اندفع ان امتناع ضرب غلامه زيد الا يصح دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل لان
الفاعل والمفعول به لو تساويا فيه لامتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك قد عرفت انه
يتقدم رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز لان الجواز لا يصح دليلا على ان الاصل
فى الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوى الفاعل والمفعول به فى ذلك ايضا يجوز ضرب
غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه يعنى اللام للعهد اى فالاصل ان يلى الفعل
ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين فيكون اخصر اشمل لايهام الانحصار وايهام
ان الاصل ها ان يلى الفعل الفاعل فيتوهم ان الداعى الى الولى هو الفعل والمقصود
انه الفاعل ولذا مثلة الاقتصار على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل

مع قوة عمله اذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى
ان لا يرضى بالفاصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اى ان لا يكون بعده حقيقة ولا
يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه فى التعريف ايضا فى قوله وقدم عليه فكانه لم يتبعه
له فاعله او حكما كما فى الفاعل المستتر فان البعدية هنا حكمية لوجوده او هو خلاف
الاصل لمانع الاستتار قوله لانه كالجزء من الفعل عندهم لشدة احتياج الفعل اليه
يدل على ذلك اى على كونه كالجزء عند العرب تسكين اللام من ضربت وليس اسكان
اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلق ولذا
لم يسكن فى ضربك ناقل قوله لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة التقدم المرتبى
هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل لوجود سببه فنزل القريب من الفعل منزلته
قوله وذلك غير جايز خلافا للاخفش وابن جنى لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل
ضمير المفعول به او بالمفعول به ضمير الفاعل بل لم يخالف فى عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وان اشتهر ذلك منهم بل اتفقا فيه وخالف فى لزومه فى المثال المذكور كما
اوضحنا ذلك ففى قوله خلافا للاخفش وابن جنى نظر وكذا فى نقول الخلاف فى
تاخر مرجع الضمير لفظا ورتبة الا فى قوله وذلك غير جايز قوله جزى ربه عنى عدى ابن حاتم
البيت دعاء عليه واخبار باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قيل قتلا هدر الاثاد
فان كلب غير لا شبه وكلب غير الصيد هو الكلب العاوى يعنى ليسلبه الا العوار فيقتل
من غير مبالات بقتله ولا اشتر عند العرب من القتل هدرا فان طلب الثار
عندهم مما لا بد منه وهذا المعنى بديع للبيت يليق ان لا ينجى وذكر فى الحاشية
عوى الكلب يعوى عواء اى صاح انتهى قوله وبان الاسم ان الضمير يرجع الى العدى
بل الى المصدر فجعل الضمير الى العدى هو المعنى الجذل الذى لا يكاد يتخطاه البليغ لانه
الموافق للعرف من حالة الرجل المسيء الى ربه ولان الرب هو المولى والرجل فاذا انتقم
للمظلوم منه يكون اشد عليه قوله اى الا ما الدال عليها لا بالوضع ان اراد لا بالوضع
لم يلزم ان يكون اللفظ المستعمل فى المعنى المجازى قرينة على المعنى المراد ولم

بعد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له وانما بطريقه هو لزم انه لا يكون القرينة دالة على الشي بالتضمن والالتزام
اصلا فهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال بالامر الدال عليهما من غير الاستعمال فيهما **قوله** فلا يرد ان ذكر
الاعراب مستغنى عن الشبهة ودفعها عما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح ولعمري ان هذا الشيء
عجب اذ ليس الشبهة شيئا ولا الجواب جوابا اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ او على تعيين المحذوف
لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب
الساقط ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم الفاعل في هذه الصورة
بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز
موسى ضرب عيسى على ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح بالفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
الفعل صرح به فاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف فيها القرينة لان تقديم موسى قرينة على ان الفاعل
هو عيسى **قوله** او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون ا
له تعبير عما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه فلا يطلب قوله متصلا
صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في زيد
ضارب عمرا **قوله** اي يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لغوا لا فائدة
منه فيه في جزاء الشرط لان الشرط يغني عناوه فاعتباره في المعنى مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر
في نظم كلام المصنف وان كان ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة
قوله اما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلما في الاتصال الانفصال ولكونه كالجزء من الفعل
وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء كلمة **قوله** ح جواز ان يكون عمرو احضر وبالشخص آخر فان من اعتاد
في زمانه بعثت الفصل عن اقرانه نعوذ الله بقوانه الرضي هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان
الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا يجوز ما ضرب احد الا زيدا او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان
يكون زيد مضروبا له فلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يجيء كذبه اذا
ابقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يلتفت
في تطبيق القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل الصنعة ولا يدخل تحت قصدهم فالمقصود

الصحيح

الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احد من الجماعة المخصوصة التي هي بعض مقام الاخبار العام به وح يجوز ان يكون
زيد مضروبا للغير وايضا دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فهو ايضا عجيب لا ينبغي ان يقع فيه ادب كيف
وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن الصورة الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر
خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره وبعد فيه بحث بالمنقضى بان فيه لا
مثلة متسلسلة بحيث لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان المراد جواز ان يكون مفعوله
مفعولا لفاعل آخر المجوز بالنظر الى الصيغة التركيبية فان هيئة القصر في المثال المذكور يمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا يمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل وامتناع اما يأتي
مجامعا من خصوص المادة فلا ينافي دعوى الجواز **قوله** وانما قلنا بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم
الفاعل اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول مع الا ولا بدونها وجوز التقديم مع الا عند
السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين فكانه
دعى الشارح الى حمله عبارة المتن على مذهب السكاكي ان المصنف علل وجوب التقديم بانتفاء
المعنى وكان تتكلف التعليل فنقول ان المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وحمل الباقي عليه
طردا للباب **قوله** لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها ففيه عدول عن الا
صل مع مانع عن العدول ولا يجوز العدول الا مع مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع
عن العدول **قوله** ضميرا متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل
مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل **قوله** وانما قدر الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي
ان زيدا في المثال المفروض مبتدا لا فاعل ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن القائم
لا عن الفعل والاهم تقديم المسؤل عنه وكان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل
انما يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف كما يمكن
ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدا **قوله** لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان
في حذف الخبر حفظ المناسبة بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض
الاول فضلا عن ان يترجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة عن

الحذف في باب الاشتغال على شريطة التفسير قيل زيد مرفوع والاصل على زيد لان البكاء يتعدى بعلى كذا في تكملة
الاستعمال ونقل عن العارف الروي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء والجملة ندائية معترضة
وذلك لان المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط لما وقعا في شدة ونقمة من هلك يا يزيد ناسب ان
يبكي عليه يا زيد ونحو ذلك كما لا يخفى قوله ونعم قوله كلوا جمع ملحة الاظهر جمع ملحة لان الملحة هو المخل قوله وما يتعلق
بمختبط قال سره في الحاشية وتعلق لبيكى المقدر مما ياباه سليقة المنقول لانه ما بقي بسبب الضراعة ما بقي يبكي
الا ضباط ما بعده هذا قوله في مثل وان احد من المشركين استجارك فيما حذف وفي اما بتعلق له وقوله وما بين هم معا
نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا والحذف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت الخ
خبرها فعل ماض وذلك فيما بعد لو فانه سواء كان للشرط او للتمني وبهذا الظهار ان ما ذكره الشارح انه لو
ذكر الفعل لما المفسر حشو الايتم قوله وقد حذف فان معا لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل في كلام
كان اسميا كان او فعليا قصيرا او طويلا مركبا من الفعل والفاعل او من الفعل وغيره من متعلقات قوله دون الفاعل
وحده وان يوهمه نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه قوله لعدم قيام ما يؤدي مؤداه مقام نقض
ذلك بمثل لو لا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه مقامه ويمكن دفعه بان
حذف الفعل لا يكون واجبا بدون ما يؤدي مؤداه بخلاف الخبر فانه يجب بالتزام العرب حذفه قوله وانما
قدر الجملة الفعلية قلت لا بد وان يقدر قبله اسمية للتاكيد فيصلح جوابا للمسئول كما لا يخفى قوله فيكون
الجواب مطابقا للسؤال ولان فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل العاملان اذا تنازع يجري في غير الفعل
ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر نحو اعجبني ضرب وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع
على مذهب البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب على كل اذا واعمال بالنسبة على ان
المراد بالفعل العامل في قوله والاصل ان يليه الفعل قوله وقد يقع في اكثر من فعلين اقتصارا على ما اختل
مذهب الشارح ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر واعتمادا على ظهور المقايسة
فيما هو اقل قوله معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني اي يستحق قبل وجود الثاني فلا
يكون فيه مجال التنازع لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينازع وبعد وجوده لا يمكن له
ينازع فيما اخذه الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لو

منع

منع الشارح للتسلسل على الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع وانما يمنع الحق في الاول
قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده فطن زكي قوله ويصح ان يكون مرفوع وقوته في الكل عوض
معمول الكل واحد منهما على البدل لا ينقض حد التنازع بجنسي وجنسهما انهما ان منطقا او متعلقين بناء
على انه على اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يحكم وقوته معمول الكلام احد منهما على البدل حتى افراد
وتثنية يمكن لا يلزم ما نه حتى يمنع شيء منهما محة وقوته معمول لما يا فيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل واحد
منهما مع قوته في ذلك المحل يصح لا يمنع ذلك قوته في ذلك المحل وانا ينفر خالف للمفعول ولا يخفى انه
وقوع في مضيق الدقيق مع عدم وسعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا فهذا
منقوض بمثل اقائم او قاعد انت فانه قاما او قاعد انت زعما في انت ويمكن قطع التنازع بالانحصار على
مذهب سيبويه والبصرية بلا كلفة ولا يخفى ان ذلك ان قائم مع كونه فاعلا مبتدأ او نسب مبتدأ ونحو كلام حتى يكون
خبر له فصوته وصحة بعد وقوف الاستفهام زائدة فقائم فينقض به حد المبتدأ ايضا فليكن معولا على ما ذكره جمع
لا يحتاج الى تنبيه مبتداء في كل قوله لانه لو وقع لا يصح اضماره ولانا انا ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الخ
وكانه لم يلتفت اليه لعدم ايسا تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والمضمر لبعض
التحقيق ببعض قوله وانما ذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بمكن قطعه بتكرار التنازع فيه لكنه لم يعطه
العرب كذلك فمنع قوله لان طريق القطع عندهم لا يعطى ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب
الاضمار بحسب ما يليه المقام اي وهو مبتنى على ما عرفت فان قلت عمل الرضي يجمع ما يبقى النزاع معنى قلت
لا بل قطع النزاع بما هو طريقه كذلك اي على ما اشار اليه الرضي ومنع قطعه واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهب الكل منهم عدم امكان قطع النزاع
ولا يخفى عليك ان ذلك في الفعال وهما جعل مذهبا له في هذا المثال في اعمال الفعل
على اعمال الاول الا انه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول او الثاني وهما يمنع ان يلتبه
على ان قطع فتنازع فيما ضرب واكرم الا اياي على الاول بالتكرار فتقول ما ضرب الا انا و
ما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الفاء جزائية ان كانت الجملة خبرا او اخبرا اضلية
ان كانت معترضة وخبرا و قول فان قلت الاول ان كان في قوله وجتنا زيابو او على ما

ذكره في كثير من النسخ وهو الصحيح وان كان بالفاء على ما في بعض النسخ ومفعول ما لم يسم فاعله اما داخل
في الفاعلية فاطلاقه على اصطلاح النحو اولارادة الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية
وفيه فائدة لبيان ثبوت التنازع في المفعولية ايضا على تنبيه بقاصره لو كان المفعول القدر مشترك بين المفاعيل الخمسة
ومفعول ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية ولبعد فيه
نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول على الستة والظاهر انه لحذف المالة الستة الا ان
يقال استعمال الخاص في العام باعتبار انهم للخمسة يشعر باشتراكه بينهما فيكون لكل منهم فيشترك فالمفعول مختص
قوله ليدخل اقسامه الثمانية من التنازع لان المقسم في كل قسم مقيد بالوحدة فكانه قال التنازع
من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا القيد قيد احترازي من التنازع بل اجتماع قسمان
فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه بهذا الامر وضوحه منع له بل هو اجتماع قسمين قال الا ان
الكلام في التنازع في اسم واحد فما زاد على افراده ظاهرا وتنكيره انفا ويكفي انه يلزمه
ان يخرج المثال المذكور عن حيث التنازع لانه يستلزم التنازع في ظاهر واحد بل في اسمين قوله
يعني قد يكون تنازع الفعلين بناء على حالية مختلفين وعلى ذي الحال والعامل ايضا وهو مخ
الفعل المستفاد من التمييز الراجع الى المصدر لا لغرض الضمير كما يتبادر منه لان الضمير لا يحمل
ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه
اخصر وبعبارة في البيان اوقع لانه لا يعلم ان المختار عند الكوفيين اعمال الاول لاحتمال
المساواة قوله لقربه اي قرب مع مساوات العاملين في القوة وينتقض بمثل زيد لم يضرب
ويكرم عمرا قوله والاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار
قوله وبدائه لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الكتاب في مذهب البصريين قوله
جواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وان لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير
كما في نعم رجلا بل الغرض آخر ايضا كما نحن فيه فان المفسر فاعل له ذكر لكونه
متعلق النسبة في علة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط
ما هو محض التفسير وقد تفرق الكسائي بين الاضمار قبل الذكر في العمدة وغيرها وثم لا

التفسير

محضة التفسير

محضة التفسير ويلزم تكرار بالذكر اي بالاظهار ادبالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار
بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار او بالاظهار من غير اضطرار قوله وامتناع الحذف اي امتناع حذف
الفاعل من غير ما يسد مسده في غير المصدر ونقض بما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن ولم تو
القوم واضربن واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بقيود حتى يتم الاستدلال به قوله على وفق اللفظ
هذا في المستوي فيه المذكر والمؤنث تجوز وقيل هو فانه لا في على وفق الظاهر بل الضمير منه دعوة كر
لا غير قوله وجاز اي اعمال الفعل الثاني او المحذوف الفراء بحث فصار بيانه يتعلق وهو متعلق
باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واختيار اعمال الثاني مطلقا عند البصريين فلو اتصل به لكان
واضح بان يقول ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء ثم انه بقي فانه
لا يجوز اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال الاول قوله وفي رواية
غير مشهورة عنه يقال فليتصف عبارة تمشي على خلاف ما هو المشهور في نقيضها فيقتضيه
على خلافه المشهور وهو ان الفراء جاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول الا ان فيه
خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بالتشريك
الاول والثاني فيما اذا اقتضيا الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الفعل الاول بعد انظ قلت
وعلى هذا التفسير لا يتجه علوان حقه ان يقيد بقوله ويجاز كما يتجه على التفسير الاول قوله
او جاز الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل ربه رجلا شاذ قلت قد علق ان الاضمار قبل
الذكر بشرط محض التفسير لا يختص العمدة نحو فقضاهن سبع سموات ثم الاولى ان يقول
وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف احد مفعولي
باب حسبت اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم في قراءة على صيغة الغيبة اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف
قلت يمكن حمل هو في الآية من وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر في الفضلة لابد ان يقال او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله
الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه عليه قولهم ضربني وضربت زيدا ولا يخفى ان الاضمار قبل

وفصل

بالهند

اذكره او التكرار او الفصل اللازم في التقدير والقصد في الاحتراز عن التقديم والاخفاء بما هو لازم من التقديم
قوله على مذهب المختار الاولى على الاستعمال المختار فكانه اراد بالمذهب الاستعمال قوله ولم يحذف وان جاز
حذفه لئلا يتوهم اه فان قلت كون المختار عدم الحذف لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل
مختارا مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان لم يكن مختارا مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه
مطلقا من امر زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ويكون لغير مختار اه فيكن الاضمار ولا يحذف مع
امكان الاضمار كذا ذكره ابو حيان في الهندي وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار
فغاية … وان اراد انه لا يختص فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع مانع اي فحرمت على المختار وحذف
في غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو قول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع
مانع يمنع من الحذف والاضمار جميعا قوله ولكنه انه لا يتصور التنازع فيه بحث لانه انما يتم امتناع
التنازع لو كان الافراد والتثنية او التانيث او التذكير لازما للمتعلق وليس منها شيء لازم له
مع افراده بان يطلب احدهما ان يكون متعلقا مفعوله فيصير … فيتم افراده ويطلب
الاخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله واما استدلال الكوفيين قيل لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز
ان يكون من باب اعمال الاول والاتيان بكلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول
الحذف لضرورة الوزن هنا ولا يخفى على ارباب الالباب انه لم يتحقق شيء ولا الجواب اما الاول
فلان اعمال الاول بعيد من بديعه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت شاهد له فشهادته
مع حذف مفعول الثاني اتم واما الثاني فلانه اذا حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة
داعية الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاة الطلب لعدم السعي فظاهر
واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو فرعه
مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة بانه لو كان صرف السعي لادنى ما يتيسر بها
من المعيشة لكفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر من المعيشة قليل من المال
لا ما هو كثير لان جوابه نفي قلته وعدم الطلب القليل من المال معيشة لانه كان يطلب

في الناس

اولى

في الناس من غير طلب المصالحة الكلية حيث قنعت بادنى ما اتيسر ولكن السعي لمجد مؤثل فكل شريف ماذ
عن دولته … في المعيشة مع … فلم يكفني قليل من المال ولم احصل لي بالطلب وسعي لكثير من المال ولا يخفى
ان هذا هو الكلام دون ما حمل عليه البعض قوله اي طلب العز والمجد فانه يلزم الفاصلة
بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة التنازع فيكون مثل جاءني وهو يجري
بكر عمرو وهو فصل بالاجنبي لا ان يقال بجوازه للضرورة قوله ولكني فان قلت وجه …
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان سعيي في تحصيل المال لادنى معيشة لكفاني قليل من المال ولم
يطلب المجد والعز فربما يتوهم ان سعيه تحصيل لادنى معيشة بل له والتمجيد فاستدرك بحصول …
ومن الناس من ذكر في توجيه هذا الاستدراك كلاما طويلا … لا تحصل سماعه اذن قوله
انما لم يبعث عنه الفاعل ولم يقل منه فان دأب المصنف في هذا الكتاب عدم التفصيل بين اقسام
الفروع … المنسوب بكلية منه … ومنها المبتدأ والخبر خلاف عادته فهو …
… في الفصل قوله اي مفعول فعل او شبهه … الظاهر الاخص مفعول عامل لم يسم فاعله او بجملة
ليست … مفعولا كمصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل المحذوف فاعله نحو اضرب القوم
واضربا القوم اضربا القوم والمثال ما لا يخفى نحو من تخصيص اللفظ لعدم … اصطلاحا
قوله حذف فاعله اي فاعل النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل وكان يقول المراد بجهوله واقيم
اقامة المفعول على وجه لا يخرجه عن المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد
مفعولية الربيع بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله واقيم هو
اكد الضمير المستتر على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه وفي اقامة
المفعول مقام الفاعل … المصنف في الفاعل نظر لان مقام الفاعل الذي مقام
اسناد الفعل او شبهه اليه مطلقا بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد
في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي
وقد عرفت ما يغني عنه قوله الى فعل اي الى الفعل المجهول فهو تأويل العلم الوزن بالصفة
المشتهر هو بها ونظيره لكل فرعون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصفة

المشعر بان فعل مع هو ما لم يسم فاعله المجهول من الثلاثي المجرد لا المزيد فيه مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل
فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم تجبر نقصان كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط
زيد معه وضرب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله
فعل ويفعل صيغة المفعول ولما كان صحة غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في
اصلاح بيان المص بقدر الامكان **قال** ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد به افعال القلوب
كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين هما مبتدأ وخبر في الاصل ... خبر حوزوا
ذلك **قوله** يلزم ان يكون ... مسندا اليه فيقتضي ضد ابن زيد معلوم ابوه قائما او لو اقيم
مقام الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في
مثل هذا التركيب غير تام على انه اذا جاز كون المفعول الاول القائم مقام الفاعل مسندا اليه
باسناد غير تام فيلزم كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه **قال** ولا الثالث من باب
اعلمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا لباب اعلمت فيكون
لم يقع الثاني ايضا **قوله** والمفعول له الا باللام ... مع اللام يقع ايضا **قوله** لان النصب مشعر
بالعلية قيل نصب الظرف مشعر بالظرفية فلا بد من بيان فارق ويمكن ان له
بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب دال على قصدها بخلاف المفعول
فان ذاته لا تقتضي العلية وانما تدل عليه بالنصب فيقصدها **قوله** اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس
قوله والمفعول معه من قبيل عطف المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي
اعادة لا في المفعول له والمفعول معه في هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك
عمدة والاولى تعبير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون اشارة
الى واحد بعينه **قوله** لتعين له لتعين وجوب عند البصريين ولتعين اولوية
عند الكوفيين وبعض المتأخرين بدليل القراءة الشاذة لولا نزل
عليه القرآن بالنصب في قراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما بما كانوا يكسبون

وقراءة عاصم

وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين ... الاولوية ان مناسبة ... فلم يجز سواد ... والقاعدة
وقاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني فانه قد يكون المفعول الاول من هذا الباب
مجرورا بحرف الجر كما في اتاه الله شيئا لانه بمعنى اتى به اليه شيئا **قوله** لشدة شبهه بالفاعل تحقيقه ان يقال
ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول به قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه الا ان الفعل المجهول
وضع للقيام بالثاني فاذا اسند الى غير المفعول به او وقع الفعل عليه نسب من التشبيه والتنزيل فيه وحده
الى المحاق فاقامة غيره مقامه بعيد جوازا كما في الغائب والمنوب فهذا يقتضي ان يكون المتعدي يجب في الجر تعين المفعول
به واسطة جوازه مع غيره على السواد لعدم تخفي المقام وفيه النظر على الظاهر ان يكون ... في قولهم ضرب
في الدار الغد لاشتغال نائبا ... الكلام اذ المعنى وتنبيه الدار نصب من التنزيل **قوله** وفائدته وصف الضرب
وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين حيث
قال امام الامير ولم يقل مكانا للتنبيه على ان الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام
الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما ... وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم
غاية الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول به بواسطة اذا كان في غاية
العموم نحو ضرب في مكان **قوله** لان فيه معنى الفاعلية ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب
اعلمت اولى من الثاني لانه العالم والثاني هو المعلوم **قوله** وقد يجعل الشيء منه لا وجه لادراج
... الفاعل فائدة التنبيه على انه من تبعات الفاعل ولو اجمل الرفع ... الفاعلية قد لا يلزم الواقع بينهما
ولا يشترك احوالهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يكون بيانا لوجوب تأخير الخبر وبالعكس
بان وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ ووجوب تعريف المبتدأ حيث تم تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائل
ايهما شئت **قوله** اعلم انه الاصيل فيه اي في القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني مما عرف به
للضرورة حيث لم يوجد وجه لا ما به سوى لا مبتدأ وقد ... النحاة ...
في توجيه رفعه اذ جمهور فوجدوه وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان
فوضعوا الواو موضع ... فقالوا اقائم الزيدان واقعد واعلم ... الحاصل ... على التكرار
فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا من جعل المبتدأ مسندا متداولا
ونبههم العلامة المحقق التفتازاني ... قصر في نحو في بيان المبتدأ على القسم الاول ... لفظ

على ما هو الاصل فقياسا على قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد بجرده عن مقتضاه
وهو سبق الوجود فقيل وجه الابتداء بالتجريد تنزيلا لامكان الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم الركية
وجسم البعوض فقلب نكتة على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه جرد الاسم عنه
ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد بعض العوامل بمعنى التجريد عن جنس العوامل حتى يؤول الى السلب
الكلي الى قوله لايجاب الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما في
تعاديا عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ
المبتدا والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم بنيته عليه ان ما ارتكبه
الشارح ايضا بعيد قوله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه
نحو بحسبك زيد وهذا القيد يجوز ليس في الكلام مفيد والاوجه ان يعبر بتعميم التجريد الى المجرد لفظا او حكما بان لا يكون
تاثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية مسندا اليه من حيث هو كذلك وبحسبك من حيث انه مجرد وليس بمبتدا بل مضاف اليه
حكما فتدبر قوله وتاتي قسمي المبتدا اي تاتي قسمي ما يطلق على المبتدا لان المبتدا مشترك لفظي
بين هذين المفهومين وليس للمبتدا مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال عن
المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر وافيد لا يقال فليس مع المبتدا المفهوم لم ذكر منها قلنا هذا
مما لا يلتفت اليه في تبيين المعاني ولا يعتد بما وضع اللفظ والا لم يوجد اصلا لان كلمة او تمنع
الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع لهذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لها المبتدا
حتى قال المتنع لاجماع بين من قال ومع الخلو والجمع اي لم يثبت شيء فيما بعد وما اخر رفعه
مسندا اليه جميع الكلام المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت الشارح لاحتمال خروجها بقيد التجريد
عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن ح ينبغي ان يجعلها
في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على ما ذكره قوله بعد حرف النفي
والف الاستفهام الاحصر ان مثل قولك بعده في النفي والاستفهام والامر مثلا ان ما قائم وجبر
وهل وكلما الاستفهام فقولك بعد حرف النفي والاستفهام مثال الحيثية فالاثنان ونحو ما قائم عمرو مثبوت
على زمن قوله وهو يحكم والحق ان قوله كلها وما دون نحو من ضارب زيد وما فاعل في يوم على ان يكون ما

ومن

ومن مفعولين قوله وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك
حسنا وكان المص لم يعترف به فلذا او للرد على من جعل اسماء الافعال مبتدا ت اي بعضها
الفصل الاول على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص في شرحه
قوله الفصل الاول على قول الشاعر خبر نحن عند الناس منكم فخبر مبتدا ونحن فاعل فيه نظر لان الحاصل
كون فاعله اسم الضمير المنفصل انما جاء ظاهرا في مسئلة الكحل فيعيد كون نحن مبتدا وكون منكم مفسرا
للمجرد في التقدير فخبر منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح خبر
نحن حتى ينقض قاعدة جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر
ليس مطابقا للمفرد فافهم ولعله يريد انتقاض القاعدة بقولنا خير منك نحن عند الناس قال الرافعة
لها صفة او ما يجري مجراها من نحو لم يجعل الطابع للفظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن
معناه الاصطلاحي بالكلية من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الا في العامل للضمير وجعل اعم من الحقيقي
والحكمي لم يتم التعريف لانه يقع صفة رافعة للضمير مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو
اضارب ويكرم زيدا اذا اعمل يكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان
قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون خبرا اصلا لان يكون مبتدا
وهو مع بعده يشكل باقائم زيد فان عمره صالح لان يكون مبتدا وهو زيد فالجواب ان معنى
الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده
على المبتدا في العمل قال فان طابقت مفردا الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام بان كان غير
طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان يلزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر ان دالاحتمال ان
الاوضح التعميم فانه كان مفردا اي المرفوع الى ما الى بلا فصل ويشكل القاعدة بقوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد ويتعين كونه مبتدا والا لزم الفصل بين اراغب ومعموله
باجنبي وهو المبتدا ويشكل ايضا بقولنا القائم ان منطلق غلام زيد تعين كونه مبتدا
اذ لو كان خبرا لوجب المطابقة قال جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدا ينبغي ان لا يجوز ان تم
زيد لانه يلزم تقديم خبر مع انه لو كان الالتباس من الفاعل كما في زيد قام واجيب بان ان تم
زيد تعين كون زيد فاعلا بحيث حقيقيا حتى كونه مبتدا وخبره لانه لا فعل ها هنا

اصل بخلاف كونه مبتدأ فيلتبس المقصود بالتسديد بخلاف قائم زيد فان الفاعلية
تشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الاصل
فلا يخفى المقصود بسبب كون خلافه اظهر لكمال الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة
في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي قائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه الاستفهام
وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا نقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد
قلت لا ضرورة لجواز ازيد قائم بخلاف زيد قائم فتامل قوله اي الكلام المجرد قيل
ان اريد بالكلام الاسم حقيقة يخرج عنه بعض الفعل الماضي [illegible] وان اريد الاسم من الاسم حقيقة
او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تاويل الاسم فزيد يضرب في قوة زيد ضارب ويستفرح
بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست باسم قلنا المراد هو الاعم وهو تحقيق
النحاة يحملون على ان افرادها من غير تاويل بمفرد فلذا كلام الشارح عليه يشير الى ان المص
ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة خبرا خرج به في ايضاح المفصل فيباد قوله بسبق
ولا ينافي الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقديم المرفوع لانه ذكر في
المرفوع فلا يصدق التعريف على نحو ان تبيس مرفوع بالمعنى المذكور ولا ينبغي عليه يتجه على عموم
الاسم من التجريد المذكور ولا يخفى ان المرفوع من احكام الخبر لا من ذاته حتى يتوقف لو ورد وانما يعرف الخبر
يتوقف فيه توقيفه دور على ما عرفت في تعريف الخبر عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما يوقع
به الاسناد [illegible] كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم فاعله الى مصدره على انه
تفعيل بين العموم والخصوص وان [illegible] بل اسند الى الجار والمجرور والباء للسببية
[illegible] بسبب ان الالفاظ [illegible] الآن ينبغي ان النحوي يصف الالفاظ
بصفات المعاني فيقول اللفظ مسند اليه كما سبق في تعريف المبتدأ فلا حاجة
الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ الاقرب ان يراد
[illegible] الى المجرور انه يجعل الضمير راجعا للمجرور والاولى جعل الباء للملابسة في [illegible]
وكان النكتة في تفخيم العبارة ان الخبر شبيه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ
بقوله فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الالتباس لم يندفع بالتعبير عنه

الى بالباء

خاصة
نحوه

اي المجرور المسند المكتسب نحو
والفعل [illegible]
العامل اللفظي ابدا الا بحجر
كتب

الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق
المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليس ذلك قوله وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضرب
راجع الى المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها لا
الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي النسبة التامة ولا نسبة تامة
للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة
بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
الى المبتدأ اعم من الاسناد اليه والى ضميره او الى متعلقه ويتجه عليه انه يدخل في تعريف
الخبر يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها كالفعل
الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة قوله اي المجرد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند اليه شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ او ليسند الى شيء كما في القسم الاول
من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل في الخبر لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء
كذا يستفاد من الرضي فلا يحمل عبارة الشارح على ان تجريد الاسم للاسناد الى شيء على
فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام
بالخبر والتعريف الصحيح تجريد المبتدأ عن العوامل لان المبتدأ ذات والخبر حال هذا
انما يتم مطلقا لو لم يجز التخصيص خبرا ويجب ان يقول هذا زيد [illegible] المستقى نزيد فالحج
فالحكم انه حكم اكثري قيل هذا دليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لولا ان ثمة
مانع وهو ان المسند عامل في رتبة العامل التقديم وذكر الفاعل لو اخر الفعل والواجب
متقدم على ما ادعي الى قال جاز في داره زيد واختلفوا في صحة في داره قيام زيد
جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ في حكمه
وقد جاء في الكفاية درج البيت ومنعه اخرون قال وقد يكون المبتدأ نكرة
ولا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله واذا كان
المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم والتأخير اعتذار

جعل

بانه قدم بحث تنكير المبتدأ مشتملا على ما له مدخل في صحة الكلام وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم
ليجمع بين الاصول الثلث التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ بنية على اصالت
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون جملة وقد يتوقف بعض ما هو من تتمة بحث
التقديم على بحث التنكير والخبر الجملة والعذر تشبيه بالقدر اذ لا يدفع بل لا مكان
الجمع بتأخير معرفة الكل التقديم عن الاصلين الآخرين قال اذا تخصصت بوجه
ما يقال الاخص الاوضح اذا تخصصت بمثل ولعبد مؤمن اه وبنحو فقوله بوجب
التخصيص ما ذكره بخلاف عبارته فانها لا توجبه قوله اذ بالتخصيص يقل الاشتراك
فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة بالكلية فلا يرد ان من ضربه ادخل
السوق على ادخل سوقا في قلة الشركة غير ظاهرة كما انه يقل الاشتراك بالتخصيص
قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي للوقوع مبتدأ قوله وجهت وصف
بالمؤمن تخصيص بالصفة قيل لا منع لعدم صحة ان يخبر من فرس وصحة حيوان
ناطق خير من فرس بل صحة جسم نام خير من حجر قلت ما ذكر مستحق للالتزام
الوجوب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا ينافيه في الاسرار لذوي الابصار
قوله ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة ومما يتخصص بوجهها جواب هذا الاستفهام
فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصيص يعلم المخاطب بثبوته في الدار
على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار قوله فكانه قال ايّ هذين
الامرين المعلوم كون احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مدفوع بانه تخصيص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل
معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي التعيين في الجواب
واستفاد من الكلام ما ينتفع به اعترض ايضا بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور
ما ذكره ينبغي ان يجوز رجل في الدار وهو ايضا مدفوع بان التخصيص في كوكب عظيم
انقض الساعة هو الصفة فيجوز كوكب انقض الساعة قوله كلا احدهما تخصيص بهذه الصفة
الظاهر حصر فيه ايكال احدهما لكن مراده رجل كالمصحح قوله في الدار فقولك ان ترى الاولى بـ

بالفعل

وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيه وقعت
في حيز النفي فافادت عموم الافراد وعموما فعمت وتخصصت اي تخصصت حكما لانه وان لم يحصل
فيها تقليل الاشتراك وهو لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان
تقليل الاشتراك التخصيص ببعض الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا كل نكرة في الاثبات
اذا قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجراد
اذا قتله من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم النكرة مع الاثبات في المبتدأ
كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس ما احضرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي
فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما قوله لشبهه به اذ يستعمل له اولانه كان في الاصل فاعلا قدم
للتخصيص قوله بالنباح المعتاد فيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه
على ما في الصحاح قوله فيكون خبرا قيل لابال الشر اهر ذا ناب وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب
للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبحه اذا رأى العدو للاضطراب حيث يراه اجنبيا قوله
فيقدر وصف وقد يكتفي بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال علماء العلم والثاني
بعلم المعاني فلا تتفكك نفعه فالمثال انما يكون للمخصص بما يخص به الفاعل اذا استعمل
في نباح معتاد واما اذا استعمل في نباح غير معتاد فالمثال للمخصص بالصفة قوله وهذا
مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب واما باعتبار المعنى التمثيلي فـ
فالتركيب مفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ قوله علم ان ما بعده موصوف يصح استقراره
في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هو انتزع الى الاصل او داخل
ولا يخفى ان الاولى ان يقول بتخصيصه بتقديم الخبر الظرف قوله هذا هو المشهور فيما بين
النحاة اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يصح مبتدأ ويكون قوله
وقال بعض المحققين منهم اه عديلا له واما اشارة الى ما ذكره في نفسه سلام عليك
والمقصود منه الاشارة الى ما فيه من المناقشة التي ذكرها الفاضل الهندي والا
بحاث التي نظمها في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك اهتمام قوله وقال بعض المحققين يقابل
لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الآن النحاة عادوا ان المبتدأ

المقصد النكرة وتبه على
اختلاف ... بقوله
والنظم ...

اما
ونسبة

لايقوى قوة بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا انقلة فما يتخلف عنه الفائدة
يكون على البصيرة مانع الحكم على النكرة قوله ولما كان الخبر الموقوف فيما سبق مختصا بالمفرد بين وعليه
انه لا يقع حسم المص الكلام فيما هو من اسمين او فعل واسم قوله ان يبين بلا ان خبر المبتدأ قد يقع جملة
ايضا خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل من الاعراب وهي وكائنة في سبع الخبر والحال والمفعول
والمضاف اليه وجواب شرط جازم وقع بعد فاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها
محل من الاعراب والجملة التي لا محل لها من الاعراب ايضا منحصرة في سبع هي المستأنفة وتسمى
ابتدائية ايضا وتسمى الجملة التي صدر بها مبتدأ والمعترضة والتفسيرية والتي بها جواب والنحوي الذين فهموا اهل
الادب منهم بجملة الاستفهام مفسرة للنحوي والجواب بها القسم والواقعة جوابا لشرط غير جازم
مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية والواقعة
صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب فلتكن على ذكر منك هذه الجمل حتى
تفصل لك باب الحادث تفصيلا مفيدا قوله ولم يذكر الظرفية لانها داخلة في الفعلية بمعنى
انها نائبة عن الفعلية ولا فالظرفية قسم جملة لا تنقل الاسناد الفعل الى الظرف ولهذا
استتر فيه ضمير كان فاعل للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت غير مرة بل مفصلا بهذه
المسئلة قال فلا بد في الجملة وكذا في المشتق وما اول به وقال الكسائي لا بد في خبر كان
من عائد واستدل بالاجماع على ان خبر كان صحيح اخي فالواقع كان زيد اخاك كان زيد
اخاك هو ولا فرق بين خبر كان وخبر المبتدأ واجيب بان في خبر كان المقارنة بالمرجع
مع الفعل فهو بمنزلة الفعل وقوله فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد الا انه تنبيه مضاف لتعلق
من عائد به كما هو الظاهر الا انه حمل بعض اللغات في شبه المضاف وحمل من عائد خبر
بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل لانها ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر
موضع المضمر لان الاصل الوصف موضع المضمر باعتبار اللام العهد في من حمل قيساله
قوله ووضع الظاهر موضع المضمر جائزة في مقام التفخيم مطلقا هذا في سعة الكلام
وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش مطلقا
وكون الخبر نفس المبتدأ الاولى عين المبتدأ نسيل قولنا الشان زيد قائم ومقول في حقه

دون غيره جائزة الجملتين

قاعد

قائم قال وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا واما غير الضمير فيكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف ووضع
المظهر موضع المضمر لنكتة تقتضي الحذف وكذا الاسم الظاهر اذ فيه الحذف كالسياق الرحمن الا الرحيم
قيل لقيام قرينة دل كلامه على ان الحذف شائع كلما قام قرينة وليس كذلك
بل خص ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها في ذكر مبتدأ جاوزا اما
في غيرها فرفع الضمير لا يجوز الحذف والمنصوب والمجرور بما جي قوله البر الكر كتب في حاشية
الكر وهو وازده ستة واز مهذب انتهى وتفصيله ان الكر اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة امداد والمد اي وقوله اي الكر منه الجار والمجرور والمحذوف ههنا حال من ضمير بستين
فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر منه واو يحمل ذلك جائز في الحال
الظرف وقول السمن منوان منه في هذا المثال صفة منوان قال وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتساهلون فيطلقونه
على الجار والمجرور ثم يتساهلون فيطلقون على ما يعم الجميع فان رجحه على التقاسيم الاجزائي
للفائدة وظاف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متحدا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف
الهلال ليلة الجمعة وفي التجاذب ما وقع لبعض في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلل
بان الاخبار بالجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة
بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف مفيد لمن لا يعرف ان الزمان
يحدث بالخريف والجواب ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض
على ما نقل لا على ما قالوا تأمل قال فالاكثر من النحاة وهم البصريون لو كان التقدير الجملة
من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا فتقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر وما يليه
بالجملة لا يخص قوله منهما بل يعم وقوله على اثبات رد الى التقدير الى دليل كونه خبرا عن الاكثر
انه مقدر بجملة وقوله حمل المحذوف مضافا من المبتدأ اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان احق
قوله اي فاول اولى التقدير بالاول ولان التقدير يلزمه التأويل والظرف يحتاج الى
ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهو الجملة
ونظائره الانظار ذكر واما في بحث لا تعرض عنه لا ابصار وقد لا يبعد ان يتعلق ان التقدير

الاكثر

جميع الالحاق يقال قررت هذا بواك اي الخبر به اي الظرف ملحق بالجملة وجعل من جملتها ومما
يلقى اليك ان التقدير بمعنى التعيين يقال الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى اي المعينة
فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بحمله على الاكثر ويلغى دخله الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل
العام كالحصول والكون الا اذا دل على خصوصه قرينة قالت عامة النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله
عاما وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت قرائن الحال عليه
بحسب المقام واما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فالاستقرار فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول
العام قوله بخلاف ما اذا وقع فيه اسم الفاعل هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما زيد
في الدار ابوه فان الخبر جملة سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وجهه
وما حاصل ابوه فهي جملتان قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل اتفق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد ولا حاجة
الى امر آخر وهذا اطلق الظروف يكون ظرفا لامر من امور زيد من قيامه وسكونه او حصوله
او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله والاصل في الخبر الافراد قيل ليتوافق الزمان
اقول لانه ابرح فبولا الربط قوله اي على خبر وبه يحصل الكلام وهو من تتمة الكلام
كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره
لئلا ينتقض بأربع سيبويه ممن قال بل الخبر سيبويه فهذا غفل قوله لكونه معرفة وكون من
نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه الامتناع في المبتدا المتضمن معنى
الاستفهام وابن الحاجب منع كون من نكرة وكانه اشار الى ارجحية المنع حيث
قال فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل معناه اي رجل ابوك لكن في قوله وهذا
مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجازه سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار
عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه قوله او كان خبرا
لو اكتفي به عن قوله او كان اسم فعل لكفى الا انه حرب عن الحمل على التساوي في رتبة التعريف
فالمراد التساوي في صحة الوقوع مبتدا قوله او كان الخبر فعلا اي صورة نحو جعل قوله
قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة كذا

قيل وفيه

قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة الى القيد الثاني قوله او كان
الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على ضمير له قوله اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور ليس الخبر متعينا
بقولنا في هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى
ان الخبر في هذه الشروط متعددة قوله او بالمعمول من العامل اذا كان منفيا او نحو ما قيل في وجوب التقديم
في هذه الصور مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان احسن قوله كالاستفهام قيل لا ينبغي
الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر لتضمنه النفي فان
قيل ينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما لم
يمنع مانع وفي زيد لا قائم لا يغير حرف النفي معنى الجملة فافهم قوله لتصدره في الجملة وجملة ما لوقوعه
قوله او كان الخبر متعلقه احترز به عن كون الخبر باخره صحيح لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما صح
كونه مبتدا نظرا الى قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله اي لمتعلق الخبر الذي لم يقل المص او جزء الخبر
ولم يعت الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل قدر بين كل رجل ضيعة والاحسن الاوضح ان يقول اي
لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالمتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق
العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر الذي تعلق العامل بالمعمول ضمير في المبتدا في مثال على التمرة
مثلها مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد متعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل
ليشمل مثل قدر بين كل رجل ضيعة والتفصيل المتقدم قوله او كان الخبر خبرا اعني ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها على تأويل بالمفرد مبتدا فما كان الخبر يجب ان لا يبطل ان يكون خبرا عن المبتدا اراد
الشارح التنبيه على ان في الكلام مسامحة والمراد انه خبر يجب تركيب عن ان ولم يتعرض
لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المص اصلح انه تبع ثانيه في تاويل
كلام المص على ظاهره اذ قولنا عندي انك قائم في التحقيق عن مخبر لان عندي انك قائم في تاويل
عندي تحقق قيامك والتحقيق معنى حرف التحقيق الذي هو ان فهذا اذ لم يمكن ان يجعل
اما نحو اما انك خارج ولولا انك خارج فحيث فاذا السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من صنف
العطف قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور فان قلت ان المفع على ما ذكره كان الشرط
ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المفع بل اراد ذكر ما يرتبط به الجزاء من الشرط وكل واحد

من هذه الصور في الاولى في كل من هذه الصور قوله وقد يتعدد الخبر منها يعني لتعدد الخبر عنه
قيده به يعني التقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو قاعد ولم يقيده
بوحدة الكلام فيكون اعم وقد يتعدد الخبر في كلام واحد لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه
يتعدد الخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال قد للتعليل او للتحقيق ردد اللفظ بين معنى
الحقيقي والمجازي من غير صارف عن الحقيقة قوله فانها في التحقيق خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية
المتوسطة فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير قلنا انه يكون به
وجود هذان الوان [illegible] قلت اعتبر في كل منهما [illegible] المجموع كما جرى على كل منهما الاعراب
استحق المجموع قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى هذا [illegible] فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل
فانه يجب العطف واحد لا يتحمل التعدد اولا في هذه الصورة بالعطف اولا لم يتحمل خبرا [illegible] ان يكون هذا
الخبر جامدا لفظا او تقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ فهما عالم وجاهل في تقدير هما رجل
عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المص بتعدد الخبر ما يكون بغير عطف هذا هو الملايم بالحكم بمنع
تعدد الفاعل قوله وهو بمنزلة الاول الثاني او للحكم به هذا ما ذهب اليه الجمهور واما على تحقيق الشيخ الرضي
ان معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة قوله
فلا يرد [illegible] اي على هذا الاصل هو الاصل المثال اي نحو فلا يكون الا حاصلا ولا يمنع بالحكم [illegible]
وتوجيه الورود [illegible] ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونهم من الله [illegible] تعليل [illegible] بالغرض لكان سببا
[illegible] معنى الشرط [illegible] الزمخشري [illegible] الاشكال [illegible] قوله في المبتدأ
الشرط لكن حصول السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح قصدها وعدمها لبقاء الفائدة
بدون قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر ولزومه في الجزاء فمن لم يتنبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا
كون المبتدأ [illegible] معنى الشرط [illegible] قوله الاسم الموصول بفعل ماضيا كان [illegible] او غيره
الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاولى [illegible] الشرط لا يكون ظرفا ايضا [illegible]
يقتضي [illegible] فانه مدخول اما [illegible] والاسماء المتضمنة [illegible] الشرط في الفاء وليست مصححة لدخولها ولا تختص
بالاسم الموصول [illegible] الفاعل والمفعول لانه الموصول بفعل مع قوله او النكرة الموصوفة بها اي بالجملة
فالاولى [illegible] بسبب اداء الضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم توقف بانه الفاء هنا

قيل [illegible] هذا فيه [illegible] لان المبتدأ الذي [illegible] عليه [illegible] المبتدأ [illegible] المتضمنة [illegible] الشرط

زائدة

زائدة اذ المبتدأ متضمن معنى الشرط [illegible] ان يفيد العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي
صرح بان ذلك لا يرد فيه [illegible] ان معنى الشرط هاهنا منتف اذ لا سببية للوراثة الى الملاقات
ودفع بانه سبب التحكم بالملاقات قوله كل غلام رجل يأتيني فيأتيني صفة رجل فان قلت
كل رجل يأتيني ايضا مثال للمضاف الى الموصوف لان الوصف انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى
على المتتبع لكلامهم قلت المراد بالموصوف الموصوف معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف موصوف
معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون
امرا وفيه انه يشكل بالاستفهام عن الجملة الشرطية فانه مقصود كثير الدوران فيما بين الناس ويبعد
ان يكون مهجورا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه لم يبق لتنازع الاستفهام
وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة بان يقال هل يتحقق ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وفيه
ايضا ان وجه المنع [illegible] لو كان كونهما ليس للخبرية لوجب ان لا يمنع بالكان وعلمت فالاظهر
ان يقال ان نواسخ المبتدأ اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ فضعف معنى
الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه فرجح كان المعنى عدم الدخول
على خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم ثم عدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل
باب كان اي التسهيل ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا الاتصال على الوجه
انما وقع في ان المكسورة واما [illegible] والاعمال غيرها في باب القياس هذا [illegible] فوجه كل تخصيص [illegible] المعنى
[illegible] قوله ووجه [illegible] التخصيص [illegible] بيان اختلاف الواقع [illegible] بيان المانع بالاتفاق [illegible]
لبيان الاختلاف ولا وجه له فالوجه انه دعاه الى بيان خبر المحذوف المشبه [illegible] انه يستعمل [illegible] خبر المبتدأ
فلو لم يبين حاله هنا لاوقع الحكم المذكور بعد التعميم في الغلط قوله وقد يجب حذفه فيما يجب حذفه اصلا لانه
ذكر [illegible] في الكلام نحو [illegible] الحمد في [illegible] واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ محذوف لا يقدح به
بل [illegible] كونه مبتدأ وما قبله خبره قلت فيكون المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره في موضع
فيقتضي له بيان وجوب حذف الخبر وبيان [illegible] احتمال كون المخصوص خبر المحذوف [illegible] الاعتداد
بل العذر [illegible] ان الاول [illegible] مباحث النعت والثاني من مباحث افعال
المدح والذم قوله اي المبتدأ المحذوف وجعله مثال المبتدأ محذوف [illegible] مثالا لحذف المبتداء وعلى الاول

فى الكلام حذف مضاف اى كتبدأ قول المستهل وعلى الثانى حذف مضافين اى كحذف مبتدأ قول المستهل فانه للتعليل
الحذف بتكرار اللفظ فهو كمثل المبتداء المحذوف فى قول المستهل بيان للمعنى لا للتقدير حتى يطلب وجه صحة
قوله المبصر للهلال القمر الى ثلث ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن فى القاموس الهلال غرة
القمر الى الليلتين او ثلث او الى سبع وليلتين من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين
وسبع وعشرين وفى غير ذلك قمر وان اراد [illegible] لكن لم نجد فى كتب اللغة المستهل
بمعنى المبصر للهلال بل هو الصبى الرافع صوته حين يولد وفى القاموس استهل الصبى رفع
صوته بالبكاء وكذا كل متكلم رفع صوته او خفض هذا فاستعير للمبصر للهلال الرافع
صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانك كردن وكلاهما مستقيم
هنا فكانه اشار الى ان قوله [illegible] اشارة الى استعمال اللفظ المشترك
فى معنييه قوله لان مقصود المستهل فيه منع لاحتمال ان يكون مقصوده تعيين شئ بالاشارة
والحكم به على الهلال فالاولى ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب [illegible]
بالمحذوف لا يصح الابتداء اذ قوله جريا على عادة المستهلين على ان العادة ما لم يمنع خلافه او ندر
فقوله غالبا للتعيين ان العادة من اى قسم ووجه العادة ان الحكم مما ينكر لان امتياز
التردد من بال المتوجهين الى الرؤية مع كثرتهم من مظان الانكار قوله ولئلا يتوهم
نصب الهلال ووجهه ان الغالب فيما هو فى آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد
بالذكر الوقف قوله فان تقديره على المذهب الاصح واما على بعض المذاهب الغير الصحيح على ما نحن
لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع اى مكان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف
هو المضاف الى المبتدا اى حيث فوقت خروج وجود السبع والمذهب الصحيح ان التقدير فوقت خروج
السبع واقع فاذا ظرف للخبر المحذوف والذى على جمع هذه المذاهب عندى ان العرب اذا [illegible] يحذف
يقول فى ذا السبع واقف واعادتنا على مذهب الغير الصحيح لانه على جميعها [illegible] وهو
ان اذا [illegible] فاجابت المورد والمقدر [illegible] وقت السبع [illegible] تحمل
ظرف مكان [illegible] التقدير ثم تكلم [illegible] والشرط [illegible] قوله
فى الترجم [illegible] فالتقدير [illegible] اى [illegible]

يقال

يقال عليه الاظهر ان خبر ليلا يجب حذفه من الحال اى قبل ملازمة وقوله اليه [illegible] ولا يخفى انه لا منع لظرفية الخبر بحذف الخبر
فى الحق [illegible] والمحذوف [illegible] فهو موضع منه فالتركيب من قبيل [illegible] اكبر درهم ولكن ان يجعل ما
مصدرية والمصدر حينئذ فيكون المعنى [illegible] فى موضع قوله وذلك فى اربعة لم يلتفت المص
الى حذف الخبر فى [illegible] الاراء [illegible] بان الخبر فى الاراء
ليس الا قوله وهو المبتدأ الذى بعد لولا [illegible] ان يقول المبتدأ الذى بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا
اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختاره تنبيها على ان بعض النحاة الضابطة الاولى [illegible]
قوله اى لولا وجود زيد [illegible] بان حذف الفعل لا يكون من غير [illegible] يجب [illegible] فى حكم
[illegible] وهو القسم الاخر [illegible] لولا [illegible] ولا يخفى انه لا بد من القول
بحذف [illegible] الكلام [illegible] ان كان خبرا [illegible] لعامل المعنى دون الخبر قوله وثالثها
كل مبتدأ كان مصدرا الصورة الاولى كان مصدرا او منوبا فان [illegible] من المصدر صورة ان يكون
مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل [illegible] نحو [illegible] عمرو قائما وقوله [illegible] الرضى
[illegible] قوله [illegible] الواو اذا كانت
جملة اسمية قوله واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما قال الشيخ الرضى
يجوز فى هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول واخطب ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا
والى زيد [illegible] فجعل [illegible] مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر
فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكره من جواز
رفع الحال فى هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا [illegible] يكون الحكم مبنيا على [illegible]
[illegible] وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر فى اخطب ما يكون الامير [illegible] اى اخطب اوقات كونه قائما فلم [illegible]
بافعل المضاف الى المصدر اعم من ان يضاف اليه بلا واسطة او بواسطة قوله ضربى زيدا حاصل اذا كان
قائما تقديره اذا كان ليحصل الحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فى [illegible]
مستتر فيه ولا يجوز ان يكون العامل حاصل لان ذى الحال معمول المصدر وفاعل حاصل هو المصدر فلو كان
حاصل عاملا اختلف العامل فى الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم وبهذا ظهر ان من جوز [illegible]
فى التقدير [illegible] بقوله حاصلا [illegible] الكان [illegible] الناقصة [illegible] التامة [illegible] الحال

[illegible]

[illegible]

مقام نظر فيه اذ الكتب في اي شبه ولا يخفى عليك ان الواجب سوى جملة المضاف فيه اليها ولن احرف
اذا مع الجملة المضاف فيه اليها اكثر من ان يحصى وذكر في هذا المقام مع الفائدة التي هي الصحيحة
ووجه جعلها تامة انهم لم يجدوا ابدا من جعل منصوب بعد مصدر كالا يظهر وجه لزوم مخارنة
ولزم الواو في اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان خبره جائز التقديم غير حامل للزوم
الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان الا تشبيها بالحال ولا يلزم مما ذكره من التوجيه الا ان من التكلف
ان المحذوف متفاوت لان الملابسات بالفعل الحاصل عنه وبالنظر الى المفعول بعض اخر فان
صدور الفعل ووقوعه لا يظهر التعبير عنها بالملابسات **قوله** ثم نقول حذف المفعول الذي هو
ذو الحال لو قال بحذف العامل وذو الحال مرة واحدة لكفى لان التزامهما لكان اكثر استراحة
من التكلف **قوله** وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل كالاشتمال بالحال وجهه ان الجنس المعرف
اذا استعمل بلا قرينة تخصص لتعم الجميع ما يقع عليه دفعا للترجيح بلا مرجح وهذا انما كون وجوب
كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى يتعرف **قوله** اي ضربي زيدا
قائما ولا يخفى فيه الا انهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لان الحذف الا مع الفعل
مع بقاء معموله وهو حذف الموصوف مع بعض صلته ولم يجوزوه **قوله** لكونه من الفعل ولكونه
علم صحة تركيبه المعنوي وتوضيحه بقاله ثم استفادة الحصر من عدم تقديم الخبر غير ظاهر **قوله**
وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل
الكوفيون الواو بمعنى مع خبرا فالرفع عندهم منتقل من الواو الى مدخوله وهو تكلف **قوله** فذلك
مثل كل رجل وضيعته كما في الصحاح لغة الضيعة في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع جمعها
كناية عن مصنع ما اخذ الضيعة انتهى وكانهم شبهوا ضيعة الرجل بالارض لعلة التي لا تنفع
وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضيعته لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل
ودفعه انه لما كان كل رجل كافرد قيل زيد وضيعته وعمر وضيعته وهكذا **قوله** اي كل
رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل مقرونا ان ليكون محل النائب
عن الخبر متناولا اغنى فيصح الحكم بنيابته **قوله** واقيم المعطوف
في موضعه لان المعطوف على المبتدأ وان كان من تتمته لكنه يذكر فيصح ان ينوب عن الخبر

متناولا

عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه اذا كان هو معطوف على ضمير وهو فاعل الخبر اي كل رجل
مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدأ عطف عليه بالواو
بمعنى مع انه عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغني عنه بما ذكر **قوله** يكون متضمنا
يعني متضمنا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه اذ ذكر لا القسم فيكون قرينة
على حذف الخبر الذي هو قسمي والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا في الفا
موس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه لعمري **قوله** اي من المرفو
عات خبر ان واخواتها تنبيه على ان ذكر خبر ان ليس لانه من خبر المبتدأ بل لانه من المرفوعات
ولم يرد ان خبر ان مبتدأ حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لا ان يكلف بعيد
لا حاجة اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا فقد الى البيان على وجه
يجعل المذهب الاصح ومذهب الكوفي وهكذا في باقي الالف م **قوله** احد هذه
الحروف ذا والفعل الاصل لانه لا مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التفسير
في الحدود اي خبر واحد من ان واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال خبر الحروف
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول **قوله** عليها اي على المسند وقيل الخروان
كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى حمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر
قوله والمراد بدخول هذه الحروف كان معنى عرفي للدخول والمتبادر في عرف الفن
الدخول الاعرابي اللفظي الا ان نظر الفن فيه فالتعبير خلاف الظاهر ومع ذلك مخل لانه يد
خل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها وردت على
المسند والمسند اليه لاثر معنوي هو التاكيد بالنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر ما
المبتدأ لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقبل تقديرا او محلا وبقوله معنى محلها
قوله فانه يقوم هاهنا من حيث اسناده عموم ليس مما يحمل عليه ان بهذا المعنى
اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية **قوله** فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بعض الجواب السابق

ان

نعم عنى بهذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق
لا المسند الى اسمها بعد هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ
متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على يجاب فيكون المعنى فلا يحتاج
الى ما يلزم منه ولا خفاء في صحته فلا قال الا ان يقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستد
راك بان يجعل المراد المسند بعد دخول هذه الحروف الى اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك
يلزم خروج قايم في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قايم وهو مسند الى الفاعل لا الى اسم ان
وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المستلزم الانتظار الطويل قوله فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر
الجملة حينئذ بقوله وامره كامر خبر المبتدا كما ان الخبر الجملة للمبتدا يتبين بعد ذكر تعريف مختص
بالخبر المفرد قوله مثل قايم في ان زيدا قايم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر
واحد منها وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف قوله والمراد ان امره
كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص توضيح خبر ان بحيث يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد
وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه ومن
اقسام الخبر المتضمن لصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك والفساد انما
ظاهر من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما وفي وقوعه
جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه ومما لم يذكره عدم
صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط الكلم لم يسبق ذكره وقوله
ان من ابا كابرا رد على مذهب غير سيبويه من ان من في من ابوك كابرا رد على المص مع اختيا
ره مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع
وحكم تقديم خبر المبتدا الجواز والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل حق البيان الا في
التقديم لان التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب

ان يكون

ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في التقديم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه
نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام
في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان الافصح وقوع
النكرة مبتدا صرح به الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم
فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا التي لنفي الجنس قدر المعرف
باللام ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور فيما بيننا
تقدير النكرة احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصري فالتقدير
خبر لا الكاينة لنفي الجنس على جعل كاينة حالا من كلمة لا ابتداء وبدلها بالمفعول بمعنى الفعل المنفي
من اضافة الخبر اليها اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جا
نب اللفظ فانها الجادة الاولى للالباء قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام
عن الرجل لا لنفي الرجل تقرير فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل موجود لنفي الرجل لا لنفي صفة الو
جود وان كان صفة لكن اذا نفي عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء
اذ نفي الشيء ليس الا نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا ما يكون لنفي
صفة الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس لم يتم
التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم فيما هو لنفي صفة الجنس فلا بد
في التسمية ملاحظة حال بعض الافراد وح يصح حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها
عنه قوله والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان من الدخول لايراث اثر لفظا ومعنى فيجب
قوله فلا يرد نظرا كما عرفت لظهور ايراث اثر معنوي في نحو قوله وجعل في الدار
صفة فان المص الان المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح نحو ان يستغني عن
الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة رجل يحتمل ذلك في لا غلام

بجل فلذلك عدل عن خبر في المثال قوله لا يجوز رجل صفة هذا قال المحشي واعترض
عليه بانه يجوز عند جماعة فزاد الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة
الموجب المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف للكرية دون الو
الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا يتقيد بالظرف يعني من مجموع ما نعيم
ساجد زيد بنحو الحال وفيه نظر لان الظرافة لو لم يعتبر لم يصح صار زيد ظريفا فالا
بقي ان لا يتجاوز عن المثال ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بغير الدار لانها لا تقبل هذا
التقييد ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل بين بانتفاء الصفتين ايضا غير مقبول
والمعهود في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله ويكون
منا لا النوعي خبريا ويكون خذ فا كثيرا قد رموصوف كثير مصدر الفعل والمشبه في مثله
تقدير الزمان وهو الملايم لقوله وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه
يقال لان النفي يقتضي منفيا وما لم يكن قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان
النفي رفع الوجود ورد بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه وللوجود لغيره
فلا يدل على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في
نفسه كما ان المتبادر من الوجود هو الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق الى نفي الوجود
في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله الخ جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة
مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره ان اصل التركيب
الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الاله وهذا مما يحير
في تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز وهو انه
لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو
النفي وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لداع لفظي هو ان لا تطلب خبرا ولا يحتاج
اليه المعنى قوله انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر رفعه المحشي بان
لا

التقييد

[illegible]

لا ح يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل
الذي بمعنى الفعل اللازم لا ينصب ما بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لما
لا يجوز ان يكون نائبة لا النفي كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل
الضمير المبهم المفسر بالمنصوب بعدها قوله وعلى التقدير بني يجعلون ما يرى
خبرا في مثل لا رجل قايم على الصفة اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قايم برفع
قايم فلا يكون لانكار النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل
قايم خبرا لان هذا البحث ليس وظيفة العرب والانكار انما يأتي لو التزموا
في مثل لا غلام رجل قايم نصب قايم ولهذا قال الاندلسي لا ادري من اين
هذا النقل والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا قامت فعند
بني تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن ويحذف
كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة للظهور وانه لا معنى للحذف
بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز حذف حرف النداء قوله قد يحذف المنادى ح
قوله وقد يحذف ان ما يعني الفعل والفاعل وجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المشبه
رعاية مطابقة لفظ الخبر لمعنى ما في الانتفاء ومعنى قوله وبنو تميم لا يثبتونه
انهم لا يثبتونه عند قيام قرينة ولو قال وجوبا عند بني تميم لكان احصر
قوله وبما عرفت ان من معنى الدخول قد عرفت ما يمنع عن القبول قوله
اي عمل ليس هذا مفهوم من اضافة الاسم الى ما ولا تقول المستفاد من الا
ضافة عملها لا عمل ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عملها عمل
ليس حتى يوهم كثرة عمل آخر وانما قال الشارح اي عمل ليس تعيينا لما هو الوا
قع ومن قال العمل مستفاد من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويز رجو
ع الضمير الى التشبيه لان التشبيه واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة

التشبيه لانه لا شذوذ في تعينه دخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قليل حمله على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو النكرة ومن قال وهو الشعر فبيانه محل قوله من صد كتب في الحاشية الصدود الاعراض والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا تجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعدها لان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون لا براح من قبيل اللاشي فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال ان لا يكون لا عاملا لجواز ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا الشهادة في البيت تحمل لا

قوله اعلم ان المراد بالمسند هذا التعريض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل

قوله علامة كون الاسم مفعولا من انه علامة كون الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات لمررت بعلما وبمسلمين وبمسلمي بل مررت بزيد وقوله ومعنى اي علامة كون الاسم مفعولا لا مع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما قرن بفعل لفاعله ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمل التعريف الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه في الاصل مفعول اصطلاحا وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرمته على وفعل الضرب والتاديب ولمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق المفعول على كل منها الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا بل النسبة الى بعض افرادها ويتقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول بالمطلق في ما نحن فيه فاحفظه فان قلت

صحة

صحة اطلاق المفعول على الضرب مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب وبهذا الاعتبار مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول يتعلق الفعل به يستلزم التسلسل فرفعه واضح على اهله فان اذا صح اطلاق المفعول يصح اطلاق المفعول لان اطلاق صحة المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به خال عنه متقيد بالاسناد الى به فيقيد به بخبر لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة الطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعل بمعنى انه قائم بفاعل معنى الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضربا ضرب زيد ضربا كما ظن البعض بعض الظن وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا فرية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا اتجه الى ما قيل ان زيادته لاخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني بافعله فاعل فعل مذكور وبنحو عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس بافعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المتضمنة المطابقية وثانيهما ما يقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفاته قوله اكتفاء بذكره في تعريفه قوله اواسما عطف على قوله مذكورا او لا بمعنى الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم لان المراد اعم من الفعل كما هو الشايع قوله وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد وتدخل نحو ويل لك وانواع الضرب وقعت او الف ضرب وقعت لكن لم تخرج بعد ضرب شديد بقي قولك ضربه ضرب

تقييد الظرف وتقييد المفعول فيه ضمن تقدير الصفة والمفعول به

شديد او ضربا انواعا او الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل
فعل مذكور انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضربت
ضربا يدل على ان الضرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل فعل اخرج جميع المصادر
والحاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكور انما هو لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد
ولا الى قوله بمعناه لاخراج تاديبا في ضربت تاديبا وانما هو لاخراج اقايل وضارب زيد
على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل الفايل بحسب دلالة التركيب لكن
ليس بمعناه فتامل وبهذا اندفع عن التعريف ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي
لا يدل بحسب التركيب انه ما فعله فاعل قوله صفة بيانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله
بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء وغفل الشارح عما ذكر
ان الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فان قد يكون معنى الفعل عين
معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا
والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه بل على
ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضرب يشتمل على ما صدق عليه
الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود منه عين الانواع ثم خروج تاديبا انما يتم لو
كان التاديب غير الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج فعليك بالتحقيق
الذي سمعت قوله للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم منه الفعل اي
لتاكيد العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو ضربت
ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكر ان يكون مثل ضربت ضربا في الزمان الماضي
مفعولا مطلقا للتاكيد قوله والنوع ان دل على بعض انواعه يريد الدال على
بعض انواعه فقط او في ضمن الدالة على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع
انواع الضرب قوله والعدد ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه

زاد وهو

وبهذا

وبهذا اشار الشيخ للنوع عن المثنى للمفرد الشخصي قوله لانه دال على الماهية
المعراة عن الدالة على التعدد والالكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد
يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة بهذا الكلام كلمة قد المفيدة
للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم ان
ما هو بغير لفظه قليل فهو لدفع توهم ان كونه للتاكيد يوجب ان يكون بلفظه لان التا
كيد المعنوي بالفاظ محفوظة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان يقال
اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه قوله قعدت جلوسا هذا التركيب
انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع والجلوس
بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه مثال للمغايرة
بحسب اللفظ ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا اي فعاملا اصل ضربته انواعا
والقائع سيبويه في مثل انبته الله نباتا دون مثل قعدت جلوسا قوله خير مقدم وهو
من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم تفضيل مخفف اخير والافعل في التثنية والجمع
والتانيث وفي القاموس يقال فلان خير الرجال وفلانة خير النساء قوله
والجدع قطع الانف والاذن الخ وفي الرضي كلمة او بدل كلمة الواو وهو الموافق
للغة والمقصود عاد عليه بالذل وقبح الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب
الحذف سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة ولا فاعلة
لم يعرف بها قوله فاجاب فاجاب بعضهم لكن الصواب انه لا جواب للاعتراض
لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان بعض المصادر
او غيرها المحذوف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا بد فهب عليك ان الاوقع

قليلا وهو عطف على الشيء
قليل بحكم اي الاول ورد
بغير لفظه

فيه انه معه وجوب الحذف
انه لا يوجد استعمال
العاملة

بعبارة المص سهو الجواب الاول قوله مثبتا ارید اثباته لا حاجة الى حمل المثبت على
ما ارید اثباته قوله بعد نفي داخل الخ انه قدر لنفي صفة لان الصفة الواحدة لا يصح
ان تكون تابعة لموصوفين وقيل صفة لنفي فالمفرد صفة معنى نفي وما قال الشارح
اظهر اذ لا وجه للفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي
بتاويله بواحد منهما نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد
نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي المقيد لكان
اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه لعدم قصد المتكلم ذلك والمراد
بالدخول الدخول صورة او معنى ليشمل ما كان زيد الا سيرا بمعنى الا يسير سيرا فان
النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لان النفي السير عن زيد كما في ما زيد
الا سيرا او خرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل
المعنى لا يصح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق مع ذلك
على ما زيد الا سيرا مع انه ليس بمحذوف الفعل قوله لانه لو كان خبرا عنه نحو ما
ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية فقيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه
مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا
مطلقا لانه معمول للعامل به المعنوي والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه نظر والا
ولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا فان حذف فعله لا يجب بل يصح ما حالك
الا انك تسير سيرا شديدا قوله او وقع مكررا لو قال او مكررا اما العطف على مثبتا
لكان اخصر الا انه احترز عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا تفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المصنف
ضمير وقع راجع الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مما ذكر ضمنا
لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معناها او مكررا

بعد

بعد مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين المثالين لاشتراكهما في الوقوع
بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين فاحديهما وقع مفعولا جملة لاشتراكهما
في الوقوع مفعولا قوله البريد معرب دم بريده وهو اسم بمعنى استر بام او علامته
قطع الذنب ثم صار اسما بمعنى بيك قوله تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر اما
او على انه يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر
فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح اسناد
السير المطلق عن السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه
تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل
القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه يستفاد منه الاثارة وفيه نظر اذ لو كان الاستفادة
منه لما اثاره لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة تبينه بل القرينة في حذف عامل المفعول المطلق
نفسه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف
الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى الفاعل او المفعول فيما اذا كان
مناط الفائدة النسبة الايقاعية وح نقول المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان
مناط الفائدة الحال نحو اصحب مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او ينفعك فان مضمون
الجملة مصاحبة زيد في وقت السرور والاثار بها فاحفظه فانه من المواهب الدقيقة
الجليلة قوله وبازمه غرضه المعاوضة المنبئ اثر فاعل بواسطة يسمى اثر الوقوع
نقول الظان يجعل مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني
عن تقدير العامل وانما اقتصر الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان
احترازاته المبينة لغيره لان ما قيل ان مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سير
فاما ان يصح صحة ونعيمه اغتنامه لا لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحة انه مضمون
جملة لانه سير مضمون الجملة ولذا ما قيل ان متعدد ببيان للواقع لا لقيد

التفصيل على الاجمال ممنوع وكذا ما قبل الحذف غير واجب في صورة تقديم التفصيل
او نوقن له فلعدم تشخيص فان المتقدمة لم يتعرض له قوله وبتفصيل الاثر بيان
انواع المجمل بكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا
الوثاق فاما منا بعد واما فداء او فعدا او ثم واما فداء ولو لم يذكر المجملة لتناوله قوله
ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر بحيث عليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت مثلا
صوت حمار فان للمفعول المطلق ههنا يشبه به شيء بشيء لا يشبه به بشيء فالاولى
ان يجعل بمعنى لان يشبه بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة منه او بمعنى
التشبيه الذي هو فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها به
كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرناه او مشبها كما في له صوت
صوتا مثل صوت حمار وقيل بهذا التركيب الجواز لوجوب حذف الموصوف في مثل ولا بد من تصحيح
النقل قوله بزيد صوت صوت حسن عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لان
القيود والاوجه ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
ذهب سيبويه انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من الجملة السابقة فاراد
المصنف التصريح لوجوب حذف العامل فيه واما بيان اعرابه فعند سيبويه صوت حمار
بدل او وصف لمجرور مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الموطئة واجاز
الشيخ الرضي جعل صوته تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت
حمار الاولى انه احتراز عن نحو مثل صوته صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت
حمار يجوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل او
بتاويل ممكن هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية الا عند الخليل
لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور ان يكون العامل المصدر
المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل وعمله بهذا التاويل وانما لم يجز لان ان

للتشبيه

مع

مع الفعل مجوز وهو في هذا المقام مقطوع به قوله صارخ قبل هي اسم بمعنى المصدر قوله
لا يحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون جملة لا تحتمل غيره وفي مقابله ما وقع مضمون جملة تحتمل
غيره واما اعراب هذه العبارة فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو
الظاهر وقوله لها صفة محتملا اي لا محتمل ثابتا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول للاحتمال
والمحتمل مصدر ميمي وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي اعترفت اعترافا
ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم الرابع جاريا فيه وفيما بعده قوله
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق الى التسمية من متاخري النحاة في هذا القسم
وقسيمه فالاولى ان يكون على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين
قوله ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له
احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث هو
منصوص الى يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد بمعنى المصدر وجعل تسمية المصدر بالتا
كيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب للفظ ان المؤكد لفظ المصدر لانه يؤكد
اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه بتقويه فالاوجه ان يقال المحتاج الى التاويل
قوله تاكيدا لنفسه ووجه انه يؤكد جملة كانها عينه لتعينها في الدلالة على ما تعين المصدر
للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس
فيها ما يتنزل منزلته نفسه لانها لم تشاركه في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة
عليه قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا اما اختار المص واورد عليه
فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي الخ وفيه انه بعد ليس
فههنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر
ومع ذلك تاكيد لدفع غيره فحسن التقابل انما يكون مرعيا لو سمي القسم الاول تاكيدا

لبس بغيره **قوله** ومنها ما وقع مثنى اى على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية فيه
رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير
او لغيره **قوله** مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت فرس الامير
فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله
ومع ذلك ينتقض بضربت زيد ضربتيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع
وقد صرح بهذا القيد الرضي **قوله** وفي جعل المثال من تتمة التعريف لا فائدة ذكره
بهذا القيد تكلف اذ الشايع تمام التعريف بدون المثال على ان التقييد بالمثال
يفيد بظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول **قوله**
ويجوز ان يكون من لب بالمكان فان قلت بل يتعين للاستغناء عن الحذف
الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه احوج اليه حمل اللفظ على ما هو الكثير
استعمالا في القاموس الب اقام كلبه منه لبيك اى انا مقيم على طاعتك
الباب بعد الباب واجابة بعد اجابة او معناه قصدي واتجاهي لك من قولهم
داري تلب داره اى تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة اى
محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولهم حسب لباب خالص فحذف
الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية قيام بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم
عن التكلم بسرعة فيفرغ بسماع المامور به والاول انسب بمقام رعاية
الادب فافهم لا يخفى ان النكتة في حذف الفعل نكتة في رد الالباء الى اللب
ايضا **قوله** وعلى هذا القياس سعديك اى سوى جواز ان يكون
غير محذوف الزوائد فانه لم يجئ ثلاثي اسعد بمعناه **قوله** المفعول به
قال المص اما سمي به لانه اوقع الفعل به او تعلق به يعني ان الباء اما للسببية
فيتعلق بالفعل او للصلة ويتعلق بما ضمنه من معنى التعلق ومن

خفي

خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان المحل سبب لوجود الحال
قوله ولم يذكر اى الاسم اكتفاء بما سبق او اكتفاء بظهور ان المفعول به من
اقسام الاسم او تغافلا عن اطلاق الاسم في التعريف على سبيل المسامحة
فان المفعول به في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس اسما وقع عليه فعل
الفاعل بخلاف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق او تنبيها فيه في تعريف
المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول به على ما هو المجاز
المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي لا يقال قد يكون المفعول
المفعول على ما وقع الفعل نفسها كان متضمن معنى الاستفهام او الشرط لانا نقول
المتضمن معنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الاسمي مطابقة لان الدلالة على معنى
الشرط او الاستفهام حادثة ولذا عد اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل
وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك في التعريف جادة التغليب **قوله** والمراد
بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون
لكن يجد ذهبت بزيد فانه يقال لا دباب وقع على زيد والفرق في المعنى بين ذهبت
بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق
بلا واسطة حرف جر والجر يغير المعنى وبعد التغيير يتعلق الفعل بنفسه فبهذا تبين
ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد وخرج الحال لان
تعلق الفعل به بواسطة ذو الحال في المعنى فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته في حال
القيام وخرج المستثنى والتميز لانه لم يتعلق الفعل الا ابرز في التميز يتعلق
بما بين به وفي المستثنى والتميز بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق
اولا ليخرج الحال والمستثنى والتميز لم يكن على تميز فيما بينهم بين الا
الاحوال على انه يشكل بالمفعول الثاني والثالث اذ ليس التعلق

بها او لا وهما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو فاحتاج الى
تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التعريفات
ما يخرج التوابع ولم يذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضرب زيدا او عمرو ا
نعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه
بل هو عاينتف تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من معاربة لا حاجة الى هذا
الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب والضربة بل يقال وقع الضرب
او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده اليه او فعل اسند
وكذا الاولى في قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد
الاولى ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما او اخرج زيدا نايم
لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار بالم يوجد منهم
تصريح بانه مفعول به وقولهم باب المفعول به وفيه يصح ان يكون مفعول ما لم يسم
فاعله لا يدل على تسميته ما لم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن
منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر وله دفع آخر وهو انه لو قال الفعل لتبادر منه
الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة وكذا في الا
كتفاء بالفعل الاصطلاحي لخروج شبه الفعل قوله لتقدم الفعل به على ان
ذكر الفعل ههنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما في نظايره لكن ينبغي
ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه في حيز النفي
وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون الفعل اهم فينافي
التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون التقديم
للتخصيص لا للاهتمام قوله اى تريد مكة اى اتريد مكة قوله

تخصيصها

تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت فما فائدة
ذكره قلت ليتضبط المذكور عند الناسخ ولا يغلب شي لكني اتجه ان المذكور خمسة
خامسها المندوب على طريقة المص فرعاية مذهبه ينبغي ان يجعل الابواب خمسة قوله
لوجوب الحذف في باب الاغراء كتب في الحاشية قدس سره نحو اياك اى الزم
ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله
نحو امرءا ونفسه ومعناه اتك على الغرار من المرء او قصد اليد والثاني عنه فعلى الاول
الواو للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه وجوب
الحذف فيه واحتج عنه الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني
ان التمثيل به من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فمما يتعجب منه لانه بهذا الاعتبار لا يجوز
الحذف الجائز واجبا قوله سهلا من البلاد او الحزن في الحاشية السهل نقيض
الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه او قلبه لما كان الاقبال في اللغة
نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء
من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان بينك وبينه حايل وكان خروج اكثر افراد المنادى
من تعريفه مستبعدا جدا صرف قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال
اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة
او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداءه تعالى للتنزه عن الاقبال اولا وجلا والافلك
فلا بد لذلك التنزيل من امر تنزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبناءه على
علم آخر يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة من يصلح للنداء ترك ادب فالاولى ان
يقال المراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العباد فلا بأس
بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة
انعام ما سئل فهو لا يستفاد من تقديرا وحيث مع انه قد يكون المقصود بالنداء

بحث النداء

الخ فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه
تحكم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد
جعله مجازا غير ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى
ادخالهن للمنادى كما فعل صاحب المفصل وكان منع المص عن ذلك انهم يعدوا
كلمة وا من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب اللفظي
يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد صار الطلب تقديريا فالاحتمال
الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او للمنادى او للحرف وفي جواز
حذف حرف النداء مع كونه نائبا دغدغة يمكن دفعها بان النائب يحذف اذا كان
له نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ويتجه على جعل التفصيل للمنادى
انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق والمفعول له
والمبتدا والخبر الى غير ذلك مثلا قوله وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد
الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل وورثه ما التزم في موضعه
فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل فلا محالة جعله عاملا مجازا وسيبويه
لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم
الا في اللهم قوله فعند سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران هذا
انما يتم على من قال المستكن محذوف واما على ما حقق انه ملتبس بقصوده ولا لفظا
وفرق بينه وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد
حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامها في العمل فلا بد
ان يكون المقدر عنده جزء الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها اسم
الفعل والآخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه المتكلم واف

بمعنى

بمعنى انفخ ونعقت بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد
ومن حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى
جزء الكلام لتم الكلام بدون المنادى مع انه لا يفيد باوجه واجيب بانه
قد تعرض للجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا الاتم ما لم
يبين ما عرض هنا ثم الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى
وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف
لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا لطلب اقبال
زيد مع تجردها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر
الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى لانه
لا يجوز ان يبنى لان ظاهر الحال في المسائل الوجوب لا الجواز فالعلم الموصوف
بابن مستثنى عن الحكم كما سياتي قوله لعلته اي لعلة كل منهما لا لعلة
الثلث لتنادي المجموع بالندبة اذ اقسام المندوب ثلثة كاقسام
المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنا عشر
مفرد معرفة ومستغاثا بخلاف المنصوب فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة
غير معينة يرد ان اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام و
مستغاث بالالف قوله وطلب الاختصار في باب النصب لا يخفى
انه لو قال ويخفض بلام الاستغاثة ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه
والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع به ما سواها لكان الاختصار في باب
البنا على ما يرفع به فلا بد من ترجيح طلب الاختصار في باب البنا النصب
على طلب الاختصار في باب البنا حتى يتم نكتة تقديمها على النصب عليه
ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه

والاوجه في نكتة التقديم ان يقال بيان البناء على ما يرفع به اهم لانه من خواص النداء
بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه
لالحاق الالف فقدم المستحقات لاتصال بينها للبناء اذ التغير من حال الى الاصل
قوله يرفع بها المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع
الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل وكذلك ان يجعل الضمير للذات المنا
دى فيكون من قبيل احد الوجهين واقرب للتسوي قوله او الفعل مسند الى
الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة ان الفعل مسند الى
ضمير المنادى وكانه قيل ويبنى على ما به الرفع ويتجه عليه ان ما به الرفع التنوين ولهذا
لهذا افتى البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما مقابلته لشبه المضاف
فدائر على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبه المضاف في مقابله
وقيل ينصرف المفرد اليه لانه الفرد الكامل للمفرد بمعنى ما ليس بمضاف قوله
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع
الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء
دون باب لا فان باحدهما لا يجعل شبه مضاف دون الاخرى لا يجعل كما لا يخفى على
المتتبع لاسرار الفن والالي يحصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف شبه
مضاف في هذا الباب دون الموصوف بالمفرد وقد نبه فيها الشارح واخل بكلام
الشيخ الرضي فانه قال هو اسم يجي كلام بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من
تمامه من حيث المعنى وليس كذلك بل المعنى انه من تمامه في اعتبار انهم اما
لدا معنوي او لاضطرار نحوي اما الاول فكان يكون ما بعده معمولا له او معطوفا

عليه

عليه ويكونا بمجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا
وعمروا اذا جعل علما او اسم جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة
وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما الثاني فكان
المنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لا بد وان يجعل من نداء الموصوف
لا من وصف المنادى والا لزم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز
بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من نفي الموصوف لم يلزم وصف
وصف المعرفة بالجملة بهذا فاعرف ان شبه المضاف في باب المنادى العامل
فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم لشيء والموصوف بجملة
او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الاسماء المشابهة
لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني بالمناسبة مبني الاصل يعني
المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء وجود
الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التي هي طلب كالمتكلم
للمخاطب فيبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت
في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا
قيد اعتبر لئلا يلزم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة
وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع كاف الخطاب قوله ويا زيد
ان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف
التعريف مخصوص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا زيدا
قوله اي بلام تدخل وقت الاستغاثة يعني الاضافة لادنى
ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر
قوله وهي لام التخصيص قلت بل لام التعليل اي اغثني لنفعك

ولاجرك وفي بالله اغثني لمقتضي ذاتك ولكرمك قوله ونحو يالزيد
لايكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولايكون لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة
او التعجب او التهديد قوله واجيب عن الاعتراضين فاقبل او باب
قوله مثل يا عبد الله من تتمة القاعدة مبني عن الفضلة قوله كان
المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد فيه انه يأبى عن هذا التوجيه
ان المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة
بشئ ليحضر فينتقم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث
بالمهدد ليغير حاله وترك ما يوجب قتلا او ضربا فيغيث المهدد ويخلصه
عن اثم القتل والضرب او يستغيث به لانه ينجي نفسه عن القتل بتغير احواله
وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيب في التعجب المفرط
الذي فوق طاقته فيغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله
لانتفاء ما يقتضي فتحها الا ينبغي المقتضي فما سبق فليكن وقوعه بوقوع ف
لطول باب صورة قوله ولا لام فيه ح ظاهر كلام المص ان الجملة حالية متحل
بالمفعول لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا تقول لا اعتدوا
بهذا الاحتمال لظهوران لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح
ما قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لافتضاء
اللام لخفض وقوله فيبين اثرهما ثناف فيه بحث فان لا نسلم انهما
بالاحداه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد البناء وكونه
ان نقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنا
بنيه والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواهما فيه ان ان اراد
النصب لفظا او تقديرا يخرج عن الكلم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا شلل ما

ينفعني

ينفعني ويا من يا بصر في مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل
محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد ينصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يختص بما سواهما ويمكن ان يقال
يقال اراد ويبقى على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت
فائدة قوله ان كان معربا قبل دخول حرف النداء ولا استغناء عنه
على انه فيه انه يبنى على هذا التقدير بان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون
مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا بهذا المثال من طرالي
النحوية فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف
يكون موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون منادى
شبه مضاف وذكر من له في حاله ما شاء قوله ويا حسنا وجهه ظريفا في الحاشية
انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين يقال يا حسنا وجه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف
بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف
نحو يا حليما لا تعجل قد وسعنا فانه لا يجوز القدوس ويا نخلة من ذات عرق طويلة
فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من حيث جاء على التابع
في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل لانه تابع صورة منادى حقيقة وسيجيء
في كلام الشارح فلم يتبع كلاما دل تتبع قوله المبني على ما يرفع به قبل هو
المتبادر من لفظ المبني هاهنا لانه قبل وفيه يبنى دون غيره قوله لان توابع
للمنادى المعرب تابعة للفظ هذا الكلم صحيح على الخلاف فان يا عبد الله وعمرو
فيه تابع للفظ عبد الله لانه محكم منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه
فليس بالتبعية فمن قال يريد بالتوابع غير البدل والمعطوف الاتية

لكنه عدم تقييد التابع هنا بما نحن فيه
فيه ذكرهم هنا ما سيجيء في كلام الشارح

حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا الزيد وعمرو يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله
قوله لان توابع المستغاث يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى
تقييد المبني لانه مخصوص ببعض افراد العقلاء وانما خص فائدة التقييد بالنظر
الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد
بن عمرو العاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يرشد الى التقييد
كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي
يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الى تعميم المفرد وانما يحتاج اليه
لادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجز الحكم الآتية الخ فيه
ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد فيصح ان يقال
وتوابع المنادى المبني المفرده سوى البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه
بل لو لم يقيد لكان بيان حكمها فيما بعد بمنزلة الاستثناء كما هو عادته فا
التفصيل ليعرف التوابع اجمالا او تنبيه بذكر التاكيد والصفة على انه لم يتبع ما
الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثرين في جعل التاكيد اللفظي
كالبدل قوله لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب الخ اولى ان يقول عند
الاكثرين ليلايم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسئلة خلافية لان استعمال
الوب يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المص ذلك قوله ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد والبدل
والمعطوف والتاكيد الغير المذكورين حكمهما حكم
المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التاكيد
بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني
على الفصل قوله والصفة فيه رد على الاصمعي

بحمرة

حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب (الالف) و فيه
في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان المستغاث الشاذ ومن في نحو
المنادى المستغاث الآن لعدم اشتباههم بالمضمر المستتر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المفرد المنادى
المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام فينبغي ان يقيد بقولنا
سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المص والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح
قوله ترفع على لفظه هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع
والتابع باعرابه يتابعه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيلا ذكرناه لما هو اهل
وقوله لفظا او المقدر رفعا لانه لا يستعمل الحمل على محل نحو يا هؤلاء العاقلون فان
لهؤلاء العاقلون محلين محل نصب ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها و لانه
اولى ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل
ليعلم انه يثبت فيما لا حرف النداء مع منافاته له قوله واسناد سيبويه وهو
الذي قال صاحب اعراب الفاتحة في شانه لم يتقدمه مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق
الشريف الجرجاني في حاشية الكشاف هو على كعبا من سيبويه قوله اي كان كالحسن
يعني علما منقولا والا يعني ليس بعلم كذا حققه الشيخ الرضي مذهب المبرد لكنه
في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المص لما راى ان المعقول الا اللام
في بعض الاعلام لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم
في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام
وح لا بد من معرفة معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا
او صفة او اسم جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك
مما جاز دخول اللام وترك فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز نزع
اللام عنه معرف باللام فحصر تمام التعريف وجعل لامه جزء وذلك في علم
العلم

قوله لان المعطوف بالحرف في الحقيقة
منادى مستقل فينبغي ان يكون بناؤه على ضمه
جارية عليه فيه انه لو كان مضافا
بالاضافة اللفظية او شبه المضاف
حرف النداء لكان منصوبا فينبغي
ان لا يختار فيهما الرفع

تصور

هو اسم جنس في الاصل خص بنوع مشابهة له اقتضت ذلك التخصيص
ويسمى علما غالبا وتلك الغلبة اما تحقيقية كما في الصعق لخويلد سمي به لانه اصابه
الصاعقة واما تقديرية اما العدم معنى جنسي كالدبران او تصوره وعدم ثبوته
كالابعار فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكنه لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور
ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري يتكوب قوله والمضاف عطف
على المفرد وتنصب على نزع عطف الامرين على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتدا والخبر واحد وهو الابتداء قوله حكم اي حكم كل واحد منهما
والضمير يرجع اليهما بناء وبلها بما بقي من التوابع فتعلم منه انه لو قال وما بقي حكمه حكم
المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف بابن فان قلت هذا من مسائل
المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت من مسائل التابع باعتبار ان التابع
المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني جواز ضمه لانه
لم يعرف من البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح
عن جواز الطرفي بالزيد ابن مغيث قوله مجردا عن البناء او ملحوظا بها يعني
من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين
الابن وموصوفه كما هو للبناء المتبادر ربما هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه
فيه انه اذا لم يجز جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان
نداؤه فكان انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء
فتقدير الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع ولا يذهب عليك
ان هذا ايضا من مباحث التوابع لانه تبين انه قد يكون تابع
المنادى المبني ملتزم الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل
مثلا يعني الكلام على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل

الخ

لا الجواز ان يقال يا هؤلاء الكلام ويا بنت المرأة ويا هذا ان العالمان الى غير ذلك
ومن فسد فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء النزيدين يقال يا زيدان
بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه
باللام وما اجيبت عنه من ان اللام فيطير النقصان لا للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام اذ في الجواب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف
على ان المعرف باللام عندهم هو اللام ولهذا احتيج الى استثنائه بالاسم
من صنع الفاضل وفي السؤال ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه وفيه
ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد
الزيدان المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فانه من غرائب الكلام هنا
بلغت اعلى المقام الذي لا ينال الا الكرام قوله يا ايها الرجل هو توسط اي الموصوفة
المحذوفة ما اضيف اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش الموصولة عند
الاخفش يتقدر يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف
والاول هو الصحيح وان كانت الموصولة اكثر ليكون هذا اي تالي التوسط على نحو واحد
ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها الذي اخرج او العمى ولان جعل المعرف باللام
وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش لسداد
الموصوفة احتجب عن حسن الوجوه المكشوفة قوله مع ها التنبيه
ليجبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء ليقرب حرف التنبيه المشارك
بحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في مقام
التوسط والفرق بين يا ايها و هذا ان ايها لا يكون مقصودا بالنداء
اصلا و هذا يحتمل بالامرين فلذا قدم ايها قوله والتزم فيه رد اي
على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى تكمله

التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر ههنا كما يخرج صيغة الاسم المبهم اي صيغة
الاسم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صيغة الاسم
المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ تجوز في يا هذا الرجل وجهان اذا جعلته
نداء اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى
المشتق باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب
لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد
وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد
فان المعرب باعرابين معرب ايضا ولا يخفى انه يلزم من التكلف مبلغا لا ينقف
اليه الا من يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منه
منصوب فيكون له اعرابان فقد ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة
قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى ثلثة احكام للفظ الله في باب
النداء وقطع همزته واختصاص ندائه لكلمة يا من بين حروف النداء كاختصاص
نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه
بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا للمقام فمن قبيل الغلط الذي لا يليق
بالكرام ولك ان تحمل معنى قوله خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير
ان تقول يا ايها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه
حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره فيجب الحذف وهو مختص
بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا الظاهر الشذ فكانهم توسلوا في التفضيل
بصيغة اشد ولم يبنوا من الشذوذ افعل بجعل الشذوذ بمنزلة العيب
قوله ويتيم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا باديًا
الغبيرا او لكونه علما وافقا في الشعر يعني الشم تعدم صرفه فلم يجر فيه الا واحد وهو العلمية

كما هو

كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن ان يقال واما ما قال الشيخ الرضي
فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب تكرير اللفظ الاول بلا تغير فلما تغيرا
فلما حذف تنوين الاول للاضافة كرر بلا تنوين في الثاني بلا تنوين وان لم
يضف هو وذلك مذهب سيبويه المذهب لاستاذه وهو
الخليل وهو تابع له فيه هو والسيرافي اجاز الفتح مكان النصب وكان المص
اشار الى رده بجعل الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الجر قوله لا اباكم قال الجوهري
هو مدح اي انك شجاع ماجد بالجد راشد مستغن عن الاب وقال الازهري
انه شتم لا شتم فوقه والمعنى انك لست بابن راشد قلت لا نزاع لجواز ان يكون من
الاضداد وفي القاموس لا اب لك ولا ابا لك وكل ذلك دعاء في المعنى لا محالة و في
اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر
قوله احترازا عن نحو يا فتاي ويا قاضي وامايا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي
ان يجوز فيه اسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الاضافة وعدم الالتباس
بالمفرد المعرف في صورة الحذف هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكسرة او ما في حكمها
واما اذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها القراءة الشاذة
في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتاي اذا اشتهر اضافته الى المتكلم
ولا يذهب عليك انه كان الاكتفاء بالكسر فيخص من يغير يا فتاي كذا القلب
بالالف وقوله المغيرة بالحذف والقلب تغير عبارة الرضي حيث قال البدل
اشهر على الياء المغيرة او المحذوف وهو الاولى لانه لا يسمى المحذوف مغيرا
قوله وقد جاء شاذا في غير يا ابن فانه كثر فيه الفتح لثقل الياء بين
قوله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في بعض الوجوه
كلها وفيها جعل بالهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا على الجزء الجملة

ولا اباك صح

الاسبة وعلى التقديرين تقييد العبارة بوجوب الهاء في الوقف في الوجوب
والوجوب للبس لا يمتح الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون
اجود ويجوز بحذف الياء واسكان ما قبله واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء
والاسكان فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على محذوف اي بلا هاء وبالهاء
وقفا فيكون في حيز الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا
يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد
بهذا من عدم التقييد بوجه بل لا يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل العطف
الوقف بالهاء والاحسن والاوضح ان يقال يا ابت ويا امت خاصة بالعطف
على يا غلامي فيكون المعنى والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة
قوله بابدال التاء من الياء الياء صلة الابدال وانما يدخل على المتروك فهو
التي تانيثه وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الى الاوهام قوله
وقد جاء الضم ايضا وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولبت التاء
لانها غير متمحضة للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكنه يوقف عليها
بالهاء لكونها عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن اصلي قوله
او مكسورة لمناسبة الياء الياء لا تناسب الكسر الوارد عليها بل يناسبها وانما
سبب الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل الياء التاء فقد فتحت كسائر تاءات
التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء او محفوظ بعد
حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المثنى ينتقل الى غيره بعد غير المثنى
بما احدث فيه من الاعراب قوله وبالالف عطف بحسب على يا ابت
فانه في المعنى يا ابتا ويا امتا وعطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل عطف
على محذوف اي بلا الف والفصل للمتقدم قوله فانهم يقولون بنت ام

لو كان

لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادة العبارة
جواز يا غلام امي ويا غلام عمي فالوجه ان يعتبر الاختصاص بالنظر الى الجزئين
ويجعل المونث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع قوله مثل يا اب يا غلامي
فقالوا يا اب وقالوا يا ابه بالهاء وقفا قوله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ الاحسن
الاوضح وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا اب يا غلامي وفتحا قوله
الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية
اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم لانه تسهيل — في الاسماء
بالنطق بها قوله اي واقع في سعة الكلام بمعنى ان الكلام وقع في متعسر
بسعة الكلام ليحسن مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالجواز
بالطريق الاولى والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة قوله
اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله
الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له
على ما يجي وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل ان العامل في ضرورة الترخيم
والتقدير في غير ضرورة ولك ان تجعل اللام للوقت اي جائز وقت
ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى
واقع لاضطرار اي الوقوع قوله اي لمجرد التخفيف ويسمى حذفا على
سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما
وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبته العادي
وجعله بمعنى المجرد واورد عليه نحو يد فانه حذف لا للاعلال بدليل صيرورة
ما قبله متعقب الاعراب والمحذوف وعلة لا يكون منسيا وقيل حذف
ليعين الاعراب ظاهر لا لمجرد التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف

اي اللام في عبارة الشارح على [illegible] فيكون ضرورة في تقدير وقت ضرورة منه

في بدء قبل قوله او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى ترخيم المنادى مع استشناعه اذ جعل
الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف في آخره الى مطلق
ترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال ولك ان تجعل الضمير الى قوله ترخيم المنادى قوله امور
اربعة ثلثة منها عدمية للثلثة العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون
المنادى الذي مع التاء موقوفا في غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول
في يا ثبة في الوقف لا محالة يا ثبه بالهاء الا في مقام الحاق الف
الاطلاق فانك تقول فيه يا ثبتا فترخم بحذف الهاء وتقف بالف الاطلاق
قوله لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد
الغلام المخصوص وهو لا يستفاد بدون زيد قوله وان لا يكون جملة بعض
العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم
ولا يجوز نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وانما جاز نقصانه وان لم يكن معربا
او ما في حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب
قوله بلا علة موجبة كما في عصا اذ المحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت
قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث واذا وقف على المرخم منه يوقف
بالهاء فيقال في يا طلح يا طلحه الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل
التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا قوله ولما فرغ من
بيان شرائط الترخيم الخ او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم مطلقا
الترخيم شرع في بيان خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم
شرع في بيان اقسامه قوله زيادتان اي قبل الابدال لكونهما بمعنى نحو
نحو عصب عصب قوله في حكم الواحد في انهما زيدتا معا وان كان المغتفرين

نحو مسلمات

نحو مسلمات ومسلمان عظمين وهاتان الزيادتان زيادتا التثنية والجمع والتانيث
والنسبة والالحاق وزيادة عمران بهذا قيل وفيه نظر لان زيادة آخر مسلمات
للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بان الهاء اسقاطهما زيدتا معا لان
اللام الزيادة الزائدة موجودة في كثير من الصيغ بدون التاء قوله واحترز به
عن نحو ثمانية ومرجانة شبه به على حذفهما معا قوله او كان في آخره حرف صحيح
اصلي لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره الرضي حيث قيل
بعين التاء لاخراج مثل سعلاة والسعلاة والعسلا بكسرهما الغول او سا
حرة الجن كذا في القاموس ولك ان تريد بآخره آخر الحقيقي فان التاء ثابت
في آخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما
بمكن ان يعني بما هو في حكم الحرف الصحيح ما يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله اي الف
او واوا او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي فانه ليس الواو والياء
فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز به عن نحو حيال وسنور
فانهما لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها
وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم يكن مدة في اصله وانما صار
مدة بالاعلال قوله وانما لم يؤخذ هذا القيد ولك ان تاخذه فيهما وتجعل
ثبوت جمع ثبة واياك وان تجعل بنون اكثر من اربعة احرف في الاصل
لان ثبوت جمع ثبة واياك وان تجعل بنون جمع ابن لانه لم يستعمل
الا كثمود في الرخم انما لم يحذف من بنون الزائدتان لانه غير بناء الواحد
فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود ومن هذا الكلام فينبغي ان
يقيد القاعدة بما تخرجه فاعرفه قوله حذفتا اي الحرفان في هذا القسمين
لا يؤخذ في الجزاء القيد بالشرط لانه لغو فتفسيره ليس كما ينبغي ولو قال

[illegible]

المص وان كان ما قبل آخره مدة حذفنا كورد في سعلاة وسعيد فمن قال انو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرف فمن قعد غفل قوله وبليت من البول والتغوط صفة الغم على ما كتب في الحاشية
قوله اي فيحذف حرف واحد قدر المضارع مع مضي لكونها الماضية لدخول كلمة الفاء فانها لا تجوز في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد فهم واعلم ان قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف واحد ينتقضان بيا خاربة فانه فيصار بتركيبه ولا يحذف منه الاسم الاخير بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكما والخارجة حقيقة منفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع ان الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك نحو يد ودم ويستثني منه الفاعل اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلو ويا قاضي فيعود المحذوف لزوال التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها البنت فانه يفتح لالتقاء الساكنين سيبويه ويكسر الغيا عند غيره وفعلا لالتقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم متحرك في الاصل قبل الف نحو راد فانه يرد اليه حركته واسم قبل آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله فيقال الفارفا النسخة ومنه قال هي فصيحة خرجة من الفصاحة وما ذكره في الحاشية كرواة طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح وهو طاير يقال له الحباري واز انرا ح بنبه كوتيد و وسعاد نيز كويند نيز وي كراوس جاهه كروان بالكسر انقيا جاج

علي غير القياس قوله سادل في ادول لان المنادي في حكم المعرب لعروض بنائه فاعلها ما ايل به الاسم المعرب ولم يجعل في حكم هو مع انه مبني ه
قوله وقد استعملوا الاوجه لايراد المندوب في اثناء مباحث المنادي والنصل به بعض مباحثه فالاولى ان يؤخر عن بحث المنادي برهة ق لكونها
لكونها اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بالخاصة لانواق المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه علي ان الصيغة للنداء اعيرت للمندوب ق وهو المتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع عليه من يبكي علي الاما لاجل وجوده فالحمل علي ما ذكره الشارح بعيد او الاولى ان يقال جعل المص وا ويلاه وا مصيبتاه ووا حسرتاه كناية عن البيت لانه كانت بهلاك النادب ومصيبته وحسرته قوله واختص بوا ممتازا به يعني ان تعلق قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص لان الباء التي صلة للاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه ففيه رد على العلامة التفتازاني حيث قال العزلي دخول الباء في الاختصاص به على المقصود ووجه الرد ان الباء الداخلة على المقصور ليس صلة الاختصاص والعزلي في صلته دخوله على المقصور عليه قوله يرد ان لا يقع نكرة ليس فرو وهذا باعتبار قويا علي تا وبه قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي بما اوله به لكونه قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادي قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب بالالف لالتباس بالمنادي وفيه انه لا يندفع الا

بلغ

الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لك المشعر بالتفجع اشعار بوجه زيادة
قوله فان خفت اللبس خالف الشيخ الرضي المص فيما كان آخره
آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول قبله واضرب الرجلاه وانما
قال المص فان خفت اللبس بالتفجع بها اشارة الى ان زيادة غير الالف
متوع عليه وهو الاصل والظاهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد حذف
حركة آخر المندوب لرفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول اليه
وح كلمة الفاء في كلام المص اوقع مكانه قوله واغلامكيه بهذا
المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه
لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع او عطف
ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى و
وعدم جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا
جبال لانه لو كان منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح وا
واغلامك قوله لانه جئ به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او
باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة قوله لاتحادهما بالذات
اى دائما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اى في الجملة
والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله والجمجمة
القدح ومن غرائب هذا المقام انه قال المص رحمه الله في ايضاح المفصل
الجمجمة الراس قوله الا اذا كان مقارنا اى اسم الجنس الاول والاقتران مع اسم
الجنس لانه لا وجه لتقديره اذا كان قوله وسعا به نكرة سواء كان مضافا
او غيره وفيه رد من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله
لان نداؤه لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة

العلم

العلم فلحق بالعلم لمزيد مناسبة بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم قوله فبنى على هذا من المعارف التي
حال من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حر
ف النداء كلفظة الله تعالى فانه لا يحذف بهذا رد لما اعترض به
الرضي انه لم يتم بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان
منه لفظ الله ولا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان
المص انه يجوز الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالاوجه
ان يقال قوله فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه
انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف
النداء عنه قوله نحو يوسف الاصح انه اعجمي وقيل عربي والاصل
يوسف على وزن يوجب الا انه غير كما غير الاعلام المنقولة كما في
شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله
وايها الرجل ينبغي ان يذكر اى الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف
به فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قاله امرؤ
امرئ القيس فلما اصبحت اخذ منه الطلاق وهو مثل في شدة
طلب الشئ وقيل مثل يستعمله المغموم قوله قاله شخص جار
مثلا للحض على تخليص النفس من الورطة الشديدة قوله
واطرق الاطراق چشم فرو بستن وسر فرو كردن
حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد وصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
صغ من هو اشرف منه قوله فان ارجح ناصبه وان لاه
يسجد والمفعول لا يتقدم قبله ولا زائدة او بدل من الكلام

او متعلق بصدرهم وبزرين بتقدير لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم يخصصه العاقل بما هو المراد في هذا المقام والتعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف الاسم لا المفعول بل ادخله كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول به واحسن من فوايد لفظة الكل في التعريف قد تفرد به المقام وقد تفرد به ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد القيام تختص بالمفعول به بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجعه الاجمال في بحث المفعول فيه قوله اي اضمر عامله بنا على ان تقدير الكلمة على متعلقا خاصا هو كلمة بناء وهو اما مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مظهرا لغواله قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او للمونثة صفة لمحذوف هو العلة ونظير الحقيقة قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاء رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه فلو قيل اهنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا جبست عليه فلا بد من اتمام وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد البناء قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المفسر حلا او منافيه وهو احتمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله عنه متعلق بالاشتغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض وفيه

جعل

جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلق ضميره بان يكون مضافا اليه المفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا وغلامه او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا يا بنه او ضربت الذي اباه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس قوله اي ما نيا سبه بالترادف قيل فيه مساهلة لان الترادف في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل او شبهه لان المركب وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج بجميع ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل مجرد الاشتغال بل شغل العوامل المقدرة اياه ايضا مانع الا ان يقال لا مانع من العمل مصورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول من المفعول والتعريف المطلق ما اضمر عامله على شريطة التفسير ومنه زيد اكنت اباه فلا معنى لتقييد قوله النصب بالمفعولية لا خراجه قوله والاحسن في ترتيبها وجه غير المختص بمقتضى سوق كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفعل بينها بما ليس منها ولما فعل المص وجهان حسنان الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول اعني حبست عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بحرفه ثم المسلط باللام

النصب اولا نخرانه في صرمان
يقصد بكلام لانه ظاهر الا ان الشارح
فيه المقام ٢٥ قوله تعالى ١٢٢

وله وجه آخر وهو خلوص اشتغل المشتغل
بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها ٢٢٢

الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فتامل **قوله** بنصب
زيدا جعل ضربته بالنصب الى زيد دون ما اضمر عاملا على شريطة
التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت الى آخره ذلك ولكن ان يجعل نحو المنا
صب ما اضمر عاملا على شريطة التفسير بالمناواة وفيه رد لمن قال انه منصوب
منصوب لما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان **قوله** فان الاصل
فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل
ضربت زيدا ولا حذف فضربت ذكر للتفسير اذ لا احتياج الى المفسر
مع الذكر ولذا لا يجوز ذكره **قوله** في مظان الافتعال في حاشية
الكتاب اي مواقف وقع نظر في بادي النظر انه من قبيل الاضمار
على شريطة التفسير وان لم يكن منه في الواقع هذا وفي القاموس
عن مظنة الشي موضع مظن فيه وجوده ومظنته لان يكون كذا
اي جدير به فيه ان يقال انه كذا **قوله** ويختار الرفع قدم ما اختير الرفع
على ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة الثاني بالتاني اشد لان
جعل ما هو ابعد من التام منه اهم وقيل لانه ارجح بسلامته من الحذف
قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدا
والخبر و ح لا يتعين بذكر كونه مبتدأ والثاني مصدر المبتدا الذي
بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لا نه
لا انه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الشي الرفع مختارا
وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل **قوله** لان تجرده عن العوامل
اللفظية لا بد له من قيد آخر وهو الاسناد يعرف لتعريف الابتداء وفيه
ان تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد

صحة

صحة تجرده يصح فتدبر **قوله** اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على
مصحح النصب الذي لا محالة موجود لا ما حصل منه الترجيح لانه في
رد استواء الامرين قرينة ترجح خلاف الرفع بالفعل بل ما زاد على المصحح
وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لا استغنى عن فصل قوله او عند
وجود اقوى منها لان في صورة وجود اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح
خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة
بالمرجح لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار
في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لا استغنى عن قوله او عند وجود اقوى
منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى بل من قرينة توجب اختيار الرفع في
التركيب فافهم وانما حمل قرينة خلاف الرفع على قرينة الترجيح دون المصحح
اما لما ذكر ان قرينة عدم صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع
ح واجب **قوله** لان قرينة الصحة الخ متعلق بمختار الا بتفسير قرينة خلاف
الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم **قوله** لسلامته عن الحذف قيل يعارضه
كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة عن الحذف ارجح لكن
ح يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف
الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم ان لا
يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه **قوله** كاما الاخصر الاوضح
او عند وجود امانع غير الطلب او اذا للمفاجاة فان الاقوى الذي يوجد
مع قرينة النصب ليس الا اما بعض واذا هذه **قوله** مع غير الطلب لم يقل
مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا **قوله** فان الرفع
يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الخ قيل او لانه يلزم كون الجملة الا

لست ح

التصحيح لا محالة موجودة وانما الاتفاق صحيح

بتفسير

قلت صح

نشائية اسمية وهو قليل اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل لا يكون الا
الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف على
جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند يقتلها فان
اسم الفاعل شبيه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه من الجمل الفعلية
الجملة المتعجبة نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده
عن الغرض لاحقا بالاسماء ويقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال
المذكور وهي احسن انشائية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
وفيه ان عمرو ويضربه استعمل في انشاء التحسين والتعجب ومما اظنه انه
ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقول القول نحو قال زيد وقام
بم وبكر اضربته فانه ليس العطف في مقولي باعتبار انشر كهما في
التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التفاوت بل باعتبار
انهما مقولان ولا تفاوت في المفعولية بين الاشياء قوله ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل كانه اراد انه لا يقدر وجوبا لانه يمكن
في بابه بحسب [illegible] نفي وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق
بين لما ولم انه يجوز حذف لما دون لم كما سياتي في محله فلا يصح
اذ لا يقدر معمول لما حذف لكن الظاهر انه جواز حذف الفعل بعد
لما فيما سياتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب قوله واما مال
حرف الاستفهام لو قال والاستفهام عطف على حرف النفي لخرج
عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فما ذكره
لما يهتم نكته الادراج للحرف وانما يهتم نكته لذكر بعده واختيار

على

عن الموجود لاحقا

لو قال زيد قام وبكر اضربته

في العطف

معمول

المقول صح

ل

هل مع الاستفهام فما هل واما وجه ذكر الظرف فهو ان اسم الاستفهام
دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا ضربته صرح به الرضي قوله ليشتمل
مثل زيدا اضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل
اذا ذكر في الكلام فعلل الرضي بالفصل بينه وبين الفعل اما لم يذكر
الكلام فعل فيدخل على الاسم نحو هل زيد انت ضاربه فان المختار
فيه النصب في اختياره حرف الاستفهام ليشتمل نحو هل في التمسك
بالتركيب المستقبح على ان القول بجواز هل زيدا ضربته بقبح هل زيد
عرف اما هو كلام المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته وعلى بيان المفتاح
القبيح هل زيدا ضربته بل حسن فلا وجه مع القول بجواز هل زيد ضربته
للحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفي ما ذكره وما ذكرنا رد لما ذكره
الرضي ان المراد ضربته بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل زيدا
ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل
بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا
للكوفيين في اختيار الرفع بعده على السواء وخلافا للمبرد فانه
بعد ما الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي ما قبل الامر قد تساعد
في التكلف اولا في التقدير وثانيا في النصب حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على
اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الامر
المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد
ويختار النصب في وقت الامر لان ظرف الزمان عن المصدر
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي يختار النصب

وجه

فالمختار م

يجب

انما قال حرف الاستفهام ليشمله مفعول الاستفهام دون [illegible]
نحو هل زيدا صح
[illegible] جواز [illegible] زيدا ضربته لا يجوز على البيان [illegible]
صح

قيل الامر ح

في اسم قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها محله وقوله يدل عليه اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اي عند لبس حال الرافع وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس بل خوف اللبس لانه يمكن دفع اللبس بقرينة لكن راجح لان فيه غنى من تكلف قرينة ومن قال ارجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب يحتمل كونه خبرا بان الخبر اقيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه انه يرجح كونه صفة بان يكون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما يراد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه اقيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل جعله خبرا اذا رفع المنصوب ولا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشيء خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شيء خلقناه ثم اعلم ان من مواضع اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون قضا فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه ربما لا يلتفت النفس الى اهانته اللازمة فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق

يكون ظاهرا في قصد افادة ضرب غلامه ح

النصب ح

الخ

انه يقربه قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فاته هذا المقصود وتبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود وصفه الى الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعي انه في مقام قصد الاخبار بالجملة التي بعد الاسم مقصودة سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا على انه على ما ذكره يلزم ان لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان النحو يقتضي متفقان في ذلك التقدير فتقدير قوله اي عنده وفي داره ونحو ذلك فان قلت فلا يصح كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع بالاستغناء عن تقدير نحو عنده قلت اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير ايضا قوله قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه ولك ان تقول فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله قلنا هذا باعتبار المنتهى او باعتبار المبتدا فالصغرى اقرب لم يجد فيما بين ارباب العربية اعتبار مثل هذا القرب فلا بد لاعتباره اعتبار مثل هذا القرب من شاهد قوله والا فا التشبيه بليس الا عند الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حرف الجحد التخصيص فبالاتفاق واما حرف الشرط فعند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب ومما يجب النصب بعده عند بعض الالغوين والمص فانه اما ههنا او فيما يختار النصب فانظمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على شريطة التفسير نكرة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف للمبتدا قوله فالاتحاد فيما ذكره مفقود او تخصيص المقام ان الملابس بالملابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب احد زيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم كون هذا المثال

النصب اولى اذا كان رفع اللبس بالصفة لان الصفة غير صح

الرفع د

فلا بد من تقدير عنده ح

منه لبس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيدا
خلق من هذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا الا انه حذف الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة
المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا نعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون
كذلك لكن لا ينعكس الكلي عليه وبهذا اندفع ما يقال لو كان ازيد ذهب
به يصح ان يكون في تقدير اذهب زيدا بان يكون الناصب لزيد الاذهاب [الذهاب صح]
المسند الى المصدر مجازا لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه
وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل ما يكون له
اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بل يريد به ان الذهاب به وان اختص
باذهب فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال انبته الله نباتا لكن لا اختصاص له
ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدره كذا
لكن وفيما نقلنا عنه شاهد على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال بهذا المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء
يتبادر من اطلاقه في هذا المقام وقد قيده المصنف ايضا ووجهه ان احتمال اذهب
زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان كون الا
ستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتمالا مرجوحا يكفي في ابطال الحكم لو
جوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى امر بيد
المص ان مرفوعا وقع بعده فعل او شبهه بل مرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب
لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونزل به لانقلب التقييد
الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل
هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان انه لو سلط
لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا

كما

كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم
لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا بالمقام لكن حمل
عباراتهم على هذا المعنى بعيد عن دأب الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في
الزبر مثل زيد ذهب به في انه يتوهم انه من باب الاضمار قبل الذكر ومما يختار فيه
النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة قوله في الزبر اي في صحائف
اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر ككتب قوله لانهم لم يو
قعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك
دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا
كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم
لانهم اسباب كتابة الكرام نعم ان ههنا دفعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة
وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله
بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها كتابة افعالهم اشارة الى هذا المانع بان يكون
مناط الفائدة اضافة الكتابة الكرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة
لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لان
كل كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته لما في الاية
الاخرى فلا يصح ايضا لان الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس فيه افادة
غرض لا يق بخلاف افادة المعنى السابق فلا نم لان فيه بيان انه لا يكذب في صحائف
اعمالهم كاذب بل صحف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك
قوله والظاهر ان قوله تعالى اكون دخوله تحت القاعدة ظاهر الامر اعاده بالنسبة
الى المبتدي الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء
في ما قبلها باعتبار ان جعل الاية دخيرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه

بالمبتدا ايضا بخلاف اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط عند
بعضهم وهو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مزيدة اذ تقديره الحاضر بعيد عن المقام والمتبادر
تقديره كائن وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله اي
بمثل هذا الفاء فان الشرط الذي وقع هو فيه جزاء وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه
الفاء عن موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه مقام آخر قوله والآية جملتان
الخ اشار الى ان قوله الزانية والثاني والزاني عطف على كل شيء فعلوه في الزبر
وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد
والجملتان تعليل لكون الآية مثل كل شيء فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن خلاف
ما اشار اليه بان يكون هو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعائد الى تعريف
الفاء فانه في معنى فاؤه فمن قدر العائد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وجملتان
عطف على الخبر فيكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انه من هذا الباب عند بعض
بخلاف ما قبلها وقوله وجملتان مستقلتان دفع لما يتجه ان زيدا ضربته ايضا
جملتان والمراد بالاستقلال ان لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل
من الاخرى وذلك ان تريد ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو
جملتان في حال الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد
الجملتين بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل
لاتفاق القراء يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين
السابقين ويمكن ان يجعل دليلا على دعوى ان الآية ليست من الباب وعلى التقدير
يتجه ان المسوق يستدعي ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه
اثبات المطلق الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية
ليست من البناء لان الفاء بمعنى الشرط والآية جملتان عند سيبويه ولو

كان من البناء كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب والا بعد ان يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من البناء والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما في الثاني فلئلا يلزم لبس
بالصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات وقت التحذير سيما
في القسم الثاني الذي يجب فيه ذكر المحذر منه لعدم اشتماله على مخافة يحذر
الشارع منها الى الاحتراز عنه بخير وسياده ولهذا لا يذكر المحذر قوله اي اسم مثل
فيه تنبيه بذلك على ان المفعول فيه فالمفعول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له
فان قلت في قلت جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير يغني عن تقدير ذكر او حسنه
فقد ارتكب الشارح ما لا حاجة اليه قلت دعاه اليه التقدير ليصح عطف او ذكر
لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يستغني عن جعل التحذير
بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى
التقدير ومن لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المسافة فقال التحذير
علة بتقدير اتق دون غيره فالاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف
على المفعول له اي بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او اطال
الكلام به قوله اي مما بعده يعني ذلك المفعول منه اي بما بعده يدل على وجوب
تقديم الفعل قبل المفعول ولا دليل عليه لجواز تقديم اياك اتق بل هو اقوى
لمصلحته هذا لم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب
الضمير لا ينفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عائد ليصح ما ذكره مع تسليم
الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير عن افادة ما في الضمير لا مثل
اياك والاسد شبه بكثرة تكرار مثال اياك على ان الاغلب في هذا التعميم

بتاويل المفعول فيه صح

من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون ضميرا مخاطبا وقد يجئ متكلما نحو اياى
والشر والظاهر فيه تقدير لا اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه
لكن قول المص بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير
ح على صيغة الخطاب ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا
الى المخاطب نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوى الاسماء الظاهرة
والمضمرات كلها ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوع غير صحيح
لانه لا يقال الخ وكذا تقدير اتق يتضمن معنى التبعيد لان القرينة لا تدل
عليه فمن قال يجوز تقدير اتق متضمن معنى التبعيد فقد جنف وقال
ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتعبير عن الا
سد بنفسك وتغييره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق نفسك
من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل من الاسد
عنه وان تقدير بعد فى مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى فيه
اى الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عن جزء منه يتضرر فيه بالمزاحمة
فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم لا يناسب تقدير
بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد الا ان يقال ح يلزم
نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي فان المعنى على بعد
نفسك مما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك يوجب
كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني
وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا
ان ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير
عن النفس بالتوصية على تبعيده من الزوائل التى تؤذيك

[illegible]

ولا

ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه عن التعدية بتقدير
حرف الجر ولاستماله على بيان كيفية الحذر فافهم ولبعض الناظرين فى هذا المقام كلام
يعجب الافهام ويدهش الاوهام ويقول فى قسمي النوع الاول اياك من الاسد فقد
كر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يسع المعطوف معا اياك ان يحذف بتقدير
من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز فى سعة الكلام وما علم من قوله بتقدير من عدم صحة
تقدير العاطف يثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه المحذوف
فان قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان السوال
ان قول الامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فسان
ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينفع ما لا يدعى ان امتناعه واضح
مستغن عن التعريض والبيان شامل اسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى
الاصلى لا المفهوم الاصطلاحى وهو ظاهر فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما او
فيه سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور فى
هذا البحث فلا تغفل مثل يوم الجمعة يوم طيب لا نقول ما من يوم الجمعة لم يفعل فيه
والمكان للزمان زمان ولك ان تقول اذا ذكر طيب الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا فى ضمنه
لان ذكر المقيد لا يمكن بدون ذكر المطلق فيوم الجمعة مما ذكر فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذ
كور فى تعريف المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه
من المذكور ضمنا فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل
فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة فى لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه الحقيقى لم
ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة لو اخذ موجودا يكون ما فعل
فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب اليه الفعل بكلمة فى ولم يعتبر قيد
الحيثية لصدق على يوم الجمعة فى شهدت يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور

بكلمة في في قولنا شهدت في يوم الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان
المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانقول يستفاد من كلام
الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الى انه جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله
مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون
هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون
قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق بحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الى معناه انه ليس ذكره من جهة الحيثية حتى
يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث انه كذلك ولابد لصدق التعريف مع الحيثية على شيء
ان يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا يخفى
ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناه عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وهذا انما لا يتأتى
الا ان يقال لم يعتبر بل نبه على امكان الاختصار مبهما كان او محدودا المبهام
من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليل
والشهر والسنة وظروف المكان ان كان المكان جعل الضمير راجعا الى الظروف
المكان بتاويل بالمكان لانه عين المكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير
اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا ولا يحتاج الى ان يقال ما رجع الضمير
الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدا والاظهر ان الضمير راجع
الى ظروف المكان بتاويل بالقسم لانه قسم من الظروف وفسر المبهم بالجهات الست
وفهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد وجانب فيه قبل
غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر الزمان
المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ

والفرسخ فانهما يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير لا ابهامهما اراد الابهام
اللغوي لا ما يتبادر من المبهم الاصطلاحي ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه
حكمهما ويمكن ان يجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما فجعلهما بمنزلة المشبه
والمشبه به ويمكن ان يجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى وشبههما ايضا وطرحها بالحمل
والحمل عليه على التقدير بوجه حمل الجميع مذكور ويمكن ان يجعل الضمير الى عند ولدى
ويجعل لا ابهامهما اساسا بالوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه
الحمل مذكورا اصلا وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر رجوعه الى عند ولدى
وشبههما ويحتمل الرجوع اليها والمبهم ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال فيقال لا يقال كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب المكان بغيره اشتق منه او مرادفه وقيل الشارح
وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة ويحتمل ان يراد انه حمل عليهما لكثرته
الموهمة للابهام فانه اذا كثر مكان الشيء يحتمل مكان الشيء الامكنة الكثيرة فيصير
ما بعد دخلت وسكنت ونزلت فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول فيه اختلافهم
في انه مفعول به يدل على انه لم يستعمل مع في والا لما كان لكونه مفعولا به مجال لكن قال
الشيخ الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جائز فيه ويحتمل ان استعمال
في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه فان الفعل كما يطلب المفعول فيه بعد
تمام معناه فيه بحث ويعارضه ان يقال في الفارسية در آمد در خانه فيصح
ان ينتصب كل مكان شامل له ولغيره هذا لا يصح على كليته اذ يصح ان يقال جلست
في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد وقوله
وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه يصح ذلك في دخلت البناء دخلت
الدهليز دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت

قلنا المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد نحو اعجبني التاديب الذي ضربت
لاجله بل يرد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور
معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه فيه ان تعريف المفعول له
ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل
واورد الفعل لنصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه نحو اعجبني التاديب الذي ضربت
لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور
معه للعمل فيه في تركيب ضربت زيدا التاديب فافهم مثل ضربته تاديبا
الى قوله فان التاديب يحصل بالضرب قبل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به
واجيب بانه يحصل بما يتضمنه التاديب وهو التادب وانما نصب التاديب لتضمنه التادب
ويكذبه امتناع ضربته تادبا كما صرح به الرضي نافلا عن النحاة فالجواب منع ان التاديب
عين الضرب بل هو احداث التادب والضرب سبب لاحداث ووسيلة
يخالف خلافا ظاهرا للزجاج للقائل لقوله ظاهرا اذ الاظهر ان يقول يخالف الزجاج
هذا القائل خلافا لان قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه ورد قول الزجاج بان صحة
تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته فيه ان الزجاج لا يدخله في المفعول المطلق لصحة
تاويل بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل دعواه ان مراد التركيب بهذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد
وذلك بل ما يؤول اليه ورده المص بانه لا فرق في المعنى بين تادبا وللتاديب
للتاديب مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لان قولنا للتاديب مفعول له عنده لا عند القوم
فليس على الزجاج ورده على المفعول المطلق وخص اللام بالذكر التعريض بوجه تخصيص اللام
دون في في المفعول فيه مبني على الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول فيه نحو قمت
بالمسجد احترازا عما اذا كان شيئا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل

لبشمل

ليشمل نحو قمت بالمسجد اي اتخذ فاعلا وعاملا اشار الى ان المص فانه لو اوضح الاخصر
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما فالعبارة لها
صحة الموجزة وانما جاز جعلهما اذا اتحد فاعلاه وفاعل عامله وزمانهما او يكون زمان
وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا التصحيح المذكور
لان عامل القعود هو الجبن مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعتبر الجبن
من اوله الى آخره جنسا واحدا لا احيانا متعددة ونحو شهدت الحرب ايقاعا للصلح
لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا له في
الوجود اذ لم يجب وجوده فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة
في الوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد الفاعل وفي بعض الحواشي
ان هذا الراي تزيين جدا لجعل ما هو محط الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف
ضمير راجع الى المصدر واقامة المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز
اصلا ومن السوانح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل مجازا كما
انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل وهو انه هل يجوز حذف الفاعل واقامة الظرف
مقامه كما في خبر المبتدا العمر والنزوان كتب في الحاشية العمر حمار الوحش والا
والنزوان الوثوب احترازا عن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقصد الاحتراز
على ما ذكره بل احترازا عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور
بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبة ما متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال
ولو بالمذكور لكان الطف فتدبر او مفعولا نحو كفاك زيدا درهم نقل النحاة
على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا
مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا وامجد بكم وانما جر الشارح على ذلك
حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لا حسبك مضاف ومضاف اليه

ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل
ما عدا المفعول به المنصوب وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث
كما يجيء فاندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل فيه ايضا
لفظ فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل ما عداه
في حكمه المذكور اذ كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى
الفعل وانما تعرض له لان بعض معنى الفعل اعني الاسماء التي هي ما عدا اسماء الافعال سماعي
ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد [illegible]
حسب الاخفش ويرده المثال المذكور المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى
الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صعد الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه بعض
الفضلاء شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل
وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط
المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له ترتيب والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح
العطف ويتعين فيه النصب   او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام
بعينه عبارة اللباب قيل ان اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن
نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما
في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان ترضع الناقة ولدها فلا يتم ان المقصود
فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاوجه
الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد ويجعل
الملازمة بينه على ان الترك عدم المحافظة يعني لم يحفظ الناقة واهملها
ولم يحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا لم ترضعها وتركهما في مكانين من قبيل

حفظها

حفظها وواضح في عدم تركهما يجوز ترك الناقة على صيغة المجهول ولو جعل صيغة
معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه   وفصيلها كبچه في اللغة
فصيل بچه شتر از شير باز كرده رضيع الصبي شير خواره كودك   اعلم ان مذهب جمهور النحاة
احترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو نفسها عاملا وعن مذهب الاخفش
فانه جعل معمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما قبلها كاعراب ما بعد الا
الصفة   واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم المفعول مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه   لفظا او اسم فعل فان اسم الفعل داخل
في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال مع انه يجوز في المعمول معه الذي نحو
عامله وجهان   وجاز اي لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما
حمله ليجعل معمول الفعل اعم من المعمول حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى
انه يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فمفعول
ضربت زيدا وعمرا خارج عن تعريف المفعول معه لتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا
في ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز حينئذ على معنى عدم الا
متناع لا ينتقض الحكم بالمثال المذكور   فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا
لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء   تعين العطف عند عدم المرجح
العطف فان قلت فالزيد وعمرو خارج عن التعريف والتقسيم لانه ليس مفعولا معه ولا
من التوابع قلت هو مفعول معه اذ هو بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرو
او المراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان معمولا
معنويا ظاهرا او حقيقة فافهم   ولم يجز عطف عمرو على الشأن في بحث
لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب

ان يرجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع ما الاستغناء من اعمال العامل المعنوي
وانما حكمنا بالتكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى ما تقنع والاظهر ان المعلل الرفع
اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى ما تقنع   الحال من حال الشيء كهول
اي انقلب يسمى هذا القسم حالا لانقلابه   هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة لما
له نهاية وللشيء كذا في المعرب والمراد هنا الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة
والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود ويسمى الاولى حالا محققة والثانية
والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاءني
زيد قائما ابوه لكنه يشكل بجاءني زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة
الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة بطلوع الشمس وايضا هي
اعم من ان يدوم للفاعل او يكون كالدائم لكون الفاعل مع صوفانها غالبا ويسمى دائمة
ومنها المؤكدة كما سيجيء ومن ان لا يكون ويسمى منتقلة   من حيث هو فاعل او مفعول
لا خفاء في ان قيد الحيثية مقيد لافادة الهيئة وثبوتها للفاعل فهو اما تقييد
فيشكل بجاء زيد سمينا فان السمن لم يثبت لزيد من انه فاعل واما تنبيه ولا يخفى
ان الحال لا يثبت الذات المأخوذ مع صفة الفاعلية بل نفس الذات في وقت
الفاعلية واما تمييز فيكون المعنى تبين صفة الفاعلية وهو وان كان يصح بانه
يبين كون الفاعلية في وقت خاص الا انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول له
له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال لا يدل على هيئة الفاعل والمفعول
النحوي بل يبين ما صدر عنه الفعل او قام به او تعلق به   مثل ضرب زيد عمرا
راكبين يجوز فيه ضرب زيد راكبا عمرا راكبا واما اذا تخالفت حال الفاعل
والمفعول فلا بد من التعريف فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب
صاحبها وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب وغير مرتب اعتمادا على

على ضعف

على ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل   او تبين على صيغة المبني للمفعول
المجهول او على صيغة المضارع المعلوم الخاطب وهو الموافق لما هو المشهور
من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول ولا يخفى ان المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل
والمفعول لدخول احد الحالين في لا يصح استثناؤه الا الدخول ما وقع حالا عن المفعول اليه
عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا لم يخف ان
ذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او موهوما
مثلا يجعل العرب الحال في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تأويل ما حدث الضرب
وزيد في الدار قائما مثال للفظي الملفوظ كما ذكره علي في شرح المطول انه مثال للحال عن
الفاعل معنى   فان مفعولية زيد في الظاهر انه اذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون
ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة المستنبطة منه ايضا
عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس للتعلق
الاشارة به بل للحكم به فتدبر   وما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه اي يشتمل
على حروف الفعل المقيد وهو معناه وح فيخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يخرج
في معنى الفعل على ما صرح به الشارح فالاولى ان يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه
اسم الفعل او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ان وان واللام مستغنيها
والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على ان لا يكون
المنادي بتقدير ادعو بل يكون العامل في المنادي حرف النداء فهي ليست من العامل
المعنوي عند المص ومما سمع عند النحاة التمني والترجي وخالفهم الشيخ الرضي في
ان المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني   نكرة موصوفة قيل لو قال
مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع
الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات مخصوصة لاجنس التقابل بينه وبين .

باقي العور ان جعلت ابراحالا من كل امر واما لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس ما نحن فيه وبعد الانتقاض بالنفي فيبحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق وثانيهما ان النكرة لم يقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال لعل بعد الا حال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله بعد الا عطفا على قوله في خبر النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح بنكرة صاحب الحال فيمنع الاحتمال وصغيره الذي الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه معنى ان كما في نحو كل امر حكيم وفيه ان منع لا لا لو كان صحيحا لصح جاءني رجل الا عالما ولعا قوله نقضا للنفي فالصحيح الاستغراق واما من قال لا منع للاجواز وقوع الصفة بعد الا فقوله قريبة بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية من خبر المبتدأ او الحال وارسلها العراك اورد امثلة مولو فا بها فالمنقول الاول من شعر لبيد والثاني فما شاع في المحاورات والطبا ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعر اما لاشتهار البيت في ما بينهم بحيث يكفي الاشارة اليه واما لانه انفتح في المحاورات بحيث لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها العراك اي اوردها للماء جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم تغير معنى المصدر هذا كلامه ولم يذرها كتب في الحاشية الزود والمنع ولم يسعوا على بعض الرجال كتب في الحاشية الاشفاق الخوف والنقص القتاد الناهلة والعين نا رسيدن وسيراب نا شدن وكان المراد بالارسال البعث او التخلية كما هو الثاني وعلق لم يزدها للتفسير ثم يرد مضاعف مجهول من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر من مبارك الابل والمراح المناخ يعني جاي شتر خوابانيدن ومررت به وحده كتب في الحاشية

الوحد

الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي وحده لازم للافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في مواضع مخصوصة مثل فعلته جهدك كتب في الحاشية بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة مساوي اي كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا ضمير نحوه يهل هو احق بالتأويل والاظهر ان المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجم الغفير اي كبراء سادات كثيرتهم وجه الارض ونحوه ونحو دخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو الرجال المشتهم اي عشرتهم فان هذه الاسماء الخمسة مضافات الى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية فالمجاز لوقوعها موقع النكرة فانها في معنى مجتمعين في الجميع وتاكيدات لما قبلها في غيرهم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحو لان الجملة ليست نكرة اذ هي لا تعد من اقسام الاسم بل يتاول بالنكرة فيجعل العراك ونحوه معمولا للجملة الحالية المحذوفة اي الطال للطريق احد بانها مصادر لافعال محذوفة هي الاحوال على قياس تقدير الظاهر بالجملة ونحو تقدير معتركة اي معتركة لان الاصل في الحال الافراد فجريان الحال على الاكثر ومن لم يتنبه يراد على كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما اي تعتركا اشارة الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل يستعمل الاعتراك فيبقى الجملة الفعلية وقعت حالا الاحوال وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجع الذي ينبغي ان يكتفي بذكره بانه في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر فان صاحبها اي صاحب الحال المشتركة المشترك صاحبها بجميع المعرفة والنكرة وبجميع المعرفة والنكرة بل بمعرفة والنكرة نحو جاءني رجل وزيد راكبين فضعف لنكرة بجميع حال الحال المشتركة والا

الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينهما وبين معرفة ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا خفا فيها لانهما في المعنى مبتدا وخبر فيه ان جاءني رجل في الحقيقة قائم رجل للتخصيص بالخبر المتقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تخصيص الابتداء لانا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمه كتقديم خبر الظرف لانا نقول لا يصح الاخبار عن الجثة بظرف الزمان ولئلا يلتبس بالصفة في النصب ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة اي نكرة ولا بصفة ولا باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة بان بعد ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بان يتعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي يتعلق كل حدث صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بما قام بالمشبه قائما وبما قام بالمشبه به القعود على العامل المعنوي ولا على الفعل الغير المنصرف ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام ولا على المصدر بحروف المصدرية وعلى المصدر بالالف واللام والموصول ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل زيد قائما كعمرو قاعدا فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا فانه مدار المخالفة بين العامل المعنوي والظرف كون احدهما متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى المقدرة في الاستفادة منه من دلالات الكلام فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما يتقدم المبتدا على الحال فيكون بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد يتجه ان العامل المعنوي كما يخالف بالظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعل والمشتق ايضا لان الحال يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة

بالظرف

بالظرف مما لا بد له من وجه ويحتمل فرقا بين هذا الاحتمال والاحتمال الثاني بان قوله بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يرد خلاف العامل المعنوي لم ان الظرف متقدم على العامل المعنوي فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لان اللائق استثناؤه عن العامل المعنوي لا ان يتبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف ولا على ذي الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب الاوضح ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما التقديم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند الكوفيين الا في مرفوع يتقدم عليه الحال لم يتقدم عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو واتبع ملة ابراهيم حنيفا لان الحال تابع وفرع لذي الحال نعقل بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال او لكان تقييده بجواز تقديم ذي الحال لا اداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدا والكل يتكلف ويتعسف اما كون الاول تكلفا فلان بناء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد لانه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالغاية وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلا حاجة الى تقدير الموصوف اما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد

موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة
نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا ونحو جاء زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه
نحو جاءني زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها الحال نحو بعت الشاء شاة ودرهما
وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء الجزء قسطا وتنصب ذلك
القسط على الحال وتأتي بعده بجزء تابع بواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم وكذا
بدرهم هذا قول القوم بحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم
فينبغي ان يقال في جاء زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة
ومع ذلك اشترط الاكثر فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون صفة لغرض المعنى فينبغي
ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض من صفة ذلك
هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في القاموس ولا حاجة الى ان يؤول البسر
بالمبسر لم يأت المبسر بمعنى الصائر بسرا او جاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر
ما عليه رطبا او صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى التأويل بالمبسر للنبه كما لو يؤول
بجامد باسم الفاعل والمفعول ممنوع اذا لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل
معنى الصفة في جامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفرد كما
انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو
انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي بسر الكل
لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غير تأويل كما اختاره مع ان الوجه ان هذا اشارة
الى ما على النخل والوجه ما قدمناه فتدبر لكنه لما كان المضمر بالنسبة الى المظهر
كالعدم الاظهر لما كان المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم
لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحال البسرية فيه انه

فليكن

فليكن حالا مقدرة نحو تمرة نخلي بسرا اطيب منه رطبا يقال هذا للتمثال معنى
لا يؤتى به والله اعلم والشهيد الالغ ويكون جملة قال الشيخ الرضي تقع الجملة الحالية
مقام مفرد فيجب الجزء الاول منها اعراب الحال حيث لم تمكنه القيام مقام الحال وقاد في شاذ
نحو بدا ابيدا اي فوه بيده اي النقد بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم وكذا قولهم
بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونا فيجب هذا الجزآن بجعلها الاعراب قال الخليل يجوز ان تأتي به على الا
صل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا ولا يخفى انه اذا نوى بالاصل
ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولا على الواو الا على
ضعف فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل
على الزمان فهو كنفي ولدخل على الاسمية وقد تخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملا
بسة نحو خرجت زيد على الباب وهو قليل والمضارع المثبت والحال المؤكدة
مثل كما عرفت وكذا المضارع للنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا الا في
غلبه ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا اخذ خلوه عن حرف الاستقبال
كالسين وسوف ولن ويجوز حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان الشائع
ان منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في نظائره المنكرة والمقصود جواز حذف
عاملها باقسامها الثلثة من الفعل او شبهه او معناه مثال الثالث الهلال شهرا ولا
مقالا في جنس في قرينة حالية والمراد به اشد امهديا بالراشد تبعه مهما امكن
المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم
مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني ليس مما نحن فيه كما اذا كان
صفة ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد
ثمن او غيره مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قراب جرا من القرآن فصاعدا

اي مذهب الفراء في القعود والمستعمل قيد للعامل بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة
التي تقارن ذا الحال نادر التقييد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت
يتبادر مقارنة عاملها بالحال الغالبة فيكون مؤكدة لا مقيدة اي يحقق ابوته
ودفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك سمعت الاب حال كونه عطوفا فانه يصح
ان يكون المعنى اعليه عطوفا لكن عطوفا ح مفعول بان لا حال ووجه الدفع ان الحق في
تقديره اي ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وهكذا
اثبت ان يكون مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الدليل
مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال
وانما جعل قول المصنف شرطا وجوب حذف عاملها نظرا الى ما هو الحق من كون الحال
المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص الحال المؤكدة لخصوصه لمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى
ولو مدبرين منه فان اردت له اسما فلتسمه داعه بمضمون جملة احترز به عما
يؤكد بعض اجزائها نحو زيد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا ارسال الله او
كون الشخص رسولا لا يطلب الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا
اريد بالرسول معناه اللغوي فلو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله
الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله ولا بد هنا
من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد اختصاص بالجملة
الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شاهد شهادة الله وهو
مضمون ما شهد الله ايضا ومضمون الاسمية صاحبه ما يكون الاسمية
ليس مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الا شاهد قائما بالقسط واحقه ويكون

التقدير

التقدير فيه مع وجود العامل في الحال طرد الللباب والله اعلم بالصواب التمييز ويقال
له التبيين والتفسير المميز على صيغة اسم الفاعل اي الاسم الذي رفع الابهام احترز بقوله
اي الاسم عن نحو فعلت برفع الابهام لوضع عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه يتفقض
بالجبني اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن ابوه او وجهه بالنصب الابهام
لوجهاء لانه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف المانع عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول
وكذا اشكل بعين زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييز
ات عند البصريين مع انها رفع الابهام ويدفع بان المعنى عين في رأيه والم
بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز والحق ان تكلف لا ينبغي ان
يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم عن سفه نفسه وبين نفسا
ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يغير
كلمه ما لتكثير المعنى واعلى اشتهار وجوب تنكير التمييز في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له رطل زيتا برفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وليس موضوع له لانه
موضوع للوزن وهذا الاشكال لم يوجد له الى الآن ظلال ودفعه بان زيتا يرفع الا
بهام المستقر في ما وضع وهو ابهام موزونه وان ليس الموضوع له مراد فخذه لئلا
تزل بانه من انما الاقدام لكن المطلق منصرف الى الكامل فهذا اذا تعذر الحمل
بالاطلاق والتعذر هنا لانه لو كان على الاطلاق للغا ذكره وبعد فيه ان الكامل هو
الثابت في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثا
بت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد هنا الثاني
وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا يمتنع
تفسير الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال بانه لا يخرج امثال هذا جارية
بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد من تكلف فحل بالتعريف وقد يدفع هنا جاء

وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة ولو فيه المستقر بما هو
الثابت في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت
في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود بالعين
المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصد اليه لكان حسنا والابهام في حد المفرد يتجه
عليه انه يلزم ان لا يصح حبذا رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما نقلوا عليه ولا يصح
كون ذا عبارة عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال نعا
رف ذا مع حب في المبهم بحيث صار موضوعا فصح التمييز عنه وكذا في ماذا اراد الله بهذا مثلا نعا
رف بحد ما ذا في المبهم عن ذات لا عن وصف فرق بين الصفة والحال والتمييز بان وضع الصفة
والحال للبيان ثبوت وصف في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز
رفع الابهام عن نفس الذات وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل في زيد
ورطل زيتا لبيان ان هو رطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح لا خفاء فيه
الا من حيث حمل الذات على الجنس ولو اريد بالذات القائل المفهوم يصح وكان
اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد هو رطل مبهم لا يعلم انه من اي جنس فلما قيل زيتا
عن ذاته بان عن انه من جنس الزيت وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو دره فارسا
فانه يرفع الابهام عن الصفة فان الغرض من وضع المشتق المعنى الا ان يقال التمييز اخرج
الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس فانه في قوة ولنا طاب شيء
منسوب الى زيد وفيه ان هذا التقدير مع كثرته والاستغناء بتقدير مجرد المضاف
عنه يتجه عليه انه لا يناسب في كفى زيد رجلا فان الرجل عين زيد لا شيء منسوب اليه
وقدر الشيخ الرضي في مثل طاب شيء زيد بتقدير الشيء منسوبا وجعل زيد بدلا
ومعنى به ما يقابل الجملة لم يحك المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى
مجازيا بقرينة المقابلة وفيه ان المفرد قوبل بالنسبة في الثلثة فالمقابلة تقتضي

ما
ان يراد ما يقابل النسبة في جملة او شبهها او اضافة ويتجه على ما ذكره على التمييز مثلها زيدا فانه
مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد ما يقابل المضاف ما يقابل المركب الاضافي
والمقدار اما متحقق في ضمن عدد جعل طرفيه العدد والمقدار من قبيل طرفيه للعا...
والاظهر ان يجعل من طرفيه المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وغيره فافهم وفي
فان الرطل نصف المن لو قال نصف المنا لكان بيان المنوان ايضا فانه تثنية
منا القصر وهو افصح عن المن بالتشديد وكالقفيز نحو قفيزان برا القفيز مكيال
ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور مكيال يسع صاعا ونصفا او نصف رطل الى ثماني
اواق او نصف الويبة او ثلث كيلجة والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان
والرطل بالفتح والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم ستة دوانيق
والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو
جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا
والمد بالضم مكيال وهو رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأ
يديهما ومد يديه بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت جميع ذلك
من القاموس وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة اي من غير العدد والا فقد مثل
للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان سمنا بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او
مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وزيد بما يتم به المفرد وهما ينصب التمييز والا لوجب
التنبيه على المعرف باللام ايضا ففي ان من التام الناصب للتمييز التام بنفسه كالمبني
وانما تعدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لاستيفاء حكم يحتوي على معرفة
اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله تم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم
يفصل بين هذا الحكم واستيفاء الاقسام للاسم التام لكان ادخل في الانتظام

لان المضاف لا يضاف ثانيا الى بحث اللفظ فلا يقا غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد
ثم عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب زمانك فان الحب
اضيف الى الزمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب زمان بل حصة زمان لكن
بحث اللفظ اضيف الحب الى الزمان والزمان الى المخاطب ولا يضعف هذا الكل فرد فرد فانه
مؤول بحذف العاطف اى كل فرد وفرد فاذا تم الاسم بعض الاشياء قال الرضى قد يتم الا
سم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وهذا في ما اذا اراد الله بهذا مثلا عندي الراقود خلا
في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيّع داخله بالقار وفي الاساس
مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا وهو ما تشابه اجزاؤه
اسم اى تشابه اجزاؤه في الكل والاول وهو ما تشابه نفسه وجزؤه ولكن انه يجعل تشابه مفاعل في
المفاعلة وسندا الى ضمير ما واجزاؤه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا اجزاء فالاولى
الاقتصار على نوع مجرد عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد الانواع جرد
عن التاء واذا لم يقصد يلزم التاء علم زيد جلستين للنوع للتعدد وانما قيل يطلب
زيد جلستين دون ان يقول عدل لانه يمكن المناقشة في كون نوعين
للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد ولا دلالة وقبله من قبيل التمييز
عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خالو عما نحن بصدده واعترض عليه
بان القار اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء
فيها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليس الفارقة عن الجنس والواحد فلا ينافي
في كون الكلمة اسم جنس شاملا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احادها واما ثانيا
فلان المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجابه على سبيل
التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع
ما يختص بالجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس بدل المختص

لان فهمه

لان الجنس لا يطلق الا في المحاورات الا على الفرد الاعتباري الذي يجعله العقل من افراد المفهوم
الكلي مع الاضافة الى معين ولا يطلق على الفرد الحقيقي وكم في غيره اى التمييز
على ما فوق الواحد فيه جاز حذف التكلف كيف وجمع اذا قوبل بالافراد يراد به اثنان صيغة
الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لان المقدم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز
عنده الا عدل لو اما صرح به في ايضاح المفصل وبه تبين انه لولا الالم او يقول انه حاجة
في تمييز حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ينظر الى ان المراد بغير
غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع ثم ان كان اى المفرد
الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد بمعنى التمييز العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المقدار
مطلقا او المعنى ان وجد التمييز لا يوجب لحمل كان في التوجيه الاول قصد وقد تم
نامه وكانه اراد الاشارة الى توجيهين لكان في التوجيه الاول والتوجيه الثاني بعيد
جدا لان جعل التمييز ملتبسا بتنوين المبهم ونونه ركيك جدا والمتبادر من قوله حاز
الاضافة اضافة الملتبس بالتنوين لا الاضافة بمعنى الى وللاداعي اليه الا ارجاع ضمير
ضمير بعدد وان كان في الحج والمعنى على ذلك التفاوت بالعطف ثم انه ليس فيهما الا
في الزمان بل التفاوت في الحكمين فان احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالمميز انه اراد
عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين رمضانا لان رمضان وان كان غير منصرف
للعلمية والالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز
وح في الالتباس في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة معه
فه في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير منصرفة الا ان يراد اليوم العشرين من
رمضان لكن يهوي كلامه لا يساعده ومن غير مقدار قال الشيخ الرضي هو كل فرع
حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو
خاتم حديدا واما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز

نحو خطه ونسبه اقول فيشكل تعريف التمييز لقطعه فعهب لان ذهبا يرفع الابهام المستوعن قطعه
فعهابه الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال لكن هو ايضا من موجبا
ان لخفض اكثر في الثاني فتامل لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام
فيهما الابهام في طرف النسبة ثم فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا بزوال
الابهام عن النسبة نحو طاب زيد طل زيبا فان النسبة فيهما على ابهامها فكل من الكلمتين
اعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيهما وقوله ورفعه عنهما يستلزم الرفع
محل بحث الا ان يراد الطرف المعقد وكذلك كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء
الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبعله بل جملا واعلم انه في قوله وهو اسم فلتمام
بلا مسامحة والمراد وهو اسم الفاعل مع فاعله وهكذا وينبغي ان يجعل اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ايضا مما ليست جملا وكم ربنا جملا رجالا فان لا يخفى من
حسبك على نحوك والاولى في قوله حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد
وشبهها حسبك فالمنتسب هو لا من حسبك زيد لله دره فارسا قال الشيخ الرضي
الدر في الاصل ما بدر اي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو هنا كناية
عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ
العجائب فكل شيء عظيم يرون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى لله دره
ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله فقول الشارح اي لله خيره يجعل
الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغويين ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا
في المنتصب عنه قيد الشرط بهذا التقييد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب
زيد نفسا فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله للمتعلق
وبعد تقييد الشرط هنا لما صار مظنه ان قوله والا مثالا لطاب زيد نفسا فسبطل ما
بقوله فهو للمتعلق بقوله والا ايضا به وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين

صح

او بازالة الابهام عن النسبة لا بزوال الابهام عن الطرف صح

لا يستلزم ابهاما فيهما برفعه القسم الثاني من التمييز الآتي ان قولنا عندي رطل لا ابهام في النسبة صح

رجال دهو ايضا م

لو حمل الصحة على الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة
الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهره ثم تقييد الشرط ولان التمييز لا يكون
محلا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب عنه الا
كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلق فيتحد الشرط والجزاء وكذلك يتجه على قول المصنف
فهو للمتعلق انه ليس فيه فائدة تامة لان التمييز اذا لم يكن يصلح لما انتصب عنه يكون للمتعلق
بلا خفاء هذا وهذا المقام من المزالق وقد خضت فيه بمزيد فضل تفحص لاجله
الاغبياء وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته
من خصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به لجنبته مع ما لا يخفى من العجائب بان يكون
تمييز برفع الابهام في ما انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم
هو نفس ما انتصب عنه فهي للمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة
دون عين زيد قوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تعيين لذات المقدرة التي حكم على
المتعلق بانه هو حين كون التمييز للمتعلق بما انتصب عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب
الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون
عين زيد كالنفس فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز الامران الظاهر ان فيهما الى القسمين
المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا في المنتصب عنه ويتكلف في مرجع الضمير بحيث يشمل
ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف جدا اذا اردت افرادا وجمعا المراد بالافراد
ما فوق الواحد فاذا قصد تثنيه او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس هذا بناء في ما يسوغ
من ان تثنية الجنس وجمعه لا يجوز الا قصد الانواع بل الامر مشترك بين قصد الانواع وقصد
الافراد حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد وما اجل
نسيانه لما نسيه عن قريب نسيانه الواو بمعنى مع والظبي مفعول معه لمطابقته ما
عل كانت اي كانت الصفة ومطابقا الى لما انتصب عنه وهما يقتضي منه الحجة جعلو مفعولا

مزالق ح

فيه ان لا ابهام صح

ثم تقييد صح

من لصاحبه ضمه كان فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بعد ثبوت
الاسم فاحتيج الى دل الصحة جعل الخبر فاعلا معنى عن او عن من حيث العكس فاثبت
المدعى بما اخرج الى الثبوت اى كان الصفة صفة لم مع مطابقتها اياه يعني البطلى
يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام و
سياقه لانه جعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة
مطابقة له وان صح العكس ولكون المتبادر من المصدر المضاف المبني له ويجوز ان يكون الى المفعول
بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل مع تجويز كونه مبنيا للمفعول
في التوجيه الاول واحتملت الصفة المذكورة الحال لا معنى تخصيص الاحتمال في الصفة وحال
لا يجب ان يكون مشتقا بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا لكن زيادة من فيها زيادة من
في التمييز عن ذات مذكورة تجوز مطلقا ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما
انتصب عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي واكثر المعتبر صحة عشرون من درهم وكان المقدر
مع حيث صح تجويز دخول من على مميز كم فلو كان تجويز دخول من على التمييز من الذات
المذكورة عاما لم يخصصها بعد الحكم فتأمل تؤيد التمييز قلت بل زيادة من تؤيد
احتمال الحال اذ زيادة من لم يكن نصبها على ان المراد التمييز لا الحال على عامله اذا كان
اسما تاما بالاتفاق مشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه يتقدم
على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق اذا جعلت لازما بمعنى التمييز
فاعل لهذا الفعل او ما ثبوت مسند في تركيبه يؤدي مضمون مفرده الجملة فبهذا الاعتبار
جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا فجرته منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى
الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم الاحتمال سوى العيادة اياه والانفعال
او فاعلا لما تضمنه وكذا الحال في امتلأ الاناء ماء ومن بنى الكلام على تضمين المثالين

فصار

فصار بتصحيح كلامه عليه ههنا بحث لابن الحاجب وارد الان سر وجوب تأخر التمييز عن الفعل
كونه فاعلا اما حقيقة او ما اسند الفعل المذكور الى المتعدي اما مجازا بان لم يرد الا انهم
يعترضوا الكون فاعلا حقيقيا بالمرد لظهار امالاتجنى من كل وجه ما يورد على عدم
المشهور وهي ان التمييز لا يتقدم المشهور ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى
ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض عيونا فانها يجوز ان يعدم التمييز على الفعل
الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول فخلاصة فافهم لانه ان اريد بالفعل مجرد الفعل
تقييده خلافا للمازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل وشبهه كما هو المستقيم
في كلامهم فقيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل وما كاد تفسيا قبل الرواية الصحيحة
وما كاد نفسي المستثنى في المصادر ان التأكيد على ذكر شيء مرتين او جعله
شيئين متواليين او متباينين ولفظ الاستثناء من قبيل الباب وذلك لان ذكر شيء
مرة في جملة ومرة في التفصيل ضدا ولك ان تقول ان الاستثناء يجعل المستثنى منه قسمين
قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه وما كان معلومية بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر
بانه يمكن تعريف المستثنى فقد نبه فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها
مناسبا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح بانه ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين
المتصل والمنفصل فلم يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا تقسيم اللفظ المشترك
ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا
لفظ المستثنى وهو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او مساويا من متعدد
اى عن المراد منه بان المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا عن حكمه
حتى يلزم التناقض بادخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى
عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا
ما خلا زيدا وما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد والمخرج عنه زيد واجيب بهذا

الكلمة عبارة بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورة الاسم والجار البيان الا
الاستثناء والى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المحكي بالظرف قرينة ان المراد سوى لا وكذا
ان نريد ثم انه يخرج عن النسبة الى المتعدد بان يريد جميع المتعدد ونسب الشي اليه فيا بين بالاستثناء
الاخراج عن النسبة ولا تناقض لان الكذب هو النسبة المتعلق للاعتقاد والقصد بالنسبة
يخرج عنه سابقا ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر في تحقيق المقام ولا تجد في كلام غيري
تحقيق الاطالة الكلام والله هو الواهب بالالهام اجل الانعام سواء كان ذلك المتعدد
لفظا او تقديرا التفصيل للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا وكذا ان يجعل تفصيلا له باعتبار
كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون والا على متعدد صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان
يجعل متعددا باعتبار الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعل في تأويل
الاجزاء وكذا انه يجعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا نحو جاءني
زيد ليس الا اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع لا بعد الا وغير وبيد مضافا في ان متعدد
في كلام موجب اي ليس النفي الخ هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله ويكون
يكون الكلام موجبا بان يكون قوله بان يكون تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب
المستثنى ويسمى ما يقابله كلاما ناقصا لان الكلام في كونه منصوبا مطلق الظاهر ان الكلام
في كونه منصوبا بسبب استحقاقه لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه ولا بد من قيد تام ليتم الفا
بطة الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقضيه المعرب يقولون القوم اخوتك الا زيدا
وفعل الشارح لم يلتفت لعدم وتوقفه على المثال وجواز ان يكون مقطوعا او متعديا لم يجد
كان في هذا القسم وقسم المنقطع كما اقاد في خلا الان الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله اعاده
بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب قدمه ليشاركه فيه المعطوفين على خبر كان لان
المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد
الا محل نظر لانه يوجب انه يجب النصب في المستثنى في قولنا جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني

القوم

القوم غير زيد الا ان يقال المستثنى بغير في حكم المستثنى في حكمه بعده وقد نبه الشارح ايضا على
ان هذا الحكم في المنقطع بنقسم الى تقسيمه بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا واما
خفي عنه في جواز او معدما سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى انه بين هذا القسم وما تقدم
تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل به الاخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين
الى المستثنى منصوب ايضا ذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا من الكلام كما نصبت المتصل
الى ان ما بعد الا مفرد سواء كان متصلا او منقطعا واي كلكن في جواز وقوع المفرد بعدها وان ليس
حرف عطف والمتأخرون ظاهرا وهما بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل
وخبرها محذوف في الاغلب فجاز في القوم الا حمارا في تقديره لكن الحمار لم يجي ظاهر نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون هو بمعنى سوى وبروه اي سوى لا بقيد
الاستثناء او رفع توهم دخول في الحكم الى في الاكثر متعلق بمنصوب اسم بعض حذف منه
متعدد وكان او غير متعدد نحو ما جاءني زيد الا عمروا او الى بعض مطلق من المستثنى الضمير
منه يعني ان راجع الى بعض منكر للاستغراق في الايجاب كما في علمت نفس اي كل نفس
وانما قلنا الى بعض منكر لدلالة قوله فيما بعد او بعض منهم ولعله عموم النكرة
في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد
منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع الى البعض الى خلاف بعضهم والا
ضافة للاستغراق وهما في محل النصب على الحالية الاحسن انه في تقدير زمان خلا ع
مضاف اي زمان خلا زيدا كما قد سافر فيها بقي في المعنى ما خلا الى النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الانسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا
مما يختار فيه النصب تقديره خلو زيد وعدو عمرو وهذا الا يستقيم لان
الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون المضاف في تقدير المصدر
الى الفاعل فيكون تقديره خلو زيدا على ان الضمير راجع الى المحي او الجائي

او البعض اى وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا فى قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه
للاقتصار على الوجه الذى لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجائى ايضا كما سبق فى خلا
وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل الذى لم يذكر هنا احتمال الرجوع الى المصدر فى الاثبات
لا فى النفى والاولى ان نفى زيد عن الجائى لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع
الضمير الى المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للجائى فيكون التقدير ليس الجائى جائى زيد فتعدد
المقصود لكنه يختل لفظا ومعنى فافهم ولا يتصرف فيها ولا يخبر لا يكون الا خبرها حتى
ما يكون وما كان ولم يكن حال كون المستثنى واقعا فى محل يكون متاخرا عن الاخبار
فى مجرد هذا التوجيه اذ الباقى المتعارف فى هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى
لان يقال فى محل واقع بعد الا فلو كان كلمة فى يجوز فيه كما نقل الشارح فقوله فيجابه الا
بدلا عن قوله فيه بدل البعض عن الكل ومما يتفى منه الحجب انه قبل توجيه الشرح الحسن احسن
لان المقصود بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه فى حكم التنحية كيف
والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فيلزم ذكر مطلق المستثنى فى حكم
التنحية لا يخل بالمقصود وفى بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة
لكلام غير موجب لا ينبغى التوهم ان الاوجه ان يحمل على هذه النسخة ايضا حالا
ليتوافق النسختان فى المعنى لانه لابد من اعتبار ضمير فى المستثنى منه راجع الى
المستثنى وكذا الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هى له فيجب الانفصال
وان يقال المستثنى هو منه لا يقال احترازا عن تقدير فيه بلا ضرورة لانا نقول تقدير
فيه اهون من تقدير ضمير العائد الى الموصوف وفى قوله صفة لكلام غير موجب مسامحة
لانه صفة ثانية للكلام ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا متقدما لما
ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المجوز استثناء المنافى من الحكم
العام المتقدم المنافى للمتاخر لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه

من الحكم

لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر ح

من الحكم الباقى ولا يقتضى تقديمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى
المتقدم فى المنقطع فى كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله
او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب لغوا
لا فائدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد لعدم كونه مقدما ثم الا
وجه ان يقال اختار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن فى المستثنى المتقدم لعدم
جواز تقدم البدل ولا فى المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط
فى الاستثناء لان مبناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد لما خرج المنقطع
والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه ما هو الشايع فى ذكره فاستغنى
عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا فى هذا القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون
المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل ما جاءنى القوم واليوم الا زيدا وثانيهما ان
لا يكون رد الكلام بمعنى الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا فى جواب اقام القوم الا
زيدا فانه هنا بين النحويين يجوز البدل ويختار النصب ومن هاهنا تبين ان
المعرب يسوق اقسام اعراب المستثنى وغاية هذا القسم واعرب بالبدل بالا
حال المراد بالاهمال ليس ما يقابل التعقيبة ويعرب على حسب العوامل اى على قدر
العوامل فان العوامل ثلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية
عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه
فيشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى
فكل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول ايضا ويقال الجار
فى بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى
منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الباء فتدبر فالمراد بالمفرغ المفرغ
لا معنى المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل المجرور به ولكنا نستغنى عن هذا التكلف

الا ومن قال وعامله
الفعل بواسطة
ح

بان يجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقة فيكون لحال المفرغ عاملة وان يجعل
المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له وهو اي
ولحال ان المستثنى جعل الواو للحال ولك ان يجعلها للعطف ويجعل هو عطفا على
المستثنى منه وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور على اي تقدير يمكن جعل الضمير عائدا الى
المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى والاوجه
ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في غير الموجب جملة معطوفة
على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب لتعميم الكلام الا ان يستقيم المعنى
يصح عدم الذكر في الموجب فصح حينئذ استثناء وقوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف
واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من فحوى الكلام اي لا يعرب على حسب
العامل في الموجب في زمان من الاوقات الا ان يستقيم المعنى لقصد فائدة صحيحة
يعني لقصد الكلام فائدة صحيحة ولك ان تقول المقصد المستثنى ما هو فائدته من جعل
الكلام صادقا اذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي
على ما سيحقق مثل ما ضربني الا زيد يجعل ان يكون فاعلا يفيد نحو قولك [illegible]
مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه الا ان يستقيم المعنى قيل لا بحث
للنحوي عن استقامة المعنى انما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من
قبيل وضع الشيء في غير محله قلت بل البحث هنا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام
غير موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى
كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن او معنى ما زال يثبت
الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على المتأمل في بيانها وما يقال [illegible]
لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي لتقييد دوام الاثبات وفي افادة بلفيد
دونه بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء ثابتا والثبات لتقييد الدوام وان

افادة

افادة الدوام بمعنى النفي لان نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فمعنى زال
دفع زوال ومعنى ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
اي بحسب العرف لانه لا يؤتى بنفي النفي الا للاثبات فمن قال معنى قولنا نفي النفي اثبات انه
لان ح مستلزم للاثبات لا انه عينه لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات
لا يتوقف عليه فقد غفل فيكون المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الما
ضي مذ قبله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم واي مبالغة فوق ان يقال لكن
في جميع الصفات المتقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات
الاعراب ح واذا تعذر البدل لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل
بينه وبينها ببحث على حسب العوامل وكان النكتة في ان تحقيقها يتوقف على معرفة الجواز
على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما
ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا احد
عندي ما لك الا درهم فان درهما عنده له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل
على محله البعيد وهو الرفع فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا اولى الا
ختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على الاستثناء فيما
كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا
نعم لا ايهام في ما جاءني من احد الا زيدا وقد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب
ولهذا امتنع في لا اله الا الله لان ايهام البدل عن اللفظ ايهام الكفر وبقية [illegible]
فيفوت التصريح بالتوحيد تنافي فيه انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه
لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لا يندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يرد
[illegible] الحمل التنوين على التحضير لا من الاستغراقية لانه لا انتفاء بعد
الاثبات فبعيد من ليكون المثال اتفاقيا اذ من لا تزاد في الاثبات عند الاخفش لكن لا كافية

لا يرلو انتفاقا والامتناع زيادة من الاستغراقية الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان من الاستغراقية
فيه لا يراد على اسم الشخص والاظهر ان للشارح جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور ولذا
لم يعبد كلمة من لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل عمرو
عن لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع والتكرير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله
تعالى وما ولا تقدران لا حقيقة اذا لم يكن البدل الا بتكرير العامل فذهب بعضهم
الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي ساير التوابع العامل في المتبوع بحكم
الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى البدل والمعطوف كساير التوابع ان ح
فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله لا تقدران على ايهما شئت واشار الى العبارة ان د
اقرب الى المذهب الاول ولا يخفى انه لا فايدة في قول المص عاملتين بل يوهم جواز التقدير
غير عاملتين فهو مرفوع لان النواسخ اذا دخلت على المبتدا والخبر غلبت عاملها
لكن ينبغي تقدير علة اذا كان العامل حرف لضعفه ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى ما اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قايم وعمرو والا غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا
اذا اضطر اليه كذا قيل وفيه نظر اذ وقعت اسم لا المبني الاول المفرد المنفصل نحو لا رجل
ظريف جار رفعه والعطف على محل الاسم لا جاير نحو لا اب وابن وبعد حاشا اي
بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة
النصب المستفاد من قوله في الاكثر خلاف ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ
واعادة بعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر به ومعناه تنزيه المستثنى فلا
يستثنى بها الا ما ينسب اليه سوء اي براءة الله يعني فاعل حاشا ضمير الله تعالى اقيم
عن غير سبيع ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور وانتفاء د
الى زيد على وجه التنزيه عن غير ملاحظة تنزيه الله اياه فالاظهر ان فاعل حاشا ضمير الفعل
المتقدم اي بعد الحي زيدا عن نفسه جعل امتناع الحي وانتفاءه عنه بمنزلة تنزيهه اياه
بذاته

قوله

انتقل اعرابه اليه فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال
ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب المستثنى
بالا كان الاحسن ان تقول واعرابه اعراب المستثنى بالا وفيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه فيه قيل نحو ما جاءني رجلان الا زيد
قال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس
زيد اثنين منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز عن المعرف باللام
ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوة
زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني هؤلاء الا زيد
او اسم موصول نحو ان الناس الا الذين آمنوا لفي خسر والاوجه انه يجب جعله
نعتا للمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فيتدبر
نحو جاءني رجال الا واحد الا فايدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما نفي بعد
المستثنى منه الا ان يراد برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منكرا محصورا معنى لما
ولكن كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة اذ لو كان مراد المص
بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا قيد النعت المص اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة
بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت اليه المص السعار اما وترك قيد غالبا
ويتسامح في حذفه فان قلت فيه النعت المص الى حمل الا صفة في جمع محصور حيث
قال وضعف في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه
ضعيفا والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا
ذلك لكان قوله وضعف في غيره سخيفا الا ان يجعل ضمير في غيره الى نحو الاستثناء
وتعذر الاستثناء العدم دخول الا في الصفة بيقين فان قلت ما ذكره لا

لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الاستثناء

مطلقا فينبغي ان يقول عدم خروجه عنها بتعين قلت نفي الدخول يتعين افاد الدخول

بشك وافاد ما ذكره المطا ويرد فيه نظر لان عدم الدخول يتعين الدخول بطريق الظن وهو

يكفي في الاستثناء وحمل النص على ما يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء

لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل على البدل قلت رده المص بانه لا يكون الا في غير الموجب

وليس النفي الضمني المستفاد من كلمة لو كالصريح والنفي الضمني الذي هو كالصريح انما هو

قلما واقل وابى ومنصرفاته ه والد الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا يجوز حيث

يجوز الاستثناء وقرانه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء

لان التعدد يستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة

الا الله لفسدتا لو كان فيهما آلهة غير الله باعتبار كون الجمع غير الله ولا يحتاج ان المتبادر

من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان كل فرد منه غير ذلك الشيء فقولك رجال غير زيد بمعنى

ان كل رجل غيره لان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجمع بمغايرة

الواحد فالاوجه ان وصف الآلهة يستلزم غيرية كل منها فلا يكون شيء منها الله وبهذا ظهر

انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم كون الله تعالى مستثنى عنها

بعين هذا البيان فاحسن التامل الا الفرقدان الفرقد ولد البقرة او الوحشية والنجم

الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان

نجمان قريبان من القطب وقال في البيت شذوذا فان الاول في قوله

الا الفرقدان شذوذا فصل احدهما وقوعه صفة كل دون ما اضيف اليه وثانيهما

الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المراد التنبيه على ان العرب مالم يجانس

فيه عن استعمال الشذوذ ليتاكد كون الا صفة فيه شاذا وكان الشاعر قصد

طرافة في جعل لفظ الفرقدين للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الافق

يغاير الله يعني انه اذا وجد الآلهة
يكون كل منها غير الله الله هم
لا تعجيزه

واقول

واقول يحتمل ان يكون الاشتراك اي لا يكون الفرقدان اي ان لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا حينئذ او امر في التوفيقات

وعند الكوفيين لا يجيء في نصبها على الظرفية خلافا فمعنى قوله النصب على الظرفية انا

اعرابها النصب لا غير وذلك النصب على كونها ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية

في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المص على الظرف مسامحة والمراد

الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبها على الظرفية فان سوى

صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه فنصب بناء على ما هو في الذي هو الظرف قال الرضي ما يجوز

ان سوى في الاصل مكانا سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف

واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان

ثم استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو اي

بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل لمجرد الاستثناء

وعرف من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء وسيعرف حكمها

اي حكم اخواتها ولهذا لم يبينها المص وكذا لم يجعل ضميره وسيعرفها الى كان واخواتها

فالام كان التي ثبت لها الخبر لم يعرف بعد والمراد بتعرية المسند لدخولها ان

يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في بنفسه

تعريف الخبر تعريف للشيء بنفسه فالاولى ان يقال المراد بتعرية المسند لدخولها ان

يكون اسناده واقعا بعد دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل

الجملة الاسمية يقتضي ان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على شيء

من اخبارها وامره كامر خبر المبتدا في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني

المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لان المتبادر بعد ذكر حكم

لشيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشارك المبتدا في امتناع كونه فعلا

الا ان يكون

واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض ويمتنع ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة
او مقدرة والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواتها مستقبلا لان هذا الحكم مبني على ان ابن ليس
خالف
مالك في ذلك فيجوز ان يكون المضارع وكذا الا اذا انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا لا يرد
ومادام ومازال ولا زال وما دخلها لان صار للانتقال الى ما ليس بغالب وما زال واخواتها نسخة
لها للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام
فلان ما للمفيد للمدة يقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي
مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل للاطلاق هو الجامد والصفة والمضارع
ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يتجه عليه ان المخالفة بحسب المبتدأ لا تختص
ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما
وذلك اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي
ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدأ استغنى عن
كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس له هذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم
فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول
ل ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
قرينة تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب لفظا   ويحذف
مجرد
عاملها اي عامل خبرها لا يخفى ان ارجاع الضمير الى خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق
ضمائر يرجع كل منها الى خبر كان واخواتها ولكن نجعل الضمير الى خبر كان واخواتها و
نجعل قوله في مثل الناس قيدا لتخصيصه بكان   في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير اي بعد ان اداة لشبهه اسمية بحيث ليس المقصود كذا قيل ولا بد من قيد
آخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا كما لو كان خبرا لكن بخير فانه يجب الخلف ح ومنه
اطلبوا العلم ولو بالصين ولو كان العلم ولو كنتم بالصين والتقدير الاول متعين

والثاني

والثاني قابض   ويجوز في مثلها اي مثل هذه الصورة حمل ضمير مثلها الى هذه الصورة والاظهر
جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل فيها بارجاع الى المثال المذكور الى الجملة
المذكورة لانه لم يرد بمثلها ثانيا ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو ما اشار اليه بتفسير
الشارح فاحفظ هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها   وهو ان يجيء بعد ان اسم
م فاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما يسير ان راكبا فراكب وان راجلا
فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد جواز الوجوه الاربعة في مثلها من التركيب البليغ وهذا
التركيب ممنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا فراكب لان المتبادر فيه تقدير السير
لا الكون والمعنى المتبادر ان تسر راكبا فاسر راكبا وقيل في رفعه ان المراد ان يجيء بعد
ان اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان للخبر   اربعة اوجه اي الوجوه المشتركة في جميع موارد
هذه الجملة اربعة وقد يختص بعض مواضعه بخامس وهو جر ما بعد ان مع ما بعد فانها في
تلك اذا صح رجوع ضمير كان المقدرة الى مصدر يتعدى بحرف الجر كالمرء مقتول بما قتل به
ان سيف فسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطا
لح اي ان لا اكن المرور بصالح فالمرور بطالح هذا ويرد عدم الوجود في مثلها الى كثرة
الحمد ما على فطابك في استخراج ضروبها   اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي
ان يجعل ضمير جزاؤه راجعا الى المظروف لا الى الظرف اي فجزاء ذلك الخير فاندفع به ما قال
الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير بل ان كان عمله خيرا لانه لا يفوت
مقصود المتكلم وما هو بصدده لو جعل مراده ذلك فلا دليل على نفيه واي يفوت
مقصود لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر   فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء
من قد في الماضي وخبرا اذا حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة
في غير الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله فيجوز في مثلها اربعة اوجه بيان احتما
لات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان الاحتمالات غرضه حاق البحث

وهلا ما تقرر بيانا كما شاع في نظر الناظرين   لان كنت رد على الكوفيين حيث قالوا
المعنى ان كنت منطلقا انطلقت وان المفتوحة جاء بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة
وليس هذا اختلافا في مجرد توجيه التركيب استحبابا ولو كان كما ذكره المص متابعة
للبصريين في التركيب ما سوى والقاضي عما هو الصحيح الاستعمال فقال الشيخ الرضي لا ارى
قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى فلاستقامة التعليق واما
اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان قومي لم ياكلهم الضبع لمجيء الفاء
الشرط فلا تعلق لان كنت بما بعد الفاء فلا بد من تقدير فعل قبل اي عمرو والكوفيون
مستغنون عن ذلك ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا يثبت لمجرد استقامة التعليق
بل لا بد من اثبات ان التركيب في ما بينهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعد ان في صحة
كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زايدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة
من مواضع زيادة ما قال الرضي ما في حيثما ليست زايدة لانه لفظ حيث عن الاضافة وجعل
من قولهم هذا ان الزايد ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان وهو جبال الحذ
فيه غرض يمنع زيادته   واقتصر المص على الاول اكثر الشيخ الرضي مجيء اما بالكسر في هذا المقام
حيث قال ان حذف شرط ان مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورتها فلذا قيل
اما انت منطلقا انطلقت بالفتح من الاصل ان كنت لانه لو ثبت اما انت منطلقا با
الكسر لم يثبت منه هذا القول   اسم ان واخواتها وسيجيء فيها اي اخوات ان وهو الا
اول ان واخواتها فان ان قد يكون حروف الايجاب والاسم لها فلا بد من بيان ان هذ
فترك بيانها لا لابانها في قسم الحرف   المنصوب يريد المنصوب لفظا او تقديرا والا
لم يكن التعريف جامعا او مانعا اي نفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يلقى تقدير كلمة
ولا حاجة الى تقدير معطوف يسير اليه قوله وحكمه وعكي ان يقال لم يشر بقوله وحكمه
الى تقديره بل اشار الى تحقيق بيان معنى نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود

الصفة

الصفة بل النفي حكمه ونحو ثبوته للجنس ونحو انه نفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام رجل
ظريف نفي جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة رجل فيه لكن اكثره منه في كون المقصود نفيه
وفيه وكذلك نظر لان المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان
يقال كان المنصوب من اسم لا مخصوصا باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهم بالبيان فقدم ذلك
الى بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف ساير المنصوبات فان المنصوب منها لم يخص
باسم   ولا يبعد ان يقال مرسعا لما سبق من ان غير المنصوب منها اقل خرج
مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من معنى التعدية او الدخول ولا يحتاج ان
يخرج بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه تكرر الدخول والتعدية بهذا المعنى خرج به لا انما
له فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه في حد التعريف
لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف الخ   او مشابها به هذا
مما اختلف فيه اللغات ففي بعضها لم يجيء بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم
اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني في الاول
معا متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اي لا يعصم من امر الله تعالى
ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بما هو صلة للشيء لا يكون خبرا عنه الا اذا كان
المبتدا مصدرا كما في الاول   لكن على النسخ المشهورة من تتمة المثال هذا بعيد
جدا اذ لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبر لا
وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف   والكثير في جمع المذكر المؤنث
السالم بلا تنوين ليس ما ينصب بالكسر بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب بغير
مسلمي مسلمات وقيل بتنوين لانه ليس تنوين التمكن المنافي للبناء وقيل جمع المؤنث
يبنى على الفتح   والثاني المفتوح ما قبلها في المثنى والجمع منصوبان لانهما في
معنى المعطوف والمعطوف عليه فيقال رجال المضاف والاغلب ان يكونا

الاعراب المحلي للمعرب بالحروف لحرف الذي بني عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين
لاغلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر لان الاضافة يرجح جانب الاسمية اي
الاضافة والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المفصلة بلا اذا الغيت عملها
لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا بد من التكرير
للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بلا
لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه هذا جواب دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة على التعريف بانه غير جامع بفيصل على وزن حيدر هو القضا
بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل ابراد جنس بخلاف
اللام يقال حذف اللام من العلم القايم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر بها
مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول او وقع في مكان من التنكير فلذا جعل حذف
اللام مقوبا له اي فيما كررت فيه لا اح يقال يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا
امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا سبيل
الى العطف ولم يذكر الاخير او احدا وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول
في المثال المذكور يجوز نصب الثاني على كون الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف
الاسم على الاسم والخبر على الخبر فانها يجب التوجيه بزيد كما في اثنا وتفصيل
الوجود تستفيد على ان يكون لا في كل منها لنفي الجنس ويصح ان يكون في لا الثانية
زايدة لانه جار النيابة مع الزايدة نظر الى لفظها عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف
لم يقل وخبرها محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما بحكم الحا... في حكم اسم
كما في ان زيدا وان عمرا قايمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة الا بالله
في حكم لا واحد ... اذ ماله لا شيء من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول
ولا قوة موجود ولم يقل موجودان ومن اعترض عليه بان الاظهر موجودان لم

يطلع

يطلع على باطن الامر فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود فبينهما تناف
ان تقول سابقا وخبرها بالله حملا على لفظه لطافة حركة الاعراب او حملا على
محله القريب فان الاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء
فلان لا زايدة جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغا والجواز
الغاؤها بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف
بينهما في الالغاء والاعمال وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عمل لا اوله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان يكون
لا بمعنى ليس ولا عامل اذ ليس ما يدل على عملها من نصب الخبر والضعيف عملها
لا استعمالها واما قال وضعف وجه ضعف الاول ولم يقل ضعف ضعف
الاول اشارة الى ان الظاهر ان المعرضعف رفع الاول في الاستعمال ولا
يلزم من ضعف توجيه الضعف اندفاع الضعف في الاستعمال فان مداره على
كثرة الاستعمال وقلته واذا ادخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص ببيان
ان الهمزة لا يغير عملها لان لا لانز لتغيرها في المآل مع الغرض والتمني فانه ليس المعنى
في لا ما واشربه على نفي الماء وفي الا نزول عنده على نفي النزول وقد مر انه اذا ابطل
النفي في كلمة لا ابطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في المشبهتين بليس
ايضا الا ان يقال اعتمد على المقايسة الاولى فيه خلاف الاندلسي في العرض فانه
يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها للاستفهام
وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني اذ التمني يغيرها
على الخبر فيصير اسمها مفعولا فمعنى الاغلام اتمنى الغلام او لانه لما كان
تغيير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير بدخول

نفيها عن الخبر

١ الهمزة ايضا وقد يجيء بلا امال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما بنيت يه لا النزا
يدة نظرا الى لفظها اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه اشارة على ان مقصود نسخه
المقصر حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها للمعاني الاخر التي يجي لها حرف الاستفهام
من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك وقيل تخصيص الثلثة بالذكر لمكان
الاختلاف فيها دون ما عداها فانه لا اختلاف فيها فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا تكرمه في وجوب الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل
لازم نحو الا زيدا ينزل الا ان يتكلف ويقال اراد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير الا رجلا جزاه الله خيرا آخره بدل على تحقيقه
بيت المحصلة المرءة يحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا
ونعت اسم لا المبني يحتمل اشارة الى معهود وهو المبني من اقسام لا وح فرع عنه
الا آ ما و ما آء بارد اما ان بارد البس نعت اسم لا المبني فانه نعت لتابع اسم لا فقوله
والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا
مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه بدعوا الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا
للموضوع وبعضها احوالا او الاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه ولكن يجعل مفردا حالا
لا من ضمير في اول ويليه حالا من ضمير مفرد احتملو ح حال كل عامل حينئذ ويكون التقييد آ
كلها للموضوع اي فحكمه الاعراب لا غير الا ولى ان يقدر فيجب الاعراب اما كان
المعطوف نكرة بلا تكرير لا زاد في كلام المتن قيد بلا والصواب ما ذكره المتن
مطلقا اذ الكلام في العطف على اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين
العطف على المبتداء ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا
يجوز العطف على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فما سبق لا يوجب التقييد
لا خراجه لان ما يليه مما يعلم من هذا المقام ولم يجعل في حكم المنفصل المطلقة

الفصل

الفصل الا حاجة الى جعل مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم
يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى
فصل كثير وليس على حرف واحد الا ان فان حكمها حكم توابع المنادى فيقبل المفهوم من
كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه من اثبات الالف في جواب اراد
به الاسماء الستة الا اذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المص واما عند الرضي فلا يجاب
وزهذ الحكم من اسماء الستة الاخ والاب وحذف النون من نحو غلامين اراد نحو
المثنى والمجموع ان الاصل في مثل هذين التركيبين طوى ما اشتمل عليه الشروح في
هذا المقام من انه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد المنكرة مثنى مثلو لا
اباله لا غلامي له مع افرادهما وتنكيرهما معربان لانه لا تحصل له اذ لا دليل على ان غيرهما حتى
ينتقض بهما الحكم فالى ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال اي
مشاركة اسم لا حسن المضاف لا فرق بين التوجيهين في المال وانما التوقف في حل
تركيب المص بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضمير
له الى المضاف في اصل معنى الاصالة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه لخصوص الموارد
وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى هذين التركيبين وبارجاع ضمير له الى تركيب يشتمل على الا
ضافة في اصل معناه اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل
معناه اشارة الى ان التعريف في الاضافة زايد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون قوله الا
ان يكون بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المص بل زايدا عليه ويحتمل
ان يكون معنى اصل معناه هو اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه مشا
ركه في خصوص معنى الاضافة لا في الاختصاص ويكون ادراج الاصل انه لا مشاركة معتبرة
في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون قول الشارح
الا ان بين الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المص وهو اجدر بالقبول لخ

مخصوص المواد

معناه
واصل
ان يكون بمعنى
وتحمل اصله الاختصاص

نقول وجه تقييد المعنى بالاصالة لا اشتراكه في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص
تقييدي والاختصاص المستفاد من هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه
اظهره لم يجز تركيب لا ابا فيها فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة *لا خير لي*
النصب لا لانه ليس فيه ما به شبه المضاف حتى لو كان لنصب اذ لا يجوز لا خيرا في اليوم
مع مشابهته للمضاف اعني لا خيرا اليوم في اصل المعنى لان الاضافة في امثاله عندي له فانما
بمعنى في لفساد المعنى فلا المصير ولانه لو كان مفردا لزم عدم الالف ووجود النون
وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن
يعتذر
عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر *ان يعتذر*
واما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيه يجب لانه حكم المحقق الشريف
قدس سره في شرح الكشاف ان الخليل اعلى كعبا منه وقال صاحب اعراب الفاتحة
لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يختلف فيما بينهم مثلا له اولان
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف لا يخفى بعده من العبارة ولا يحذف
الاسم وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الاسم وجود الاسم يغني هذه العلة ويمكن ان يراد
بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر وهي اي خبرية خبر ما ولا اجعل الضمير الخبرية
فاحتاج الى بيان النكتة للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى عاملية ما ولا
فيستغني عن النكتة ولك ان تجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم جعل الخبرية على
لغة اهل الحجاز جعل الاسمية عليه ايضا لان الاسمية والخبرية مثلا زيدان نعم ما جعله
نكتة للاقتصار ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز في
بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبر ما ولا وهي زائدة عند البصريين
وليست ان النافية بل التي يزاد مع لما وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر انه عند
الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد نفي ما ولا فالنفي على النفي اثبات او

عضا فالزم الرفع والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لا معارض بانه لو كان

انتقض

انتقض النفي بالاخلال فابو يونس يستشهد بقوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما طالب الحاجة
الا معذبا اول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا بجعل معذبا مصدرا وجعل منجنونا فاعلا معا
مدار من دوران منجنون او تقدم الخبر او ما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما
زيد ضارب بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين فلان ماعا
مل ضعيف او لكراهة ابراز ان النافية في معرض العامل اي حكم المعطوف الرفع لا غير
من النصب والجر لان جر خبر ما لا يكون الا بالباء الزائدة المحققة زيادتها لتاكيد
النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه موجب
ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل ما زيد قائما
بل قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل
العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما وقيل الموجب من بطلانه بعده
اي اسم اشتمل ليخرج الى جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند سماعه فادخال
لاخراج الحروف الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مذكورا *منتقاح*
لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج لتعيين الحد اخراج الحروف الاواخر المذكورة بل
لكل مجموع من الحرف الآخر وجزء اخر لاشتماله على الحركات كاشتمال الاسم يعني الحرف الذي
بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لان المعنى المصدري يوضحه قوله سواء كان بالكسرة الخ فلا
يتوهم العدول وقوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي
القوم ولم يقل او محلا لانه غير مشترك بين الجميع واما قلنا من حيث هو مضاف اليه
لو جعل المضاف مصدرا مبنيا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للشيء الغير
المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر موضع المضمر واما على توجيهه
فهو من وضع الظاهر موضع المضمر بدل التوضيح المطلق في مقام التعريف والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه احتمال ان لا يكون مختصا بنظام ما عرفه به بان يراد بما نسب اليه

شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو شبيه بني على ان
يراد بالمشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة
او صورة وفيه انه ينتقض بتعريف المجرور ح بمثل غلامي غير مجرور وح يمكن ان يدفع بان المراد المشبه
بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا عرف للجر حقيقة او حكما وان اعم مما اشتمل على علم المضاف
اليه ليس اولى بتقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه كما يقتضيه كلمة الوصل ومذهب
في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف
فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الظرف مرادا والا فالتقدير غير مشروط بهذا
الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة شرطها الخ سيبويه اي
منسلخا يعني اريد بالمجرد الانسلاخ الذي لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول مجردا
عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ تنوينه او قام مقامه بعدها
في الاكثر فلا ينتقض بالجنس الوجه لان العمدة في الاضافة فيه تخفيف متعلق المضاف اليه ولا
بكم رجل وخراج بيت الله لان المراد بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه
لاجلها اذا كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان يبحث لو كان فيه تنوين
لسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام التعريف والتخصيص
او التخفيف كله او بعضها لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل ثم المتبادر من بعدها
التعريف انما قال المتبادر لانه يحكي تاويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر
لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما لانها يفيد معنى في المضاف
يتبادر منه ان نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويجب
عليه ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف بواحقه فالاولى ان يقال نسبة المعنوية
الى المعادلة وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعنى المضاف
والثانية لا يفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية

الى

الى النقطة علامتها ان يكون قدر علامتها ليصح الحمل والمشهور العام في مثل تقدير ولكن
تقدير العلامة اجزاء معنى كالاجنبي كاسم الفاعل نحو والمنسوب في جنس المضاف
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا لا لحاجة الى ذكر هذا الشرط
لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق على غير المضاف اليه
لامتناع اضافة الاخص مطلقا والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام
واما ما ساوى كليث اسد ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لانه لا يصح
التمثيل بالاسد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة بالاعم والاخص والمباين الا اذا حمل
على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف وكذا قوله
اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المصنف فيما علا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا يحسن في ثلث
رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل مائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافة
لامية ولا بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل بل يجب معنى رجال الا ان يقال ان رجل لجنس افراد
والتنوين للوحدة الجنسية اي مائة من هذا الجنس فقولك يوم الاحد وعلم الفقه
وشجر الاراك الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها خال
عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر له وجه عام اليه وكذا كل رجل فالا
ظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد
لانه متناول للمتعدد على سبيل البدل قلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى
اللام هذا الكلام ظاهر اوضح لو لم يدفع فيه قلت التدبر وتبعه كثيرون منهم ربقة التقليد عن
الفكر والتحقيق ما اذا بالبيه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما يراد ظرف الحدث منه
لا الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد

فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافهمها اى ضرب واقع فى اليوم لكن
لما ان في اليوم فيما هو الاصل ضرب اليوم اعنى ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة للضرب
بتقدير واقع لليوم اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف ويفيد تعريفا مع
المعرفة ظاهر وتعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه غير المستفيد
بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قلنا ذلك
كان التعريف باللام في اصل الوضع لمعين لمعين قد يستعمل بالاشارة الى معين فتبع
في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم البلاغة من ان اللام موضوع لمعين اما مفهوما
بدخوله او قسم منه وقوله ولعدم علم التعيين من الاول فان المراد من التعيين مفهوم المعين
وغير المعين وهو ما اطلق عليه التعيين من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد من القرينة
ووصف التعيين بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان منا والعائدة فيه مجهول غير معين
لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت
الاصطلاحين فكلام الشيخ احق بالاعتبار في تحقيق كلام النحاة وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل ونحو وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق بين
غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة التعريف
فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول دون الاخيرين بان يجعل واحدا
من جملة من سمي بذلك الاسم اي يجعل مدلوله واحدا من جملة من سمي بانه يراد بهذا الاسم مفهوم
يصدق على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وافراد المسمى بهذا الاسم وقد يختص بعض
الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فليستعمل العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة
كان يراد بحاتم الجواد وبهذا اندفع ان طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة
ما اشتهر او صافه فبيانه لتنكير العلم تخصيص للطريق المذكور ينافي ما يستفاد من
تعريف النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين

ولا

ولا يدخل في ما وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم تجريده من التعريف جعله في حكم النكرة
وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجريده والظاهر ان المراد
بالتجريد ارادته بلا تعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان
طلبا للادنى وهو التخصيص استعمال التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لان
التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة
توضيحا ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى ان تحصيل الحاصل انما يلزم من
استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فيضيع الاضافة وبين جعلها علما
في النجم والثريا ورد عليه ان الحمل على هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما
ولا يخفى انه غير وارد لان تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل
تعيينه تحصيل للحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين معرفة اضافة المعرف
نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة لجعل التعريف لازما فليس فيه
تضييع جعلها علما ولا تحصيل للحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس
فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة التعريف
واحداث التعريف بطريق آخر واما استعمال الا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام في ابنا
والاوضح فلانه ما ثبت من الفصحاء قال ذو الرمة تكتب في العاشية قال ذو الرمة
اما منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع اى يرد جواب السلام
ويكشف العمى عن المستخبر الذي يعوق عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحدة من
الاحجار الثلثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالي وفيه ان الاثافي
تميز الثلث فكيف صح تعريفه والتميز واجب التنكير الا ان يقال الثلاث الاثافي الاثار
صفة للاثار وكان اصل التركيب الاثافي الثلاث فيكون التركيب من قبيل جرد

قطعية وكان من استعمل الثلث الثاني اراد التنبيه على ان ليس من الاضافة الى
المميز وما لوتم تعريف التمييز نحو مضارع البلد وكريم العصر فان ملك البلد مفعول به
للمضارع وكذا العصر مفعول فيه لكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد فليكن
المراد مضارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد ايضا شرط وجوب عمل اسم الفاعل
ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جايز فليكن
المثال ان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة
على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير
حرف معتبر في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشتراط الزمان للعمل في المفعول
وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سيأتي في المتن وقيل اضافة اسم الفاعل او
اسم المفعول اعني الى المرفوع السببي لا غير فيقال زيد ضامر بطنه ومورث خدامه لا
الى غيره كما في زيد ضارب في داره عمرو الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه
يجوز انما يفيد تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا
ولا تخصيصا فالاولى ان يقول اي يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
في اللفظ لا في المعنى اشارة الى فايدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحث اما اولا فان المعنى لا يو
صف بالخفة والثقل وثانيا فلان يجعل الظرف ظرفا لما هو مضاف الى خفة المعنى اي لا يفيد الا
تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا يفيد انه لا يفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال الوجه
ذكر في اللفظ الاشارة الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب
ان يقال لما قال لا يفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على ما سبق
افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصح بقوله في اللفظ اي في لفظ
المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم كان المثال العام علامة لا يخفى
عليك

عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه
وان لا تخفيف في المضاف اليه لا التبديل حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء
حرف التنوين في المضاف اليه بعد حذف هاء الضمير واضيف القائم
قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه الصفة الى موصوفها
اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف الناصب مع المنصوب فرارا
في الاضافة اللفظية مثل مار وعلى في الاضافة المعنوية من امتناع
اضافة الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا
يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتفرع عن هذا ان لا يكون لما اضيف اليه الصفة
محل الرفع والمراد ان المشار اليه يتم الى قبل لا يخفى ان هذه العبارة
انما يذكر لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع
هنا بما ذكره اذ ~~افادة التخصيص~~ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان
يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة التخصيص لان من عداه
في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص وانما يتفاوت الايجاب بتفاوت
المضاف اليه في التعريف والتنكير ظاهره انه لا دخل في ذلك
لاستلزام لانتفاء التخصيص فقد عرفت رفعه لعل الاولى الاختصار
ومن جهة انه يفيد تخفيف الاولى ان يقال من جهة انها لا يفيد تعريفا
ولا تخصيصا افترق الضارب زيد والضارب في الجواز والامتناع اذ لو افادة
النفي لتساويا في الامتناع ولو لم يفد التخفيف لتساويا في الجواز
ربما هذا كان لانسب تقديم هذا قبل لان افادة التخفيف ظهر بحث
بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم الممنوع على المصرح
اولى من تقديم الممنوع على المذكور ضمنا وبينا رخصه ان التحقق

بالقتد نسخ

متقدم على ثلاثيات فالترتيب الذكري في الاستقلال مرعي في تفصيل الملص
واما لما وقع في الشعر الاعشى اعشى اكم لخير عشر فتام وتفصيل في موس لقابس
وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعف الفصحاء فلم يكن
موثوقا به ليستدل به وقع لا ينتصب مصادرة لما عرفت من امتناع
مثل الضارب زيد بمعنى امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد به
ما يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد به بقول اعشى وقع
لا شرب الحادثة اللهم الا ان يقال انا داع ضعفه الواضح
لوضوحه كمال بعده عن العبارة ولقوته وضعف الواهب المائة الهجان اخر كونه
من تتمة الاستدلال بل على قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا النظائر مما
عرفه بتال منبع فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار
الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه يجعل فيحتمل المائة الهجان
النصب على المفعولية فلا حاجة الى حمل نصب العبد حملا على المحل
او من قبيل الثلاثة الاثواب وقع يكون وجه اخر لضعف
البيت وعبدها اي العبيد في انها العبيد انما
مزيد مصارع لكل وجه بابه بعيدا مستبعد فانه من الاهل الحديث
النتاج مع اطفالها وهذا اعز من الامامة اطالة كثير ابا جاه
بخلاف مثل هذا العبد يستوي فيه الجمع والواحد قيل اي الهجو
شترك بينهما كالفلك واما لانه قاتبه عطف على قوله لعدم الا
توقع عنده خلاف الترجيح للفراء لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لا يكفي في وجوب انتفاء التخفيف بل لا بد من ضميمة انتفاء
ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه حملا على الوجه

المختار

المختار في الحسن الوجه انما قال على وجه المختار ترديا للمحل والوجه المختار فيه الاضافة
لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع كنصب احسن الحسنا
كما انه مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف الشبهة بالمفعول في النصب
كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة بعد ما
الى المعمول بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
الموصوف فالاوجه ان المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه اختار هنا ما هو
مناسب وهو متعين فلهذا الحق المص العبارة ولا يخفى ما في قوله
على الوجه المختار في الحسن الوجه من الوجه يعني سيبويه واتباعه كذا
في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي
ان القائل بالاضافة الزجاج والمبرد في احد قوليه والزمخشري
فيهم في الاداء قول من قال بعمله بتقدير الجر مجاز المضاف لان الجواز
هو قوله فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال بين القائلين
والاظهر ان في بعض حواشيه اي عند من قال فانه لا احتجاج
جوازه الى الاسناد الى غاية قوله فيمن قال والاظهر انه في اتيانه
الرد قياس المبرد على الضاربك من وجه اخر وهو منع كونه مضافا
الى المفعولية على ضاربك فانه فاعل للمفعول اليه كانه غفل عن قول المص
حملا على المختار فانه اراد بالمختار هنا نحو ما قبل الانسان مشتق
من النسيان ويحتمل هنا ان يكون مفعولا له للقائل انه انما جاز
عند من قال كذا حملا ولم يجعلوا الضاربه قبله يحتج انه لم
يجعل الضارب زيد على ضارب زيد فان النسبة بين الضارب زيد
وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك فكان منشأ هذا

الاشتباه عدم التامل الموقف للانتباه والآفكيف تشتبه مثله على الفضلاء
المتنازعين فان اضافة القاريء حصل بها التخفيف في المضاف والمضاف اليه
والقاريء وان لم يشاركه في تخفيف المضاف شاركه في تخفيف المضاف اليه
بالاضافة بخلاف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويستفيد
من هذا انه يمكن حمل القاريء على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما
في تخفيف المضاف اليه بالاضافة بمعنى انه لم يحصل في القاريء التخفيف
لاحاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف
بل باستبدال المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف من غير
اعتبار حذف هو تنوينها متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بها
التامل الصادق لان كل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى آخر لا يقوم مقام الآخر فيه بحث لان لكل من هيئتي الاضافة
وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة
اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول وثانيهما ان يكون
الوقت محذوفا والحاج قائما مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات
الغالبة في ان المراد منه الوقت الحاج فخرج اللات المعتبر في
الحاج من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة احد المتباينين
ومما يقضي منه العجب بوقوف نقصان البشر وان كان المنتحب ما كتبه
في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان اضافة
المسجد الى الحاج من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا اضافة كابير الالهة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة
الكنز برة وجانب الغربي بصلوة العشاء الاولى دهي ابيساه

بعد زوال الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة وبقلة
الحبة الحمقاء في الصحاح الحبة واحد حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر
بذور الصحراء مما ليس بقوت وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في
مجاري السيول ومواطي الاقدام ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية
جرد قطيفة از كبرهنكي وفر سودگی حتى صار كانه اسم غير صفة
في انه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف
مذكورا او مقدرا وجه صيرورته اسما انه قد قصد به ذات مجردة عن قطع
النظر عن الوصف فلم يطلب موصوفا ولا يضاف اسم مماثل المضاف
اليه اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولهما كلمتين يتحد افرادها
سواء كانا مترادفين او متباينين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون
مدلولاهما شخصا واحدا او شخصين لا واضح ولا يذهب احد المترادفين
او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه بل يضم اليه انه لا
يضاف ما اخص الى الاعم وكان اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة ما يوهم
وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فان ازدفه
والحبشية في الصحاح والقاموس الحبشة نحن من الانسان والحفص
من الاعيان فيكون ذكر الا او اضافة الليث اليه لغوا الا انه ليس
في ذكر المضاف الى الغالبية بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية ولا في
لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه اخفى بخلاف الاضافة
العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بمقصر لعدم الفائدة ويحتمل
ان يتعلق بالمماثلة اي لا الاعم المماثل كالليث والاسد بخلاف كل
الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مثل الدراهم والعين ليس

ليس هاهنا الشيء بل يختص بالاضافة فان المضاف اليه فيما يختص
بالاختصاص التوبيخي وغيره واليه اشار بقوله سواء الخ واما
اذا كان للجنس ففيها خفاء بزوال الخفاء صح تعين اللاشيء ونفس
اللاشيء والخفاء انما جاء من حمل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج عند
جماعة فالعين اعم بالاشبهة فقد بعد وتفصل ما يزول به الخفاء ان لام
الجنس اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين
اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها
وعلى التبعية من حيث هي ويرد على قولهم ولا يضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا
وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص بهذا الحكم بل كان يجوز
على قوله اشترط تجريد المضاف عن التعريف وكانه غفل المص عن وروده
ثم فاجره الى المعنا فاجابه بتاويل بحمل احدهما على المدلول
والاخر في كانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول
هذا اللفظ وفيه يتبادر منه انه اريد بالعبد بطلوق المدلول
وهو بعيد بل الطريق في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا بطلق
المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز ولا ظاهر
ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول سعيد بمسمى فيكون
من قبيل اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ
فاعرفه ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح
والتقييد اوضح بعد جعل اللقب كرز اوضح احق بجعله موضحا
لانه يجب ان يكون الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل

المدلول باجتماع مع آخر اوضح او مساويا او دونه فلا مانع من قبيل
التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد في الاستعمال الا على ما هو الاصح
ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب اوضح انما يظهر اذا كان لم يكن
مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم والحاذق وابن
علقمة وابن وبرة وابن جابر وافر غير منسوب صحابيون هذا و
لا يظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء مع من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم
وهو في عرف النحاة اصطلاح بحسب عرف الصرفيون لانه
لم يعتد ببيان الملحق بعرفهم اذ ليس بغيرهم فيه صرف
واختلفوا في انها الاصل وفي تقديم مفتوحة الفاء باختيار
ان الاصل الفتحة كما في قوله وفتحت لك كنت ظاهرا في
ان الكون هو الاصل فتأمل او حكما لانها
لاستقلالها في حكم الابتداء بها لمشاكلة ياء
المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة فلما تعذر
التزم الياء التي من اختها مثل مسلمي اذ اصله
اي ياء المتكلم لو كان الغرض تعليل التمثيل كان الظاهر
ان يقال لانه اذا اضيف ولو تقديره لا الطف اذ خرجا
فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل
جزاء لاذا وكذا قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء
ساكنة يوجب بقاء الخ قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب
فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فيبقى الضمة كما في

لطلب آن

لي جمع الواو على افعل الصفة التي الفمي لئلا يلتبس
فعل بفعل وفتحت الياء اي ياء المتكلم في هو الثلث
لالتقاء الساكنين قال الشيخ الرضي وقرأه محياي ومماتي بسكون
الياء عند النحويين ضعيف واختير الفتحة لخفتها
الظ ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت
للياء واما الاسماء الستة التي الحق بهذا
بمنزلة الاستثناء من قوله فان كان آخره
الفا تثبت وان كان ياء ادغمت وان كان
واوا قلبت ياء وادغمت فان كان في آخره
الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال الثلث اذا
اضيف الى غير ياء المتكلم فغير الاضافة الى الياء
يجب ان يكون على الاحكام المذكورة في الحرف الثلث
فاستثناها بيان حكمها او بمنزلة الاستثناء
من اضافة الاسم الى الياء لانها بحذف اعجازها
نسيا منسيا اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كا
لاسماء الصحيحة وهو في وابي على ما اجازها
المبرد ويتجه انه ينبغي ان يتعرض لحد اخي
وابي وفي والتعرض بالباقي عار عن الفائدة
فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد عن غيرها بخلاف
المبرد وارخ بهذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي
بالتشديد وانما اجازه المبرد حملا على ما ورد

من

من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم
الاخ لانه كنقابه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه
وابيه وانا اقص منه العجب داراه اعجب من كل
العجب واي مالك في والمجاز بدار قيل خطاب للمؤنث
كتب في الحاشية اوله قد تركا ملك ذا المجاز وقد
اري قارئ قضاء ذو المجاز اسم سوق كانت بمعنى
اري اظن انتهى داري بصيغة المجهول واجاب
المص بان ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون
مختصا بضرورة الشعر ويعطي امرءة قائلة
جعله صيغة غايبة مع ان المتبادر من امثال في
عبارة المص صيغة المخاطب لما يتجه ان الصواب
ويقولين واحترازا عن بعدما قيل ان حمى فيه
حذف مضاف الحمى بوصفي ولو قال المص ويقال
لكان اوضح قوله في باء الحركات الثلث لكن
بمتابعة الحركات الاعرابية وضم افصح منها
عايدا في غير المذكور ليتعين المرجح في هم
ترجيح الفتح واذا قطعت قيل اخ بهذا
بحث عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال
ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا
ويد وجنا ولغة اولي منها هي كسواه
وذو اصل عند الفراء ذوي كفلس وعند غيره كفرس

وكانه خص الضمير بالذكر كان ما ذكره مقتضياً لا
ختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النقول لان ثبوت
من الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما
افاد الاشمل كان المناسب اداء حق الشمول
كما كاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين
الكتفين انتهى وهو اسم بحسب الاصل بخلاف
التابع فانه اسم نقل ولم يجعل التوابع
جمع تابعة مع ان الفاعلة الوضعية ايضا
يجمع على فواعل ويجعل جنس الاقسام التا
بعة دون التابع والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي من اقسام
الاسم اي حقيقة او حكماً فلا يشكل بالجمل الوصفية
والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب
فلا ينتقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب بعض
وضرب ضرب زيد لا في زيد ضرب ضرب فافهم ولا يحتاج
الى تخصيص المو ق بجعل ان وضرب من التوابع
فالدليل عليه قول المص فيما بعد ويجري مجرى التاكيد
التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها وان ان جعل
التاكيد كالمعطوف اعم من التوابع اهون من جعل
التابع اعم كل ثان اي متاخر اراد دفع
ما يورد على التعريف من الثالث فصاعداً

فلدفعه

فلدفعه طريقان جعل الثاني بمعنى المتاخر او اعتبار
ثانياً في المرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر
والصفة الثانية في المرتبة الثانية من الموصوف
وان كان ثالثاً في الذكر واول كلامه ناظر الى
الدفع الاول وآخره الى الثاني وبعد تصريحه بان
المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع
المتقدم فمن قال يشكل بمثل عليك ورحمة الله
السلام الا ان يراد السبق او التاخر بحسب الرتبة
فقد غفل ولا يذهب عليك ان المص نبه بقوله
كل ثان معرب باعراب سابقه ان المراد بالتابع
المسبوق لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد
الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول
الثالث والرابع في الذكر لان كل ثان في الاعراب
اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب
الواحد بالشخص لا يمكن ان يحول الى الكلمتين
ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل
جاءني زيد العالم الح لا يخفى كل ما ذكره لا يظهر في الصفة
المادحة والذامة والتي للترحم او التاكيد
فان القصد ليس الى نسبة الفعل في الشيء ونسبته
الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في
التاكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات

واورد عليه نحو قرآءت الكتاب جزء اجزاء فان جزء
الثاني باعراب ابقه من جهة واحدة شخصية
هي الحالية القائمة بالمجموع وليس بوارد لانه
ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء نستغير الاعراب
من غير ما وجر عن الاضر في الرتبة ومن خال
باعراب ابقه بجنس اعراب ابقه افرجت لانه
بعين اعراب ابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد
بالشخص في قصد المتكلم ظاهر في نظر فعذالي بكلام
لا يتجاوز فيه على ان حمل قوله باعراب ابقه
على معنى بجنس اعراب ابقه يجعله اعم مما هو
نقين اعراب ابقه ولا يجعله مقابلا له
يشملا التوابع اه متوضرات كانت هذه الامور
او مقدمات لان الكرار الفانونية في الرتبة على ما عرفه
اعلم ان الاعراب المعتبر في هذه التعريفات لا بس
ان التعريف صنا للتابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا
لتابع الحركة حركة المنادى وتابع حركة
الم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض باحالهما الى هذا
الباب ثم ان لفظ كلاهنا ليست في موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبا
الافراد وايضا لا يصدق على تابع انه كل ثان فذكر كل
يمنع صحة الحمل فاحفظه من سوانح الزمان

فالمحدود

فالمحدود بالحقيقة التابع لا اصرحه ولم يقل
ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه ليس
معرفا بل على وزان المرفوعات ونظايرها بتقدير
هذا باب التوابع والمعرف هو المحذوف اي هو كل
ثان فمن التدرك على الشارح بان ذكر التوابع
ايضا ليس في محله فقد الى المستدرك
لكن لما دخل عليه كل يكون لفظ كل مقحم
زايدا يشير بزيادته الى كون التعريف مانعا
والى انحصار المحدود فيه هذا تكلف
مستغنى عنه كما لا يخفى على من لاحظ اوفى ماسا
لبيادقا بق التراكيب بل مما يلقيه البحر عن
عجبه الماء الصافي الى الساحل من الاغاصيب
النعت قدمه لكونه اشد متابعة
واكثر استعمالا واوفر فايدة بدل على معنى في متبوعه
اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل
حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه
بل على معنى في متعلق متبوعه واشار الشارح
فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه
الوصف بحال اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لا
انه لوصف بحال قائمة بالمتعلق حتى ينافي دلالته على
معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف التحقيق

لان الوصف في المثال المذكور حسن وهو يدل على حال
قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة
بالمتبوع والحق ان يقال حسن وان يدل باعتبار
اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار
يقال له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه
على المتبوع على معنى في المتبوع وهو كونه بحيث حسن
غلامه   اي يدل بسبب تركيبه مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان
اعجبني زيد علمه واعجبني زيد علمه وجاءني القوم
القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان
دلالة علمه على حصول صفة في زيد ليس بهيئة
تركيبه مع زيد بل الاضافة الى ضميره فلا فائدة بهذا زايد
وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست
بهيئة تركيبه بل الاضافة الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله
مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته   اي دلالة
مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا بد على العبارة
لانه ح يجب تانيث مطلقة الا ان يقال لم يعتد بتانيث
المصدر او بتانيث ما لا يدل في الدلالة على معناه
من التاء   فان دلالة التوابع في هذه الامثلة
على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها ذلك
في اعجبني القوم كلهم باطل لان تركيب التاكيد المتبوع ويفيد

تقرير

تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم يتقرر الشمول الذي يدل عليه المتبوع   وفائدته
اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى
في شيء ويعني ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى
بل تخصيص المتبوع الى غير ذلك فهذه وظيفة نحوية
لا بيانية كما يوهم وانما يكون وظيفة بيانية
لو كان الغرض بيان المراد التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب
زائدة على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد
اصطلاح نحوي فان مدلول تقليل الاشتراك في النكرات
والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه غالبا للتخصيص
او التوضيح يستفاد من تقييد ما بعدهما بالقابلة
كما يستفاد من صرف التعريف   ولما كان غالب
موارد الصفة هذا حاصل كلام الم في شرحه قال الشيخ
الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف
الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل
اسد ومن جاء زيد اسدا حالا واعترض على الفرق بانه
مندفع بان بناء الفرق على مساعدة المعنى في احدهما
دون الآخر   ولم يكن هذا فرضا عطف الجملتين
على جملتي لما الى وفي صحته نظر والظاهر ان
ترك لما في قوله   ولم يكن من سهو الناسخ
دون بناء الورود على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق

ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلاً ولا نقلاً وليس
بناء الرد على الامثلة التي ذكرها حتى يجاب بما قيل
انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره لا يصلح رادا لانه كونه
نعتاً باعتباره في قوة المشتق ولا فصل
اي لا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لا صح الحكم
ولا فرق بين المشتق وغيره في صحة وقوعه
فضر عدم الفرق بين تقدمه في صحة الوقوع لانه لا يصح
عدم الفرق مطلقاً لان المشتق بغلبته راجح على
غيره اذ كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني
في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان الي
مجازياً او وضعياً وغرض المعنى فكل من قبيل
خالم فضة والغرض ما يترتب وجوده على شي
ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي
ويترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع
النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض باعتبار
الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى
لا لتقرير الدلالة حتى يجب انه لا حاجة الي التقرير الذي ابا عن
قاعدة التقرير وبهذا تبين ان جعل الفرق مخرجاً من باب
الاحكام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشي
ولان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان
ما موضع لغرض المعنى عموماً اما في مبتداء او ذي حال او موصوف

الى غير ذلك

الى غير ذلك مثل مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية بفتح الراء وضمها على ما في القاموس
اي اذا اضيف الى لفظ موصوف بعينه يكون مجازاً
عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه
والمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله وفي مثل
اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتاً يرد عليه انه ليس في هذا التركيب
شيء يمكن ان يجعل موصوفاً حتى يظهر ان عدم
الصحة من جائز اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل
مررت بضارب رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح
ان يقع نعتاً وفي المواضع الاخر التي لا يدل على
هذا المعنى اي دالة مقصودة وبوصف النكرة
اي النكرة وما في حكمها من ذي اللام يقصد به اي
فرد منهم كما في قوله امر على اللئيم يسبني واما
في وجه تخصيص بالجملة بالنكرة بقوله هي في حكم
النكرة وفيه نظر لان الجملة في حكم النكرة لكونها
لا فائدة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لا فائدة فرد
مجهول واذا جعلت صفة يجب ان يكون معلومة
للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه
من النسبة ولذا جعل الاخبار بعد العلم بها اوصافا
الا انه يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة

لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسب المعلومة
طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله
النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه
لم يحترز عنها لانه لا يوصف بالجملة الخبرية بل لانه
لا يوصف بالجملة اصلا فعبارة المصرعي واضحة
لان الانشائية لا يقع صفة الا بتاويل بعيد
قيد التاويل بالبعيد لان التاويل مشترك بينها وبين
الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب في تاويل
مفرد مسبوك منها كما هو المشهور ومحصل ما ذكره
ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف
بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها
الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال
التقييد لان الانشائية لا يقع صفة وكل ما هو في
صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة
ومفعولها اي مقول في حقه اضربه فان قلت
هناك تاويل اقوى من تاويل الجملة الخبرية بان يقال
رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف
فهو احق بالاعتبار مما قاله درجة الاستشهاد قلت
كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي
بالجمل المحكية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه
ولو كان المعنى على التاويل الذي نذكره لجاء استعماله

في

في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه
بالطلبية المحكية اي يستحق لان يومر بضربه
ظاهره انه تاويل للقول المحذوف بانه عبارة عن المحكي
القول في حقه لانه قبل ذلك ولا حاجة اليه لانه اظهر
بالجمل المحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا شبهة
الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد
التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل المحكية الا في مقام
اظهار الاستحقاق لان يومر بان يفعل لاجله
فتامل واذا لم يكن فيه الضمير الرابط يكون اجنبية
اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان
يظنها المخاطب اجنبية غير قابلة لكونها صفة
ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم
مقام الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق
توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما
لا يظهر الا لمزيد توجه ولذا بالغوا في رابط الحال ايضا
فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل
من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط
بغير الضمير كما في خبر المبتداء ويوصف
بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عبارته
فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة في قوله يتبعه
في التنكير يحتاج الى تاويل والمراد بحال الموصوف ما جعل

حالًا له ولو يجوز فزيد الحسن من قبيل الوصف بحال
الموصوف وان ليس الحسن لا وجهه وكذا المراد بالوصف
بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة
التركيب وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه او ذاته
فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم
بزيد فاعرف حاله قوله اي بحال قائم به يعني بصفة
اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه الخ لما اشكل عليه الوصف
بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه
وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه
بما ذكره ويلزم ح ان لا يكون النعت في جاءني رجل
حسن غلامه الحسن بل ما هو مأول به اي كائن
بحيث يحسن غلامه ولا يخفى ان هذا الوصف تابع
للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه
وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية
يحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله يوصف
بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق
ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق
التعريف بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل
بالقياس اليه في متبوعه والتنكير جواز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف

النكرة

النكرة المخصوصة بها قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
الا اذا كان مصدرًا فان لم يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل
عدل ورجال عدل وامراة عدل او افعل التفضيل بمن فانه مفرد
مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة على من اضيف اليه
او فعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى
مفعول كرجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام
سهو بين وقع من هفوة الاقلام قوله فان قلت اذا تأملت
حق النظر وجدت الاولى سوالوصف كذا فيه بحث لان الالف
التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف
التي تلحق الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثنيتها
باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها بل الاخف انها لموصوفها كيف
ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية
الموصوف بلا شبهة نحو جاء في مذان الرجلان نعم يتجه على كون
الوصف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر
في الوصف بالجملة فان يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين
بل نحوه ضمير الفاعل يحصل صفة التثنية الا ان يقال اراد المتابعة
حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة ماولة بمفرد
مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه وسبب لكن كالفعل وكان تابعا
للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع قاعدة غلمانه قوله
وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم
قوله ولحاق علامتي اللحاق كالتحق نفخ اللام قوله ويجوز من غير حسن

والاضعف قعود غلمانه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم الحاق
علامة التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره ولو لم
يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته لمو
صوفه حينئذ قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج
الاولى تترك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفه ولئلا يتجه
ان جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف الظاهر حتى يكون
عن الظاهر اجتماع فاعلين قطعا ويجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدا،
الاولى ان يجعل الجملة ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول
في اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل في ضمير المتصل
فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير
المتكلم الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا
في مرتبته فلو سلم عدم حاجته الى التوضيح لترقي في الوضوح فلا تم عدم
جماعة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان
يقال لا حاجة للواحد المتكلم في التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل
عليها ضمير الغائب وافاد ذلك اي وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا
هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء
الله تعالى فهو صفة تعالى اسم ظاهر لكن لو جعل الضمير علما فتامل قوله
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية او رد عليه ان الضمير الراجع الى المفهوم
المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه نادر بالتنبيه الى الكل
فيه معنى الوصفية فحمل عليه ما قيل الاولى من التعليل ان الموصوف يجب
ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف غيره .

ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة الى
هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما تحقق مع الموضح ووضع الصفة
للدلالة على ما يتحد بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات
بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرض له لانه يجي بعد والمنادى والقياس ان
يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل
على انه انقص منه قوله لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذوي اللام الآخر
او الموصول اما ان يراد بمثله ما في درجة التعريف فيدخل المضاف
الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله الا ان يقال المراد عدم خروج ٩
المضاف على مذهب من قال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد
المماثلة في كونه ذا اللام وحينئذ يتجه ان يقال لا انحصار الاوضح لم يوصف
ذو اللام الا به اي بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول
ايضا فتكلف بان المراد بمثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل
صاحب الفرس او بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر
المماثلة بالمماثلة في الدرجة لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثله بلا واسطة
على مذهب سيبويه قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف
اليه او انقص منه من قال انه انقص منه حاكم بجواز وصف المضاف
الى المضمر دونه وعلى هذا يشكل وجه ان لا يوصف المعرف
باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز انه يوصف بالمضاف الى الاعرف
منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من الاعرف
لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي اسم باب الا حيث رد بذي اللام
يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته لكن الرضي لا يوصف اسم

الاشارة الابذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال كذا وبهذا ذى
قال كذا على اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر انه لم يرد بهذا فى قوله باب
هذا اسم الاشارة الان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله مع ان العكس
يقتضى جواز وصف الخ او بجملة من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله
قوله بل رجل بل رجل متصف بالعلم قوله اى قصد نسبة المراد بالنسبة
مايعم التعلق والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو وجاءنى فيشكل
التعريف بجاءنى زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصف الا
معطوفا كما سيجئ ويشكل المعطوف فى قوله وانواعه رفع ونصب
وجر الا ان يقال النسبة المقصودة فى هذا المقام نسبة
لان جعل المجموع خبرا بعيد لبعضه كل منها فى المعطوف مقصود بهذا
النسبة قوله فقوله متعلق بالنسبة بالقصد المفهوم من المقصود
توضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة
وليس كذلك اذ المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد
المفهوم من المقصود لان عبارة عن قصد نسبة او نسبة شئ اليه
وفى قوله المفهوم من المقصود احتمالا لان اى المفهوم من لفظ المقصود
او من المفهوم منه قوله فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل
لانها لم ينسب اليها شئ ولا هى الى شئ الا ان نسبتها غير مقصود
كالمبدل منه فاخراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل
بل البيان المشترك بينه وبين البدل فاعرف القصد ولا تغل قوله
واحتيج الى الخ فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودا بالنسبة مع متبوعه
بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط مقصود بالنسبة مع

متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق فى المعنى بين قولنا جاءنى زيد وحماره وبين
قولنا جاءنى زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا فى مفهوم التعريف بهذا التفسير
دون الاخر تحكم قوله ولما تم الخ تما ذكره جعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح
يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا فى بيان حكم المعطوف بعد تعريفه
سيما اذا اريد به التوسط فى اللفظ كما هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز
حذف العاطف قوله ولم يكتف لعدم الاكتفاء نكات فيها قصد زيادة
التوضيح ومنها بيان ما يقصد فى ايراد المعطوف ومنها انه اما ان بعد
الحروف العشرة فيطول وان الحمل فينبغى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت
معرفة العشرة فى قسم الحروف واما ذكره فيمكن منع كون المعطوف
على الصفة نعتا نحو ما عندهم كيف لو كان كذلك لاستحق الرفع
مرتين فاما ان يؤثر فى الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين
واما ان يعد رفع لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف
قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله
فرجله من حيث انه بدل من زيد تصدق عليه تعريف العطف قوله
وقيل قد جوز الزمخشرى يتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف
العشرة توسط احدها بتفصيل يجئ والتى لتاكيد اللصوق ليس من
العشرة بالمعانى التى يجئ قلت لا خلاف فى جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد
فينتقض التعريف قوله ونقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
ان الوجه الاول جعل المعطوف صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه
جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد المنفصل فان قلت
يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت ضرب زيد

فاذا [illegible] ... [illegible] مقام ... [illegible]
... [illegible]

ولما كان التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التاكيد على العطف وتاخيره بيّنه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد من زيد ضرب هو وغلامه طرد الباب والا فزيد ضرب هو وغلام يحتمل ان يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تاكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او بطول الكلام بالمنفصل وقوله فحسن الاكتفاء فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف مع انه حينئذ التاخير متعين التاكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم لطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين نبه على ان المسئلة خلافية والتاكيد لاستحباب لا واجب قطعا كما يفيد ومقابله الدفع جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين النصب مثل جئت وزيد قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل الا اذا لم يشك انه لا مخل له وانه جلب بهذا الغرض كثير فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود قوله والجر ولا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله ومن غير ما جرم بدليل بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة الا في صورة على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع زيد بينك وبين عمرو والاولى يقال هذا ايضا من قبيل اعادة الجار من غير ضرورة كما في العطف على الضمير مستدلين بالاشعار فيه اشعار بضعف استدلالهم لكن لا يفتقر الى

لا التنبيه على الاشعار بل استدلوا بالقران العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بجعل فحرك والارحام قسما قوله جاؤني كلهم الخ فيه ان لا اشكال في جواز جاؤني كلهم وجواز اجتني جاءك لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاؤا كلهم زيدا واجتت جاءك زيدا قوله قوي الظاهر ولبقوي قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو قائم وعمرو وفيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب التعريف محصورا فيه البهام لضمير الفصل واعلم ان قوله كذا المعطوف يحتمل ان يكون تتمة المسئلة ذكرها الشارح لا استيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يحتمل يكون اعتبار امور في عبارة المعرلا يهام من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكلما يستحقه المعطوف ففي يا زيد ويا عبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له نظرا الى العامل ولان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك قوله اما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة عن نفس الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى ان الضمير راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة نفسها فهو بمنزلة سخلة هذه شاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد بالظاهر شاة بعينه واما جعله عبارة عن شاة لا بعينه فشاذ

من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من حج

علتها في التركيب فتستحقه المعطوف ...

وسخلة شاة لا بمنزلة ح

واما الشذوذ

فلذا قال على الشذوذ وهذا الشذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ
الذي جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب وبهذا
اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا آخر وانه
فع ايضا ما اعترض من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع لان الضمير اذا لم
يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما قيل ان ذلك مبني على
ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضماير الراجعة الى النكرة الغير المخصوصة نكرات
على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ علاوة فيكون جوابا ثانيا غاية ما في الباب ان يكون
الاولى ح تقديم قوله اي رب شاة وسخلتها على قوله على الشذوذ بقي شيء وهو ان
الظاهر ان يجعل الحمل على نكارة الضمير جوابا بتقدير النكرة ولا يجعل عدلا فتأمل
قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ولقائل ان يقول لم
يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مسندا رافعا للفاعل هو عمرو لان
الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله وما قال لقائل ان يقول هو عمرو الفا
عدة مستقصية لان قول المص وانما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع فيما
زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب قوله
وانما جاز الذي جعل الجواب هذا السؤال المثلثة احتمالات الاول كون الفاء
عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اذا لم يكن بين المعطوف
والمعطوف عليه سببية لان المعطوف عليه يصيران ح بمنزلة امر واحد فيكفي ربط المعطوف
عليه للمعطوف والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا
لها بما ربطه المعطوف عليه وهو ان الذباب بسبب طيرانه واما قوله ويمكن
فجواب آخر بتقدير الرابط ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى
بمنزلة جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استعارة فما هو

منع

رابط

رابط للجملة الثانية بما ربطه المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان
معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك التعقيبية
لانه في قوة يغضب زيد عقيب طيرانه بسببه الضمير راجع الى طيرانه اي يغضب بسبب
طيرانه قوله اي اذا وقع العطف يعني قوله اذا عطف مسند الى مصدره من قبيل جل
من العجب والشروان وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف
اي عطفا مبنيا على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب
ابعد منه والحق مع اكثر الشارحين ولا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين بغير
متحدين ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان يقتضي منه العجب والاولى انه لما
يتكلم بمثله بل وجب والوجه انه يعتبر في مثل ان الوصف قد يكون لبيان
المقصود بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشمول الجنس ومنه
قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين
للتصريح بالعموم ولا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر
خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هي ضرب واكرم على ما نقل من الفراء
انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمولي عاملين
غير مختلفين بل متحدين قوله اكل امرء تحسبين امرء تحسبين وقع بين معمو
ليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين لانه لا
يجوز الاختصار على احد مفعولي باب علمت عند المص ونار توقد مفاع
التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو هاهنا لازم لعدم
لعدم جواز حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا
لكنه لم يجز عند الجمهور دفع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء على
الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا والماضي عدم

الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة والمرتب عدم الجواز بحسب
الحقيقة والحال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الا
رادة ورد بان عدم الجواز لا يسبب من الارادة بل هو ثابت اريد اولا ولا وهو
مندفع بان عدم الجواز علة للجزاء واقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على
عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور رد لما يتجه على المص ان قوله خلافا للفراء
بيان للمخالفة قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز
مع المخالفة وصوح كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد البيان انتفاء
عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز طباق مخالفة
الفراء في مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا
نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا
والجواز ان يكون المقصود نفي المخالفة للفراء في ما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان
الشيخ الرضي لم يوثق فعل المص ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش
على انه جاز العطف الا في ما كان فصل بين العاطف والمعمول المجاور وخالفهم
الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتاخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور
في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف
عليه فاحفظه التاكيد جار بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة
بالعطف فكان احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد في التاكيد اللفظي
نحو والله ثم والله وكلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة لكن لو اخر المعطوف عن ساير التوا
بع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب وقوعها في التراكيب وقد راعي

فاجاب بان المستثنى صح

وان صح

ماهو صح

ذلك

١

ذلك في ذكر التفاصيل بحثه قوله فثبت عنده وتحقق الظاهر فثبت وتحقق
قوله او في الشمول اي الشمول تقرر امر المتبوع لانه بذلك على ان ذكر او الشمول
بعد قوله في النسبة ليس لغو الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا امر المتبوع
في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التبيين ان تقرير
امر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغني
عن ذكر الشمول كقول جاءني القوم ثلثهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة
يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بالابعد ان
ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الو
صف في نحو جاءني رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة
او الشمول هو الغرض من جميع الالفاظ المؤكدة فالتعريف جامع لجميع الافراد واذا
عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فيقول اخرج المص الصفة والعطف الخ
فظهر ان التعريف جامع مانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
ليست بالوضع لو عرض للتاكيد متبوعها لكان انسب قوله اللفظي يختص بالمعارف
الا في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين ونفي عنه
عند الكوفيين او حكمي نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير
اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فان الاول في حكم
التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه
بغرضه واعترض عليه بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم ان
من قال ان الضمير في انت هو التاكيد وان عماد فالتاكيد في ضربت انت وكونه
انه بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز

الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد
او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او بآخر نوع منها تكرر بتكرار عاده
في السعة نحو بك بك وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا
واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قايم ولا يبعد ارجاع
الضمير الى التاكيد اللفظي قلت على اى تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يجوز
فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع
لا لجميع الاشخاص وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف
الى ضمير المؤكد وقد نبه المص على ترتيب الفاظ التوكيد اذا جمع لكن الجمهور على
تقديم ابصع على ابتع والزمخشري منفرد في تقديم ابتع والمص
تبعه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه لذكرها باب الفاظ
التوكيد لان التوكيد من الاسماء المعربة وهذه مهملات ولهذه لم يذكر المص مثل حسن
بسن في التوكيد والحق ادراج هذه الالفاظ في التاكيد لضرب من المسامحة
وتنزيلها منزلة الاسماء لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها
في الصيانة عن الخطاء في كلام العرب ولذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي على
ضربين احدهما ان تعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنة اما ان يكون للثاني معنى ظاهر
نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته
معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو قولك حسن بسن او يكون له معنى متكلف غير
ظاهر نحو خبيث نبيث من نبث الشر اى استخرجه واستفيد مما ذكره ان مرتبا
تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول حكما بمعنى ذكره الشارح اذ ليست المذكورة
داعية اليه ويمكن ان يقال ان المص جعلها صفة كاشفة ولا يخفى ان البيت اذ اجعل له
معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل

فيها

١١٨

فيها على خروج من النقصان وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام نسبة
اى يفعان يجيء جعلا تماما بين لشمولها الواحد والاثنين والزيادة
والمذكر والمؤنث قوله انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف
اليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فيقال
نفسا زيد وعمرو وخلا ما صاحا ولا يقال نفساهما بل انفسهما قوله باختلاف
الضمير في كله وجميعه وعامة ابن المالك قوله وهي اجمع لا دلالة له على الاجتماع
عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد كذا في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر اى
العاقل قوله اد الجمع في الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة وهو جمع المذكر السالم
وجمع في جمع المؤنث وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاند
لسي في العاقل الغير السالم ايضا ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكره لانه يفيد
جواز جاءني الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من اصلح قول المعرد و
اجزاء بتاويل بذي متعدد افرادا كان او اجزاء قوله يصح افتراقها حسا او حكما قيل
لا يكفي الافتراق الحسي دون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو وفيه نظر لان المص حكم
بصحته في المفرق الحسي ولا يحتمل للرد عليه من غير نقل من ايمة العربية بناء
على انه بلغو التاكيد بكل في المفرق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه
بان الافتراق حسا توهم الافتراق في الحكم في بادى الراى فيحسن التاكيد بكل لهذا
القدر قوله بخلاف جاء زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم صحة
افتراق الزيد حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع وفي خلافه
القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع ما يتوهم الافتراق
الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد ذلك الضمير اولا كانه دل عليه

كذا في تسهيل صح

غير صح

المرء بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كالا وجه
للفصل بين قوله ولا يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخوته
باجمع وشدة انفصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم فيه ان الحكم ما يشمل اكتع واخوته
ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع واكتع واخواته اتباع لاجمع هذا الحكم لجمع بين الفاظ
التاكيد وكيفية ترتيبه ان يقول فتامل فليعرف قوله البدل تابع مقصود بما
الى المتبوع يخرج من التعريف البدل من المتبوع نحو جنبني زيد اخوك والعبارة الصحيحة
البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه قوله اي يقصد النسبة اليه نسبة ما الى المتبوع
كان من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود من جاءني
في جاءني زيد اخوك احال تكلف لتصحيح التعريف بان جعل بمعنى قصد نسبة ما نسبه
نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجي الى الاخ ليست مقصودة بنسبته
الى زيد بل نسبته الى زيد مقصودة من فهم المسند الى زيد ونسبته الى الاخ مقصود
من ضمه اليه فلا بد من زيادة مجاز وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه
كما في بدل بدل الغلط فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ
بالمتبوع سهوا وحال النسبة من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه
اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه راجع الى
المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع في كونه مقصودا
وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف نسب او حال من المستتر فيه
اي متجاوزا من المتبوع فانه ح يكون المعنى انه تجاوز ما نسب الى المتبوع المتبوع
في انه نسب اليه ولما دل انه نسب الشي الى المتبوع ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا
يحصل له كما نرى قوله بل يكون النسبة اليه توطية وتمهيد النسبة الى التابع اي تحقيقه
او حكما كما في بدل الغلط فانه وان لم يجعل توطية بل كان ناسيا لسان لكنه في حكم

التوطية

التوطية فانه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكين في حق البدل قوله وليس
نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد فقال الظاهر ان
يقول على طبق ما ذكره الشارح في شرح التعريف ان ليس المقصود بنسبة عدم القيام الى زيد
بنسبته الى احد فوقع في الكلام قلب وليس بذاك والقلب في امثال هذا المقام بعيد عن العقل
والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي احد من عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بنسبته
الى زيد بان يكون القصد اليها بحسب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون
قصدها باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة دونه ان
يكون ذكر المتبوع توطية لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق آخر في الدفع قوله هي
بدل هو كل للبدل منه لا يخفى ان المركبات الاضافية الاربعة صارت اسماء للاقسام الا
ربعة كعبد الله علما وان عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم
ليستفاد منه اسم القسم الثاني وهكذا في اخواته وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين
ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخيرين لامية لا دني
ملابسة بيان ما هو اصل معنى الاضافة لا معنا للمراد في المقام فلا يشكل انه كيف تعطف
المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية وما اجيب عنه
من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فسهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية
وكذا ما اجيب من ان بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام
المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة اذ
لا محصل قوله اما اشتمال البدل على المبدل منه ليخرج منه نحو جاءني زيد حمارة
فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا غير مطرد في جميع
الافراد والمشهور اشتمال البدل على المبدل منه مستلزما لذكر البدل وهذا وجه تحقيق
اشتمال المبدل منه على البدل

باعتبار تشوقه الى البدل وكونه
دالا عليه اجمالا بحيث يبقى
مع المبدل منه

مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان
يحمل كلام الشارح على هذا فقد وقع فيما لا يحتمل قوله وبدل الغلط اي بدل مسبب
عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة
اضافة الى المبدل منه فيكون بملابسة قوية اذ هو شايع في اضافة البدل
ويمكن جعل في الاقسام الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جنابا بالمن هو اهلها
فضلا من المنعم كل نعمة دقيقها وجليلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه
حيث جي بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه بالبيان الاول فترك جميع
المبين بالبيان الاول وجي بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شي من المتروك بلا بدل
فاجي به من التابع بدل عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل الكل وبدل
البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد يده لنسبة
القطع اليه اجمالا فقيل يده ابدالا لليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل
اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض او غير البدل من المبدل منه ترك بلا عوض
ولم يجد شي من المبدل منه سوى اليد بدلا وبدل الاشتمال بدل عن المشتمل
على المبدل وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه هو ما اشتمل عليه المتروك
ولم يجد المتروك بلا بدل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك فخذه اغتناما ولا
يعجبك من تبديل كلمات جم غفير فانه غير ما الاشتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا
يشركها فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله
لئلا يراد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يوتى بالظاهر المظهر
للمغايرة قوله يعني يتحدان ذاتا الا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما
بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله وان اختلفا مفهوما لم يشترط لي
انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا

فيكون الملابسة قوية ح

الاضافة ح

فقصد زيد ح

على وجه

على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء مبدل عنه لم يرد ان الضمير
راجع الى المبدل منه المفهوم في المقام لانه راجع الى الاول في قوله
مدلوله الاول بل اراد تعيين الاول بقوله والثاني جزؤه
والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول وعطف
جزؤه على المدلول الاول كما هو لفظ والا لكان عطفا على عاملين
مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله بحيث يفيد النسبة
اي المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص لابد
منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا
غلامه قوله بغيرهما الاولى والاوضح ترك ها الملابسة والقول بان بينهما
ملابسة غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة
الى المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل
الاشتمال وكذا المثال الآخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب
ذلك يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا
سئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال
نعم رايته في رجب الا اذا كان المخاطب منتظرا لذكر البدل قوله
والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره فيه نظر لان
القصد الى الغلط البدل قبل الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالقصد
او النسيان او سبق اللسان فكانه اريد ان يقصد في البدل من حيث
انه بدل يعني ان يقصد في الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم
يقل بعد غلطت بالاول نعتا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب
قال الشيخ الرضي بنظر البصر الا في بدل الكل بل عندي في بدل الكل

طلب

ايضا مقيدا عادا لم يشتمل على تأبيد قارنا المبدل منه نحو قوله تعالى بالواد المقدس
طوى اي مقدس مرتين لئلا يكون المقصد انقض هذا وجه مطرد في الكل فتخصيصه بالاطراد
ولم يخصه ببدل الكل كما فعله المصنف وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا
ولا يجوز عليه ان الوصف غير لازم ان الاضافة ايضا كالوصف جابر النقصان
النكارة الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلذا اخرجه قوله نحو الزيدون
لقيتهم ابا هم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد كيف وهو مثل اسكن انت وزو
جك الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد
اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطية فالضمير الثاني بدل ولو
قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر من غير توطية كان تأكيدا قوله وبرأ
بشت عجفاء لاغر شتار سوده باي وقوله ان كان فجرا اي كذب يقال
فاجر قوله اللهم صدق صدق الظالم يقول الان افعال المقاربة لا تكون
الا مضارعا قوله وعليه الطير ثاني مفعولي تارك ان جعلناه بمعنى المصير
ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني تسهيل ابن المالك وجعله بهذا
المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس بان ترك يكون بمعنى
جعل ومن لم يعرفه قال جعل التارك بمعنى المصير لتضمين الترك بمعنى الجعل
قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اي هذا الحد للاسم
المبني كما هو الظاهر بعد قوله اي الاسم فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل
موقوفا على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فما بعده
من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرف ما بعد
لو لم يعرف ماهية المبني لكان اي تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمطلق

فيلزم

فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق اما اذا كان
تعريفا للاسم المبني فليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم
لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه
لا يناسب مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي والامر ثم
مفهوم المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة
مفهومه في تعريف المعرب ولا حاجة الى التقييد الامر بقوله بغير اللام اذ الامر
في عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او غيرها وهو
الاشارة الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا منع الجمع كما يتبادر الى
الفهم ويمكن جعلها لمنع الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب
مناسبة موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب
ولا خفاء في ان سبب بناء نحو لا غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة
ومن قال انه للتشكيك حتى لا ينافي التعريف فقد بعد عن السهو فان قلت
يخرج من القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليس من الاسم
المبني لانها ليست موضوعات فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما
ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم ما هو وجودي
لشرفه او نقول التركيب في المعرب مقتضي الاعراب والمناسبة مانعة
والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية
للبناء في حالة التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم
او نقول حقه بحث المعرب لبيان اقسامه بحسب التركيب فالاهتمام به اتم

وعقد بحث المبنى لبيان اصنافه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب
فالاهتمام فيه بالمناسبة اكثر تامل قوله من حيث حركات اواخرها لا من حيث
انفسها فانه لا يقال للمبنى الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح
والمكسور ولا مطلقا لان يا زيدان مبنى على الالف ويا زيدون على الواو
ويا رجلين على اليا ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان
الحركات البنائية لا يعبر عنها الا بها نبه به على ان المراد باللقب ما يعبر به عن
شئ جريا على اللغة لا اقسم العلم كما مصطلح الصناعة فان التعبير بها
عنها لا لخصوصها لاشتراكها بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرهما
قوله وحكمه وجه ان يأخذ في تقسيم المبنى الا انه قدمه لان غير جعل تعريفا
للمبنى فنبه على انه حكمه الذى لا يعرف الا بعد معرفته فعقب تعريفه بذكر حكمه
تنبيها على وجه العدول وفيه نظر لان حكم المبنى مطلقا ليس ذلك بل ما ناسب
مبنى الاصل منه واما الذى بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره
باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما قال بعض الظروف ولم يقل
بعض الموصولات مع ان اى معرب وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على
مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغى ان يقول وبعض
المركبات لان المركبات قسمان قسم مبنى من نحو خمسة عشر وقسم معرب
وهو بعلبك قيل وينبغى ان يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج
فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب فى بيان الاسماء المبنية
يعنى لا يشكل حصر المبنى فى هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية
والصفة والتامة ومن ما فى اقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصو
لات ليس مجرد الموصول بل هو باب فى بيان طائفة من الاسماء المبنية

موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التى ليست بمعنى الامر
لان المراد باسماء الافعال ليست مجرد اسم الفعل بل باب فى بيان طائفة
من الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة فى خمسة عشر وبعل
فى بعلبك فانه مبنى مع انه ليس داخل فى اقسام المبنى لان المركبات باب
فى بيان طائفة من الاسماء المبنى ولا يقتصر على بيان المركبات ولا بعل
وغيرهما داخل لدخولها هكذا فى بعض الظروف قوله المضمر
ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضماير لمفهوم المتكلم
والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة
لهذه المفهومات والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا التحقيق
عما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين
على طريقة النحاة فينبغى ان يحمل ان التعريف على ان المراد ما وضع
ليستعمل فى متكلم بعينه او مخاطب او غائب كذلك وبهذا التحقيق
اندفع لفظ المتكلم والمخاطب معنا ولئن شكرتم لازيدنكم وعلى
التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق والعموم والنكرة
قد يكون فى الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف
بحرف الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظا الى اى بقيد الوضع بكون احد
الامور الثلثة ولهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها
فقط لانه لا يخرج جميع الاشياء الغائبة الغير الموصوفة بما وصف
به الغائب بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما قوله فان الاسماء
الظاهرة ان بيان لصحة خروجهما به مع انهما داخلان فى الغائب
ووجه الصحة انهما موضوعان للغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد

المشتمل على الغائب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسيري المتكلم
اما الثاني فظ واما الاول فلان المتكلم واما المخاطب فخفي لان المخاطب
موضوع للمخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد بتوجه
اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ
بلفظ المخاطب بخلاف انت فالاخصر الاوضح ان يقال من حيث انه مخاطب به
هذا ومنهم من قال ويخرج ان متعلق بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتو
جيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان
لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيدا فاخبر به المتكلم عن نفسه وقس
عليه حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور
الى قوله يحكي عن نفسه في تفسير المتكلم واياك وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره
هذا القائل بمشاهدة ان القائل من تلامذته فلعله سمعه منه لان شهادة
البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب
غلامه زيد جعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا لانه اجنبي
به عن بيان الاقسام نعم يتجه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا
داخلا تحته فليس محل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من حيث اللفظ
اراد بالذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ باستعما
له فيه والا فمعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظا قوله فكانه متقدم
من حيث المعنى اي كان اللفظ العدل متقدم من اجل المعنى وتقدمه
فهم كانه للفظ العدل قوله من حيث المعنى تعليل والا فينبغي ان يقول
فكانه متقدم على اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه تقدم
ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو كان

من حيث

راجعا

راجعا الى علة الحكم كان قوله لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره مستدركا وكان العبا
رة المحررة وانما جاء في ضمير الشان قصدا للحكم والضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون
لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين
قوله هو مرفوع ومنصوب ومجرور الاخصر الاوضح الاول مرفوع ومنصوب
ومجرور والثاني مرفوع ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى
ان يقول ضربت واضرب اي اضربن ويضربن ليكون افراد المرفوع
المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها
دائرة على التصريف المعلوم في الصرف فلم يعتبر الماضي والمستقبل
وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد
يكون مفعولا قوله المتصلين اولهما بدل من المستتر في المتصلين
بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط لا للمد للحكم
فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدأ بالمتكلم والحرفيون
يبدؤن بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون اسلوب الترقي
قوله لان ضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الواحد
قوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تجهل قوله وهو ان
اجماع هكذا ذكره في اللباب وقال شارح العباب اي اجماعا من البصر
يين والا فالفراء جعل ضمير انت بكماله وباقي الكوفيون ذهبوا الى انه
التاء بتصاريفه وان عماد قوله في القاموس الخاصة ضد العامة و
هو حال من فاعل استقر او من المبتدا والتاء للتانيث اي طا
ئفة خاصة وفي الهندي التاء للمبالغة والخاصة مصدر كالعافية خاصة
والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة

جاء الالله بر فقد خص خصوصا قوله كما يحذف في اخر الكلمة المشهورة ظاهره يدل
على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المص وقال الا ان
النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل وهذا الكلام ظا
هري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق
فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التحقيق قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة
الى هذا القيد لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا
في المسند الى الظاهر لان بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي
الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي الهندي واحدا او مثنى
او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وكان الشارح جعل الى الواحد او فوق الواحد
لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين بل على اللفظ المخصوص
والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص قال الفصيح انه ليس في الشرح
مثنى او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر
مصدرا كان او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما قوله
يشعر به سواء كان الضمير مفردا او لا سواء كان الصفة والا لوجب ان يقال
سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لانه لا يصح
في قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفا اي زمانا مطلقا سواء كان زمان
كون الصفة اسم الفاعل او غيره وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا
او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا بمعنى زمانا مطلقا تحت المعنى قوله
فلو كانت الصفة الخ بعين والصواب لما تغيرت وكانه سهو من الناسخ قوله
فيما اي الالف والواو في الصفة وفي التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع

قوله لاجل شيء انبه على اللام في قوله الا التعذر للمتصل للتعليل لا للوقت لانه عام في
التعليل فمتى امكن لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزها هنا على السواد قوله وذلك
اي تعذر المتصل بالتقدم قبل تفصيله فاحصر لانه لم يشمل اياك انت وفاعل
المصدر اقول اياك انت داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم
يعلم انه للخاطب او الغائب او المتصل ومنه فصل مفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت
والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس
وعند عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني لو وجد فاعل ك المصدر
المصدر الضمير غير مضاف اليه قوله او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل
للظرف وزيد نحو اليك الوجه بل يصح تعلقه كما يصح تعلقه بما قدره من تخيير فصل بالفصل
قوله اي حذف العامل ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج
من الاتصال كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا فلم يخرج الضمير بحذف
عامله من الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يخال الاولى غير مجرور او منصوب
لئلا ينتقض بضميرانه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا نقول المراد بالمرفوع
ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير قوله او بكونه اي بكون الضمير مسندا
اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بالجريان ان يكون نعتا او حالا او
صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان اشمل لدخول اياك
انت فيه فان قلت لا حاجة الى قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له
بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب
الفصل فيما لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه قوي الاختيار التمثيل بالاعمى
فيه واتمال قال صفه لان الفعل الجاري على غير من هي له لا يجب فيه الضمير

المتصل بالاتفاق علم ط في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظا الاولى
انه جعل انفصال الضمير علامة الرجوع على ما هو خلاف الظا ثم وجه للمناسبة بجعل
الانفصال علامة ان خلاف الظا اولى بما هو خلاف الظا والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل الظاهر
لا يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى ظاهر لما جعل جوابه ماضيا قوله وقوله انما قاله
من هي له لا ما هي له لا خفاء في ان الاول بل الصواب ما هي له فما ذكر من النكتة
لا يسمع ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء اصلا في جريان الصفة
عليهم ممنوع جا ذا الاصل ما هو الاكثر قوله احترازا عما هو اذا انت وبالخو اعطاها
اباها قال سيبويه ان كانا الغائبين جاز الاتصال وهو عربي لكن الانفصال
اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد قياسا على الغائب قوله للتحرز
عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح فيل يرجح الاول في نحو ضربه اياه بكونه فاعلا
في الاصل واعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا
مرجح في بادي النظر والترجيح كما ذكر محوج الى ضرب من التاويل قوله وحكى سيبويه
بتجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية
سيبويه عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال
انما هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف في غير موضعها واستجاد المبرد
مذهب النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني مفعولي
باب اعطيت الاتصال وفي ثاني باب علمت الانفصال قوله ورعاية الاصل
اولى من رعاية المشابهة لم يقل من العارض اشارة الى جهتي اولوية احد
هما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما بذكر المشابهة
بالمفعول الى الترجيح بالخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية قوله

والاكثر

الالفاظ

والاكثر لولا انت اه لم يقل لولا انت وعسيت الى آخرهما فيكون اخصر لئلا
يوهم انه يوجب استعمالهما معا ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله لولاك وعساك
الى اخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب
تنبيها على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التعريف لكان
اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج الضمير المتكلم عن الحكم
قوله الى ان اللام التعليلية لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعل في حكم
حرف الجر ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكان كذا
في معنى لو يكن كذا الوجود ك قوله فهاهنا انه الاخفش تصرف في الضمير وفيه
التصرف لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لان
التاويل في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون
الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وانت مع النون
ان وقوله وتختار في ليت آه عكسها لعل جمل معطوفات على الحال وقوله
وتختار مستغنى من التخيير وكذا عكسها لعل وقرينة على ان المراد باخوات
ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم
التي هي اخت الجر وهي كسرة يكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة ولذا
لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الكسرة لما وقي الفعل يجب
ان يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها
اخت الجر ومن هاهنا ظهر انه لو قال لتقي الماضي عن الكسرة آه لتم وان
ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي
سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة تضربين لا
نها في الوسط حكما لشدة امتزاج ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء

المتكلم لانه مفعول ولكونه علامة الاعراب بعد اليا، المتأخر عنه قوله وبخلاف
كسر نالم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لايخفى ان العوض مشترك
بينه وبين ماقبل اليا، وانه يقوى مماثلتها للجر فالاولى الاعراض عنه
والتمسك بانه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين
قوله وليت ولا تخيير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين
بخلاف الاختيار فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثناة عنها قوله تحرزا
عن اجتماع النونات ولو فكلما اه ولو حمل لعل على لغاتها قوله ويتوسط
بين المبتدا، والخبر فيه تجريدا وتاكيدا لان حق المبتدا، والخبر ان لايقع
بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولاحاجة اليه الا انه
ذكر توطئة لقوله او بعدها وهما وان لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا
لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا، والخبر حقيقة لان المبتدا، والخبر ليسا
مشتقين حتى يجب انتفاف ما قصد بها المفهوم منهما حين تعلق الحكم
بهما وليس من قبيل رأيت هذا الشيخ في شبابه وصباه لانه تعليق
بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن تمسك في كون ماتحن فيه حقيقة
بكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة
والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابقا للمبتدا
ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات
ما اشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدا، فمن تمسك في دعوى
انه قد يطابق الخبر فقد سها قوله لم يقل ضمير المرفوع لكان الاختلاف فاراد
بين الفصل على وجه لا يكون فيه الاختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع
لمكان منفصل متفق وان اختلف في كونه ضميرا او بعد كونه ضميرا في كونه

ضميرا

ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان يقول صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه
ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين الجميع وان امتنعا فاختاره للتنبيه على
مجازه عنده قوله يسمى المرفوع فصلا الاولى تسمى صيغة هذا المرفوع فصلا
وكان تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط يفصل اشار الى ان قوله
ليفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كي ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها والسبب يفصل بين كون
المبتدا، نعتا وبين خبرا متوسطا لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج
اليه فيما اذا كان المبتدا، على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما
هو الاصل من المبتدا، للخبر النكرة حمل عليه ما اصح علمه من المبتدا، النكرة
فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل او افعل من كذا او فعلا مضارعا
عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه
مبتدأ او تاكيدا كما في انه هو اضحك وابكى وزيف بان تاكيد الظاهر
بالمضمر بعيد ولا يخفى ان كلامه على السند الاخفى قوله اقتصر على مثال
افعل من اقول اقتصر لان الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كلا
استغناء فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله
مبتدا، اي يستعمله بحيث يحكم به النحاة بكونه مبتدأ لو كان معنى الجعل
مبدأ الحكم بكونه مبتدا، احتاج الى هذا التوجيه واما لو كان معناه كما هو
الظاهر انه يجعله في الاستعمال من افراد المبتدا، فلا يحتاج الى هذا التوجيه
لان جعل شي متصفا بمفهوم شي لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك
الشي قوله وما بعده الرفع متعين لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه فيما سوى
قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية الاسمية او الفعلية ايضا بشرطان يذكر

المقدرة بعد 3

عليها نوع للمبتداء والخبر نحو فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام
ويقع متقدما من غير سبق مرجع مقتضى التقدم ان يكون هناك متأخر فيؤخر
فهذا التوجيه عن مقتضاه وجعل المراد ان لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى
التقديم وجعل الجملة بغير مضاف اليه للتقديم وهو معنى هذا التركيب فقد اخرج
التركيب اذن عن مقتضاه ولا يخفى انه في غاية البعد وان سماه بعض الناس
وجها وجيها وقوله وذلك ليجب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا سوى ان
التقييد بقوله قبل الجملة لا خراج المفهوم عن الاعمية لا للاحتراز عن متقدم فلم
يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم المحترز به عنه مع ان هناك ما يحترز به عنه
وهو ضمير نعم رجلا وربه رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلا
بلا فصل وذكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان والجملة بتمييز
للضمير او بجعله معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذه الجملة الجنس من الكلام
جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعد لحصة منه فتغاير ان ردا على من فعل
وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان من
مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه فتدبر واختر احسن التدبير
قوله ويحسن تانيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجه حسنه انه المموج
واما تانيثه بتا ويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فجوز قياسه
خال عن السماع كما حققه الرضى والظان قوله ليسمى ضمير الشان والقصة
جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله يفسر ان قوله فانه لا دخل
في التسمية في هذا الحكم لا يقتضى الدخول في القاعدة ان يكون له دخل فيها
وعليه لثبوتها بل يكفى ان يكون لتقييد الضمير الغائب وتعيينه قوله وانه
يلزم استدراك قوله ان فيه بحث لانه قاعدة اخرى مثبتة لوجوب تفسيره

بهذه

بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او وصف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير الشان منه
باعتبار انه راجع الى الشان او القصة لتعينه في المقام فيكون ما بعده
خبرا له فالاتفسير للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين في المقام
وذكر على الابهام فغير دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يحمل التقديم
على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما ترى ان التوجيه
السابق لقوله يتقدم بعيد ابدا يتوقف اتمام القاعدة عليه ولولاه
لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب تفسير الضمير هنا بالجملة بل يصح
بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك ان هذا التركيب
مصنوع مستغنى عنه بوجود هو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين
هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل قوله فان كان عامله معنويا لم يات
بهذا التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع كان
منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا او الا فبارزا قوله فانه لا يجوز
اصلا لكونه عمدة تريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتدأ
مع كونه عمدة يحذف قوله ومثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل
الكنيسة وانما جعل اسم ان ضميرا لان كلمة ان لا يدخل على المجازات كتب الشارح
في الحاشية الكنيسة معبد النصارى والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقرة الوحشية
قوله فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان التزام حذفه جادة لاهل الكوفة طريقا واضحا مع ان المفتوحة مخففة
زنة وان المكسورة كذلك تامل قوله ومن ذا اى اسماء الاشارة ذا حال
كونها فيه ان ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس ذا فاعلا بل الفاعل هو

ظن غير سبق مرجع اذ المعنى
الصحيح من غير حاجة الى مفسر
ويصح ان يكون ضمير صحيح

كما ادال...

هو المجموع من حيث المجموع تدبر ولولا هذه النقيضة لكان لتوجيه
الغفيلة وقيل خبر هي محذوف اي هي خمسة قوله هذان لساحران
على احد الوجوه ثانيها ان هاهنا بمعنى نعم وثالثها ضمير الشأن محذوف
هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد الوجه الثاني ان لام الابتداء لا يدخل
خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير الشان ضعيف قوله وته و
ذه بقلب الالف والياء اي الالف من ذا والياء من ذي فالا هاء
او الياء قوله بوصل الياء الحاصل من الاشباع او من ابدال الالف
بالهاء والياء معا قوله ولا شيء من لغاته اي لا يورد على صورت
المثنى والا فلا تثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع لمعينين و
لو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان الموفقة لا تثنى الا بعد
التنكير قوله اذا كان مقصورا يكتب بالياء لان هذا حال الالف
المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس الى بالي حرف جر ولا
ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يخفى انها
يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس
في الحقيقة منه على ما نوفيه بشدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة
ولم يقل ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها وذا مع انه بكلمة
انا وانتم وهو واخواتها كثير ومنه قوله ها انتم هؤلاء قوله لامتنا
ع وقوع الظاهر موقعها قيل يمتنع وقوع الظاهر موقع ضمير افعل ونفعل و
تفعل مع انها اسماء وقيل ان ضمير افعل مثلا ليس من مقولة الصوت
واللفظ بخلاف ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على ان فيها انه تحكم
مستقل بالمفهومية ومعنى ذلك اينك بسكون الياء ومعنى
ذلك

ذلك انت ولا يبعد ان يقال لما يكون في التركيب اسم لا محل له من الا
فيكون الكاف في ذلك حرفا قوله اذا كان مقصورا يكتب بالياء لا
ن هذا حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو ولئلا يلتبس الى بالي حرف
جر ولا يكتب بالالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا يخفى انها
يكتب بالياء في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو ليس في الحقيقة
منها من فوايد كلمة اللحوق البينة على انها ليست في الحقيقة منه زيادة
قوله وهي اي حروف الخطاب خمسة تانيث خمسة لتذكير مميزها اي
حروف الخطاب والحروف يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هاهنا وقال
وهي خمس لكان فيه تقرير ظرفية حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة
بقوله في خمسة قوله مضروبة في خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة
ضرب الخمسة في الخمسة فهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي
موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين قوله
وانما قلت من انواع لان بعض ما يتصل به حروف الخطاب بلا اختلاف
الى ستة فلا يرد ان ما عد من الواحد سبعة قوله وذلك للبعيد الخ
وذاك للمتوسط ولا يستعمل الكاف الا للمتوسط او البعيد واللام للبعد
للتنصيص على البعد قوله ولما يرى المصنف ونحن نقول تنبيه على ان حكمه
هذا مستند الى التتبع ومشاهدة الاستعمال وقد يؤيد ما ذكره انه
انه لم يقل وهي فالمتذكر القريب قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك لبعده ان ذلك هاهنا كمشار اليه متوسط يستحق ذاك
قوله على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك الغير زمانا كما نحو هنا
الولاية لله الواحد القهار او غيره قوله واما ما عدا ها الاشارة الوجه

صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها
من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها
وبين ما عداها فرق اذا استعملت في المكان قوله وهو ان
هذه الالفاظ لا يكون الا ظرفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم
ان يكون ظرفا قوله او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال النا
قصة بين تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول
الثاني انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم
بعد مرفوعه منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوبات
بعدها احوال وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا
تمييزا ولا يبعد ولو جعله حالا لكان اوفق بما تقرر في محله وجعله
بعد كونه فعلا ناقصا بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان
وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول واراد بالناقص جزء الجزء وهذا
انما يتم لو كان المبتدأ والخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس
كذلك بل هو الموصول والصلة تفسير له تفسيرا ولا نصيب له
من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة الا مقارنا بها الا ماخوذا
معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيان ما اشتهر في امثاله
لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان المبين تام بدون التمام والتر
كيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى ما لا يكون جزءا الا مع
صلة قوله ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة لا يقال ان
الصلة يصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من تضربه
اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضرب
مفعول تضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان في قال

بل يجب

بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية
فقد سهى اي سهوا بينا قوله وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
انه لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله
في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف الصلة
كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينها بقوله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول ما لا يتم جزءا
الا بصلة جملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر قوله اما في معناها لا حاجة الى
هذا التاويل لان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركب تام خبري قوله
والعائد ضمير لم يعبر المالكي في التسهيل بل العائد الى المبتدأ او الموصول
فالحق ان المراد بالضمير اعم منه ومما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم
فاعل او مفعول اي اسم فاعل ونحوهما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا
وكذا اسم المفعول يريد ان صلة الالف واللام من بين الجمل هذه الجملة فالا
التوضيح لها بالبيان لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة الموضحة ما عداها
بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهو اسم الفاعل مع فاعله واسم المفعول
مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم الفاعل او المفعول
لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل لانهما بعدا عن
الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا بناء ولان بالفعل فلا يصيران بمعنى الجملة قوله
وهي اي الموصولات يعني المرجع ماخوذ من السياق قوله واي اي مضافا الى
معرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التي و
وفرعيه قوله المنسوبة الى بني طي قلبت في النسبة احدى الياءين ا
الفا والاخرى همزة تحرزا عن اجتماع الياءات قوله وذا بعد ما ام جوز الكوفيون

كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت
اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين
اذا لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي
من الذي فان ذا زائدة اذ بعده موصول **قوله** والعائد المفعول سوى
العائد الى الالف واللام فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد
دلائل موصوليتها **قوله** الا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج
الفاعل فلا يرد ان الحذف لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان
عذر التقييد ضعيف والاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع
اذا كان مبتدا يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي
او لطول الصلة كقوله تع وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت
الصلة بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف متعين بطلب الصلة
او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيدا اي ضاربه **قوله** باب
الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرف المتعلم من الموصولات او لانه جرى العادة
بالتمرين به والا فهو جار في كل من الموصولات فتقول من ضربته زيد وما فعله خير **قوله** او ما
يقوم مقامه يريد به الالف واللام ومن المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم
ان يخبر باللذان مثلا ولكن ادرجه في قوله او ما يقوم مقامه وقوله فيما تعلمه
ماضي التعلم لا مضارع العلم فاعرفه **قوله** بعد بيان طريقة الاخبار بيان من
المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وذا غير لازم لان الامر بالاخبار يجوز
ان يكون قبل التعليم فيذكر فيه مسئلة تقدير الذي ووضع موضع الخبر عنه لانه
من فروع المسائل النحوية وليس من مواضعها ثم في هذا الكتاب تامل **قوله**
اي كلمة الذي اي عما يعبر عنه بالذي فالباء صلة الاخبار **قوله** صدرها

بهذا

بهذا الشرط ان يكون من مواضع وجوب تقدم المبتدا ان يكون موصولا لم يذ
كر في موضعه في شيء من كتب النحو فلعلهم ارادوا التصدير عملا بما هو الاصل في باب
المبتدا **قوله** اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي يريد ان التعبير بالخبر عنه باعتبار
ما يؤل ولك ان تريد بكلمة عن التعليل اي الخبر عن جهته وسببه **قوله** واخره اي
المخبر عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والا اعتبارهما معا بلا التقييد
فيكون بالنسبة الى الجملة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها شرط كلامه بانه
ذلك مع الاخبار عن زيد في المثال المذكور احد اسم الفاعل او المفعول فتقول
الضاربه انا زيد وتقول المضروب هو زيد فتنبه وينبه بالتعليل على ما صرح
به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به مع انه لم يصرح به تعليل
المسائل **قوله** كالسين وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد الا
خير كما ان صيغة المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا
في الاخبار بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا
لو ابقوت ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ
من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام قائم زيد فان قلت ينبغي ان يصح الاخبار عن زيد في زيد
قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى
مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام الآخر
قوله ووضع عائد للموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع الضمير
موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل عليك
استنتاج جميع ما ذكره في ضمير الشان قيل الانفع في ضمير المبهم **قوله**
المصدر العامل الاخفض الاوفر والعامل **قوله** ولطال الاول ما يجب تنكيره

فاعرفه تزيد لك تميزا قوله وما الاسمية تحقيق ما الموصولة وبيان انه ليس مما
يختص بالموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فلبيان ما ليس بموصول في
بابه تقريبا للخاطر وتنبيه بوصف ما الموصولة مشتركة بين المعنى الاسمي والحرفي
الله ولما انجر تحقيق الموصول الى استيفاء هذه الكلمات استتبع تحريرها في
باب لها وقس عليها بيان فعال غير اسم الفعل في باب اسماء الافعال
قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم آه فيه انها قد يكون مصدرية وقد يكون
زائدة الله قوله استفهامية باقية على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى
من معاني مناسب الاستفهام كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار وحذف
الفها مع حرف الجر والمضاف اذا لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله نكرة للنفوس
قيل جاز ان يكون ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة
لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا
بشرط فقد هنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف
من حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها
للتبعيض والمتبادر منه البيان بعد كلمة ما قوله لو فرج جملة فعلية متعلقة
بالامر ومن جعله صفة الامر نبا وبابا المنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتامة
قيل اي غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف قوله بمعنى شيء
صفة لتامة ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي دون سيبويه
ولك ان تجعله بيانا للمعاني ما سوى الموصولة وتجعل الفائدة ما لا بقة
ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا
حقيرا او عظيما او نوع ضرب فان توصيفها اما للتفخيم او التعظيم
او التحقير او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المذكور

ما صفة

ما صفة اسمية لا حرفية كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية احتراز
عن لم فيه الزائدة لعدم المبالاة اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في العالم على
انى على حيث اثبتها ومن المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يترك النظر في هذا
المقام ان من لو جوهها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لا
يعلم الا قليلا او لصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفته وللمجهول ماهيته
وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو الاصل ما ئية نسبة الى لفظ ما والهمزة
زادة في ثاني مقصور اريد به نفسه فيقال لفظ ناء ولا قلبت الهمزة
هاء او نقول انه هو منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين لكلمة كذا في الم
قوله والموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الا
خفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق وحدها نفى الحقي
بقوله وحدها على داخل باب اللذان و ذو الطائية وقد ضيع الشارح
ما قصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر
صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها
الله فان لم يكن مضافة فالاعراب فيمن قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ
بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم
ايهم اشد قوله وفي ماذا صنعت وجهان وذا فيه موصولة ولا زائدة الا بعد
ما ومن الاستفهاميتين الاول في ذا يهوا ومن ذا هو خير منك الزيادة ويجوز
على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا قائما فذا فيه اسم الاشارة
لا غير ويحتمل في ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة كما في قوله
تعالى امن هذا الذي فان هاء التنبيه لا تدخل الا على اسم الاشارة والمقصود
من بيان الوجهين في ماذا صنعت الاشارة الى ان اثبات ذا موصولة مبني

على احتمال وليس بنعت بحكم الجواز للحكم بزيادته قال قلت فما وجه رفع الخبر قلت
جعل صنعت خبر لحذف العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال فما ذا
صنعت احترازا عن مهمل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع
مصدر امرفوعا بمعنى المرفوع ولكن الى تجعل فعلا مجهولا قوله ماكان اى الاسم الذى
الذا اسما ويقال كان هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى ان الثلث انسب ومن حجج اسماء الافعال ان لا يكون لها اعراب كالماضى
والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما فى
قولنا اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المص فى ايضاح المفصل وان
فاته بيان المبتدأ فى هذا الكتاب وقيل هى مصادر منصوبة بافعال محذوفة
وبنا فى تقدير الفعل كونها اسم فعل قوله مثل رويد زيدا اى امهله مثال لما
هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدى لكون هيهات مثالا لما هو بمعنى الماضى
او اللازم او لما هو اسم فعل غير اسم فعل ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل فى معناه
الاصلى الماضى وما لم يستعمل فيه فقط اما قوله بتصغير تخفيف الارواد بمعنى الرفق واما
بتصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله
بمعناه قوله الفم فى الحاشية الفم الخالص وفى القاموس اللوم بالضم الخالص
من اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المشتق يعنى من الثلاثى صفة الامر بتقدير
المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من ضمير بمعنى الامر اى
كائنا من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسا لا يقتضى ان يجئ من كل
لفظ فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب التوقف فى اخذه على السماع فلك
ان تاخذ فعال من كل فعل وان لم يسمع من العرب فكون فعال قياسا
عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسا ان بناؤه

وكونه

وكونه بناؤه على الكسر قياسا غير موقوف على السماع فافهم قوله الاناد راد هو فرقار
بمعنى صوت من التصويت وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه انه الحكاية لا تغير فلو كانا حكايتين
لقيل فارفار وعار عار وفيه ان معناه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت الصبيان فى مقام اللعب
اللعبة واعلم ان قوله اتفقوا على انه لم يات الاناد را معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من
الرباعى الاناد را لان فعال بمعنى الامر يات الاناد را لان فعال بمعنى الامر يات من الرباعى
وما ذكر من قرقار وعرعار ليس كما لا يخفى قوله ولم يتم الى الان دليل قاطع على تعريفه وقال
انا من كان عنده هيئة ان جميع اوزان فعال اسما او صفة او مصدرا او علما مؤنثة فما اسمى
بها مذكر وجب عدم انصرافه ولا يجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على ترددهم فى كونها مؤ
نثة قوله وحال كونه صفة لمؤنث كرجى فعال صفة فى المذكر وجمعها يستعمل فيما دون موصوف
وهى ما لازمة للنداء اسما عاقوبا وقا واما غير لازمة له وهى على ضربين احدهما ما صار علم
جنس بالغلبة كحياد للمنية وهى فى الاصل لكل ما يحدا اى ما يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والعرب
ما بقى على وصفيتها كحوقطا اى كاقطة كافية قوله كيف والاصل فى كل معدول عن شئ ان لا يخرج عن النوع
الذى ذكر المبنى منه بين عليه انه ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها ليست بمعادل القطام لكونه
اسمين وخرج عن التركيب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل ان لا يخرج عن نوع اسمه او نوع ما
التام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير مبنى وقوله مستغن عن التقييد بجعل ضمير الى الفعال
المقيد فلا يحتاج الى ما قبل العامل فيما يستفاد من قوله ضرب ومبنى اى تختلف فيه والا لاجتمع على
معمول احد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرف فى باب التنازع قوله وقوله مؤنثا
صفة علما وذكر التانيث فان قلت الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمى به مذكر فانه ليس علما مؤنثا
قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بمعنى ان الاظهر انه احتراز عن فعال
اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان منتقض بذهاب اذا جعل علما مؤنثا فانه
لا يبنى اتفاقا الا انه يقال المراد بكونه علما كونه فى اصل وضعه من غير نقل عن غير علم ويتم كلام الشارح ايضا
ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام علما وهما علم امراة قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى

في نيابته واعطاهم الحروف بين ذوات الزوائد غيرها بل يحكمون بها على الحكاية فمعنى قول المص ومعرب بتعميم كلام [illegible] اخره ولما ليس
نحو تعميم كلام بل عين كلامهم قوله وجه لا كثر [illegible] الى اخره هذا توجيه ذكره الفاضل الهندي او [illegible] المشهور [illegible]
وجه [illegible] الا في ذوات [illegible] لما ذكرها فالنزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على الفاظ [illegible] بل على لفظ [illegible]
[illegible] قوله لانتفاء التركيب فيها فهي داخلة
في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات هنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال
الفاضل الهندي [illegible] الاصوات [illegible] هي بهذا الاعتبار [illegible] وله وجه ثان ذكره الفاضل الهندي وهو انه لا [illegible]
[illegible] بين [illegible] فقال زيد [illegible] وبغال فقال زيد غاق [illegible]
اما [illegible] الغرض [illegible] على كل تقدير [illegible]
[illegible]

مختصة بالاسم المبني لانه في قسم الاسم المبني والمركب الحكمي وههنا اعم من الاسم المبني الا ترى انا نعلمك معرب وبهذا اسقط
ما ذكره بعض [illegible] الاسم غير محتاج اليه [illegible] المعدود والمتفرقة لانه في قسم الاسماء [illegible] اقوال [illegible]
من كلمتين [illegible] جعلها قسم الاسم [illegible] بقوله كل اسم [illegible] بالمعدود [illegible]
الا ان يراد بالمعدود من المبني اعم من المعدود [illegible] قوله من كلمتين [illegible]
الاقسام [illegible] حقيقة [illegible] او حكما [illegible] وفعل نحو بخت نصر فانه مركب [illegible]
[illegible] التفصيل [illegible]
الحال والاقبل [illegible] لبيان [illegible] قبل العلمية [illegible]
ليس [illegible] الاسم [illegible] عن الوصف والتقييد [illegible] النسبة قبل العلمية [illegible]
[illegible] خمسة عشر [illegible]
[illegible]

فالاولى وانه يقال وردها لبين احدهما لتضمن الحرف فحو كسر التركيب والآخر لتضمنه لاصله وجوابه ان
المراد بقبيحه اه حاصل الجواب انه اذ تضمن الكاف فانه من تضمن الكاف في الحال او في الاصل فكأنه عنه في الاصل الا انه
الا انه غير الاحد الآتي في نفي العطف وان لم يوجد في المتغير لكنه موجود في المتغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود
في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد لتضمنه اي لا على اي واو المعنى على فرح الوحدة والعشرة وفي
كلام الرضي الا انه هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصارها بما يدل على ما ذكرنا حيث قال عطف الكل لفظا
على تلك الصورة يعني الحادي الذي غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق وكذا الفاعل فانه عدد معطوف
على عدد لا متعدد على متعدد ولا واحد على متعدد لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة هو اول المعطوف
عليه ظاهرا هذه عبارته قوله والاعراب الخ فيه مسامحة والمعنى اي الاعراب على الحكاية والا فالمعرب بالاعراب الجاري
على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور
والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة الرضي في
هذا المقام وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان
كل اسم مبني قبل التركيب عند المص قوله الافصح اي اعراب الجامع منع الصرف وبناء الاول انما هو فصيح اللغات
على ما في عبارة المتن تكثير للفائدة والا فالواضح عنها ليس الا بصحيح بناء الاول واعراب الثاني على غير لانه صحيح
بناء الاول ومنع صرف الثاني على غيره وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا لاعراب الثاني لا تمثيلا فحسب قوله
جمع كناية وهي في اللغة في القاموس كنى به عن كذا يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان
تتكلم بشيء وتريد غيره او بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجاز انتهى وفي الاصطلاح قوله ولا كل ما يكني به اذ كثير منه
معرب كهن كناية عن الفرج او من القبيح الذي يستحي ذكره وفلان وفلانة وكثير منه ليس من هذا الباب
كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل بعض لا فرق بينه وبين كل ما يكني به والصواب ولا البعض منهم وكانا السهو
من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات يعني انه جاء وصف الاصطلاحي في الكنايات دون الحقائق قوله لكونها
موضوعة وضع الحروف اي وضعت شابهته وتسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس كم اسم ناقص مبني
على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما قصرت والسكنت وهو للاستفهام وينصب ما بعده مميزا
والخبر ويخفض ما بعده كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلامه وجه اخر
لبناء الاستفهامية واو لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا كخرجت يوم كذا

كناية عن يوم السبت او غيره اما مجرور عطف على يوم السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجي بمعنى
كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت وكيه بكسرها اي كذا وكذا او التاء فيهما هاء في الاصل هذا وتفصيله
انهما كية وذية على وزن المرة حذفت اللام وابدل منهما تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من يبنيهما على الاصل
والوقف عليها ح بالهاء ولا يكونان الا مكررين كذا في الرضي ومنهم من جوز بناءهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما
مكررتين بواو العطف قوله وانما بني لانه كل واحد منهما اه لا يخفى ان هذا الوجه لا يعم شيئا من اقسام المبني لان شابه مبني
الاصل ولا اتمام وقع جزء مركب وله نظائر بيروت وعلبك واحد بعد واحد فلا يعقل قوله فيه بحث لان البناء مخطط عن جوازها
لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون تنوين جعل التنوين ظهر له لام لكلمة فصار كانه مبني على السكون وتحمل
انها لا يقول المص بنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي حكما بلا حجة فان قلت جعله كالوسط
ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين في كونه طرفا وتمييزه عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا
حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قال الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي ان التسائل في الاطلاق لا يعرفان
القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية
كالطرفين دفعا للتحكم فلو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما لا يتميز كم الاستفهامية فجعل
كالوسط تمييزا ولم يعكس لان كم الخبرية متقدمة على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعلت كالطرفين
لان الطرف مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري انه يكون كم هذا رد لقول الرضي لا دليل على جوازه كتاب
من الكتب النحوية بانه دل عليه كلام الزمخشري في تفسير الاية وتمام ده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه جوز جر مميز كم
الاستفهامية بجر ومن بحرف الجر على كم نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت اي الجر قصد بطابق كم ومميزه
جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة وجوز اضمارها
قصد التطابق بهذا وبهذا عرف وجه صحة قوله كم الاستفهامية مميزه منصوب ومجرور مع عدم استثناء
بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما قوله والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير هذا وقد
ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة رب التي لانشاء التقليل لانه طويل الذيل بلا فائدة و
ينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجان كلا منهما عن الخبرية
عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري قوله فقال
وكلتاهما تمام ما فعل في نذكر كلاهما خبر لان ثابت كم كما شاع في السنة النحاة نا وليته لنا

تقابلها بالخبرية فقولكم الاستفهامية في تاويل كلمة كم الاستفهامية ونظيره التذكير فقوله فهو على تاويل كلا هذه
بين النوعين كما مرّ ولو قيل بالتاويل فالاولى كلا منهما من اللفظين او الاسمين اى كل واحد منهما اشارة الى وجه فراد
الجمع من وجوه ان كلا منهما للتعدد منها وجه لطيف قد خفي للطفه ومبنيه على ان كلاهما واحد بالذات والتعدد اعتباري
وذكر كلا ما يختلف باعتبار التعدد لكلمة يتوهم تخصيص الاعتبار الاول بالاعتبار الاخير كم قوله فمحل ما بعده فعل او شبهه على بنية
ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه يشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضمير النسخ الصحيحة
غير مشتغل عنه فربما يتوهم مشتغل بالضمير والمتعلق وفي بعضها فهو ظاهر لا يصلح الا بزيادة او متعلقه وعلم ان المشتغل عن الشيء بما
منه الصالح للاشتغال به كالمعرض عنه بالاشتغال بغيره فلم يخف كم جاءك مشتغلا عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان
كان بعده فعل غير مشتغل عنه بانه منتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل عن الشيء ايضا المشتغل
وان كان غير المفعول اعم منه ومن غير الصالح للاشتغال فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر ثم لا وجه الاعتراض فان كان
بعده فعل مشتغل به قوله ولعله لم يكتف الا في التمييز اشارة الى دفع ما اعترض به الرضي انه منتقض بكم يوما ضربته
لانه ينصب بما على حسب اقتضاء فعل بعده فانه ينتقض منصوبا بكثرة والمنصب الا على الظرفية واجاب الشارح بان اقتضاء
بكم يوما ليس الا بالظرفية وهذا كان اقتضاء التمييز قوله نحو كم رجلا ضربت فجعل المفعول به قال الرضي وينتصب وينتصب بها الا
مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظننت نحو كم ظننت مالك قوله وانما جعلنا الفعل
او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل فيه قاعدة التفسير مثل قولك كم رجلا ضربته اه اجاز الفاضل الهندي جعله افعلا
في قوله الا قوله ومرفوع اى يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على وجوب النصب وبه رده ماذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف
قوله وكل ما قبله لم يعمل وكل حالة مضاف او حرف جر مع انه اخفى واوضح للنسبة على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها
صدر الكلام قوله نحو من ابوك تطويل للامثال وينتقض ذكر القاعدة بكم رجل صحبتك فانه يتعين كم هناك للخبرية لان النكرة لا تكون مبتدا
المعرفة بالاتفاق فجاء على قاعدة مثل من ابوك وصرت برجل افضل منه ابوه كما مر فكم هنا منصوب المحل او لا وهكذا ذكر
الرضي وهو غير مرضي لانا لم نرى محلا ليكن مثل الجملة الظرفية وهي انما ثبتت عن الخبر قوله اى مثل كم في تاتي الوجوه الاربعة
جميع المشار اليه بكذلك قوله فكلما بعده وكذا جعل المشار اليه من قوله لها صدر الكلام الى هنا والمالم نجز الوجوه الاربعة
في كلا اسم استفهام شرطا اوله الشارح بان المراد انه يتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره ان ويأتي الف فقال معنى قوله
وكذلك ما بين اى مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط خرازة لانه لا بد ان يراد جميع الاسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله واذا كان اسم الشرط فيتعين فكذلك يتاتى فيها

تلك الوجوه الثلاثة واذا كان اسم الشرط مبتدا ففيه اربعة مذاهب خبره اما الشرط والجزاء او الشرط فقط فهذا ان
في اسم بيان المرض عليهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدا لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل تميز كم قد تكلم بتوبيه قوله وقد
يحذف باضمار التمييز ولولا ذكر التمييز لكان الظ وقد يحذف التمييز قوله اى ما هو التمييز باعتبار بعض الوجوه والاظهر
ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت فليكن الاوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب التمييز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى
حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون للاوجه اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا حاجة الى جعلها ثلثة
قوله فكان الاليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ضربت لمارقة تاخر النوع عن الاصل ففي هذا
التوجيه مع التجاوز في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوت حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة
نصبه وجره جامع الافراد وجره جامع جمعه والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف في مثل تمييز كم عنه لكن جاء جرير
وحالته فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى ثلثة اوجه او باعتبار التميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت تنظيرا لحذف
هذا التمييز وبيانا لاحتمال المحذوف بانه يكون المحذوف المصدر كما في كم ضربت او المقدار كما في كم مالك فتامل قوله فلما احتاج
الى ذكر البعض بهذا ما يعني حذف لان اللام يغني عناوه بها فيكون ذكره عند كر لما الاحاجة اليه ولكن ان تقول حذف ازالة
لا بهام عمن بعض الظروف اسما كما ما لا اشتراك قوله ما اى ظرف جعل ما بمعنى الظرف بغيته قوله الظروف ركن ان بعضه
على عمومه اشارة الى ان من الظروف في باب المبنى ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في جئت
عن المضاف اليه شيء كأنه لا قطع فيه فلزمه الظروف ما اجرى مجراه قوله لان غاية الكلام كانت ما اضيف اليه لان
غاية الكلام تام نسبتها تجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته تجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما
حذف صار غايات اى لما حذف بلا عوض صار غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه كل وبعض واذ فالغاية
هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور او الغاية العوض وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه
غير ما نوا اعتبار الشبه من ظهور الاضافة الم تحتج بجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض وليس في المضاف
الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة قوله
من الظروف المقطوع عن الاضافة وهو على ما ضبطه الرضي مع ما ذكره امام السغل ودون واول ومن علو ومن
علو على وزن عمن قبل دون ما هو مضموم الاول قوله الاحاسي جمع ما بمعنا ما يريد فضلا على التي بمعناها قوله رفعه
اى سبيل سد فله كذا في القاموس قوله الكاف اخص من باب علم او فتح على ما في القاموس قوله الشبهها بالغير في كثرة الاستعمال
وعدم تغيرها بالاضافة الا انه يجب يقال لانه مخضت لا غير او لا فرق بين ان يقال جاء زيد لا غير وبين ان يقال جاء

زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه الجيد وليت شعري انه لم لم يجعل حيث مناسبا للغايات في الابهام لانه لا ابهام
لا تتعرف كغير قوله ومنها اذا الحكم ببناء اذا الستة لا التي من غير شابه الافعال يقاس في الحكم بناؤها على ما بنيا
بناؤها عليها لما يشاركها في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين فيها شابه البناء والعامل في الظرف
المتضمنة معنى الشرط سواء اذا او شرطها عند الاكثرين وفي اذا الجزاء او عند الاكثرين والرضي رجح قولهم فيما سوا اذا
واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم وان جرد عن معنى الظرفية فالعامل ما هو في موقع الجزاء
قوله جملة اي اذا معنى الشرط هو ترتيب مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وساير اسماء الشرط من
متى ونظايرها فان اذا اجتمع الشيخ في معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا اجاء جزاءها الاسمية بغير فاء
واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقد يجيء جملتها الشرطية
الاسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمضارع اشار
الى ضعف معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فاختار قوله ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها الا وان يراد بقوله لذلك
ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل ولم يجب كما في متى واخواتها و
الذي يستفاد من الرضي ان يجيء الاسم بعدها شاذ كما ينبهنا عليه قوله من نحوه فجاءه بالفتح والمد بمعنى ضد
مد سرع ومنع وانما قيد الفجاءة كالقرينة مصدر فجاءه من الحد من بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدا ا
غلبة وقوعها بعدها هذا بعيد وقيل لزوم المبتدا في غير باب الافعال على شريطة التفسير قوله وقوله زمان وقوعها البيع
مكانه مفعول فيه لتجارة لا مفعول به والام يبق اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن
معنى الظرفية ولا ينبغي ان يتوهم انه اراد ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها حدث من الظروف المبنية
فلا بد من الظرفية لا في مذ ومنذ قد عدا منه مع انهما مبتدا ان عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار من عنده المستقبل
كالماضي فتامل وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف يعلمون
زمان الاغلال في اعناقهم لو ظهر فيه كونه مستقبلا بقرينة فسوف يعلمون قوله وقد يجيء للمفاجاة نحو جئت
فاذا زيد قائم في الرضي وانما يجيء اذ في جواب بينا وبينما واذا في جواب بينا ولا يجيء بعد اذا المفاجاة
الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجاة في غير جواب بين وبينا نحو كنت واقفا
اذ جاءني عمرو وفي الكتاب وجاء بمعنى اذ واذا كلاهما للمفاجاة يختص الاول بالفعلية والثانية بالاسمية

ايضا

ايضا على اللغة بينهما وبين الزمانية قوله اي حال كونهما للاستفهام او شرطا كانه جعل استفهاما حالا من انما
مسامحة بتقدير في اي استفهام لانه الاستفهام معناهما والاظهر في المعنى جعله ظرفا بدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما
فيهما قوله وقد جاء اني زيد بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى قال الرضي جاء اني بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجيء بمعنى
من اين قوله تعالى اني لك هذا علي الاوجه الثلثة ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعد حمل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون
وقد جاء كسرها يتبادر من هذه العبارة ان يجيء كسرهما يجيء فتحهما وليس كذلك قال الرضي وكسر همزة لغة
بني سليم وقال الاندلسي وكسرها لغة هذا واختلف في اصله فقيل ابن زيد فيه ما وادغم الياء في الياء وابدل
جرى اصل اللغة حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي اضيف الى اوان ثم حذف الياء واللام ثم ادغم
الياء في الياء وقيل اصله اي ان حذف الهمزة وزيفه الرضي بانه لم يجئ الان خاليا عن اللام ولم يجئ اي مضافا الى
المفرد المعرفة وزيف الاول بان ابن الكلام وايان الزمان قوله بمعنى اول المدة نحو منذ وعند اول المدة وانما فسر
باول مدة زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج عليها بقرينة سبق ذكر الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول
زمان المتقدم ولا يحتاج في قوله الا ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي ذلك الفعل ولا يحسن تفسير
قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس اول المدة قوله اي اول زمان علامة رؤية الفعل فيه
رأيته وليس فاعلا فلا يتجاوز الظا اول زمان او بقي كما يتوهم قوله المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى ولا المثنى
لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع لم يعلم انه لا يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام اذ الثلثة مفرد بهذا المعنى
بلا شبهة فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله ما شياطين وتقول في المفرد من التعدد اي يقع بعدها الاسم ما
الواحد المعتبر وحدة الغير المقصود تعدده قوله او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما فيتبين
لا يتوهم من كلام الرضي انه لا يختص ما يليها بالمفرد بل قد يكون المثنى شيئا او بل المفرد بما هو اعم من المفرد حقيقة
او حكما وقد اخذ هذا التأويل من تقييد المجيء مثنى بقوله اذا لم يكن المقصود عددا ولم يتعرف الهندي
في المفرد وجعل المثال المذكور مما لا يلتفت اليه العلة وقوله فاذا دام لا [illegible] هذا ان اليومان امرا واحدا لا
عليهما باولية المدة في الاانه اعلى بيان وجه ملاحظة اليومان امرا واحدا بل اوهم بيانه انه لمجرد
ملاحظته بهذين اليومين بعلم امرا واحدا ولكنه كذلك فنقول هذا ان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة
الا انه جيء بالمثنى لتعيين انه زمان المصاحبة لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة الاظهر ان
يقول اليوم لتعيين انه زمان المصاحبة فيه في قوة يوم الملاقاة قوله اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبسا

بتخصيص

علمنا بقرينة سبق ذكر الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم

جعل الباء في قوله بالعدد مخصصا وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قال الرضي انه لو لم يأول بهذا الكل
العبارة فيليها المقصود به العدد قلت لم لا او بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا به
شان اللفظ وان شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والجمع
والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومين ومذ ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصود
من تعيين الاحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما احد هذه الامور يتقدير زمان مضاف
بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى لانا نقول نحو ما رايته
مذ سافرة ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان السفر من اوله الى اخره
فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان
الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهم عبارته قوله او ان اي ما كتب على هذه الصورة
اراد ان يجمع عبارة ان مثقلة ومخففة فاول الكتابة باستعمالها في لازم معناها اي ما كتب على هذه
الصورة ولا يخفى انه يوجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة ولا شك عاقل ان عبارة الكتاب ليست
ذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف فانه كثيرا ما يفعله المصنفون
قوله فيقدر زمان هو زمان او حين او وقت او يوم او ليلة او ساعة اي القرينة فلهذا انكر
الزمان ولم يقل فيقدر الزمان المضاف ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ
يومان نكرة والخبر معرفة ويمكن دفع الفساد بان يجعل مذ بمعنى جميع مدة زمان ما رايته فيه ويرد عليه
ايضا انه يلزم تاخير المبتدأ فيما كانا معرفتين في ما رايته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب
والله تعالى اعلم بالصواب قوله او بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه لحكم بعضهم بانها بمجرد موافقتها في
بعض الحروف بلدى مع عدم الموافقة في المعنى اذ لدى بمعنى من عند فهو متضمن لمعنى من فلذا بني ولا
يرد عدم الجهة لبنائه من لدن لانه يكفي لجهة البناء كون لدن في من لان على لفظها ما هو مبني على انه
لا يوجب دخول من عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز ان لا يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثماني لغات
لا يحتمل بيان الكل الا بسعة وتاخيرها ما بقي من بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المص
في البناء بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يلتفت في بيان لدن ايضا بضم الدال بالتقييد بان تقييد الدال
لحركات ثلثة معا لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال

مع لدن بضم الدال وجمع لدن بضم اللام ولدن بفتحها فعند تمام شرح الشارح الانسب قوله وكلها بمعنى عند لكن
يجيء لغاتها بمعنى من عند وكذا بمعنى عند على ما في الرضي وغيره قوله ولا يقال المال لدى زيد اذا كان زيد لم يحضره
كلامهم على هذا في لدن وانما ذكره في لدى مع عند قوله ولذلك يحذف نونها ويثبت هذا اذا كان ضبطه على حدة فعلى الحذف
اما اذا كان الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف تارة قوله ومنه الحكم بعضهم الشمس
والسكون الى السحر الاعلى والسحر قبيل الصبح كذا في القاموس قوله لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا ينقض بكل
استدراك ذكر بعده كذا قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير تام لجواز ان يكون ما يرى
منصوبا مفتوحا بالبناء ولان عوض جاء مفتوحا وحيثه مكسورا ومفتوحا يتعدى عن كونه مقطوعا عن الاضافة
لان نظائره لا يكون الا مفتوحا قوله المعرفة والنكرة هذا باب المعرفة والنكرة اتى بهما معرفتين لانهما
لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة اليهما داعية الى تقديمهما
على بيان المنصرف وغير المنصرف الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا
المقام قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعا خاصا
ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفس الموضوع بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه
المشار اليه ووضع لبعينه المشار اليه ووضع لبعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا فالاول
وضع عام لموضوع له والثاني عام الموضوع له خاص قوله لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته
المتعينة وهذا انما يتم لو كان العين بمعنى الذات المتعينة ولا يثبت في اللغة اذ ما ثبت في هذا المقام من معنى
ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد نفسه وجاء زيد بعينه مع الباء زائدة على ما صرح به فيكون
المعنى المعرفة ما وضع لشيء نفسه لان اللام متعلق به وهو يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو
وضع لذلك الشيء بعينه لكنه شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا يبعد ان يكون
من مواضعة الادب وان لم يتم جوابه قوله المعلومة للمتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك
يقال حقيقة التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب وقوله بعينه يخرج به النكرة ويبقى بعد النكرة التي كانت
علما نكرة بالتاويل وهو ما جعله الرضي غير هذا التعريف فيقال عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان
يقال اطلاق النكرة التي كانت علما نكرة بالتاويل عليه تجوز لانه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها
قوله واشار بتعريفها في الذكر الى انه تنبها لخصوصية تنبع في ذلك الهندي ولتصحيح ذلك فان الجمع منهما

منها ما يساوى ذى اللام والمضاف الى احدهما معنى ومنه ما يساوى المعرف باللام ومنه ما يفوق

قوله فالوضع كلى والموضوع له جزئى مشخص لكان ينبغى الاكتفاء بالجزئى لان التحقيق ان الموضوع

ان الموضوع له جزئى اضافى فربما يكون كليا ومما ينبغى ان يعلم ان الوضع الكلى للموضوع له الجزئى مما

فاز به بعض المحققين من المتاخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المحقق فجعل معنى قوله لشئ بعينه لافادة

شيئا بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا لمفهوم كلى يستعمل فى جزئى من جزئياته وشرط ان لا يستعمل

فى مفهومه الكلى مجهول الاستعمال واللام فى قوله لشئ ليست صلة الوضع بل غرضه والشارح لما راى

امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى قصد به قوله من حيث معلومية

ومعهودية يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية فى ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق ما عرفت فلا

تشتبه وكن من المتذكرين ويشكل بتصور العلم الشخص بانه الذى يتصوره لذات بعينه ووضع بازائه لفظا

فانه لم يقع تصوره مع تشخصه فلا يكن وضعا لما كان الواضع غيره او كان آباه فلا يكن معرفة

وضعه لغيره مع يترتب فائدة الوضع العلمى وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء الاعلام لابنائهم

لهم فى غيبة الابناء قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى

اخره يوما فيوما مالم يتصور مع علم تشخصه حين وضع العلم للمشخص فانه موضوع له المشخصات المتبدلة

من اول عمره الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذى وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام

اما العهدية او الجنسية او الاستغراقية فان اللام منحصرة فى اللام العهدية والجنسية والاستغراقية و

العهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه فى اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية

تقسيم الى النفس الشئ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية فى وجه قوله والميم فى لغة حمير بدل

بدل من اللام فيسقط ما ذكره فى قوله ومن خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان

شاملا للميم الا انه لم يذكره لعدم شهرته لانه اذا حرف التعريف بلا لاهمه فلا يشعل حرف التعريف الا

كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام فى قوله الرحمن والصمد والرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكر لم لرجوعه الى ذى

اللام هو مذكور فى المتون وكانه لم يكن فى متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكر المعرف

لرجوعه الى ذى اللام على ما فى الهندى ووجه كونه فى الاصل يا ايها الرجل خفى والاظهر ما فى الرضى

ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المعرفة لانه تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة

الاضافة

١٤٣

الاضافة الى احدهما لا يخفى انه تكلف جدا والمتبادر صحة الاضافة الى الكل ولكن منعت ولذا جعل الهندى

المرجع الامور الاربعة وهو ان كان بعيدا فى اللفظ لكنه عار عن التكلف فى المعنى وكانه عبارة المتقدمين

الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم هذا الا الاربعة فلما زاد المص وا ورد هذه العبارة

بعده اشتمل الضمير قوله ولا يخفى عليك نظرا الا ما سبق ان المضاف ان كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى

عن هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبرا ان ولو قال المص ما عرف باللام او بالاضافة او النداء لكان اخصر

واتم ولا يبعد ان يجعل المضاف مصدرا مبنيا فى معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكونان فى شئ وما عرف

بالاضافة قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله ثلثة معان مترتبة فى العموم قد عرفتها

فاحفظها قوله لانه ان صدر بالاب او الام هكذا فى كتب النحو لكن قال صاحب القاموس ابو الفاطمة كرم الله وجهه

لقب الى اسحق اسمعيل بن سويد لا كنيته ووهم الجوهرى هنا فاحفظه فانه بديع قوله واحترز عن المعارف

كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ واحد بعينه لكان اخصر واوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة

لانا نقول قد صرح بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور

فى الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب

اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت

ان اسم الاشارة اعرف من الموصول وبانه لا ترتيب فيما بين اصناف المضاف الى احدها معنى وتعريف

المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح به فالاولى ان يقول اراد التنبيه الى ترتيب اصنافها فيما يكون فيه

هذا الترتيب ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر الى المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من النداء ظاهرا الا انه

جعل تعريفه لكونه فى الاصل معرفا باللام قوله لكنه احاد الاشياء مفردة كانت بكلها الا فحا او مجتمعة اشارة

الى جواب ذكره الهندى عن اشكال الرضى حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما عددان وصف الكمية لكن

لم يوصف الكمية الاحاد بل الواحد والاثنين ويحصل الجواب انه احد وضع بكمية احاد الاشياء مفردة او مجتمعة

ونحن نقول قد حقق الرضى فى بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد وكل اثنين اثنين

وكل جماعة جماعة فلهذا يصح الاستثناء ايهما خرجت منه فتقول جاءنى العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه

فى معنى جاء كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فما عدا الاسماء

فى معنى كل واحد منها وكل اثنين منها وكل جماعة منها فلا اشكال وما حققه الرضى ان الكمية كلمة نسبة الى الكمية

المنسوبة الى كم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد
حتى الالوف والمائات ونحو رجل ورجلان فانه على تقدير حصول واحد واثنين فانه خرج رجل ورجلين بارادة
ما وضع لكمية الشيء فخرج نحو رجل ورجلان وضعا للماهية وكمية لم كما ذكره الشارح هذا وفي كون كم سؤالا
عن العدد المعين بحث كيف ولا ينكر صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقوله الوف ومائة الا ان يقال هذا ايضا جواب
عن سؤال كم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيانا لما سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل بالتنوين لان ما
عبارة عن الاسم ولا تتوهمن ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن المسح كما لا نذكر من الباب
الكم المتصل بكم القوي قوله ان كان الاشياء اي المعدود آحادا اي كل واحد واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدود ذا
فبلفظ كم ها ويجب ان يقول لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد
موضوع لكمية الاشياء لا لكميتها قوله انما لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اما الواحد فليس بعدد عند اهل وواحد
من الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيته عند بعض وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد
الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها آحادا الى
تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد والاثنين من الاصول والعدد لان الزوج حاصلا بالحاق تاء التانيث او
وكذا لم يجعله فيما فوقها الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط التانيث فتلك اصول وتلك فروع وقد اشار اليه
حيث قال واحد الى عشرة فعقد الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كذلك العشر وجعل الاصول اثنا
عشر كلمة انما هو لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد او جعل او ريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع
بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلاثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا
وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا جاوز لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع وعشرون
والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وهذا كلامه قوله او اعتبرا ايا تحته عشر جملة الرضي من العطف لانه في
الاصل بالعطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمينا كما ان اعتبرا ايا قوله
تقول واحد واثنان تسمى الوحدة واحدا الا انه الواحد بذاته كما يجعله الصفوة وهي كذا ذاته واما
لانه من الانواع المتكررة والرابع هو الثاني والاشارة الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد اي العدد المنفرد
ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان
التاء في اثنتان للتانيث كما في ثنتان واللام بادعا محذوف وفي ثنتان بدل من ذلك اللام كما انه

انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاصل احد وحد على
وزن حسن وصنعه عشرة من واحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجميع وفي احدى كذلك
عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد والاحدى
الا في التنيف او مضافين نحو احدهم واحداهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف الا قليلا
قوله ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب والتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون
نكتة اخرى سوى ما ذكرها وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف
العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف بل اجزائها ليحمل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على
العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في
الحواشي الهندية اعتمادا على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم
هذه النكتة قوله فتقول مائة وواحدا وواحدة قوله او واحدة عطف على قوله احد وقوله مائة
واثنان عطف على قوله مائة وواحدا وواحدة واياك ان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة
وتجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاقل على الاكثر لانه مع ان فيه
تفويت المناسبة بين مائة وواحد اذ المناسب واحد ومائة يمنعه قوله ومائة عطفا على واحدة
وتجعل فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاقل على الاكثر
الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق علوم السياق المعدود في سلك السباق
واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في عزة وشية ولامها
ياء كما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما كتبت بالالف بعد الميم حتى لا تشتبه بصورة منه خطا والحق
التثنية بالمفرد دون الجمع كما في معدي كرب مثال المتقابل بالتركيب لجواز الاسكان بالتثاقل فان
الاسكان في معدي كرب واجب صرح به الرضي قوله قال الرضي تنبيه بذلك على ان ما تبادر من عبارة
تمام ما يرجيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع من غير شذوذ وعليه نحو كا
ما في الشرح المنسوب الى المصنف قوله لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها يوهم
ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه معقود لبيان اسماء العدد وبيان

فقال ثم بالعطف لينبه ... بصورة ... ولهذا لم يصرح في ... المعدود ... بصورة العطف ... ح

احوال مميزا نها راجع الى بيان احوال اسماء العدد وكان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء
العدد والمرجع في تلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا
كان المميز مجموعا لفظا او مجرورا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع او بسط نحو الراء ومجرور كـ
فانه قوم الرجل وقبيلة ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة وما فوقها امراة كذا في القاموس او اسم جنس
كالتمر والعسل وقيل كونه جمعا صحيحا واذا لم يكن للمميز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن الا جمع كثرة فكذلك واذا
كان لها معا فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بجمع المؤنث
السالم كقوله تعالى ثلث عورات لكم وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله ايضا في صورة
جمع المذكر السالم انما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لانه اختلفوا في مثنى
قال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم جمع وقال بعضهم فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله
ولا يجوز اضافة العدد الى الجمع المذكر السالم وقد نبه بذلك انه قد يمكن له المص وكان قياسها مئين او مئات
غير مستقيم الى مئات لا غير قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا لفظا
قليلة وتخصص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة فصار علا ابلغ جمع الفضلة صار حشو الكلام
كثيرة فافرد لتقليلها قوله لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلث الاف رجل
هذا الوجه انما يتم لو لم تجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها لكن تجوز مئات قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا
اليها ثلث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مئات رجال
وقد يجوز منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاوة قوله واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا استفيد هذه الضابطة بالقول الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا
ما يوجب تخصيصه حيث قال واستعمال ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وحذف تائها سواء
كان مميز مائة مذكرا كان او مؤنثا نحو ثلثمائة رجل او امرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات التاء
سواء كان مميز الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل او ثلثة الاف امرأة لان مميزها الالف والالف
لا ما اضيف اليه المائة هذا الكلام قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا كان المميز مذكرا
ليشمل الحكم ثلثة اشخاص وثلثا من ثلثة اورد عليه ان هذا الحكم صحة انما يذكر عند بيان التذكير والتانيث
لا عند بيان الاسماء والان لعدم افتراقهما تذكيرا وتانيثا قوله فان نيت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء

اعتبارا باللفظ جعله الرضي الاقيس الاكثر قوله ذهب ان مميز الواحد يغني عنه فيه اشارة الى منع الاضافة والجواز
انما دية التاكيد كما في قوله اله واحد والهين اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل وقد
جاء في الشعر ثنتا حنظل ومن اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا رجال فاعرف قوله
لما التمييز هو المعينة جعل مميز سائر الاحاد واه الاولى ان يقال لما التمييز هو الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد
في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله تقول في الحواشي الهندية وتقول
انت فقد صرح بذكر انت قوله بتقول صيغة الخطاب وجعل النسبة بارجاع الضمير المستكن الى المؤنث تقول العرب
ويرجح ما اصله اختاره وان نيت قلت حادي احد عشر فتعين الاول قوله وتقول في المفرد باعتبار
حاله اي مرتبة لا يخفى ان التمييز ايضا حال من الاحوال فلا حسن في مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه
لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك الجماعة المعدود من غير بيان مرتبة يقال واحد الثلثة او
الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول ولا الثاني الا غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يشتق
اسم الفاعل منها فيتقيض بحادي عشر احد عشر ونظائره اذا اخذ اسم الفاعل من اول جزء لتلك المركبات
ويستذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في التذكير وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثم اي ومن
اجل اختلاف الاعتبار بين الاولى من اجل ان الاول بمعنى ما قام به الفعل وهو التعبير من عدد اقل المرتبة
العدد والمشتق هو منه بمجرد القيام اليه اضيف الى ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما بها الفعل وفي
ما يؤدي معنى فعليا لابد ان يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشر فانه جاء من ذلك تسعة الفعل على
حد ضربه التصير الاول ما لامه حرف حلق فانه جاء فيه بالفتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين لامتناعه عقلا
وفيما فوق العشرة لامتناعه استعمالا انطلاق اثالث فانه باعتبار حاله وليس معنى فعلي فهو اسم الفاعل صورة لا معنى
فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة خاصة من ذلك العدد
قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين والاول هنا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة
والنصب فيها متساويان او النصب اكثر كذا في الرضي قوله الى عدد سابق عدده الى العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى
ملابسة وتجانيه يقول بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد ما اخذ منه الثالث الامثل ذكر العدد قوله
والا يلزم جواز ارادة الواحد الاولى من عاشر العشرة ويجوز ارادة المبدا والمنتهى من عاشر العشرة
لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدا او فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد او الثاني

اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علا مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل وكان لاماله
بسبب انقلاب الالف عن اليا فان الرضي شرط في قلبه عدم الاصل ومجهوله يا وان يكون مما سمع فيه الاماله و
لم يكن هناك سبب للاماله غير انقلاب الالف عن اليا قوله بان كان مجهول الاصل او لم يملوه وقد اميل لابد
من قيد اخر وهو ان لا يكون لاماله سبب سوى كون الالف منقلبه عن اليا كما عرفت قوله كقرا بضم القاف
وتشديد الراء جيد القراءة او المتنسك من قراء اذا تنسك هذا ما هو في القاموس القرآء ككتان الحسن
القراءة جمعه قراؤن ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارى والمتقري جمعه قراؤون وقرارئ
كمصابيح قوله لكنا قد تفحصنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح والتبيان كتب في الحاشية فعبارة المفصل
هكذا وما في اخره همزة اما ان سبقها الالف او لا فالتي سبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة
عن حرف اصلي ككساء وبناء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث كحمراء فهذه الاخيرة تقلب
واوا لا غير كحمراوان والتي في البواقي ان لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما
الممدودة فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت اصلية كقراء او منقلبة
عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الصحيح وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة
التبيان توافق ما في المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله او غيرها وصحح في شرح الرضي ثم
انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلاف للكسائي فلا ينبغي في بيان قاعدة هذا
القلب بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة قوله ان لا تحذف عن اخر المثنى اي اخر مفرد المثنى
فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشو والاولى ان يقول ان لا تحذف عن المثنى قوله المجموع ما
دل اي اسم دل الخ ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل المسلمين مركب فالمراد بالاسم اعم من الاسم
حقيقة او حكما وعد الشدة الامتزاج قوله على جملة احاد قيد الاحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله
في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد في كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة طائفة
او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى
الاحاد مجراه في تعريف اسم العدد يخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن ينبغي التثنية قوله بحروف مفردة
اي بحروف هي مادة لمفرده وماده له ايضا فالقصد او الدلالة بحروف المفرد يعني المدخلية
بحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده

اعلم

اعلم ان حروف مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد ولم يوجد في
الاستعمال وهو نساء على وزن غلام فان فعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال واما ما في نحو الى
ان المراد بالاحاد اعم من الاحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس شيء منها من جنس الاحاد
احاد حقيقة وانما التفات بين المجموع في تحقق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد هنا ما ليس بمثنى ولا مجموع
فالتعريف دوري قوله فخرج بقوله ما دل على احاد نحو ما يشمل المجموع واسماء الاجناس اذ المتبادر من الدلالة
المطابقة فخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط وتمر وقد سبق تفسير الرهط والتمر جمع الناس وما دون
العشرة كذا في القاموس قوله فخرج نحو ما الفارق بينه وبين واحده التاء حتى نحو تمر باسم جنس له واحد من لفظه
ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جمع لا واحد له من لفظه فلم يصح بالاتفاق كما سنذكره ولا حاجة الى ان
تقييد نحو ركب لا له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق كما سنذكره ايضا
وكذا لا حاجة الى تخرج مطلق اسم الجنس نحو ركب بمطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب الكلي ايضا فيه
وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكر من التوجيه مبني والاظهر الاشارة الى ان يجعل تقييده نحو تمر والالحاق نحو
ركب جمع اشارة الى التوجيهين ولا بد من تقييد تعريف المجموع بقولنا على الاصح ليصح التعريف قوله
نحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح بل هو اسم جمع يقع على ما في القاموس وكان ارادة بقوله
جمع بل اسم الجمع او نحو الموضعين على المذهبين قوله فالجمع المذكر الا ظهر ان قوله المذكر متعلق كالجمع المذكر
اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح المذكر فالاولى تغييره فالمذكر يتوهم انه مع المذكر الصحيح قوله اخر مفرده
فيرانه يصدق على رجلين وسكنا قوله ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض فان قلت كيف يعتد في رفع
ياء المقدرة قوله حذفت في يعني ان نحو بالياء المذكورة قلت يعود بالحذف قوله لحذف التنوين لالحاق واو
الجمع او ياءه ثم حذف لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وكتب على قوله حذفها الكاف قيل لان علة الحذف التقاء
الساكنين بين الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء وعلامة الجمع قوله ان كان اخر
اي اخر الاسم الذي جعل ضميره لاخر الاسم و لكن انه مجعله للاسم وقوله حذفت الالف وفي الالف بالضمير الراجع الى الاسم
يدل عليه قوله اي الالف المقصورة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على ان الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة
حيث مثل بالقاضين دون القاضين والمصطفون دون المصطفون قوله شرطه اي شرط اسم اريد جمعه
جمع تصحيح شرط الاسم اريد جمعه الفاء جمعه الجمع لئلا يلزم بتر التقسيم قوله مذكر علم لعقل لانه في نحو الا قوله

علامة قوله ...

مذكرا يعقل كما يشير اليه وتخيير كونه ليس الا الجمع بالا ما اريد جمعه قال المحشي شرحه شرط التذكير مع انه مستغنى
عنه بكون الكلام في جمع المذكر اما للتذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر واما لتنبيه الغافل لتوهم ان الجمع للمذكر
مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي هذا ان عذرا فبارد ان لا يبرد قلنا محو فانسارا الاستقبا
قال الهندي هنا فائدة الشرط انما هي وصف المذكر دون لغته كانه قال شرطها جمع بالواو والنون ان يكون
مذكرا ذا عقل ونحن نقول جمع المذكر السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث و
كيف وانهم جعلوا الجمع المذكر السالم في باب الاعراب كالعشرون والعشرين مثلا فلم يندرج في المذكر السالم ما ضمها فليتأمل
اليه كالسنين والعشرين واخواتها فلا يستغنى بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر
اي فكونه مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة
ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده من الشرط والجزاء خبر الا ان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر و
الضمير راجع الى الاسم فيبقى الخبر جملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على الناظر الا المعنى
بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل ان كان اسما فالجواب ما عرض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول
دخول الفاء في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف عند الاخفش والثاني جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا
والكون علما وليس في العبارة ما يجعلهما مصدرين والثالث الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر وذا لا يجوز
في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط والجزاء خبر المقول قوله وشرط بتقدير قوله فمذكر علم يعقل
بقولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا الا انه حكم الرضي بعد بانه تعسف وكان وجه التعسف
ما فيه من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب
هو ان فمذكر بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من انه ليس في العبارة
ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقييد الحيثية اي فمذكر علم من حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بمعنى انه لزم
الغاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه با
لشعر بتجويزه هل يسمع منع الهندي لما ادعاه الرضي من غير سند موثق به قوله يعقل من حيث معناه اشار
الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله اعوج اسم الفرس في القاموس اعوج
بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم انه صار الى بني هلال
او صار اليهم من بني اكل المرار وفرس لغني بن اعصر هذا كلامه قوله وارد به المركوب ما يكون مجرد الحق

عن ان هو ملفوظة او مقدرة اه اجاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول بدل قوله فمذكر فجرد
عن التاء المخرج نحو طلحة وهو فعل نحو سلمى وورقاء علم رجلين ولا يخفى ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات
غير علم لا فائدة غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع انهما شرطان
مطابقة لما ذكره الهندي ان هنا الفائدة الوصف دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع
المذكر وقد عرفت ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا لكان
الكلام مختلفا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد عن التاء لزم صحة جمع حمراء فضلا بالواو والنون واستدرك
قوله وان لا يكون من باب افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة اشارة الى ان الجمع بالواو والنون فرع
صلته لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التاء بل يكون
بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس اللفظ وان ...
بينهما كالعير والاتان والناقة والجمل والانثى والفرس كما ذكره الرضي قال الاولى ان يبين عدم
جمع احمر وسكران بالواو والنون بانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمؤنث في الصيغة
ويضع فعل التفضيل بالواو والنون بانه لا يستعمل بعلم حيث ولم يعمل في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان
فيفهم منه جواز جمع امثال ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس من غير سماع
السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور مما استويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الشيخ
هذه العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير لا يكون عائد الى الوصف المذكور فيكون المعنى وان لا
يكون الوصف المذكور مستويا فيه ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء في
نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر والمؤنث لكان شيئا واجاب الهندي بان ضمير واو لا يكون
عائد الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكره من وجه السخافة فكان ارجح في تفسير العبارة مما اجاب
الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الثاني من ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا علما ...
التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله
ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصلة
كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة وقبل اللام ساكنة اختيارا كما في جاء في الشواذ انكم لذائقوا العذاب
بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو سنين وارضين في وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه

بالاضافة اما لاف نونه كنون الحسنين لتقصير العمل كما في قوله نحو دعا عاني من نجد فان سنينه وثابتها
ظاهر وبهذا علم ان لا يتجه ان لو بيان الشذوذ وانه لا يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بذكر قبل
حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله فان لم يكن له مذكر جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن
بما قيده بل المراد انه اذا لم يكن للمفرد مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من
قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون قوله فانها لا يكون مجردا عن تاء التانيث الملفوظة فالاظهر
فان كان بابها قوله بتغيير بناء واحده من حيث تغير الامور الداخلة فيه كما هو المتبادر فيه ان التغير في التنوين
غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك لان التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال الخروج
عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق
فحوى المتبادر في الاول دون الثاني اي ان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة
لا للتعين وسكون الفاء الا ان يقال لا يكفي في افراس التغير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار الامور
الداخلة حيث عرض للفاء سكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد ان كان اولا والفصل بين الراء والسين
بعد ان كان متصلا به والفرق بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو المعتبر في
تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير بغير الحاق الواو والياء والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة
الى التكلف في اخراج الجمع السالم التغيير مفرده بتغيير اخره لانه تغير صيغة لان ما يطرأ على اخره لا يغير الصيغة
فقوله ما يغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم حيث لم يتغير صيغته وان تغير بتغيير اخره قوله جمع القلة اه
افعل اه قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة ايضا واذا اختص جمع التكسير فيها
فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يجمع فيه بجمع والا فهو مشترك كما جاء دل وجداول
قوله اسم الحدث اي اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة قوله بمعنى بالحدث
معنى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهي ليس
حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال قوله
والمراد يجري به على الفعل اي يجريانه اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه موا
زنته للفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها صاحبها اي مبتدا او ذا
حال او موصولا ومنبوعا لها وكل من الثلثة اصطلاح بهونه محله فلا غرابة في التوجيه قوله

اي بالجريان

وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعها فلا اختصاص له بهما بل يجري في الاولين ايضا
اذ لا خفية في المفعول المطلق وان اراد وجوب وقوعها فيخرجه قوله النحاة وبل للمطففين الذين قاتلى
سماعي اي سماعي لم يرد ان بالنسبة محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي يتجوز او منه
مضاف اي ذو سماعي قوله اذ لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقة واما المفعول المطلق المجازي نحو منه
ضرب الامير اللص فيحمل نعتا عليه الرضي قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظرف
فجوز تقديمه لتوسعهم فيها قوله فيلزم اجتماع التشنين والجمين واجاب الهندي بان القول باستتار اسم الفعل في
الظرف مجاز بمعنى الاستتار الذي ينوب عنه والاظهر الاقتصار بان يقال لما كان يحذف فاعله فلو انضم
فيه لالتبس بالمحذوف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل الا المنون كما صرح
به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاول جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا
لمحله ايضا عند الاكثر قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل بقرينة ما سياتي
قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا
قوله فيجوز فيه وجهان ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا لانه وبله بانه مع الفعل فيجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح
الرضي قوله وقيل علل المصدر المصدرية وعلل البدلية قد عرفت ان علة البدلية لا المصدرية فهذا التوجيه
ليس بموجه قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اه بمعنى هذه الاحكام
مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي ان يؤخر عنهما واجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع اشتراكه بينهما
على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول وفيه ما عرفت من ان امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول
قوله من فعل اي حدث اما ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من
الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لان
سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والكتاب يوافق تفسير الرضي للفعل ويرجح التجوز في قوله من قام
به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل
نحو ضرب ويضرب وان كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل و
الفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام به راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت

اسناد الفعل القيام الى اللفظ مجاز فكيف ذلك الاسناد المجازي الى اللفظ مثل ضرب ويضرب قلت
قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي الى اللفظ وبالعكس وفي المعنى التضمني والالتزامي قوله
موضوعا وذلك الاسم لمن قام اه بناء على ان اللام الجارة صلة قول المشتق بتضمنه معنى الوضع وكذا ان
تجعله للتعليل اي لاجل افادة من قام به الفعل فيستغني عن التضمين قوله لذات ما قام به الفعل هذا
يكفي ويغني عن قوله اي الفعل وقد اشار الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار الموجه صحة المشار اليه بقوله
لكان اولى ولعله قصد التغليب وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل
قيامه به اذ اسم الفاعل للتجدد لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عبارة من قام به الفعل اعترض
الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل مضارب عمروا ومقترب من فلان ومتعده منه وتجمع
معه فان هذه الاحداث شيء لا يقوم باحد المنتسبين متعينا دون الآخر ويمكن دفعه بان معنى المضارب
ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا
معنى ما قيل باب المفاعلة لحدث مشترك بين الاثنين فالضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن قام
المضاربة اي ضرب متعلق بالمضروب يصدر عنه ضرب متعلق بالضارب وكذا الاقتراب معناه القرب
من شخص هو متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقترب بمعنى قيام قرب به متعلق لمن قام به قرب
هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الآخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان يقوم بمعين
ولا معنى للقيام بشيء الا على التعيين فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب
الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي
فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المص في شرحه
اي المص والتعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له اه فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق
من باب المغالبة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث مع زيادة الا
ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاقه
الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل الزيادة في المشتق هو منه قوله
حتى جعل التعريف منقوضا به قوله والسند واخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اه يرد عليهم مع ما
اورده ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل

رأيتنا ما

رأيتنا ما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع
ايضا مثل اسم الفاعل وبذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال وما وضع
فصرح بادراج لفظة منه ان صيغ المبالغة من افراد اسم الفاعل وتنبه الشارح الاكثر فيتكلف في تطبيقه على ما ذكره
ههنا بما اخرجه مخرج التعقيب كما لا يسري قوله على زنة فاعل قال المص وربما يكثر الكلام فلم يقيد لوا اسم الفاعل المفعل
ولا المستفعل فجعله اسم الفاعل بمعنى اسم له من غير اقتصار بهذه الصيغة وفيه نظر لانه وان كان وجها معقولا
لكن لنا شاهد على ان قصدهم ليس ذلك بل قصدهم باسم الفاعل الى اسم موضوع للذات قائم به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى وان يرى انهم سموا اخوات اسم الفاعل بالاسم المضاف الى المدلول لا الى الوزن كاسم الالة واسم
الزمان والمكان واسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل هو القياسي وقد يأتي على وزن
المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا وقال الرضي والاخوان الآتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهذا
بمنزلة قوله في الاية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا فجعل اهل
في كونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من
وظائف الصرف ووقع في النحو استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله
بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي ظاهر كلام النحاة انه شرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام والا فانه لا يشترط ذلك لتقوي معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله
اللام هذا كلامه اقول انما قال ظاهر كلام النحاة لان الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل
عطفا على معنى الحال اي بشرطه والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فان دخلت اللام
الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل على اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط
العمل صرح به الرضي ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء في المعنى من قوله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد دل ما سبق على انه لا يكفي الا الاعتماد على الصاحب فاستثنى منه
اللام لانه يكفي الاعتماد عليه ومما لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعدي الى المفعول
بانفسهما قد يتقويان باللام ويسمى لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودرى وجهل ففي اسم الفاعل من هذه
الافعال يكون التقوي بالباء لجواز زيادتها مع افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا قائم ولا يتقوى الفعل
باللام الا اذا قدم معموله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله كضارب ومضروب ومضراب يعني الاوزان الثلاثة

تعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعلى ما ذهب سيبويه لا لغيره ومنى عمل صيغ المبالغة من حال
لا تشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فاته
من المشابهة اللفظية وان معنى المبالغة كالزيادة التفصيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف
يكون جابر النقصان المشابهة اللفظية ق لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة اه لا يخفى ما ذكره بوجه على
جمع المكسر الا ان يعتبر سوء قصد الماد والتنا قال الرضي اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي
بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العلاقة معموله بنصبه على المفعولية
يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا حذف مع حامله رفع الفاعل لان
حذف لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان اطلاق العمل محمول على قوله مع التعريف محل اداة اللام الموصولة لا تخصيص
اسم الفاعل بالتعريف ولا الحذف النون مع لام التعريف التقدير عليه الرضي حيث قال منع بالتعريف دخول اللام لكن
قصر تنبيه فتنبه قوله اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو
الحقيقة وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة اسم الفاعل الى الهيئة
التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال ومكانه الذي جرت على ما قال قوله لمن وقع عليه
يشكل بنحو زيد مضروب الآن يقال الاستعمال على حذف الموضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله
في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على الاشتراط قوله واشتراطه باحد الزمانين قال الرضي
ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله
وامره كامر اسم الفاعل في العمل لكفى لان الاشتراط ايضا من اموره في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط
ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تحقيقا قوله واما المشتق من فعل لازم كان الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي
الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفة الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا
لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اه اي المقابل للحدوث
على تفسير المص ومطلقا الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق
الرضي فافيخرج عنه نحو ضامر ولا ينهدم به مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو جبر ان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان
صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه على

على وزن اسم الفاعل المبالغة الا ان لا تجعل صيغة المبالغة اسم فاعل اي كانت على قدوره يرد عليه في الاول
والعيب الظاهر فقياسه على وزن افعل وزنه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا انه
يقال يحتمل ان يكون سماعيا وكثيرة غير الثلاثي سماعا بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون
مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال العبارة المعنى الا ان
يقال تنبيه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها
قوله على كل من التقدير من معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او بهذه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة
في زيد حسن الضحى الظاهر خلاف قرينة فانها للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها لفظا لا يدخل زيد
حسن فيما هو بصدده فيلزم كذا قوله ومنه رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى
الضمير والظاهر او بواسطة ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن تحقيق
وزيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله المعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم تقسيمه باعتبار اعراب
نفسها لانه استوفى في مباحث النعت اقول الرضي من بناء اعرابها لها استيفاء اعرابه بل بيانه لان فيها
القبيح والحسن مبني على اعرابه فلذا يبقى اعرابها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه
وفيه ان صورة الخطية لا يصلح الا لوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح
وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراد الاحتمالات الثلثة في المعمول
الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان بالاتفاق كما صرح به الرضي بحر بينة واختلف في حسن
وجهه وفيه بحث لان امتناع حسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف اي هو عند القرآن يعتد بالتخفيف
باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدها ان تكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف انه يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تخفيف فيه وجه
الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير اي زائد
على قدر الحاجة فالقياس ان يتقيض الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه بنصب الوجه احسن مثل وجه
زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم
يحكم بكون زيد ضارب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضارب ابنه في داره لان ما سوى ضمير ضرب به
ليس للربط بل لتعيين الابن وموضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه اه فيه انه لم يتضح حكم الربط فيه في الفارق

في الورق لو

زيد

بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع الوجه وهما سيان في الاشتمال على الضمير المسند الى الموصوف الا انه لا يقال
لم يكن البرطل في نعم الرجل بالضمير فالكتفي فيه بالعهد بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوتا في القبح
الحسن الوجه والحسن وجه قوله لانه معمول لهما فاعل لهما فلو كان فيهما ضمير يلزم تعدد الفاعل فيجب لانه يجوز ان يكون المعمول
لا فينبغي ان يقال يلزم تعدد الفاعل او الاشتباه البدل بالفاعل قوله فيهما ضمير الموصوف لما تقتضيه تفصيلا والوانه
ان كان يجر للافتقار الى الفاعل لا يكون الا ضمير وان كان للاضافة الى الضمير او التشبيه بالمفعول يكون فيهما ضمير الا انه خولف فيكون الا في ما فاته
الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حتى لا افتقار منصوبا باعتبار الضمير الصفة وجعله كالمفعول لكنه في
الفاعل جنبتي فلم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة حتى النصب فيقال في تركيب الضاربان الحسن وجههما بالرفع الزيدان الحسنان وجههما
بالجر قوله فيقول انت الصفة جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا ولا داعي اليه بل الانسب بالسابق جعله صيغة
المجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله ومثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال او الاستقبال
صح الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب يعني من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو
شمس الوجه اي حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله الموصوف قائم به الفعل او وقع عليه صلة الموصوف او محذوف اي موصوف
بالفعل او الزيادة ولا يخفى ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء فالتعميم لا يتاتى الا على تقدير جعل
صلة الموصوف الزيادة والاولى ان يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افعل المتصف بالزيادة سواء وصف بها او لا
والمراد بغيره غيره مما سواه لكان المغايرة حقيقية او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله في اصل ذلك الفعل
يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج ذا ابدا عن التعريف فانه اشتق
للموصوف بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل والمراد بزيادة في اصل ذلك الفعل ان يحصل
معنى ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار قوله والموصوف يخرج اسماء
الزمان والمكان والالات لم او بالموصوف خارج في الاخراج المحل الموصوف على ما ذكر لا ان اسمي الزمان والمكان والالة لم توضع لما كان
او الة موصوفا بل بالزمان او مكان او الة مضاف قوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي في كون التعريف جامعا تعرض
لخروج صيغة المبالغة بالوصل فلا عادة ينبغي جعل اسم الفاعل شاملا لها الممنع خروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال
لم يوضع للموصوف بالزيادة ولم يعتبر اضافة زيادة الى الغير ولذا اوجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل ومن ذا لم يكن المراد
الزيادة المطلقة الى التفضيل على جميع ما عداه فانه لا بد ذكر المفضل عليه بلا استغناء عنه الا ذكر بالمقام قوله وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغة قد زيد اليه جعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير صيغة لانه جاء

قوله وفعلى للمؤنث لا وجه للاختصاص بالمؤنث اذ الاخر على جمع المؤنث لتعميم كلام المتن لما نابه المثنى ونجعل قبله قوله فيه جعل في جمع المذكر
لكونهما في الاصل اخبر واخير لا يكفي مجرده ذكر لفظ خير وشر مثنيين لانهما في الاصل اخير واشر بل خوري وشرى على
مقتضى قوله فعلى للمؤنث وحقيقة ان افعل قد يكون لجمع المؤنث وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية والجمع جمع
وجمع خير وشر بمعنى اخير واشر للجمع لانهما بمعنى اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه انه يبنى اي اسم التفضيل من مصدر ثلاثي
قيد الثلاثي بالمجرد بقرينة التعريف ليخرج نحو ابكم وارجل من الرجل والرجل فانه لم يثبت واحك الشاين بمعنى
الكلمات من كلمك او لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج هذا الافعل لخاوله فعل وقال لا من قيود بم عام الفعل
لعدم فعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدم بنيه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه مما بنيت كلمة اي ما تكلم وكونه
قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اليوم اغرب منه امس لان استحقاق الافعل تصرف في الفعل فلا بد من
عدم التصرف للموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لا يمنع يخالف فعله في ان فعله الحق وهو
الاثبات مع زيادة فيه المشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا فيما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة
مما يجري فيه مدلولاتها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب يشتق ان لا يقول ولا حلية لانه لا يشتق من
البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة فقال الكوفيون يجيء من البياض والسواد الذين هما اصل
الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله عم في صفة الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور عن القاموس
العور كالنور ذهاب حس احد العينين قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد واللام تهدى غير الثلاثي المجرد اي بالموصوف
ليس بلون ولا عيب قوله ان يجيء الغير ليس الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله فخرشابه من حمق ابن هبنقة فلا تكرر الشارح
ابن هبنقة والصحيح سهوا تحد الهندي هبنقة من غير ابن وقال في القاموس في القاف المعنق كتمنق احمق وهو ذو العقيم
وهبنقة ذو الودعات يزيد بن ثروان فجعل لقبا لحق الثواة فعلق لا كنية قال في العين الودعة وحركة
جمعه ودعات خرز بيض يخرج من البحر بيضاء وشقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذو الودع متحركة الاوثان وسينة
نسخ عليه الصلاة والسلام والكعبة شرفها الله لانه كان يعلق الودع مستورا وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان
سمه يحو المثل في الحمق وافقه وزاد انه اعيا من قيس نعامة فانه يضرب به المثل في الحمق قال الشارح حجر وكنيته
هبنقة بهذا وقد شرح الشارح شيئا شيئا للفاضل الهندي وذلك كما امر ابرحا بعا ولا عرض مثلها لمثله
وهذا قد اثبتا من فوائده شرحه هذا من حواشيه والحجة انه ليس بما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه نحن اثبات
الى الفرح فيكا هو دابه قوله ويستعمل اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه انه اما مع من وبلا او مع في اذا واسما كما في الزيادة والحلية

اسما للذات العظيمة و اذا لم يخرج عن معناه الى معنى غيره فيقول جاءني رجل افرد واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات معنى
ثم الافتنان بالمعنى الاول قوله واما قولك بالاكثر فعندهم خصوص اه وقيل اللام زائدة والاقرب ان يقال اللام لحضلة المعهود فلا مانع
لاجتماع الالم الجنس معنى من ومع ذلك قيل لهم بالمعنى صورة اجتماعهما لا يجوز اجتماعهما قوله ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه
مع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل كثير غالب مع غير فعل قوله وجوزنا ابو علي حذفه اه اي المحذوف المضاف اليه
اي اكبر كل شيء او عليهم انه لابد من تعويض المضاف اليه وفيه ان لم يعوض لان المضاف غير منصرف فانه التنوين وينتقض بالتنوين
في جوار فيندفع من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من الشارح انه كما في قبل واعلم انه ربما يجيء بلا اسم التفضيل ما هو في نحو
المفضل عليه وليس المفضل عليه العلم صحيحة قصد التفضيل وعدم قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل تحقيقا نحو زيد افضل
من عمرو او تقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من الشعر فانه ليس المقصود تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبير على
افعل التفضيل يخرج عن معنى التفضيل الى النحاة وهو التباعد الذي يلزمه فان التفضيل بعد المفضل عليه من المفضل عليه
فكانه قال زيد متباعد من الشعر وجوزنا استعمال اسم التفضيل عاريا من الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل قياسا عند
المبرد وسماعا عند غيره وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فما سوى
فلزومه صيغة افعل اكثر من المطابقة افراده لجرى الافعل الذي هو الاصل اي افعل من قوله احدهما وهو الاكثر وان يقصد به الزيادة
استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجهين احدهما بجعل ان محذوف المضاف اي قصد احدهما وثانيهما بجعل ان
يقصد الكلام اي احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله بحذف المضاف اي ذو وان يقصد الشارح اشار اليه دفعه بقوله اي احدهما
زيادة موصوفة المقصود به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بجعله للكل وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة
بيانية ولا يخفى انه تكلف بلا تعسف قوله باعتبار حقيقة في ضمن بعضهم الكل وفي ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم انه يصح قصد
التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله لانه يوهم تفضيل الشيء على غيره اه لا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة
ولو الى غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده يوهم ان
الاطلاق معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معنى الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع ما سواه وقع به الرضي الا انه
يشبه بان يكون المراد فصيح بلا سواه بالجمع حقيقة او عرفا مما يناديه عرفا فلا تقييد عليه قوله ويضاف للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل
وتخصيصه قوله وتخفيف الاضافة اذا كانت النكرة التخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة التوضيح تشمل التعريف و
التخصيص والمقابل بين الاضافة التخصيص والاضافة التوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص وقوله
نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم اه اقول ونحوه محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات من جنس البشر قوله ولا يعمل

اسم

اسم التفضيل في مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وجه كون الاستثناء قرينة ان العمل المستثنى بالرفع على الفاعل
وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع تقييد العمل على ان معنى لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا فالغاية ان العمل في هذا المظهر
لا يتصور الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط الملفوظ المضمر والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز مررت برجل
افضل منه وما ذكر من التعليل انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود المضمر حتى يعرف
اثر العمل فيه فضلا لانه لا يظهر الا بعد حفظ اثر العمل والا لجاز ذلك في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا يعمل في
المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا واما قوله فكان الظاهر انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا او ظاهر فانه
رافعه الظاهر في نحو زيد المبتدأ فانه يراد بالظاهر الملفوظ ظاهرا كان او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص بالفاعل
لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لتخليه او فانه يعمل الرفع بالفاعلية
واما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوية فيقال انا اضرب لزيد وانا
اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكر من الدليل يقتضي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في عمل
بكونه مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى قوله ولانه لما كان اه الاولى ترك اعادة اللام لانه مع الاول وجه واحد لنفي عمله
الرفع وليس كل منهما مستقلا كما تقيده اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي صفات ... وقع في اللفظ لشيء
الا انه ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة بحسب لشيء او صفة بحسب لشيء فلا يقتضي تقدم الصفة وتغيير بالوصف قال الرضي
هذه شرط يرفع الفاعل الظاهر بسبب مستتر ابدا ضعف لاشتراط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط ... عن انما
من المرفوع الفاعل بلا اعتبار تلك الشروط بعد جملة خبرية قوله وهو في المعنى صفة قال الرضي الاشهر في
اصطلاحهم تسمية المتعلق سببيا وقال الهندي اي بغير المشهور على صحة وتحقيقه نقل الى ما جعل سببا ولهذا
يقال للواحد من الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالمنسوب مسببا وان عدل عن السبب الى المسبب على انه لا يلزم ان يكون
في المعنى السبب الواقعي بل يكفي لما جعله المتكلم سببا حتى كان جعلا او سببا قوله مشتركين بنا ذلك الشيء وغيره على ما
حمل قول المصنف يخرج عنه نحو ما رايت زيدا احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب لا يتعين غيره في
قوله باعتبار غيره بعضه الاول بل باعتبار تقييد السابق بالاول قوله مفضلا ذكر المسبب باعتبار الاول اه اعترض الرضي
بانه كيف يتعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الكل بالمفضل وقد اتفقوا النحاة على انه لا يتعلق بالفعل حرفين
متحا بمعنى الى اسمين من نوع فلا يقال جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم لو صح
جعل الكل بدلا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار فيبدل البعض عن الكل واجاب بان قوله

باعتبار الاول حال من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله والمساواة بابا بابا
مقام المدح هذا البيان يختص بما لا يكون المقصود المدح وحمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما
يكون النفي متوجها الى الزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المدح او على وجه يكون دون
حسن الفعل في المعنى وعلى هذا اعرف ان المعتمد هو هذا الوجه دون الآخر لعدم اطراده في تركيب ليس
في مقام المدح بخلاف هذا الوجه فان اصل بيانه يجري في الجميع وانه لا يجري بعض ما ذكره الشارح ولا
يتوقف عليه اصل البيان فتامل قوله وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسليط النفي عليه مجردا عن الزيادة لانا لا نجد
انه لا ينافي ذلك مع وجود معنى التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكره قوله فان قلت لو كان زوال الزيادة
التفضيلية بالنفي آه فان قلت هذا سواء لا يخفى زوال الزيادة التفضيلية بالنفي بل بتوجهه الى
زيادة التفضيلية سواء كان بترجيح النفي بالزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن يؤول عبارة الشارح
بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يتم التوجيهين السابقين قوله بين احسن ومعموله
باجنبي لم يقل الفصل بين الفاعل ومعموله باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي
لا يمتنع بل بين افعل ومعموله لضعفه في العمل فيجوز زيد الا قائم وضارب نص عليه الرضي قوله ولو قدم
قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة تغلب عن القوم انه فليقدم منه على الكحل حتى
لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول ولم يلتفت الى الجواب بتحمل عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى
ما لم يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد في رجع الضمير الى ما يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في نحو المثال
لان الكحل المؤخر لكونه مبتدأ متقدم رتبة واجاب عنه بانه يلزم تعقيد ركيك فرجح العمل مع ضعف عليه
ويمكن ان يجعل ما ذكره المص اجمالا لما ذكره يعني يلزم رجع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن
ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المص فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله
مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة آه هكذا ذكره الهندي ووافقه الشارح وهو ما يقتضي
منه العجب لانه كيف يجاب به القدح بما ذكر من وجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل الوجه
ان العرب كان مضطرا الى اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه يمكنهم تقديم منه فلا توجيه لدفعه بانه
لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا
كان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كان يقبح

منه

منه فلا يلتفت اليه واجيب بان في النفي بضعف معنى التفضيل فعمل افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان في
معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كحل عين زيد آه مبني على تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي متمسكين بان المقصود
تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مخصوص بما اذا كان المفضل
والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار حتى يتغايران بالذات واما ان المقصود تفضيل الكحل على
الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فليكن التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجاز الفن
لظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام العرب
وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مدخولها على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل
والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة ثم بل يكفي كونه كذلك بحسب الحال والصورة بان يكون مرجع المعنى
الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يلزم المفضل والمفضل عليه
الا بذكر لفظ واحد وهنا الا لانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله ولو رفع
لفظ العينين لم يلتفت اليه المص بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا قوله وتقديره ما رأيت
عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره
الرضي بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل
لان معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها الكحل احسن
فيها الكحل ولا شانها حذف المعطوف في موضعين اعتمادا على وضوح المعنى ولا يجوز ان يكون
احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل
فيها زائدة على عين زيد في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف
في حالة واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين زيد ان كان الكاف
اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الكاف كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف ولان
التناقض مندفع اما ان يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه واما
يجعل المماثلة بمعنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم على الوجه
الابلغ مبني على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة

ع الترجيح فيكون الشي مبرهنا فيكون ابلغ واعلم ان الاظهر من عبارة المتن ان التركيب الاول من غير فاصل بين
بان لا تعيين في ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رايت كعين زيد
احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاحتمال
في هذا التركيب المفضل عليه ما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم يقل فكذلك انما يقول كما قال الشارح
ولا انه يجعل معنى قوله فان قدمت اي انك اذا قدمت ذكر العين وجب ان يقال احسن وليس كذلك انه تم فهو بناء على انه
لا فصل بالاجنبي وليس بمعنى حسن مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذا لم يذكر هناك المفضل عليه هو عين المفضل لانه وان
لم يذكر لكنه مقدر مجيبا اي قال الحسن مستحقا ان نظر الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان الاختصار وما ذكره
اوفق بالمقام والاحسن ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف المعطوف ذكره قوله اضم ما كان
المركبان بمعنى النحويين عليها ذكر لتصحيح منه ما اشتهر من جعل ساريا بمنزلة ركبان لان اسم الجمع لا يجب تانيث المسند
الى ضميره لان الجمع صنيعة بخلاف الجمع قوله وساريا من السير احتمال حسنه من السرى بطلان يكون صيغة متعدد بحذف حرف الجر
نحو فاسارنا الى الهلال على ما قيل ضعيف لان صيغة القدم على المثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن
ومعنى الظن ابلغ من الرؤية البصرية والعلمية فتدبر والله اعلم قوله او منسوب الى الباء لكنه زاد فيها المراد بان ما
اما نفيها او شرا اي في قطاع الطريق قوله والحال اي لا ارى جعل الواو حالية وقيل اعتراضية وما ذكره الظهر وانما قال ولا
ارى ومقتضى الشعر ان يقول وما رايت ليفيد انه ما راى ولا يرى قط لانه لو ارى فقط لم يثبت منه الحكم بانه لا يرى قط
فتامل انتهى ومسئلة النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد بيان الاقسام على طريقة واحدة وتمام الدليل
على انه بذلك الصدد انه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اي نفس ما دل بمعنى الكلمة
جمع بين ما دل او الكلمة في التعريف اشارة الى معنى وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة
الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك ان الفاعل الى الان معنى حرفي
لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى مستقل فاعل ما اجمالا او هو مفهوم بذكر الفعل من غير ذكره
فيكون معنى مستقلا ونظيره كلفظ الابتداء فان معناه مستقل متعلق مستقل اجمالا مفهوم من غير ذكره

بالزمان وهو الفعل معنى حرفي غير مستقل ولا شك ان النسبة

وبهذا

وبهذا التحقيق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على ان يكون معنا النسبة الى فاعل ما قوله او لما وقف
ذكر المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن كونها مرادة بقيد فلم يبق
الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث
قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح به المحقق الرازي في حاشية
شرح المطالع الشمسية ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم لخروج علم تصح ارادة الاول اي المطابقي فلما لم
فتعين ان يكون المراد بالاعم قوله وبقولنا وضعا اسماء الافعال لانه يعبر بها منقولة يقال ايضا بالنسب اسم اي الاسمي
بل جامعا للامرين وانما الذاتية مجل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل الانفراد كل جزء نحو
جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث
بالكلية لان الافعال الناقصة ثابتة في اصل الوضع منسلخ عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية
قوله او لتعليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتعليل الفعل الاصطلاحي او حقيقة فلا يصح
قوله ينبئ من ذلك التحقيق الاتي الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد بقوله لتعليل الفعل تعليل مدلول الفعل
لا ان الظاهر انه يقول ينبئ من ذلك التحقيق الاتي بتغيير ما قوله لدلالة الاول على الاستقبال القريب مع التاكيد
صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص قوله لانها موضوعة ولان الشيء ما لم يختص بالشيء لم يعمل فيه قوله وانما خص به
حرف تاء التانيث اي الساكنة وبهذا اندفع قوله والتاء استغنت عنها اه قوله لحوق تاء فعلت الاظهر ان يقول
ولحوق تاء فعلت وفعلت ويستغنى من قوله ولحوق تاء التانيث ساكنة والاولى ان يقتصر على نحو تاء فعلت بالضمائر البارز
المرفوع مطلقا ولا يخص بالمتحركة لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله
اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة ولانه صار معروفا في نحو نعم وبئس عند النحو قوله فعلية واتية يكون بين
اجزائها الترتيب التقدم من الاجزاء الترتيب الزماني وهو التقدم الذي لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو الترتيب بين اجزاء الزمان وبين
بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة الناقصة والمعلول وتحقيقه علم في الكلام ولم يرد بها
يكون للزمان زمان انما يتوهم اذا كان منشا التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم الزماني لكن منشاؤه ان قبل الاسم ظرفية
فهو متعلق بحدث فيكون المعنى ما دل على زمان واقع متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان
زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ قبل بلفظ متقدم بان يقال ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله
مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف اتين في اوائل انما هي اوله قوله

بعلم صح

كون عن الاسم مشترك بين الافعال المتعدد والعين مع ان الحق ان الآتي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس ما في
مشترك الجلالة المضارع فان قلت ان اكل الذي زيد تحت تثبت احد حروف نايت في فلا اقيد مشابهته باحد حروف نايت ولو جعل
مشابهته باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا كالفعل معتل فانه مشترك بين الزمان والمكان والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد
مشابهة قوله فالاسم للمتكلم اي في البيان ثبت حروف نايت بل اي فاعله تصريف الفعل فانه يبتدء من المتكلم الواحد
وينتهي الى الغائب قوله مفرد اسما كان او مؤنثا فالتاء للمتكلم الغائب قوله اي المتكلم المفرد غير المفرد لان المتكلم لا يكون
الا واحدا سواء تكلم بلا جزء او [illegible] وحده في امر بالمتكلم وبعضه انه ليس معه غيره كما يدل عليه [illegible] مع غيره فلا
يجتمع الافراد مع كونه مع الغير قوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر منه كان اكان او مؤنثا او مختلطا قوله وللمؤنث والمؤنثين
غيبة اي حال لم يكن جعل غيبة مقصود حتى الآن جعلها حالا استيفائية ولو كان المعنى والغائبة والغائبتين
لكان اخصر واظهر قوله ولا كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل فلابد من عبارة المتن
انه يفيد ان يعلم اعرابه في غير وقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره
مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال حال البيان
انه انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع
بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون اذا ظرفا [illegible] الحصر الاعراب فيكون [illegible] وقت عدم
الاتصال لصحة ينبغي الحصر فالحق ان قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى الغاية وفيه لها اي لا يعرب مضارع وقت عدم الاتصال
فالصواب تعميم الحرف مثل المضارع المتصل اكل النون قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون ناقصا
العامل المعنى فانه يقوم المعنى المقتضى للاعراب بل بمعنى او حيث كون ان الكلمة على صيغة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله
نصب بمعنى فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله جزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه
اي من المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة ما اخره [illegible] عند
اهل التصريف [illegible] مستغن عن التعريف وانما قال حرف الاخر ولم يقل لامه لانه الاخر يشمل نحو [illegible] قوله المجرد عن ضمير بارز نحو
يضرب زيد وزيد يضرب مرفوع نحو تضربن لتضربن قوله متصل به نحو يضرب وما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد
عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز المتصل والاشارة انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجرد عن الضمير انه
لا يتصل به [illegible] قوله للتثنية الخ لا حاجة اليه لان هذه القيود لا [illegible] بارز مرفوعا
الا للتثنية والجمع والمخاطبة قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح [illegible] لا يكون لجمع المؤنث [illegible] في هذا المقام

نحو ف

احكام النون [illegible]

نحو فالمذكر ولذا صرح قوله فيما بعد والمتصل به ذكرت بالنون وحذف هاهنا لو كان المشار اليه بذلك شاملا
لضمير جمع المؤنث لا ينبغي [illegible] حكم جمع المؤنث قوله والسكون من حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد في رفعه
لان السكون لا يكون الا لفظا بخلاف الحركة فان هناك تقديرا لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب وقوله على المضارع
والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك الجزم [illegible] نحو لم يكن الذين [illegible] قوله مثل يضرب يقال للصحيح المجرد في حال
مرفوع الاعراب حتى يكون [illegible] والمتبادر من كلام الشرح انه جعله مثالا للاعراب الثلاثة قوله والمضارع
المتصل به لا يخفى ان الظاهر [illegible] كلام المصنف ان قوله والمتصل عطف على المجرد وهو مع ما يقابله تفصيل الصحيح لكن الصحيح
عطفه على الصحيح لا على المجرد [illegible] الشارح عليه بقوله والمتصل به [illegible] او لكان اوضح
قوله والمضارع المتصل الاخر [illegible] ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان اخره حرف علة [illegible] من كلام الشارح ان المعتل
ما اريد به الخاص قوله [illegible] المستتر قوله هذا التجرد لم يقيد التجرد للمضارع وقيده
المبتدأ حيث قالوا هو التجرد للاسناد [illegible] من الاسناد اليه كما في القسم المسند اليه من المبتدأ [illegible] كما في القسم المسند
المبتدأ لانه يحتاج الى التقييد في المبتدأ دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب [illegible] التجرد
الفاعل والمعنى بخلاف المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب [illegible] وجد التجرد عنه غير مرفوع قوله كما هو المتبادر من عبارته
المتبادر من بيان الاقسام المضارع انه لم يجعل الرافع التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي
بيان الجزم ويجزم بلم الخ فلم يقل هاهنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما
قال ويرتفع اذا تجرد لان العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا لحق الناصب او الجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم
لا يدخل عليه ناصب للاسم ولا جازم [illegible] ان يقال المضارع [illegible] ويرتفع بوقوعه موقع الاسم او وقوعه موقع
الاسم حتى في كثير من المواضع ولا يجعله مرفوع عند المبتدى [illegible] في هذا المقام لم يميز الاقسام الثلاثة بعضها
عن بعض لا يبان الفاعل قوله ذلك مذهب الكوفيين اي الكثير [illegible] قوله كما في زيد يضرب المفعول
صحة الوقوع موقع الاسم [illegible] لانا نقول [illegible] قوله بدل الالف نونا فيه [illegible]
بين الالف والنون الآن يقال النون [illegible] وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله [illegible] لا ان
[illegible] بخلاف لن [illegible] لا والنون الخفيفة [illegible] ان تلحق الفعل الا انه
[illegible] بانه [illegible] النفي لا التاكيد الفعل [illegible] في التاكيد [illegible] الفعل على هيئة
يكون مع النون ولذا [illegible] حروف النفي [illegible] قوله بعد حتى [illegible] الشارح [illegible] الحروف

ح

التي يقدر بعدها ان شرع في الشيء قبل اداته فان المص سيفصل في محل ما ذكر مقام تفصيل المعرّف اذا لم يكن بمعنى الظن بهذا يشعر بان العلم جا بمعنى الظن ومثّل به لا لاستعمال الاولى المقام التعيين ولو علم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على التعيين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن الى غير ذلك **قوله** هي المخففة صفة الوصل هنا للاحتراز اي المخففة لا غير وبه صار مقابلا للقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاقدام اي المخففة ماخوذة من المثقلة فانها المرجاة والطمع فلا يناسبه فكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال ان الناصبة القت لخروجها عن مقتضى وضعها وان خففت المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله ليت تاكيد للحصر **قوله** على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر **قوله** لا مويد امر لما اي قيل ولا مؤيد في الدنيا كما قيل هو لحق **قوله** لكونه جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال معنى حيث قال لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا بد ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء والجواز ان يكون فيما مضى نحو قوله في جواب من قال اسلمت صار جزاء ذكرا ان عصم ما لك و دمك فالوجه ان يقال اذا نصبها لا تقدير انا نحمد في الحال الذي هو حال التكلم الذي هو مبني الاصل **قوله** واذا وقعت بعد الواو والفاء حتى بيان هذا الحكم في كتبهم بالوقوع بعد الواو والفاء وكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف الا ثم و جدوها ولم يجدوها اذ او حيث فتقدير **قوله** فالوجه ان جاير ان جعل وجهها مبتدا لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لان فيه حذف العامل والمبتدا والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند الا غير لكن الاول بالنظر الى ما سبق ان يكون تقديره فيهما الوجهان والاعمال **قوله** وان كان بالنظر الى زمان التكلم الا سواء كان او من المستقبل فتقديره **قوله** بمعنى كي السببية لافادة لتقديره كي بقوله السببية سماه وقد علم معنى كي قبيل ذلك تعيد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فان قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت كانه اراد انه لا يشترط في حتى هذه ان يكون ماضيا مجرورة فحسب ما قبله ومتصلا بالاخر منه **قوله** فيجعل انه يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا يجعل الا استقبال سما لا يخفى **قوله** بما تقول كنت سرت امس ذكر امس فيه بعد قبل المضارع لا يجعل المضارع حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكره امس مع الماضي قبله فيجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد الامثلة المذكورة القائلة لذكره في كلام المص يحكم **قوله** كانك كنت في زمان الدخول حيث هذه العبارة انه جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المص والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث انه حال

بافه تبرزه

بافه تبرزه في نظر الى متى في صورة الحال لا انها علم الاستقبال فيها بل ما علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله ما مهو لا ينافي الحال الا انه يقال ينافي المادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته ما يتوهم بعضهم ودها التوهم انهم يقولون انا حرف ابتداء ويريدون لزوم المبتدا بعدها ليحصل الانفصال المعنوي فلا يخالف حتى وضعها بالجملة لانها وضعت لافادة انفصال ما قبلها عما بعدها لفظا ومعنى عاطفة كانت او جارة **قوله** مثل مرض فلان حتى لا يرجونه لانه يحتمل مثال الحال تحقيقا وحكاية ولهذا اكتفى المص به بجعله مثالا للحال تحقيقا لا في حال التحقيق **قوله** وامتنع نظر الى الاخر الاول فيه نظر لانه امتنع نظرا الى الاخرين لانه كان سيري لا يصلح سببا للدخول لان السبب وقوع التعب كما يحتمل ان يكون تاما فيقدر كان سيري واقعا وان يكون ناقصا فيقدر كان سيري متعبا الى غير ذلك فاما بتحقق خبر كان لا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول لانتفاء شرط الجملة **قوله** وامتنع الخافضة بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة النصب بعد حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر مستقلا يحتمل ذلك انه تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره **قوله** في الكلام عطف بتقدير جاز لا يخفى بعد في نفسه بالنظر الى سابقه لانه قوله الا حتى ثم ادخلها عطف ثما من غير تقدير الا انه دعا اليه ما ذكره انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة **قوله** اي ما كان صفة الله معذبهم الاولى ما كان فعل الله تعالى ليعذبهم فتامل **قوله** والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان لئلا يلزم ان جعل خبر الفاء جملة محذوفة المبتدا ولا ضرورة داعية اليه مع ذلك لا وجه النفاء في قوله فتقدير ان والاولى تقديم الكلام والفاء ناصبة بشرطين **قوله** احدهما السببية اي فعل السببية وفيه علة الشارح **قوله** من النفي والتمني جوابا وحيث النفي ما يكشف عن كونه في معنى الانشاء قد سبق به نحو قال الشاعر انا الذي بالنفاة لو يتقدم انا الذي سيصيبه و صح حمله على المعنى المستنبط من جملة لا انشائية لان الفاء عاطفة ولا يكون العطف على الجملة الا خلاف خبر وانشاء او بهذا يدل على ان وجها اصبح عن العطف بتقديم المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فيهما ما ينافي لا يخفى ان ما ذكل كلامه عليه من انه اذا لم تقصد السببية في نحو فاكرمك لا يصح فيه التوجيه عليه اذ يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال يحتمل يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه **قوله** واتى بالحاد فاسترى ان جعله التمني والشرط ومع ذكر توجيه العطف بتاويل ما قبله بقوله يستمع منك ومن لي والاتي بالجار

فالاسم انه يكفي [illegible] ما جرى في [illegible] وهو ان يجعل [illegible] والمعنى الام اي لام كي لا التي [illegible]

قوله والواو والفا [illegible] الكتي [illegible] تقديم متعلق الظرف ولم يقل المبتدا او [illegible] قوله اي [illegible] ان يكون [illegible] والا ان [illegible] لا كي

انه يجب الاولى الثانية [illegible] بتقدير ان [illegible] ان يكون [illegible] في الكتب [illegible] ان [illegible] اللفظ [illegible] قوله

اذ الحال المعطوف [illegible] لا يجوز [illegible]

[illegible] الاشكال [illegible] كون المعطوف [illegible]

[illegible] المعطوف [illegible] قوله [illegible]

انه [illegible] العاطفة [illegible] تقدير [illegible]

[illegible] الى التفصيل قوله [illegible]

[illegible] اذا [illegible] بخلاف [illegible]

وهو [illegible] قوله [illegible]

[illegible] المستعملة في معنى النهي [illegible] اللام [illegible] الفعل

[illegible] الشارح [illegible] النهي [illegible] الى النظام [illegible] قوله [illegible]

[illegible] النهي [illegible]

[illegible] قوله [illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] المجازاة [illegible]

في الكلام المجازاة قوله [illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible] المجازاة [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

[illegible] قوله [illegible]

ان لم [illegible] قوله ولا النهي [illegible]

الفعل الاول [illegible] الكلام [illegible] الاول [illegible]

[illegible] الافادة [illegible] الاول

وكان الشارح [illegible] على الاول [illegible] الفعل اي قد

اي [illegible] الاول [illegible] او [illegible]

انه [illegible] مع ما يتعلق بها [illegible] الشرط [illegible] الجملة الثانية [illegible] التحقيق [illegible]

[illegible] اي [illegible] انه لم يتحقق [illegible] ان ضربت ضربت [illegible]

[illegible] [illegible] حتى يكون [illegible]

فيه [illegible] قوله وان كان [illegible] الامر [illegible] زيد [illegible]

[illegible] حرف الشرط [illegible] الامر [illegible] الدعاء والتمني فانهما مستقبلان [illegible]

[illegible] وكذا الاستفهام [illegible] قوله او [illegible] الفاء [illegible]

اداة حرف الشرط [illegible] مستقبلا [illegible]

[illegible] الاستقبال [illegible]

[illegible] في [illegible] الاستفهام [illegible] المستقبل والنفي [illegible] الحال [illegible]

انقلاب قوله موضع الفاء [illegible] الفاء [illegible] الجملة الاسمية

مع انه [illegible] بالجملة الاسمية [illegible] اسمية [illegible]

قوله وان التي [illegible] المضارع [illegible] مقدرة انما كانت مقدرة [illegible]

[illegible] مقدرة بعد اللام منصوبة على الحالية [illegible] بعد الام منصوبا بعد [illegible] مقدرة

[illegible] ولا [illegible] الوجه انه مقدرة [illegible] اذا كان المضارع الواقع بعده [illegible]

[illegible] الافادة [illegible] الشرط [illegible] فان [illegible] الكلام

صادق والا كان كاذبا [illegible] قوله [illegible]

الشواهد على ارادة الصيغة انهم يقولون [illegible] الامر بالصيغة [illegible]

بالصيغة قوله [illegible] اللام [illegible] بصيغة [illegible]

[illegible] المقصد [illegible] ارادة [illegible]

[illegible] المقصد [illegible] صيغة [illegible] الامر [illegible]

اللام [illegible] الاصطلاح [illegible] المحصلين [illegible]

[illegible] قوله صيغة يطلب بها [illegible]

قوله يطلب بها اي فرج النهي والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام وكذا النهي الا بالنية فالحكم بان
قوله يطلب بها الفعل شامل لكلها لا يتم ولا يخفى ان الامر صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال في التعريف
حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لشيء بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها
فصول ولا يخفى ان صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل يخرج النهي وخرج من الفاعل واحترز
عن المجهول فانه قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل فعل
… عن مثل صه فقد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق
الامر فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف حرف مضارعة قوله وفي الصورة حكم المجزوم الاول وحكمه حكم المجزوم
قوله في اسكان الصحيح اه لا خفاء في اسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر واما سقوط
النون فليس حكم الاخر لان النون ليس بآخر الا ان يقال لشدة الامتزاج بين الضمير البارز
والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان بعده اي بعد
حرف المضارعة اه يعني المضارع بعد كون اخره في حكم المجزوم انه كان … بيان زائدة الهمزة
ولم يبين عمل الاخر فنقول اسكن اخره لعدم الحاجة اليه ومع ذلك … وليس فيما في اخره نونا
او حرف علة مكان الاخر بل حرفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حرف قوله واراد بالرباعي ما هو رباعي في علم النحو واما في
علم الصرف فهو ما كان حروف الاصول فيه اربعة ثم قوله من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالمزيد فيه
وقوله نحو من باب الافعال يعني الابتم لانتقاضه بتفاعل وتفعل الا انه يتكلف ويقال … بعد لا يعود الى
الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف المضارعة ساكن وكذا قوله نحو يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته
ساكن قوله دفعا للالتباس يعني ضم الهمزة جعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي فتح الهمزة
فنقول فانه اذا قيل في اقتل اه سهو من قلم الناسخ لان الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها يتعين الضم فلا
معنى للكلام في ابطال فتح التاء وكسرها على انه لا يطابق احدا بانه لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه
فائدة والصواب اذا قيل في اقتل افتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم الموقوف على الوقف
واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم خروج من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده
ضمة ليس كسر الهمزة فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه بعد حرف
المضارعة ضمة فيصير سوى داخلا الى صيغة الامر الذي من مضارع بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة

اوكلمة

اوكلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة وقوله
لما يكون بعده ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف مضاف اي فاعل فعله ولا يخفى ان اضافة الفعل الى
المفعول ايضا لادنى ملابسة فيقدر الفعل لم يذكر في الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا الى الاولى
فكلام شبيه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الا انه الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم
المفعول فيتم كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل وشبهه على المسامحة الشائعة ولم يذكر هذا القيد بها
اكتفاء بذكره فيما سبق من تعريف ما لم يسم فاعله وحكمه يقول ما لم يذكر اعتمادا على اشتهاره لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الخ قوله حذف اللبس الاخر انه يقول فان كان ما قبل اخره مكسورا يكسر ما قبل اخره
وضم كل متحرك قبله حذف اللبس فيستغنى عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والرابع مع التاء قوله لئلا يلتبس في الامر بالا…
في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وفيما الاولى ترك التعليل وتفرقة حذف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم
الثالث والرابع يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم انه صيغة معلوم من
باب علم والبس يعني باب علم … فان كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم ما قبله مطلقا والرابع مع همزة
الوصل والرابع مع التاء حذف اللبس قوله اي ما يكون عينه لفظا معتلا ويمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين الفعل
لا يعتل وهذا اصطلاح بينه مع به الاصحاب وانما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في المبني للفاعل منه
كما ذكره وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيما ذكره … وطوله وانما خص معتل العين بالذكر
لمزيد غموضه واختلاف في الماضي كما ذكره وتبعية ذكر مضارعه وان لم يكن فيما ذكره قوله المتعدي وغير المتعدي هذان قيدان
للفعل لا للاسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا حكم المتعدي الا ان المتعدي مطلقا الاكثر تعريفا يتوقف فهمه
على متعلق فان المصدر لا يتوقف على شيء فضلا عن المفعول اذا جاز حذف فاعله والسر في ذكر ان النسبة الى الفاعل والتعلق
بالمفعول … قوله الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق ما
يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم مشتق منه عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل فان التعلق بين الفعل والفاعل قد قال
عبارة … ان المتعلق اعم … هو الفعل والمفعول هو المتعلق … المفعول بالحذف والايصال … في التعريف
… التعلق من الجانبين … الفعل متعلق بالمفعول والمفعول ايضا متعلق به فاوضح … بيان تعلق الفعل
المتعلق الذي هو المفعول قوله هيئة الفاعل يريد به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد … المفعول الذي … الحال
هيئة اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام كان اللازم كالمتعدي لتعلق بهيئة الفاعل والمفعول

قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي ايضا لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل نحو تقطع قوله وباب الافعال
المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استحجر هذا انما يشهد وان في باب التعدية وانما [illegible] الكتب
هو الثلثة الاول وكانه ترك لانها لا يعتد بان جوهر الحروف ولا انهم فان في معناه مما يجعله طالبا للمفعول الى
نحو كان في الكلمة معنى هو يستقبل بطلب المفعول بخلاف الثلثة الاول فان ماشيته معناه صاحبته في المشي
فلم يتغير شيء بمعنى الفعل نحو يطلب مفعولا بل احدثت الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واخرجته
معناه صيرته خارجا فاحدث السين مع التصيير المستقلة التعدية مع بقاء الخروج على ما كان قوله فاعل
وثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعها الى ستين وارجو ان اضبطها وعمل رسالة بتتبع [illegible]
كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه آه وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فلا يقال اعطيتني
واعطيتك قوله والثالث من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر لا وجه لتخصيص بيان المشبه به بل هما مثلهما في خاصيتها في باب
علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت قبل اللام والاستفهام والنفي تقول اعلمت زيدا لعمرو قائم او اعمرو قائم
او ما عمرو قائم وايضا يجوز كون المفعول الاول مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول زيدا اعلمتني قائما قوله
كانهم ارادوا باب الظن اه هذا من غلط اللغة باصطلاح المتاخرين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما
في القاموس قوله ساوى الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها فانها
عنه الاظهر ان المراد بيان ما هي اي الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيد قائم مثلا عبارة عن معلوم
متيقن وهكذا وهذا الكلام سوا كان بمعنى ذكر الشارح او بمعنى ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة [illegible]
وبمنزلة الداخلة على الجملة لبيان انها محقق فلا ينبغي مع فواعلها فائدة تامة ولا يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
فالاوجه ان يقال بمعنى الكلام لبيان ما هي كالافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود من ذكر النسبة على ما ان بيان نوع الجملة الاسمية
بل مذكورة لبيان معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست هي مدخول الجمل فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول
لها الظاهر مفعولاها وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لها قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر اي هذا
هو الشايع وخلافه قليل على ما افاده الشارح اقول هذا يقتضي ان لا يصح علمت [illegible] زيدا قايما وظننت كل رجل
وصنعته بل يجب في الثاني ان يقتصر على ما ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اريد انه اذا ذكر احدهما
ذكر الآخر او ما يقوم مقامه قوله لا تخلنا في الكتاب اي لا تخلنا جازعين على غير انك ملك [illegible]

نحو قيل ذلك بناء لو ثبت هذا في العبارة اي لا تخلنا اذ لا [illegible] على غير انك ملك بناء او بادية وبالجملة جعل الواو بمعنى
الاعتراض ونحن لم نجد في اللغة قوله فلا تقول اعلمت وظننت لعدم الفايدة هذا يوجب عدم جواز المفعولين [illegible]
على ذكر المفعولين لان هناك خبرا ما افادة اذ كان تقول فلانا يظن كثيرا او يعلم قليلا اي يقع الظن كثيرا او يقع اليقين قليلا او تقول
لا اعلم زيدا الا [illegible] ولا اظن الا بالامارات او تقول ما ظننت اليوم ما علمت اليوم قوله لاستقلال الجزئين [illegible]
لانه يكونا مبتدا او خبرا ومفعولين لها الظاهر الواو نعم لا يظهر فايدة في وصف الجزئين وكذا الافادة في تقييد الكلام
بالتام وكلاميه غير مقيد بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الكلام على خلاف ما هو
الكلام المصطلح قوله فلهذا قيد جواز البناء والالغاء زمن صورة التقدم فانه لا يجوز ابطال العمل قوله بلا واسطة [illegible]
فنقاله وبواسطة نحو علمت غلام من انت بحث لان علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان المضاف الذي فيه الاستفهام
وحرف الداخل عليه بمعنى جاز ان يعمل ما قبله فيها [illegible] حيث سرى الاستفهام في المضاف وحرف الجر بتصيير ما قبلهما ولذا
جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جايز والتعليق
واجب حيث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله فيها لجواز الالغاء استدراك ولا تتحقق ما تقدم من ان الالغاء
واجب والقول المفصل وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين خصيصتي
الالغاء والتعليق في هذا الكتاب بان الالغاء جائز ولذا قيد بالجواز والتعليق واجب لكنه بعيد بالجواز بل بسياق
الكلام عنه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله رأى البصرية اي رأى بمعنى البصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراني للرماح
دريئة اي [illegible] خلفه هي خلف الرماح وتكون ارى بمعنى العلم مساغ فيكون دريئة مفعولا ثالثا وعلى ما ذكر
حال قوله لبعض افعال القلوب جاء الحسبت لا يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله
على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى وهي العلم والظن فالمراد بالكل ما فوق
الواحد قوله وانما قيدنا به لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض فانه لا يقال لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني
الاخر فان لكل منهما معاني آه قوله وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وبمعنى الذي في شعره شقرة كذا في العباب قوله
بظنيني اي اتهم فظنين بمعنى المفعول قوله انما سميت ناقصة لانها لا يتم [illegible] كالافعال الغير الناقصة وقيل
لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم
ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان وكذلك تقول سميت بالناقصة لعدم الحدث بالنسبة الى الافعال
التي يتم بمرفوعها وغير ما في نفسه قوله اي العمدة في هذا [illegible] بهذه الافعال هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان

نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل وفرق بينها وبين
التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا للمفعول فان ادة ثبوت الصفة للفاعل
به مسامحة لا يليق بمقام التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فلا
من الصفة والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة فيما
وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان موجب كونه عمدة امرا آخر
لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التام يمنع
خروجها عما وضعت لتقرير الافعال بهذا المعنى الا ان يقال المراد العمدة فيما وضع
له تقرير الفاعل على صفة فقط فيتجه ان العبارة لا تساعده قوله ولو جعل الموضوع له
اشارة الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال الناقصة وجعلها مجرد التقرير بحيث يكون
خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونه قيودا لها ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون
تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال
داخلا في الافعال التامة تطلق وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل
للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقدير الافادة لان
الغرض من وضع اللفظ افادة المعنى لا نفسه ولا وجه عندي ان المراد بالتقرير ما يشتهر
في بيانه من فائدة التاكيد والافعال الناقصة موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان
وغيرها والتزم من دخولها على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة فيتأكد النسبة
المدلولة للجمل بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غاية ما ان
العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من حمل قوله ما وضع
لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا ان الحد لا يحتاج الى قيد زائد
كانه اشارة الى ما فيه ذكره المحقق التعريف ان المراد صفة خارجة عن مدلولها
ترك ذكره لتبادره من العبارة قوله وقد تتضمن كثير التقسيم ملاحظة معنى فعل لازم
معنى فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمل بهذه الملاحظة ولا برازه في مقام التقسيم
طريقان جعل الاهل ثابتا والمتضمن حالا فيقال في تقسيم نتم التسعة بهذه عشرة

نتم

نتم بهذا اصابة عشرة وثانيهما عكس هذا اي ذكرت في مفعوله ثانية وكاملا حالا لان لا تضمن كما توجه العبارة
وجاءت بمعنى كانت في المفصل بمعنى صارت من الفوارة وهي الغلبة فان التركيب حدث منها في ان
حين ارسل على ابن عباس رضي الله عنهما اليهم اي جاءت غفلت حاجتك اي لم نجدنا غافلين كما تريدنا
ارهف شفرته بالفم ان سكين العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها
العرب لهذا جاء المص بالتركيبين الذين وقعا فيهما لكنه قال بعض المحققين في جاء الاطراد فانه يقال جاء
البر قفيزين وقيل شحيطة موضع استعمال قعد ان يكون الخبر كأنه كذا قوله على الجمل الاسمية المركبة من المبتدا والخبر
كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدا والفاعل
اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها كما يعطي الخبر حكم معناه ويعطي الاسم ايضا فيها زيد فيجعل الفعل مسندا اليه ويجعل
زيد امتعلقه ثبوتا ماضيا اولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان ماض وتخصيص لبيان انه ليس لزمان معين من مطلق
بينهما اتفق لفظها المغايرة لا يتهدى فيها من انه بمعنى الضلالة وبمعنى البيان كما يضعف اعطى بشر بسرها بانها بمنزلة انها
تركت بيوضها صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في الكشاف فان بيوضها لم تكن فراخا قبل كونها بيوضا لو كان بمعنى
نفس هذا المعنى كذا في الكشاف هذا ايضا عطف على قوله الثبوت وانما ذكره مع كونها غير خارجة عما هو بمعنى صار ومقابلة انه
مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة وجملة تقضى خبر شان نهو فاعلها وفيه بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على يكون ناقصة
والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وان اختلف في كونها
ناقصة او تامة ولذا جمع بين كونها تامة وزائدة جامع عدم ظهور العمل بجملة وكقوله تعالى فيكون الا به الاظهر ان
قوله تعالى كن من مرفع الايجاد بمعنى ثبت وهي مرتفع جعل ... موصوفا الشيء كن كذا بل يحتمل ان يكون نحو يصبح ناقصة ويكون
في مقام الايجاد ايضا بمعنى موجودا ويكون زائدة بهذه مخرجة باقيا كان بخلاف ما سبق فانها شامل لجميع نصارى
قبالك منه نعمي تحولني البؤس استغاثة من اجل تحول النعمي بالفم وهو النعمة وضميره تحولني اليه اعمال رادة المتعدية
بالمصدر او لجعله البؤسا وشدائد تجمع وان كان واحد المتعدد الخبر قيل سمي اسمها فاعلا قد فات بهذا الفاعل
هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق
ببعض الافعال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان الاصطلاح على التسمية بالفاعل جامع
الاصطلاح على التسمية بالخبر على اصطلاح من يسمي الاسم فيه فاعلا سمي اسم المفعول بل الاسم يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى
الخبر مفعولا وخبرا واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا جعلها فارجا عن الوضع مع ان ظاهر عبارة المص على

لو كان تم

مقتضى له قوله وتقديره كقولك كاد النعيم [illegible] ويلزمها النفي ولم يقبل ويلزمها [illegible] قوله وتقديره الزمان قبل المفعول [illegible] جعل تقديره الظرف
هنا فرع تقديره في [illegible] وكذا عند وجهه لان ما دام صار علما في تقدير الزمان فقط حتى يمتنع ذكر الزمان معه واللام في هذا المقام
ثم شيء من المصادر قوله احتاج الى الكلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف [illegible] انه لابد لها
الكلام من الافعال على ما [illegible] الظرف قوله يجوز تقديم اخبارها على اسمائها [illegible] الا انهم [illegible] ان يقول [illegible] المبتدأ
لا يشكل عليها اورده الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة من جانبي وجوده وعدمه يمكن ان يختار [illegible]
الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انها لا تمتنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض
لها هنا قوله نحو كم كان مالك [illegible] اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال [illegible] تقديم الخبر
على نفس الفعل ثم هذا [illegible] على قوله فمجوز قوله وهي اي الافعال [illegible] الكلام [illegible] الاخبار [illegible]
الى الافعال [illegible] وظاهر قوله وهو من كان الى راح [illegible] وبهذا اندفع ما قيل [illegible] ان المراد بالخلاف [illegible]
المخالفين [illegible] والمراد بالاختلاف [illegible] الخلاف [illegible]
لا من جانب الجمهور [illegible] وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه مخالفة الاجماع [illegible]
في الاختلاف [illegible] الافعال المنفية [illegible] ان المراد بالمخالف فيه ما اختلف فيه
[illegible] بخلاف مخالفة ابن كيسان
فانه [illegible] وثانيهما انه لم [illegible] الافعال المنفية قوله ما اي فعل [illegible]
لفعل المقاربة [illegible] دون الافراد [illegible] افعال المقاربة [illegible] باب افعال المقاربة وما وضع [illegible]
الافعال المقاربة [illegible] افعال المقاربة [illegible]
[illegible] والافعال المقاربة [illegible]
[illegible] قوله والانشاءات في الاغلب [illegible]
[illegible] قوله [illegible] في جانب الاسم [illegible]
قولهم عسيت صائما [illegible] على المفعولية في صورة الانشاء الاولى
[illegible] على المفعولية باعتبار الاصل [illegible] عسيت صائما قوله والذي ارى ان هذا [illegible]
قوله وههنا احتمال [illegible] وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى [illegible] يعود الى زيد ولا يمنع تقدم الخبر [illegible]
[illegible] كما في زيد قام [illegible]

[illegible]

[illegible] ولو كان الافعال [illegible] الى [illegible] قوله [illegible] من الفعل [illegible]
[illegible] الاول [illegible] ان يقول [illegible] ان يخرج [illegible] ان يخرج زيد [illegible]
زيد يخرج [illegible] على ان يكون زيد فاعلا [illegible] ولو كان اسم [illegible] ان يخرج [illegible]
كما كانت في [illegible] الاول [illegible] على [illegible] الفاعل [illegible]
قوله [illegible]
[illegible] قوله [illegible] الافعال [illegible]
قوله وقد عرفت وجه التمسك والجواب [illegible] على احداث [illegible]
[illegible] اذا [illegible]
[illegible] انه فعل [illegible] التمسك [illegible] الجواب [illegible]
الدعوى الثانية [illegible]
[illegible]
الامرين [illegible] المستقبل [illegible]
وجعل التمسك [illegible] في التمسك الاول فلا فائدة [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] قوله وهي [illegible] الافعال [illegible]
مع ان [illegible] الاول [illegible] قوله وجعه [illegible]
ولو قيل [illegible] المضاف [illegible]
[illegible] اشارة الى ان فعل [illegible] الاصطلاح [illegible] لانشاء [illegible]
قوله وتثنية بالنظر [illegible] على ان الموجود [illegible]
اي كما هو موهوم في صريح المفرد [illegible]
والمراد بالعشر الاصابع [illegible] قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب [illegible] ان المراد
ما وضع لانشاء التعجب [illegible] الفعل [illegible] قوله [illegible]
وضع له الوجه هو الاول [illegible] الحكم عليه [illegible] الحكم على [illegible] قوله [illegible]

[illegible]

ولا يجوز فيما بعدها المنع فعل التعجب عنه بهذا التعرف ولو كان كما كان شائع افرغ فقد يقدم احسن على كلمة ما فيقولون ما من باب شيء اتهم واما ب
عند من جعل لغير عظيم ابهم فهذا من باب الخبر فلا يصح ان يكون ما احسن زيد الا خبرا واما من جعل الخبر شيء ابهم فهذا من باب فلا يصح ان يكون ما احسن
زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن زيد شيء لا شيء فيلزم استناد الشيء الى نفسه ولا يبعد ان يقال ما مبتدأ نكرة للعموم فان المعنى
كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب قوله افعال التعجب التي هو قوي وانما لم يلتفت اليه لانه لم يكن في احسن فعل تعجب بل يكون
التعجب من فوائد الاستفهام فالقول بكونه فعل التعجب الخارج عن هذا التوجيه قوله جر به اي مجرور وانما عبر عنه به لان الباء زائدة كالعدم
في ذكره فكانه لم يذكر او لانه للنفي وهو كالجزء من الفاعل قوله ومفعول عند الاخفش اي ابو زيد يجوز زيادته كما في جاءني اسمع بهم وابصر قوله قال
الفراء وتبعه الزمخشري اه ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء للسببية اي صر ذا حسن حسنا بزيد قوله هذا اللقب اراد باللقب الخبر لا العلم
المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحوي والاظهر ان المراد بافعال المدح والذم افعال وضع للانشاء مدح وذم كما هو في
نظائره ولا داعي الى ارادة المشهور بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مميز اي بنكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد التوضيح
اذ التمييز انما منصوب ومجرور وفضلا لا يحتمل الا ان يراد الاعم من المجرور ومن كما في قاتله الله من شاعر ولكن انه يريد المنصوبة
لا محالة فانه زيد من ما يحتمل النفي بل بين النكرة وبين مانع التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالمنفصل رد المذهب الى ... سيبويه
قوله لقيام اللام التعريف المعهود اي العهد الذهني لما يلزم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه
عبارة عن زيد وكذا الاظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة
الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده في العائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الجملة
مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة لكان الاظهر جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن
تقديم التفسير على الابهام قوله مطابقة الفاعل اي مطابقته للفاعل يعني الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان
الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المقدم للفاعل قوله حقيقة او مآلا والا لاختص التعميم بالمطابقة
في الجنس بالجري بالمطابقة في غيره ايضا فالاشتراط قوله حسب الشيء اي بالضم حسبك اي كافيك ... في حسب لقبي حسب ... كما هو
كما هو التقليل ونحوه بضم الحاء ... النقل الى الحاء ثم الادغام اذ اصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفعيله وصاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب قوله او الحال في التمييز او الحال ما في حبذا من الفاعلية الاولى من الفعل لان العامل
حب لانه فعل وعلى هذا ... العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والا ان الاصل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في
رطل زيتا فالعامل كلمة ذا او الضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب حال من الفاعل لا من المخصوص فالصحيح في الراكب حال عن
الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله اي سرحها القصر اذا نعيض او حبب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتيان ... الفرس قوله

نهاية ولا يستعمل في ابتدائها نهاية له كما في الامور الابدية واما تفسير الغاية بمعنى المسافة فيوجب ان
يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامة صحة وضع
الموصول موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من وقد كان من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها
بيانية لانه يلزم وصف النكرة بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول
موضعه مع ايراد مقتضى الموصول قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد بكونه غير موجب كونه
في الحال او في الاصل قوله قال بهذا المعنى مقابلة المدح اي في الجملة لان من اما للابتداء من المكان او
للابتداء من الزمان وانما قد يكون للانتهاء في غيرها قوله فلا يقال حسناه كما يقال اليه ومعه وليس
اختصاصه بالظاهر لكونه بمعنى الى قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل الجذع الساق قوله قد تفنن
في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث
لجواز ان يكون اشتراء الفرس في مكان يقرب من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء قوله
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة القوم فيبين ان تعدية اللازم بحرف الجر في الكل
ان في الثلاثي الجر وغيره مخصوص بالباء قوله وفي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا هذا
يدل على ان ما ذكره من غير التقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة والالصاق لا يتوقف
على سماع والتقييد به مقصورة على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه لاثبات الحكم
والنفي عن غيره وجرى عليه الفحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة
لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو واذا كان اخا لبكر ايضا وفيه انه لا يبقى الاختصاص الا في
في مورد استعمالها فلا داعي الى حرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم لم يقل
بمعنى الباء في القسم مع ان الباء اصل تنبيها على انه كالواو في القسم لا كالباء قوله تختص بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة لا فرق بين رب وساير حروف الجر حتى يمتنع عن المعرفة لانها اما للكثرة لعدم حاجتها و
لا يمنع غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة فمنافية واما
للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة ولك ان تقول انه يجوز رب
في المعنى التمييز عندنا لانه للتقليل كما ان كم للتكثير ففيه شائبة العدد والطالب للتمييز وهذا اوجه وجيه
وان قلنا عنه بيانهم قوله ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي له افراد او وصف مدخولها وان اتفق عنه
موجبه من التقليل قوله رب ما ضربه بسيف صيقل اي مجلو قوله وواو بمعنى واو رب في حكمها كانه
اشار الى ان الاولى ان يقول وواو بمعنى في حكمها ولا يكفي حذار كسرها بالدخول على نكرة موصوفة وكانه
المصنف لم يقل وواو بمعنى في حكمها لئلا يفيد ما الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ويدخل على نكرة
موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير و

دون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض
مستحيرا عامرا او غامرا والانيس المؤانس وكل ما يونس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام وبقر الباد
والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة كل ذلك من القاموس قوله فلا يقدرون له معطوف
عليه لان ذلك تعسف وجوب ارتكابه للقابل يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله المختصة
باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح قوله وانما يكون
عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اى لا يكون الا عند حذف
الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر خبر الف والمعنى فافهم قوله
ذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم
بخلاف الباء لان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر
فوجه الظهور ان للباء معان كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقال الا
يوجد مع الاختصاص لكن يرد انه لو قال الباء اعم من الواو لكن قوله ويتلقى اى يجاب يقال تلقيت
كذا اى التقيت فحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على انه يلقى الى القسم الجواب باللام او فجعل القسم
ملقى اليه جوابه بجواز اقتصار ما له ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام
في جوابه او ان حرف النفي قوله اى توسط القسم بين اجزاء الجملة او تنازع اعترض ويقدم فيما بعد على
فاعل يقدم وحذف معمول اعترض واليه اشار الشارح قوله اذ التقدير ليس مثله بالنصب قوله
على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة الكاف الا في وجه واما الباقي ففيه
ما لا زيادة فيه لشيء وهو ان نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل يستلزم نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان
للمثل مثل وهو الله تعالى لان المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول ورجحوه بان الكناية
ابلغ من الصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث وهو ان نفي مثل المثل يستلزم نفي المثل الا انه
ليس مثل مثله بل المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل والمثل بمنزلة
الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف
هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من الحكم
بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على
المضمر في التقدير قال الرضي اعلم انه اذا لم يكن في حرف جر بتوهم خروج عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى
وزيادته ان يبقى على اصل معناه الموضوع له وتضمين فعله المتعدي به معنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو
الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن اكتالوا
معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا قوله يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهام الذوبان

والتنصيص

الذوبان فاستعير هنا للالي يعلوها الريق بحبات الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان
الانسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع في الجدول الا انه راعى مسالة الحروف الجر
في عملها وفرعيته بهذه الحروف قوله فلان معانيها معاني الافعال مثل الحدث وشبهت لم يرد له
ان بهذه الحروف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر ان الانشاء التاكيد والتشبيه والترجي والتمني
في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها بمعنى الافعال التي بها الانشاء والشايع استعمال
الماضي في الانشاء كصيغ العقود قوله اى بعكس ما فيها على حذف المضاف كانه ارتكب حذف المضاف
لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء ان من
هذه الحروف فان قلت ان لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه فان اريد كذلك وان اريد لها
صدر الكلام المطلق لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه اذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب الا
وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت لا نزاع ان اريد لها صدر الكلام سواء كان
مقصودا لذاته اولا واسم ان وخبرها ليسا كلاما بل جعلا مفردا فهي ليس في صدر الكلام وقعت فيه
قوله ويلحقها اى لهذه الحروف ما الكافة فيلغى على الافصح جميع العمل في ليتما وقيس عليه غيره وبعضهم
جعل ما الكافة اسماء مبهمة كضمير الشان اسماء لهذه الحروف والجملة بعدها خبر والاصح انها حرف زائد
كما في حالة اعمال ليتما وغيره بالاتفاق فلو قال فيلغى على الافصح والاصح لكان انفع قوله كما وقع في بعض
اشعارهم يشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا
يغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذ في تفصيل معاني هذه الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين
لان وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث لا يشتمل
على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان تنبيها على ان كسرت مسندة الى ضمير ان او على ان
مفعوله المحذوف ان والمراد كسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اى في ابتداء الكلام يحتمل
ابتداء اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله عليه حمل الشارح الرضي ورد بتوجه عليه انه
لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الموصول بل هما حكت كون ان في ابتداء الكلام وقد نبه
عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل بوسط
كلامه وح يقابل كونه بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء
مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به
لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها مع جملتها فاعله نبه على ان في كلامه
مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدا ولا مضافا بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء
ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى عندي انك قائم

عندی ثبوت قیامک فالمبتدا فی التحقیق هو الثبوت الذی هو مدلول ان و هکذا البواقی و مفعول
ما لم یسم فاعله مندرج فی الفاعل علی اصطلاح غیر المصـ و مندرج فی المفـ علی اصطلاحه والمراد بالمفـ
غیر مفعول القول و مفعول باب اعلمت اذا دخل فی خبره لام الابتداء نحو علمت ان زیدا القائم فانها
یجب کسرها مع انها مفعول والقیاس ان یستثنی من المضاف الیه ما اضیف الیه حیث قال ولا حاجة
مع ذکر المضاف الیه الی ذکر المجرور بحرف الجر نحو علمت من انک قائم لانه داخل فی المضاف الیه عند المصـ
کما عرفت فی تعریفه المضاف الیه فلم یغنه ذکر المجرور بحرف الجر کما یشعر به کلام الرضی قوله وقالوا لولا انه
انک خص ذکر لولا و لو بالنص ردا علی المخالف فان المبرد والکسائی زعما ان ما بعد لولا فاعل و
زعم الکوفیون ان ما بعد حرف الشرط مبتدا او قد بعد الشیخ الرضی حیث جعل قوله وقالوا لولا انک
جواب سؤال مقدر و هو یجب بعد لولا جملة اسمیة فیجب کسر ان لیکون الجملة اسمیة لانه فی غایة
ضعف السؤال لانه عرف سابقا ان خبر المبتدا بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا یوجب الفعل
ولا یساعده قوله ولو انک لانه فاعل لانه لا سؤال یدفعه قوله نحو لو انک قائم صوابه لو انک قمت کالتعریف
فی بحث حرف الشرط قوله فانه جاز فی موضع التقدیر انه او ترجح احدهما بعدم تکلف الحذف لا ینافی جواز
الاخر فلا یرد انه کیف یجوز الفتح المحتاج الی الحذف فی من یکرمنی فانی اکرمه و نظایره مع صحة الکسر المستغنی
عن الحذف قوله لانها اما مبتدا او خبر مبتدا اقتصر الرضی علی الاول والثانی من زواید الشارح وکان
الرضی لم یلتفت الیه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لکن فی کونه مبتدا بحث لانهم اوجبوا تقدیم الخبر
لئلا یلتبس المفتوحة بالمکسورة فکیف یجوز حذفه و حذفه یوجب الالتباس کالتاخیر و بالجملة قوله او
الرای ثابت لی یوهم تقدیم الخبر مؤخرا و هو لا یجوز لان المقام مقام وجوب تقدیم الخبر فان قلت
خبر المبتدا لیس فی موضع المفرد لان الخبر قد یکون جملة ولذا لم یعده المصـ من مواقع المفرد کما عد المبتدا
والمفعول قلت الخبر لجزء لا یصح ان یکون جملة لکن اطلاق خبر المبتدا فی مقام تعلیل وجوب الفتح
قاصر قوله ومن اشتباهه قولهم انه افتح اشتباهه واجدرها بالتحقیق لکثرة استعماله وخفاء اصله
و حاله لا جرم قال الله تعالی لا جرم ان لهم النار بالفتح و غالب امر الفتح فلا رد والکلام السابق عند الخلیل
و زائدة لما فی لا اقسم عند الرضی لان فی جرم معنی القسم و جرم فعل ماض عند سیبویه والخلیل و فیه سیبویه
بمعنی حق و مصدر بمعنی القطع کالرشد عند الفراء و روی فیه عن العرب لا جرم علی وزن الرشد فمعنی
لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فیه کلا بد بمعنی لا قطع الا انه صار بمعنی القسم التاکید
الذی فیه معنی فیجاب بما یجاب به القسم فیقال لا جرم لا یسبقک و لا جرم انک قائم بالکسر فالفتح بعده نظرا
الی الاصل والکسر نظرا الی عارض القسمیة وحکی الکوفیون فیه ان تغییرات اسقاط المیم و زیادة فا
بعد لا فی الحالین و زیادة ذا ان و ذا قبل جرم و تبدیل همزة ان بالعین فانه یحتج به لا عن ذا جرم ان

١٠٩

ان زیدا قائم فاحفظه ومن جملة ما یتوهم انه من اشباهه قمت کما انک قائم ولیس من اشباهه لتعین الفتح
لانها زائدة غیر کافة التزموا زیادة ما مع الکاف الجارة لان لئلا یلتبس بلیتنی قوله جاز العطف علی
اسم ان الظاهر فی جاز لیرتبط بما قبله و کانه حفظ کتابة المتن واعرض عن الربط و اختلف عبارات النحاة فی
جعل بعضهم المعطوف علیه اسم ان و بعضهم مجموع الاسم کلیهما و رجح المصـ الاول وتبعه الرضی واوضحه قوله
حیث یکون ما عملت فی تاویل الجملة لانه نائب مناب مفعولین و رد بان مفعول علمت فی تاویل
مفرد فکیف یوجب کون المفتوحة مع ما یتعلق بها نائبا عن مفعولیه کونه فی تاویل الجملة ولم یجز التبری فی
العطف علی محل اسم المفتوحة اصلا قوله دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حیث جوزوا العطف
فی المفتوحة مطلقا واما باقی التوابع مما سوی البدل کالمعطوف عند الجرمی والزجاج والفراء و سکت
غیرهم عنها والکل عن البدل ایضا والجواز هو القیاس قوله ولا اثر لکونه ای لکون اسم ان مبنیا فی جواز
قال الشیخ الرضی والکسائی مع باقی الکوفیین والفراء حاکم بین الفریقین فقال اسم ان ان کان غیر معرب لفظا
جاز العطف علی محله لان کون شیء واحد من الاسمین متغایری الاعراب تغایرا ظاهرا استکره بخلاف کونه
خبرا عن اسمین غیر مختلفی الاعراب فانه لیس بتلک المثابة من الاستکراه ولیس بناء عدم الجواز فی ان
زیدا و عمرو قائمان عنده علی انه یلزم اجتماع عاملین علی معمول واحد فی اثر واحد لان العامل فی خبر ان
عنده ما کان قبل دخولها و ما ذکره المصـ مسندا الی المبرد والکسائی لا یوافق کتب النحو هذا ولا یذهب
علیک ان عبارة المصـ توهم خلاف المقصود حیث قال خلافا للمبرد والکسائی فی مثل انک و زید ذاهبان
لانه یشعر بانهما لا یخالفان فی انتفاء اثر البناء مطلقا بل فی قسم من البناء و بان یکون المبنی هو التعمیم فالواضح
ترکه فی لیتصرف الخلاف والمثال کلاهما الی الحکم قوله ولکن فی جواز العطف علی محل اسمه کذلک خلافا
لبعضهم قوله وهو لا بناء فی معنی الاصلی لانه راجع الی ما قبله لا الی ما بعده قوله ولا یجوز فی سایر الحروف
المشبهة بالفعل العطف علی محل اسمها خلافا للفراء قوله اذا فصل بینه ای بین الاسم آه وذلک الفصل لا یکون
الا بظرف هو خبر ان کالمثال المذکور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان فی الدار لزیدا قائم ولا یدخل علی الخبر الماضی
المتصرف اذا لم یکن مع قد ولا یدخل علی حرف النفی وعلی حرف الشرط ولا علی جواب الشرط ولا علی واو المصاحبة
المغنیة عن الخبر فلا یقال ان کل رجل لو ضیعته وقد یتکرر اللام فی الخبر والمتعلق نحو ان زیدا لعلیک لراغب
وهو قلیل ویدخل علی ان اذا قلبت همزتها هاء فیقال لهنک قائم کذا فی الرضی قوله واختاروا التقدیم
انه دون آه ان رجحوا العامل فی التقدیم لشرف العامل علی ما لیس بعامل اولان العامل یستحق التقدیم
علی معموله صرح الرضی بالثانی و یمکن ان یقال اختاروا التقدیم آه لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والفاء
ان قوله لفوات وجوه مشابهتها مع الفعل و لعدم لزومها و اختصاصها بالاسم و یمکن ادراجه فی فوات
وجوه بعض مشابهتها مع الفعل قوله ولذا لم یذکره صریحا ای لکون الغالب الالغاء لم یذکر الاعمال صریحا

ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمير جواز الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولانه كثير من
الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي هذا لا يغني عن اعتبار اطراد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته بلزوم
الباب قوله اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ او الخبر لا غير ادرج بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم
دفعا لما اعترض به الرضي على المص حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه
والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لانقول قوله لا غير وان
افاد وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها في الاسم وهو فاسد لانا نقول
المراد لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا
دخل على الاسم وانما قال من دواخل المبتدأ ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاص دخوله
بمثل ان كان زيد لقائما دون ان كان قائما لزيد قوله تالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزينك لنفسك
وان شنك لهيه ويلزم دخول اللام على الجزء الاخير من الافعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال
النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الجزء وعلى الاسم اذا فصل بينهما او على ما بينهما قوله
ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين واجيب بان دخول اللام في المثال
شاذ واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا ورده
البصريون بان اللام لم تجئ بمعنى الا والا لجاز جاء القوم لزيد وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض
الاشياء ببعض المواضع كاختصاص بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار ان المخففة
اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم اعمالها قوله ويخفف المفتوحة كالمكسورة تشبيه
تخفيف المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل قوله وان كلا لما ليوفينهم
لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما لام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي
قوله وصدر مشرق اللون كان ثدياه حقان الشرق بمعنى اضاء والثدي ويذكر خاص بالمرأة او عام ويؤنث
والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك في القاموس والظاهر حقان وتبرا الى تثنية انه مثل
حصيان ولا يصح ان يكون تثنية حق جمعا اذ جمع مكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته بتاويل
فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ معنى لا وجه لجمع الحقة في تثنية الثدي اذ ليس حسن الثدي عظمه غاية
العظم قوله واذا لم تعمل لفظا فيها ضمير شأن مقدر عندهم كما في ان المخففة فان قلت لا وجه لتقدير
الضمير لانه كان المخففة كالمكسورة في انها تلغى وتعمل فلا يلزم ترجيح عليها بالاعمال حتى يدفع بتقدير لالا
في ضمير شأن مقدر كما في ان المفتوحة المخففة قلت انه قد يعمل وقد لا يعمل وكان لا تعمل في اللغة الفصيحة
وهي المرادة بالاستعمال الافصح في قوله تلك اللغة كالمخففة المفتوحة في انها لا تعمل اصلا قوله ويجوز ان يقال
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق لعبارة المتن حيث قال ههنا

ههنا وتخفف وتعمل في ضمير شأن مقدر وههنا وتخفف وتلغى على الافصح ولعبارته في بحث ان المخففة حيث
قال وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل
الحركة الى المتحرك قوله ومعنى الاستدراك في اللغة تدارك السامع بدفع ما عسى ان يتوهم
فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته بمعنى فيكون
لكن للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما ليس بواقع بايراد كلام واقع للتوهم قوله
واللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وهذا المثال مما اثبته الرضي واحكمه القرآن حيث وقع فيه
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما فات ما في القاموس بصحته
حيث قال ولكن وتخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك والتحقيق مما لا يلتفت اليه وينبغي ان
يعلم ان الكلامين المتغايرين لا يجب ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية
المذكورة فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسب اذ الاليق ان يشكروا قوله فالخبران منصوبان
على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه
مختلف فعند الفراء منصوبان لانه بمعنى ليت وعند الكسائي نصب الثاني بكان المقدرة وعند المحققين
بالحالية فالاوجه ان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من مواضع وجوب حذف كان عند الكسائي
ومواقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة
العقيلية على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة وارفع الصوت دعوة رواه الرضي
رفعه قوله لعل ابي المغوار في القاموس رجل مغوار بين الغوار بكسرهما كثير الغارات قوله او كان
اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ومنه ما وقع في كتابه علي
رضي الله عنه كتبه علي ابن ابو طالب قوله والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجوب الجر بها وحكم
بشذوذها الجزم بوجود الجر بعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لئلا يقال بحرف لعل للاشكال فيه
مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع من عقيل قوله العطف في اللغة الامالة ولما كان بهذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه او تميل العامل الى المعطوف قوله كما ذهب بعض الى انه بل النحاة
بعدها منه وما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما انهم بعضا اخر فلم نعثر عليه قوله
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا اه فالمعنى لافادة الجمع لا ان موضوعها الجمع
لانه ليس الا موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي قوله وليس المراد اجتماع المعطوف اه ولا
اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك قوله في الفعل الاولية فيه في الحكم ليشمل
زيد وعمرو انسانان قوله فقولك جاءني زيد وعمرو اعم واه ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما فقوله قولك
مبتدأ لا خبر له لان قوله اي حصل تفسير جاءني زيد ونحو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام

الرضي غير تام لانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو اي حصل الفعل من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل
من احدهما دون الاخر فاخبر قوله بخلاف اه ففعل الشارح وظن ما قيل بخلاف تاما واقتصر عليه **قوله** والفاء للترتيب
اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف فلا فالترتيب
يشتمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد عن العبارة قلت
الترتيب قد يكون ترتيب نسبة المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة
المصنف بقوله بغير مهلة ونبه على انه فات منه قيد لا بد منه لا نقول يفهم من مقابلته مع قوله وثم مثلها بمهلة
لانا نقول فليكن من مقابلة الخاص بالعام **قوله** مقرونة بمهلة اعلم ان الفاء وثم قد يعطفان تركيبا واحدا
بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انشاؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه بلا مهلة
فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى البعد وتراخيه
وتراخيه عنه **قوله** والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من
ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل **قوله** على رجال النهم على وزن العلامة جمع راجل لمن
ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس **قوله** هكذا في بعض الشروح ذكر الرضي في بحث حتى الجارة انه لا يجوز
في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض
الشروح وقوله ومن هذا ظهر اه رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لم يصح على تحقيق الرضي تمثيله
للزوم حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي للجزء اذ ليس
الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي
في بحث حتى الجارة ان ما بعد العاطفة يجب ان يكون مما بعده في ما قبلها كضربت القوم حتى زيدا او كجزئه
بالاختلاط كخرج بنو السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح
عطفا على الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار بمنزلة
جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح
الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغن عنه لانه اذا كان
دخول حتى على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوته او
ضعفه بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لان عطف
غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف **قوله** لاحد الامرين الشق المصنف في هذا المقام باقل ما لا بد
منه فلم يقل او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان
قوله اي غير معين عند المتكلم هذا في او للشك اما او للتفصيل كما في التقسيمات واو للابهام فهو
للمعين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان معنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام

والابهام الجاري في ام وبهذا اندفع ان ما في الاتصاف منهم اثما او كفورا الكلام الامرين لانه لو سلم فالكلام في المعنى
المشترك بين الثلثة وبهذا غير جار في ام واما ما اجاب به عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان او
فيه لاحد الامرين منهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين لكنه ليس لاحد الامرين مبهما عند
المتكلم **قوله** لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها لزمه في اللغة لم يفارقه فاللازم بمعنى غير
المفارق ويستعمل كثيرا في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم المنطقي
قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء
في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب ان يراد الاستواء في الاعراب او الاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض
بمثل اقام زيد ام قام عمرو **قوله** لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة لانه ينتقض بقوله تعالى سواء
عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال انه في اصل وضعه كذلك
وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله وكان جوابها بالتعيين اه واختلف في
تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة اكثرهم ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون ءانذرتهم ام لم تنذرهم اي سواء
انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان معرفة لكنه مستور في صورة
الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدأ من اسم هو في صورة الفعل ويتجه ان ام لا يفيد معنى الواو و
اجيب بان الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعير للاستواء ولهذا لم يجز سواء علي اقمت او قعدت
وقال الرضي سواء خبر مبتدأ المحذوف اي الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه في الاصل مصدر
وقوله اقمت او قعدت في معنى الشرط اي ان قمت او قعدت فالامران سيان واستدل على اعتبار
معنى الشرط واستعارة حرف الشك في التركيب اعني الهمزة وام للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى
المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة لان الماضي بمعنى
الاستقبال ادل على اعتبار معنى الشرط فتبديله بالمضارع تفويت للقرينة **قوله** لاما كان فيه الابعد
ضعيفا لا كلام في عدم عده ضعيفا مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فقط **قوله**
وقد يجاب بنفي كليهما اما اعتراض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر
الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما وكن نقول الايجاب انعام
المسؤول لارادة السائل فالجواب ما يطلبه ونفيهما تخطئة له في اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب
بالتعيين دون نفي كليهما والاوجه ان الاولى ان يكتفي بقوله كان الجواب بالتعيين ولا يخص بنعم ولا
بالنفي الا ان يقال لا شامل في نفي كليهما فتامل **قوله** والمنقطعة كبل في الاضراب مثل الهمزة للشك في التام
هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها مقطوعا به كقوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام
هنا او ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور واعترض على قولهم

ازما لابل ام شاة انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه
استفهام مستانف وفيه انه يلزم ان لايكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف استيناف والكلام
على تقدير عدم عده من حروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهي غنم شاء ام شاء وقال
بحثه عليه انه يؤل المنقطعة الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالترديد
كما قال فتشتمل على معنى ام المتصلة او بدونه كانه يفتقر اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة بون
بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار بتاويل القصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان
يؤل بل اهي شاء بقولنا بل الشك والتردد فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشيء بالاخبار عن الشك والترديد
فيه قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على الاولى هذا من مخترعات الشارح اخذه
من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احديهما على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف
به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية
عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد
العطف ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل التزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن
قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف بناء على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت لما قبل
لا ثابت بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليه بل بذكر لا النفي عما بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه
الظاهر ان هذه الحروف ليست حروف المقابل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل من قبيل
حروف الزيادة قوله تصدر بها الجملة كلها اه ولايكون الا في صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة
فانها تقع حيث تقع اسم الاشارة واما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى
ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق
وغير القسم نحو ها الله اذا تفعلن ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا فيقال اما لتحقيق الكلام الذي
يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز واما الا حرف يفتتح بها الكلام للتنبيه
الا ان زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه وح
يناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتامل قوله حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد
وايا وهيا للبعيد وكذا اي وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت الى كلامه
النحاة اعلم ان يا لكما انه يعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف
من حروف النداء سواها ولا ينادى اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا بها ولا يندب الا بها او بوا
كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات المشهورة فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية
والثالثة كسر النون والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي قوله فلو قال

كما انه يقتصر على اي ع

نقضا

قال احد يا زيد اليس لي عليك فقال الفاضل الهندي ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من قولها نعم
بعد قوله عم لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل منك فقالت نعم فقال النبي عم فدين الله احق
فانه ايجاب للقبول لا التصديق للنفي قوله اي اثبات بعد الاستفهام يعني بحرف اي لا ايجاب بشيء من حروف
الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه خفي على متامل خفي قوله ويلزمها القسم استعمل اللزوم على خلاف
ما هو عادته والا لكان يقول ويلزم القسم ويقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب الله
الا اذا كان قبله ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابت ها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه
حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين
اجراء لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا مقتضى بعض لفظ الله قوله لمن قال هو فعاله
بن شريك قوله من جوى جوبين في القاموس الجوى جوي باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في
الصدر وكلاهما في المقام حسن قوله ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان
كون ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف به الرضي وقال مع انها لم تفد المعاني التي وضعها
الواضع لها فكانها لم يفد شيئا بخلاف ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او افعالا فانها باقية على
ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزوائد من عوارض الاستعمال قوله وقلت
زيادة ان مع ما المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه نحو
الا ان قام زيد قوله وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة
بالقلة مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها ولكن انفهم
من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة في الصحاح ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة
كقوله تعالى وما لهم ان لا يعذبهم الله اي لا يعذبهم الله فجعل الواو بعدها مقابلا للزيادة ووجه خفي ووضع
منه موضع الزيادة ان لم يذكروه قوله نحو كان ظبية تعطو الى ناظر السلم ويروى وارق السلم العطو
التناول ورفع الراس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعدو يتطاول الى الشجر ليتناول منه والناضر
الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك من القاموس قوله وقلت قبل القسم وان كثرت قبل
القسم الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نحو لا والله لا افعل قوله في بئر لا حور سرى وما شعر الحور الهلكة
على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
فوقع فيما وقع وانه من العجائب فقال الحور جمع حائر قال الحور الهلكة الهالك في القاموس الحور
بالضم الهلاك او جمع احور وفي شرح الابيات آخره بافكه حتى اذا الصبح حشر والجار والمجرور متعلق
بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق سرى في بئر الهلاك بافكه وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح
والحق الكاشف عن الشبهة علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم

نسخة

انّ ما الكافة عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزوائد وكذا ما في حيثما واذ ما لكن لم يجعلوها من الحروف
الزائدة لانها لما اثرت في الكلام وهو كف ما لحقته عن العمل وتصحيح دخوله على الفعل في الكافة وكف حيث
واذ عن الاضافة وتصحيح كونهما جازمين قال الرضي والعجب انهم لا يرون تأثير الحرف تأثيرا معنويا
كالتاكيد في الباء ورفع الاحتمال في الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية ويرون تاثيرها
لفظيا كالكف ما نفاه زيادتها هذا كلامه ولكن نقول اذا لم يكن لها عمل صحيحة فلا نعرف ومن ثابت الصحيح
مستغن اذ لا يخفى ان الحرف الزائدة ما لو حذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما والكافة
ليست كذلك اذ في انما زيد قائم برفع زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يتقدر
لان اسم لحكم عليه بزيد قايم وفي حيثما تضرب نجوم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدون ما وهو سببه الاول للكافة
اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة الحروف المبانية لو حذفت لاختل
ولالة اللفظ **قوله** فهي كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيه ان يكون تفسير الغير ما في معنى القول **قوله** ان يتعقل
يتقرر معنى القول اه اشار الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف نعم
اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشايع حتى قال الهندي انه على القلب لكن جعل القلب مبنى الظرفية الا
عبارته حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية
قوله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول فقوله مختصة بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى
القول لا انه لتفسير تعيين لفظ في معنى القول الا انه جعل الرضي ما في معنى القول الغير المصرح حتى جعل
القول المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة **قوله** فقوله ان اعبدوا الله تفسير للمضمر
اشار الى وجه قوله فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا من ان قوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا ايضا
ورد من تمسك بالآية في انه تفسير مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتني لكن
قال الرضي تقدير امرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله لهم فالمفسر مقول
قول صريح مقدر لكن قال ان صريح القول المقدر كالفعل المأول بالفعل في عدم الظهور كما قال الرضي
وينبغي ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من صلة ما قبلها بل يتم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من
جهة التفسير للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان فيه مفسرة لانه قوله
الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الفاء في قوله كما في الزانية
والزاني فاجلدوا والآية على مذهب سيبويه **قوله** او تقدير ا كو هلا زيدا ضربت قال الرضي اذا وقع
الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو هلا زيدا ضربت
يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني **قوله** فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف منها جعل
تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لا دنى ملابسة

التح

ملابسة لانه معنى به التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل
لانها تدخل في مواقع لا تدخل فيها هل وكلما يدخل يتصرف في الكلام ينقله من الخبر الى الانشاء فاذا كان
استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لهل ايضا تصرفات ليست
للهمزة قال الرضي ويختص هل بالحكم دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار
اي لم يثوب وافادتها فائدة النفي حتى جاز ان يجعل بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء
الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم **قوله**
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو بخلاف هل يعني ان الهمزة لعراقتها في التصرف لا يدخل بل هي تدخل عليها
وتدخل على هل قال تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر فهل انا الا من غزية وتقرب منه ان غوت غوت
وان ترشد غزية ارشد وتقرب منه انك تقول ان اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاكرمني ولا تقول اسلم
ثم هل تلتفت اليّ والهمزة لا يجيء بعدها ام ويجوز في هل وساير كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه
الصور من موجبات كون هل اعم تصرفا **قوله** اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا اللازم معناه وذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه فالمعنى ليكون ادوات الشرط
على نحو واحد في الوضع **قوله** وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل
يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله **قوله** فيلزم انتفاء ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم
انتفاء اللازم او يكون سببا له فكلاهما ممنوعان **قوله** وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم
فيه بحث **قوله** ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني قد صرح به المصنف
تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب
انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب واستدل على دعواه بان
الشرط ملزوم والجزاء اللازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه **قوله** موضع منطلق
اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق اراد ان يبين انه بعد ان يكون الواجب لو انك انطلقت كيف
يصح ان يقال انطلقت وقع موقع منطلق فوجهه بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد
الخبر او يمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لقوله لالة لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطلق ولا
يجوز لو انك منطلق بتقدير امر منطلق وبه اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما ماض
ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية
صلة او الحال شرطها بطوله فانه يكثر حذف اللام ح ولا يكون جملة اسمية خلافا للزمخشري **قوله** واذا
تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه ودفع لاعتراض الهندي بانه

لا يصح تركه في لعدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان اضيف الى الكلام بملاحظة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ولا يخفى ان المبادر جعل اول الكلام مكانا فالانسب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والهندي صححه بتضمين التقدم معنى الدخول اي اذا تقدم القسم داخلا اول الكلام وكون اول مكان تنزيلي لا تحقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينتصب بتقدير في بلا ضنة قوله واحترز به عن توسط القسم بتقدير غير الشرط قال الرضي بتقديم ما يطلب جزاء مبتداء لم يدخل عليه ناسخ او دخل وانما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسط بتقديم الشرط بقوله على الشرط وفيه بحث لان الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة فقوله على الشرط لان الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لان الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول و كان الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكان الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزمه ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو ح فيه انه اذا كان الشرط ماضيا لا يجب الجزم فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لان الجواب لمجموع القسم وجوابه لا لمجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم مع فتح بمجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم بالذكر وفي قوله انا والله ان تاتني اتك تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم لكن في قوله وعلى المعنى الثاني هذا امثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار الشرط على ترتيبه نظر لان تقديم الغير متقدم كما انه مقدم على جواز الغاء الشرط على المعنى الاول مقدم على جواز الغاء القسم بيانه اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي انا والله اه وان اتيتني والله اه فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره على المعنى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه مما يعجز عنه الناظر او يجعل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه مجازا عنده هذا والاولى و الانسب بسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقديم تقدمه اول الكلام قوله وان اتيتني والله يحتمل العطف على قوله انا والله اه فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان تاتني فيكون في حيز انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله بتقديم الشرط او غيره من تقديم الشرط والغير معا قوله وانما اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي

اه نص على ما اشار اليه التسهيل المالكي قوله اختلافهن اعتباري اي اعتباري اللف والنشر قوله او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام مقدرة كملفوظة مطلق المقدر في صدر الكلام كملفوظة غير المقدر في وسط كملفوظة فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اوجب قال الرضي في بحث اما لو قال ان ضربتني اكرمك بالجزم اكرم من ان ضربتني فاكرمك قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقسيم بتقدير الفاء لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا ان يتوسع في قوله لاتيانا بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء ويدخل على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط الاول كذا ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط فيقدر مثله جزاء ويجعل المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع ما تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم منه الشرطح كذا في التسهيل قوله واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما هذا انما وقع في توجيه ما في اوايل الكتب من قولهم وبعد فان اه من انه بتقدير اما فمن عدم التقدير كما ينبغي قوله والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه ولا ذو شواهد كثيرة في القران لعدم لزومها بل جعلا حين الاثبات بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي وان امتنع وقوع المستقبل في الماضي لان الغرض وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضوية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة مما في حيزها الى حيز فانما هذا هو الوجه دون الاخر لانه لا يصح التعويض بجزء مما في حيزها مما في اما مطلق ما لم يكن في حيز الفاء فان مما في حيزها اما معمول الشرط كما اشتبه المذهب لا دخل في قوله جزء مما في حيزها مطلقا اطلاق مخل اذ لا يجوز في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد وفي اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فاما منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا مذهب المبرد واختاره المصنف قوله علما مطلقا جعل مطلقا صفة مفعولا مطلقا وقدر علما بمعنى معلومية وتقديره ظرفا اوضح و ابعد عن التكلف قوله واما التقدير على تقدير الرفع كما يذكر زيد اه ورد هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على تاويل مرجوح هو تقدير العايد اي منطلق فيه و لجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد التقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق بالكون المقدر

جاز الرفع في اما زيد يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان
مهما يكن بمعنى ما لا يفعل سوى الزمان صرح به المغني فمعنى مهما يكن يوم الجمعة قائم يكن يوم الجمعة فني يكن ضمير
ايام مهما لا بد منه نعم لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما
يذكر زيد الا ان جعل ما هو بمعنى الوقت وتقدير العايد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير عايد
اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى
الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى مهما تاتنا به من اية وقال هو افراد على لغة العرب لكنه اشتبه ابن مالك
ووافقه الرضي وتعقب المغني بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك شهادة لكونه محتملا وبالجملة تبين ان
الظرف في مهما هو للمذهب الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق لرفع اليوم بتقدير يذكر اه
وعدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه مرجوحا بتقدير العايد قوله
يقول الشخص فلان يبغضك فتقول كلا اه هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون جزاء به المتكلم
منكرا كقوله تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد جاء كلا بمعنى حقا وح يجوز ان يجاب
بجواب القسم نحو كلا ان الانسان ليطغى وان لا يجاب به نحو كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم
فلو لم يعتد لم يصح قوله تلحق الفعل الماضي وهذا اتم مما قال الهندي احترز عن المتحركة لانها لا تلحق به
لتانيث المسند اليه بل لتانيث نفس الاسم لا مما يتطرق اليه المنع وانما لم يعتد تاء التانيث المتحركة من
الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما
عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها اسماء واشار الى علامتها وجاء في لغة ضعيفة بيجا
لبيان حكم تاء التانيث فافهم قوله لتانيث المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث
بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه اه او المعنى فان كان تانيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان
المسند اليه المؤنث ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه او هو مخير اي
الحاق تاء التانيث مخير فيه تا الحذف والايصال والاولى اسم مكان قوله وهذه المسئلة قد تقدمت الا
انها ذكرت اه بهذا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله يلحق الوجوب فاستغنى
منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث في مثل اقايم الزيدان اه يعني الضعف حين الاسناد
الى الظاهر لا مطلقا كما افاده عبارة المتن ولو جعل مرتبطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير الصار مقيدا
لكن بالكثير مما ينبغي ان يقصد لانه مقيد بكون الفاعل ظاهرا غير حقيقي وبفعل الماضي قوله اي ادخلت النون
اطلاق النون على ما ينبغي لانه ادخال الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين
لا يكون الا في الاسماء قوله فسمي ما به بنون الشيء لا يقال لزيد المضروب انه ما ضرب زيد فليس التنوين ما به
بنون الشيء اي ادخال النون على الشيء بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اي بذلك ان اراد بان لكن

بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون في اخر المعرب نحو محسن وصائن كذلك وان
اراد معنى اخر فليبين حتى يتكلم عليه قوله فلا يغير لها الحركة الظاهر فلا يغيره ليرجع الضمير الى توعا التنوين
وكانه اراد بتلك الضمير عبارة التنوين قوله وهي شاملة لتنوين اه هكذا ذكره الرضي وتبعه الشارح وظاهره
ان مراده نون هي كلمة لان الكلام في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة حقيقة
او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصري وداخ بل المراد بالاخر ما ينتهي اليه التكلم فيشمل تنوين قاض فان الفاء
ليس اخر الكلمة لا حقيقة ولا حكما بل اخره منوي لكنه ينتهي التكلم قوله لان المتبادر منه متابعته الاخر اه
فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف
باسقاط الحركة قوله لا لتاكيد الفعل فيخرج نون التاكيد الخفيفة لو قال بدل قوله لا لتاكيد الفعل للتمكن اه لا
يستغنى عنه ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل انطلق فقد عرفت ما في الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب
اخراج تتبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله غير معين قال الرضي فبل مختصة به
بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعنده
الوصل بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسم سادس من التنوين هو الفارق بين
الوصل والوقف قوله اي اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع
امتثاله اذ ما لم يفرغ المتكلم الامر عن امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقوله اي اسكت السكوت
الآن مسامحة معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله لزالت العلمية والتانيث قال الزمخشري تاء مسلمات
ليست مختصة للتانيث ووجودها يمنع من تقدير التاء ايضا فلا محالة مسلمات علما ينصرف قوله وذلك
الترديد من اسباب حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكره قال
سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند المحقق نون لتاكيد التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بها
لاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول الشاعر
هو رؤبة على ما في القاموس وتحرك عين الخفق منه لضرورة الشعر الخفق حركة السراب واضطرابه والقاتم
الغبار المرتفع والاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والخاوي الخالي والمخترق مهب الرياح
واشتباه الاعلام التباس علامات تعرف بها الطرق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة
مغبرة الاطراف مشتبه الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا
تامل اذ الظاهر ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا
على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد ففي قول المص وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة
والترنم ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له قوله وخطا في حذف
الالف ابن وما في حكمها ما بين ارباب الحديث انه يحذف من العلم الموصوف بابن المضاف الى الاب دون

١٣٤

الجدفرق بينهما الثقلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم فلان بن فلان اه في الرضي وطاهر بن طاهر وهي بن بي وضل بن ضل لانه عمن لا يعرف اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من بهذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل يكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي على وزن اي من ولد ادم ذهب في الارض لما تعرف سائر ولده فلم يحس منه اثر قوله الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا يلتبس بنت في مثل هذه ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تاء بنت مطولة بخلاف تاء ابنة فالوجه ان يقال لم تحذف الف ابنة لان الطالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم تحذف لها الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخف اولى بالحذف فالباقية بعد الحذف هو الساكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسها على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الف الفاصل الاولى الاكتفاء بالنفي قوله ان نون التاكيد الظاهر ان يختص حبر ثان النون التاكيد فيتعين الضمير لها ومن جوز الرجوع الى القسمين بتاويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل اما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد يغني عن هذا التفصيل قوله اي بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيد ما الا قليلا في مجيئها مع النفي بلا نظرا الى ان ما دخلت النفي بلا مشابهة النهي حتى قيل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشتمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار مقدم قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذ ما او جائزا كما في متيما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة وفي نحو لا تخشون ليطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله ان اشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وح لا بد من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان و سيعلم والحق انه لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا كان اه وصيغة المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء اي من الحكم بفتح ما قبلها ولك ان تقول ما قبلها مفتوح فيها ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا فكانها

نا واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة فح لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده او لانه ينزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعا ومنه المجوزين وذلك لان الحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز الوليد يونس الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وان كان في مثل لا يضربان بالحاق نون الوقاية واضربان نعمان بادغام نون المخففة في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة و لا تنزل منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر هكذا قال الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغة الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم من كلمة واحدة ويكون المشددة متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو باء مجاب والف يحي فانه يمتنع من اعلال باء يحي فما ذكره الرضي ان تشبيههما بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة ايضا ضميران متصلان بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا يتجه اصلا ولا يحتاج في دفعه لان المراد بالمتصلة الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض من التشبيه بيان حال الاخر مع النون بتشبيهه بما عرف حاله اه في مع المتصل الف التثنية كانها وغيرها لا الحمل على المشبه حتى يرد ما ذكره الرضي ان ثبوت حرف العلة في الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل هما سيان في وجوه التعليل قوله اما ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفاتها اه يعني لمراعات ترتيب تصريفها فانت مراعات ترتيب المثل لما فيها خطا بمرتبة ما يدخل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلايم فاد خاله على اللاحق الا هو اولى قوله مجرد ما حذف متفرع على الحذف في حال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة ايضا قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الاخر على الوقف وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب المنقلبة التي لم يفتح ما قبلها

[illegible]

